المَمنوعُ مِنَ الصَّرفِ

بين
مَذاهِبِ النُحاةِ وَالواقِعِ اللّغويّ

الدكتور اميل بديع يعقوب

دار الجيل
بيروت

المَمنوعُ مِنَ الصَّرف

بين

مَذاهِبِ النُحاةِ وَالواقِعِ اللّغويّ

الدكتور إميل بديع يعقُوب

دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

المقدمة

«الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يعطي الموجودات أسماء لذلك فإنّ للغة من الأهميّة ما يعادل خلق العالم»[1].

سئل كونفوشيوس[2] منذ ألفين وخمسمئة سنة تقريبًا: ماذا تفعل لو وُلّيت الحكم؟ فأجاب: لو أتيح لي أن أحكم لبدأت بإصلاح اللغة[3]. لقد اعتبر حكيم الصين، عن حقّ، أنّ اللغة وعاء الفكر، وأنّ على من يريد إصلاح الفكر أن يبدأ بإصلاح لغة الفكر. فمصلح اللغة، أو ميسّرها، لا يقلّ شأنًا عن المصلح الاجتماعيّ، ليس لأن الإصلاح اللغويّ يستتبع إصلاحًا فكريًّا وحسب، بل أيضًا لأنّ مَنْ يوفّر على كل تلميذ ساعة واحدة ممّا ينفقه في تعلّم مادة ما يوفّر على الأمّة في الجيل الواحد أعمارًا وأعمارًا.

من هذه الزاوية انطلقت في دراستي نحو دعوات الإصلاح اللغويّ متمنّيًا أن يحذو حذوي بعض الباحثين، فنخلص بعد البحث الدقيق إلى وضع أسس لدعوة إصلاحية تشمل نواحي اللغة كافّة من نحو، وصرف، وخطّ، وإملاء، وأدب، وبلاغة. ومجال الإصلاح رحب في اللغة العربيّة، خاصّة بعد أن وضحت معالمه بفضل ما شهدنا في العصر، من طرح لمشاكل اللغة،

---

(١) هذا القول للويس لاڤيل، وقد أخذناه عن عامر رشيد السامرائي: آراء في العربيّة، (مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦١م) ص٩٠.

(٢) فيلسوف صينيّ (نحو ٤٧٩ - ٥٥١ ق.م.) أسّس مذهبًا فلسفيًّا أدبيًّا لا يقرّ بالله، وإنّما يدعو إلى حياة عائليّة واجتماعيّة مثلى. (فردينان توتل: المنجد في الأعلام. ص٦٠١).

(٣) عن الجنيدي خليفة: نحو عربيّة أفضل (دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت) ص١٩.

ومن اقتراحات، بالتالي، لمعالجتها. فقد وجدت اللغة العربيّة نفسها، في مطلع عصر النهضة، متخلّفة بفعل تخلّف أهلها، وعاجزة أمام ما استجدّ من مفاهيم ومعان. وتنبّه العاملون في حقلها لخطورة الموقف فتنادوا إلى الإصلاح، وأخذوا يطرحون الكثير من القضايا التي من أبرزها:

١ ـ ثنائيّة اللغة (الفصحى والعاميّة) والدعوة إلى تبنّي العاميّة في كتاباتنا الأدبيّة وغيرها.

٢ ـ ازدواجيّة الثقافة العربيّة والإنكليزيّة، أو العربيّة والفرنسيّة، والدعوة إلى تدريس كافّة العلوم باللّغة العربيّة.

٣ ـ الدعوة إلى استبدال الحرف اللاّتينيّ بالحرف العربيّ.

٤ ـ الدعوة إلى تبسيط النحو العربيّ.

٥ ـ الدعوة إلى تبسيط الإملاء العربيّ.

٦ ـ الدعوة إلى تطوير مفردات اللّغة العربيّة عن طريق الاشتقاق والنحت والتعريب والمجاز، وذلك بهدف إيجاد المصطلحات العلميّة العربيّة مقابل المصطلحات الأجنبيّة في مختلف العلوم.

٧ ـ الدعوة إلى التجديد في الأدب ودمج علوم العربيّة بعضها ببعض.

٨ ـ الدعوة إلى الأخذ بمبادىء علم التربية الحديث في تدريس اللّغة...

وكانت الدعوة إلى تبسيط النحو العربيّ أهمّ هذه الدعوات جميعًا لأسباب عدّة، منها:

أ ـ صعوبة النحو العربيّ كما وضعه النحاة، وبخاصّة بالنسبة إلى متعلّمي العربيّة في العصر الحديث.

ب ـ كثرة المطالبين بتبسيط النحو العربي، وبخاصّة في العصر الحديث، وعدم الوصول إلى التبسيط المرجوّ.

ج ـ كشف مخاطر بعض الدعوات (الدعوة إلى العامّية، والدعوة إلى تبنّي الحرف اللاّتينيّ) وخفوت أصوات أصحابها، ما ساعد على إفساح المجال للدعوة إلى تبسيط النحو.

د ـ نجاح بعض الدعوات كليًّا أو جزئيًّا (الدعوة إلى التعريب، الدعوة إلى وضع المصطلحات العلميّة العربيّة المقابلة للمصطلحات العلميّة الأجنبيّة) ما شجع أصحاب الدعوات الإصلاحيّة اللّغويّة، وبخاصة دعوة تبسيط النحو العربيّ.

وبسبب هذا كلّه، ونظرًا إلى ما عانيت في تعلّم النحو عندما كنتُ على مقاعد الدراسة، وفي تعليمه عندما كنت مدرّسًا في بعض المدارس الرسميّة، اتجهت في دراساتي العليا نحو دعوات تبسيط اللغة العربيّة بعامّة، وتبسيط النحو العربي بخاصة، فكتبت بحثًا بعنوان: «آراء إبراهيم مصطفى[1] في تبسيط النحو العربيّ» نلت على أساسه شهادة الماجستير في اللغة العربيّة[2]، وبحثًا آخر بعنوان: «آراء أنيس فريحة[3] في تبسيط اللغة العربيّة وأساليب تدريسها (دراسة مقارنة وتقويم)» خوّلني الحصول على شهادة الدكتوراه (الحلقة الثالثة)[4]. بعد ذلك قمت بتدريس النحو العربي في كليّة الآداب والعلوم الإنسانية (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانيّة، وكان باب الممنوع من الصرف من الأبواب النحويّة التي أدرّسها لطلاّب السنة الثالثة في قسم اللغة العربيّة، فوجدت بعد سبع سنوات من التدريس أنّ طلاّبي لا يصلون إلى

---

(١) لغويّ مصريّ (١٨٨٨ ـ ١٩٦٢م) وأحد أعضاء مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وصاحب مدرسة في النحو. له: «إحياء النحو» و«إعراب القرآن للزجاج».

(٢) من كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة (الفرع الثاني) في الجامعة اللبنانيّة، سنة ١٩٧٨م.

(٣) أديب ولغويّ لبناني (١٩٠٢م ـ ...) كان أستاذ اللغات الساميّة في الجامعة الأميركيّة ببيروت. له: «تبسيط اللغة العربيّة على أسس جديدة»، و«محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها»، و«أسماء الأشهر العربية وتفسير معانيها».

(٤) من كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة فرع الآداب العربيّة في جامعة القديس يوسف في بيروت، سنة ١٩٨٠م.

الإحاطة بمسائل هذا الباب النحويّ، على الرغم من أسابيع طوال أمضيها في شرحه، ومن تبسيط أسلوبي في التدريس، وتمهّلي في الشرح، وذلك لكثرة التعليلات النحويّة في هذا الباب وصعوبتها، ولكثرة التفريعات، واختلاف الآراء واللهجات بالنسبة إلى مسائله.

و«الممنوع من الصرف» هو الممنوع من التنوين، أو الممنوع من نوع منه هو تنوين الأمكنيّة، أو الممنوع من التنوين والجرّ بالكسرة، على اختلاف النحاة في ذلك كما سنفصّله في الفصل الأوّل من كتابنا هذا. وما أقصده بـ «الواقع اللغوي» المادّة اللغويّة المسموعة من العرب، أي ما وصلنا من لغة العرب دون غيره، أي دون تخيّل ما لم يرد عن العرب وإعطاء الأحكام بشأنه كما فعل النحاة العرب عندما قنّنوا النحو العربيّ، ودون تعليل هذا «الواقع» بتعليلات خارجة عن نطاق اللغة نفسها كما فعل النحاة العرب أيضًا.

أمّا اختياري «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغويّ» عنوانًا للبحث، فيعود إلى أسباب عدّة: أوّلها الدلالة، بشكل مباشر، على الهوّة الكبيرة التي تفصل بين مذاهب النحاة في الممنوع من الصرف والواقع اللغوي فيه، وبشكل غير مباشر على أنّ صعوبة باب الممنوع من الصرف إنّما تأتّت من هذه المذاهب لا من الواقع اللغويّ. وثانيها الرغبة في استكمال أبحاثي في تبسيط اللغة العربيّة بشكل عام، والنحو العربيّ بشكل خاص. وثالثها إرادة التخلّص من مقولة «العلّة النحويّة» في الباب النحويّ الوحيد الذي ما زال يُدرَّس على أساسها، وذلك أنّ النحاة المحدثين أدركوا، عن حقّ، بطلان نظريّة التعليل النحويّ، وعدم جدواه على الأقلّ بالنسبة إلى طلاّب العربيّة قبل المرحلة الجامعيّة، فحذفوا كلّ ما يتعلّق بها من كتب القواعد التي تدرّس في الصفوف الابتدائيّة، والمتوسّطة، والثانويّة، واستثنوا باب الممنوع من الصرف من هذا الحذف، وكأنّهم أرادوا الإبقاء على نموذج من التعليل النحوي، تمامًا كما يفعل بعض المعتنين بشؤون

الحيوان بالنسبة إلى الحيوانات التي تكاد تنقرض. ورابع هذه الأسباب يعود إلى رغبتي الشديدة في كتابة هذا البحث علّني أستطيع تبسيط هذا الباب النحويّ، فأقدّمه لطلاّب العربيّة سهلًا مبسّطًا خاليًا من تعليلات النحاة الفلسفيّة، واختلافاتهم الجدليّة التي لا تصوّب تعبيرًا ولا تخطّئ آخر، فأكون قد قدّمت خدمة صغيرة للغتي وطلاّبها على حدّ سواء. هذا بالإضافة إلى أنّ موضوع ما ينصرف وما لا ينصرف حظيّ، وما زال يحظى، بعناية النحويين جميعًا مذ ألّفوا كتبًا في النحو، والباحث لا يجد كتابًا في النحو إلّا وباب ما ينصرف وما لا ينصرف ينتظم منه صفحات تقلّ أو تكثر تبعًا لاهتمام المؤلّف بهذا الباب، بل إنّنا نرى أنّ بعضهم قد اهتمّ به اهتمامًا بالغًا حتى أفرده بكتاب مستقلّ كما فعل أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب[1] (٢٠٠هـ/٨١٦م - ٢٩١هـ/٩٠٤م) بكتابه «ما يجري وما لا يجري»[2] وكما فعل الزجاج[3] بكتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف».

وفي دراسة اللغة منهجان رئيسان: أوّلهما المنهج الوصفيّ التقريريّ الذي لا يعلّل الظواهر اللغويّة، بل يقف منها موقف العالم البيولوجيّ الذي يصف الجسم الإنسانيّ، وهذا لا يقول: يجب أن يكون العضو الفلانيّ بهذا الموضع، أو بهذا الحجم، أو بهذا الوزن، أو بهذا الشكل... بل يكتفي بالوصف الموضوعي. وثانيهما المنهج التعليليّ الذي لا يكتفي بوصف

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني (٢٠٠هـ/٨١٦م - ٢٩١هـ/٩٠٤م) إمام الكوفيّين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدّثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات ببغداد. له «الفصيح» و«قواعد الشعر» و«مجالس ثعلب» (الزركلي: الأعلام ٢٦٧/١).

(٢) لا نعلم عن هذا الكتاب شيئًا إلّا ما ذكره النديم في كتابه الفهرست (دار المسيرة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨) ج٢، ص ٨١.

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١هـ/٨٥٥م - ٣١١هـ/٩٢٣م) عالم باللغة والنحو. ولد ومات في بغداد. له: «الاشتقاق»، و«إعراب القرآن» و«فعلت وأفعلت» (الزركلي: الأعلام ٤٠/١).

الظواهر اللغويّة بل يغوص في أسبابها وعللها ليستخرج تفسيراً لغويّاً أو منطقيّاً يكمن خلف هذه الظواهر، ويكون سبب وجودها. والقضيّة الرئيسة التي يختلف المنهجان بشأنها هي مسألة تعليل الظاهرة اللغويّة، فبينما يقول المنهج الوصفيّ التقريريّ: إنّنا لا نعرف السبب، أو العلّة، لأنّ اللغة تحدّرت إلينا من عصور سحيقة في القدم، وكلّ رأي في تعليل الظواهر اللغويّة لا يخرج عن كونه رأيًا، أو حدسًا، أو تخمينًا، وعندما ندخل نطاق الحدس والتخمين نخرج عن نطاق العلم الذي هو موضوعيّ، يحاول المنهج التعليليّ الفلسفيّ معرفة علّة الظواهر اللغويّة. وقد أخذ النحاة العرب القدامى بالمنهج الثاني، وكان معظمهم فقهاء، ومناطقة، ومفتتنين بالمنطق الأرسطيّ، فأكثروا من التعليل، وبالغوا فيه، حتى أضحى كلامهم النحويّ أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه.

أمّا المنهج الذي أخذتُ به في كتابي هذا، فقد اقتضاه عنوان البحث وطبيعة الدراسة، فمذاهب النحاة المختلفة نشأت بفعل المنهج التعليليّ، أمّا عرض «الواقع اللغويّ» كما حدّدناه فلا يكون إلّا على أساس المنهج الوصفيّ.

وهكذا جمعت بين المنهجين دون أن آخذ إلّا بالثاني، وقد أتاح لي هذا الجمع أن أقارن بينهما، فتبيّن لي فساد التعليلات النحويّة بشكل عام، وتعليلات الممنوع من الصرف بشكل خاص، كما خلصتُ إلى نتيجة مهمّة مفادها أنّ صعوبة النحو العربيّ عامّةً وصعوبة باب الممنوع من الصرف خاصّةً، إنّما كانتا بفعل مذهب النحاة الفلسفيّ التعليليّ، لا من نحو اللغة العربية نفسها، وأنه لو أعدنا تقعيد نَحْوِ العربية على أساس المنهج الوصفيّ التقريريّ لا على أساس المنهج التعليليّ الفلسفيّ الذي قُعِّدَ النحو على أساسه، لسهّلناه كثيرًا، ولقضينا على النفور الذي نلاحظه عند طلابنا عندما يدرسونه.

وكان من الطبيعيّ أن أبدأ بحثي بفصل أعرّف فيه التنوين والصرف

والممنوع من الصرف لأنتقل بعده مباشرة، وفي فصل تالٍ، إلى عرض التعليل بعامّة، وعلل الممنوع من الصرف بخاصّة، وهذه العلل هي التي على أساسها تناول النحاة باب الممنوع من الصرف، فقسّموه، وفرّعوه، وفلسفوه، وعقّدوه. ثم عرضت في فصول أربعة مستقلّة وبشكل مفصّل، كلًّا من الجمع المماثل لِـ «مَفاعِل» و«مَفاعيل» والملحق به، والمنتهي بألف التأنيث، والوصف الممنوع من الصرف، والعلم الممنوع من الصرف. وخصّصت الفصل السابع لحكم الممنوع من الصرف إذا صُغِّر أو خُفِّف، والفصل الثامن لحكمه إذا كان منقوصاً، والفصل التاسع لصرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف من الصرف في الشعر العربيّ، واللهجات العربيّة المتعدّدة، ومذاهب النحاة المختلفة. وختمت بحثي بفصل عرضت فيه دعوات تبسيط باب الممنوع من الصرف، وبخاتمة أوجزت فيها خلاصة البحث ونتائجه. وألحقت بذلك كلّه ملحقًا تضمّن فصولًا من كتب نحويّة قديمة[1] في باب الممنوع من الصرف، وبخمسة فهارس فنّيّة تناولت الآيات القرآنيّة، والشواهد الشعريّة، والأعلام، والمصادر والمراجع، والمحتويات. وهكذا جاءت فصول بحثي مبنيّة في أساس تقسيمها، لا على أساس التعليل النحوي الذي على أساسه قسّم النحاة الممنوع من الصرف إلى ممنوع لعلّة واحدة وممنوع لعلّتين اثنتين، بل على استقلاليّة كلّ فصل، بما يتضمّنه، عن غيره من الفصول. وقد جاء تسلسل هذه الفصول بشكل يأخذ بعضها برقاب بعضها الآخر، كلّ ذلك في استقلاليّة ذاتيّة، وارتباط عضويّ ضمن وحدة تكامليّة شاملة.

وأكثر اعتمادي كان على المصادر النحويّة القديمة[2] لا على المراجع النحويّة الحديثة، لأنّ الأولى هي الأساس، وإليها يرجع الباحثون ومعدّو

(١) هي «الكتاب» لسيبويه، و«ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجّاج، و«المقتضب» للمبرّد و«شرح المفصّل» لابن يعيش، و«شرح التصريح على التوضيح» للشيخ خالد الأزهري.

(٢) منها المصادر الخمسة التي سبق ذكرها في الهامش السابق، و«سرّ صناعة الإعراب» لابن جنّي، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري، و«ألفية» ابن مالك، ورصف=

كتب النحو الحديثة. ولم أرجع في بحثي إلى كلّ المصادر النحويّة القديمة لسببين: أوّلهما أنّ الرجوع إليها جميعاً يقتضي سنوات طوال نظراً إلى كثرة هذه المصادر، وثانيهما أنّ بعضها يغني عن البعض الآخر، فمعظم المصادر النحويّة تكرّر ما جاء في المصادر السابقة لها إلّا في بعض الأمور المتعلّقة بالتعليلات، والعوامل، والمذاهب، وبعض التفصيلات والأحكام. وهذا التكرير لا عيب فيه إذ اللغة واحدة، وظواهرها هي هي لم تتغير عبر القرون الطوال، والمنهج الذي أخذ به النحاة كان واحداً على العموم. واعتمدت بشكل أساسيّ على المصادر الخمسة التالية:

١ - الكتاب لسيبويه[١].

٢ - المقتضب للمبرد[٢].

٣ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج.

٤ - شرح المفصل لابن يعيش[٣].

٥ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري[٤].

= المباني في شرح حروف المعاني»، لأحمد المالقي، و«شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» لابن عقيل، و«أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» لابن هشام...

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨هـ/٧٦٥م - ١٨٠هـ/٧٩٦م) إمام النحاة وأوّل من بسّط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ففاقه. له «الكتاب» في النحو «الزركلي: الأعلام ٥/٨١».

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (٢١٠هـ/٨٢٦م - ٢٨٦هـ/٨٩٩م) إمام العربيّة ببغداد في زمنه. وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. له «الكامل» و«المذكّر والمؤنّث» و«المقتضب». (الزركلي: الأعلام ٧/١٤٤).

(٣) هو يعيش بن علي بن يعيش (٥٥٣هـ/١١٦١م - ٦٤٣هـ/١٢٤٥م) من كبار العلماء بالعربيّة. مولده ووفاته بحلب. له «شرح المفصّل»، و«شرح التصريف الملوكيّ». (الزركلي: الأعلام ٨/٢٠٦).

(٤) هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر (٨٣٨هـ/١٤٣٤م - ٩٠٥هـ/١٤٩٩م) نحويّ من أهل مصر. نشأ وعاش بالقاهرة. له: «المقدّمة الأزهرية في علم العربيّة»، و«التصريح بمضمون التوضيح»، و«الألغاز النحوية» (الزركلي: الأعلام ٢/٢٩٧).

أمّا اعتمادي « الكتاب » لسيبويه فسببه أنّ هذا المصدر النحويّ هو أهمّ المصادر النحويّة جميعًا، نظرًا إلى أنّه أوّل كتاب نحويّ وصل إلينا، وإلى أنّ مؤلّفه يعتبر، بحقّ، مؤسّس النحو العربيّ، ولذلك يرجع إليه الباحثون النحويّون في أبحاثهم، أما كتاب « المقتضب » للمبرّد، فينافس كتاب سيبويه من ناحية القِدَم والأهميّة والشهرة بخاصة أنّه ترأس المدرسة البصريّة بعد سيبويه. وأمّا المصدر الثالث « ما ينصرف وما لا ينصرف » للزجّاج، فتعود أهميّته إلى سببين رئيسين: أوّلهما أهميّة صاحبه الذي تزعّم المدرسة البصريّة بعد المبرّد، وثانيهما أنّ صاحبه أفرده لباب الممنوع من الصرف، وهو الكتاب الوحيد الذي وصلنا مفردًا لهذا الباب. وأمّا اعتمادي على « شرح المفصّل » لابن يعيش فيعود إلى أنّ هذا الكتاب يمثّل طائفة من المصنّفات النحويّة التي قامت على أساس شرح ما سبقها من مؤلّفات والتعليق عليها، وهو أضخم المصنّفات النحويّة على الإطلاق فضلًا عن أنّ الكتاب الذي شرحه وهو المفصل للزمخشريّ يمثّل المدرسة البغداديّة التي جمعت بين المدرستين: البصريّة والكوفيّة من طريق اختيار ما تراه صوابًا من آرائهما. وأمّا المصدر الأخير « شرح التصريح على التوضيح » للشيخ خالد الأزهريّ، فيمثّل خير تمثيل كتب النحاة المتأخّرين الذين تحصّلت لديهم آراء مختلف المدارس النحويّة، كما يمثّل المنهج التعليليّ في ذروته، هذا بالإضافة إلى كونه شرحًا وافيًا لـ « أوضح المسالك لألفية ابن مالك » لابن هشام، ولا يخفى ما لألفيّة ابن مالك وكتاب « أوضح المسالك » من أهميّة بين الكتب النحويّة التراثيّة. كذلك اعتمدت على مرجع نحوي واحد هو كتاب « النحو الوافي » لعباس حسن، وهو أشهر الكتب النحويّة الحديثة، وأهمّها، نظرًا إلى الجهد الكبير الذي بذله صاحبه في إعداده جامعًا فيه كلّ ما استطاع الوقوف عليه من مذاهب نحويّة مختلفة، وخصائص اللهجات العربيّة المتعدّدة، وجزئيّات المسألة النحويّة الواحدة، ومحاولًا التبسيط في عرض الأحكام النحويّة وتقسيمها كلّما أمكنه ذلك، منتقدًا التعليل النحويّ في غير مكان من كتابه، ولكن دون أن يتخلّص منه في باب الممنوع من الصرف لا

في العرض ولا في التقسيم.

وقد حاولت جهدي في هذا البحث أن يكون أسلوبي فيه بسيطًا غاية البساطة، وذلك سواء في استخدام الجمل والتعابير، أم في التبويب والتقسيم وعرض الأحكام، وقد اعتمدت هذه البساطة ليس لأنّها من أهمّ خصائصي النفسيّة وحسب، والأسلوب هو الرجل «Le style c'est l'homme» كما يقول الأديب الفرنسيّ جورج بوفون Georges Buffon[1]، بل لكيلا أضيف إلى صعوبة الموضوع صعوبة أخرى في أسلوب معالجته، ولكي ينسجم، أيضًا، مع غاية البحث التي هي التبسيط في الأساس.

---

(١) Georges Buffon: Discours sur le style. p. 17.
وجورج بوفون أديب فرنسي (١٧٠٧م - ١٧٨٨م) خصص حياته للتاريخ الطبيعي. له «L'histoire Naturelle» وهو كتاب ضخم في ستة وثلاثين مجلّدًا، قضى في تأليفه نحو خمسين سنة، وDiscours sur le style (جوستاف لانسون: تاريخ الأدب الفرنسيّ، ج٢، ص ١٠٦ - ١٠٨).

الفصل الأول

التنوين والصرف والممنوع من الصرف

١ ـ تعريف التنوين:

التنوين «نون ساكنة[1] زائدة تلحق آخر الأسماء[2] لفظًا لا خطًّا[3] ولا

(١) إذا جاء بعد التنوين حرف ساكن، حرّك التنوين بالكسر أو بالضمة، نحو: «صاح المعلّم قائلًا انتبهوا جيّدًا» تُقرأ هكذا: «صاح المعلم قائلنِ انتبهوا جيّدًا»، والكسر أكثر لأنّه الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين. أمّا إذا كان بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزومًا (أي: ليس حركة إعراب)، فالضمّ أحسن لثقل الانتقال من الكسر إلى الضمّ في النطق، نحو: «هذا كتابٌ ادرس فيه». ومن العرب من يحذف التنوين، إذا وَلِيَه ساكن، ومنه قراءة من قرأ: ﴿قلْ هو اللهُ أحدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾ (الإخلاص: ١ ـ ٢) بدون تنوين «أحد»، ومنه قول عبدالله بن الزبعرى (من الكامل):

عَمْرُو الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ... وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

ديوانه (تحقيق يحيى الجبوري. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ص٢، ١٩٨١م) ص ٥٣. والمبرد: المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في وزارة الأوقاف في جمهوريّة مصر العربيّة، القاهرة، لا ط، ١٣٩٩هـ) ٣١٢/١، وابن يعيش: شرح المفصل (عالم الكتب، بيروت ومكتبة المتنبي، القاهرة، لا ط، لا ت) ٢٣١/٢؛ وأحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني (تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، لا ط، ١٣٩٩هـ) ص ٣٥٨.

(٢) لا يلحق التنوين، إلّا الأسماء، فهو لذلك، علامة من علاماتها.

(٣) لا تُكتب نون التنوين في الكتابة الإملائيّة، وإنّما تُكتب في الكتابة العروضيّة.

وقفًا»[1]، أو هو «نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد»[2]، نحو: «حضر زيدٌ مع جَوارٍ إلى بيتنا، فصافحت كلاً منهم».

٢ - نوعا التنوين:

التنوين نوعان: أصيل، وغير أصيل.

أ - التنوين الأصيل: هو، حسب النحاة، أربعة أقسام[3]:

١ - تنوين الأمكنيّة، أو تنوين الصرف، أو تنوين التمكين، وهو «الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ليدلّ على خفّتها[4]، وعلى أنّها أمكن[5] وأقوى في الاسميّة من غيرها»[6].

فهو، إذن، لا يدخل إلّا الأسماء غير الممنوعة من الصرف. وقد سمّي «بتنوين الأمكنيّة»، أو «بتنوين التمكين» لأنّه يدلّ على تمكّن الاسم الذي يدخله في الاسميّة[7]، وابتعاده من شبه الفعل والحرف اللذين لا ينوَّنان،

(١) عند الوقف يُلفظ بالنون ألفًا، نحو: «اشتريتُ كتابًا». وقد أخذت هذا التعريف عن عباس حسن: النحو الوافي (دار المعارف بمصر، ط٦، ١٩٧٩م) ٢٧/١.

(٢) مجمع اللغة العربيّة: المعجم الوسيط (مطابع دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٢) (نون).

(٣) سيبويه: الكتاب. (تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧م) ٢٢/١، ١٩٩/٢، ٣١٠/٣، ٢٠٦/٤ - ٢٠٧، وابن يعيش: شرح المفصّل. ٢٩/٩، وأحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٤٣ - ٣٥٧، والحسن المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م) ص ١٤٤ - ١٥٠، وابن هشام: مغني اللبيب من كتب الأعاريب. (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله. مراجعة سعيد الأفغاني. دار الفكر، (دمشق)، ط٢، لا ت) ٣٧٥/١ - ٣٧٩، وعباس حسن: النحو الوافي. ٣٢/١ - ٤٢.

(٤) سنشرح مسألة الخفّة في الفصل الثاني من كتابنا هذا.

(٥) «أمْكَن»: أفعل تفضيل من الفعل الثلاثيّ: «مَكُنَ مكانَةً»، ومعناه: بلوغ الغاية في التمكّن.

(٦) عباس حسن: النحو الوافي. ٣٧/١.

(٧) المراد بالتمكّن في الأسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه، وأمّا ما لا تمكّن له =

فإذا لم ينوَّن الاسم أصبح شبيهًا بهما وإنْ نُوِّن ابتعد من شبههما، وكان «أكثر تمكنًا» في الاسمية، لذلك تسمّى الأسماء الممنوعة من الصرف أسماء متمكّنة تمكنًا غير أمكن في الاسميّة، وتسمّى الأسماء المصروفة أسماء متمكّنة تمكنًا أمكن في الاسميّة.

٢ ـ تنوين التنكير: هو الذي يلحق الأسماء المعرفة ليجعلها نكرات، نحو: «شاهدت يزيدَ ويزيدًا آخر»، فـ «يزيد» الأوّل معرفة ومعروف، أمّا الثاني فنكرة. وهذا التنوين يدخل الأسماء المعربة[1] كما مُثّل، والأسماء المبنيّة، نحو «عَمْرويهِ»، و«خالويهِ»، و«سيبويهِ» في لغة من يبني هذه الأسماء، وأسماء الأفعال، نحو: «صَهْ»، و«إيهِ»، وأسماء الأصوات، نحو: «غاقِ». فاسم فعل الأمر «صَهْ»، مثلًا، بالتسكين يعني طلب الكفّ عن حديث معيّن والسكوت عنه، وبالتنوين: «صَهٍ» يعني طلب السكوت عن أيّ حديث، أي طلب السكوت في جميع الموضوعات لا في موضوع معيّن. واسم فعل الأمر «إيهِ» بالكسر يعني طلب الاستزادة من حديث معيّن، فإذا قلت لصديقك مثلًا، وهو يتكلّم معك على موضوع معيّن: «إيهِ» لكان قصدك طلب الزيادة من الحديث عن الموضوع الذي تتحدّثان عنه، أمّا إذا قلت له: «إيهٍ» بالكسر والتنوين، فإنّ المقصود طلب الاستزادة من أيّ حديث سواء أكان ما أنتما فيه أم غيره. واسم صوت الغراب «غاق»

= فلا تتعرّف نكرته، ولا تتنكّر معرفته، فكلمة «معلّم» و«أسد» متمكّنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما، نحو: «معلّم، المعلّم»، و«أسد، الأسد». وأمّا «زيد» و«أحمد» ونحوهما من الأعلام فمتمكّنان لأنّهما قد يتنكّران، إذا ثُنّيا، وأمّا «ذا» ونحوه فغير متمكّن، لأنّك لا تقول «الهذان»، وأمّا «كيف» ونحوها، فإنّها غير متمكّنة لأنّها نكرة لا تتعرّف. (ابن يعيش: شرح المفصل ٣/٨٠).

(١) الأسماء المعربة هي التي تتغيّر حركة أواخرها حسب وظيفتها في الجملة، أو بحسب العوامل المؤثّرة فيها، نحو كلمة «معلم» في «جاء معلّمٌ»، و«شاهدت معلّمًا»، و«مررت بمعلّمٍ». وتقابلها الأسماء المبنيّة وهي التي لا تتغيّر حركة أواخرها مهما اختلفت العوامل المؤثّرة فيها، نحو كلمة «هذا» في قولك: «نجح هذا الطالبُ»، وأحبّ هذا الطالبَ»، و«مررت بهذا الطالبِ».

بالكسر من دون تنوين يعني صياحًا خاصًّا معيّنًا فيه تنغيم، أو حزن، أو تقطيع، أمّا بالكسر والتنوين: «غاقٍ» فيعني مجرّد الصياح.

٣ ـ **تنوين العوض، أو تنوين التعويض**، وهو الذي يكون عوضًا من:

ـ حرف، نحو: «جاء قاضٍ» (الأصل: جاء قاضي).

ـ كلمة، وهو ما يلحق «كلّ» و«بعض» وما في حكمهما عوضًا مما يضافان إليه، نحو: «حضر المعلّمون فصافحت كلًّا منهم»، أي: كلّ معلّم منهم، فالتنوين في كلمة «كلًّا» عوض من كلمة «معلّم».

ـ جملة محذوفة، وهو ما يلحق «إذ» عوضًا من جملة تكون بعدها، نحو: «زرتك في المساء وكنتَ حينئذٍ خارج البيت»، أي: حين إذْ زرتكَ، فالتنوين في «حينئذٍ» عوض من جملة «زرتك».

٤ ـ **تنوين المقابلة**، وهو الذي يلحق جمع المؤنّث السالم ليكون مقابل النون في جمع المذكر السالم، نحو: «مررت بتلميذاتٍ مجتهداتٍ». والذي استند إليه النحاة للقول بهذا النوع من التنوين ملاحظتهم أنّ التنوين لا يكون إلّا في آخر الاسم، وهو يدلّ على أنّه، أي الاسم، قد تمّ صوغه واستكمل حروفه، ولكن عند جمعه جمع مذكّر سالم، يختفي التنوين، وتحلّ محلّه نون في آخر الجمع. فقال النحاة إنّ نون جمع المذكّر السالم تأتي بدلًا من التنوين في مفرده. ولمّا كانت هذه النون غير موجودة، إلّا في جمع المذكّر السالم وملحقه دون جمع المؤنّث وملحقه، وكلاهما جمع سلامة، قالوا بزيادة التنوين في جمع المؤنّث السالم مقابلًا للنون في جمع المذكر السالم[1].

---

١) عباس حسن: النحو الوافي ١/٤١ ـ ٤٢.

ب - التنوين غير الأصيل: هو أنواع، منها:

١ - تنوين الترنّم، وهو، عند التميميين، زيادة نون في آخر القافية المطلقة، أي: المتحرّكة، نحو إنشادهم قول جرير[١] (من الوافر):

أَقِلِّي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالعِتَـابَـنْ   وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَـنْ[٢]

وغاية هذا التنوين، عندهم، التمييز بين الشعر والنثر.

٢ - التنوين الغالي: وهو الذي يلحق أواخر القوافي المقيّدة، أي: الساكنة الرويّ نحو قول رؤبة[٣] (من الرجز):

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِـنْ   مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقِـنْ[٤]

وسمّي هذا النوع من التنوين «غاليًا» لتجاوزه حدّ الوزن، وفائدته التفريق بين الوقف والوصل.

---

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة اليربوعي (٢٨هـ/ ٦٥٠م - ١١٠هـ/٧٢٨م) أشعر أهل عصره. ولد ومات في اليمامة. وعاش عمره يناضل شعراء زمنه ويساجلهم، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. وهو من أغزل الناس شعرًا. (الزركلي: الأعلام (دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤) ١١٩/٢).

(٢) ديوانه (دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت) ص ٥٨، وسيبويه: الكتاب ٢٠٥/٤، ٢٠٨، والمبرد: المقتضب ٢٤٠/١، وابن جني: الخصائص. (تحق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت) ١٧١/١، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (دار الفكر، (بيروت، لا ط، لا ت) ٦٥٥/٢، وأحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٩، ٣٥٣، وابن هشام: مغني اللبيب ٣٧٨/١٠.

(٣) هو رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي (٠٠٠ - ١٤٥هـ/٧٦٢م) راجز من الفصحاء المشهورين. أخذ عنه أهل اللغة، وكانوا يحتجّون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة. له «ديوان رجز» (الزركلي: الأعلام ٣٤/٣).

(٤) ديوانه (جمع وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢٢، ١٩٨٠م) ص ١٠٤، وسيبويه: الكتاب ٢١٠/٤٠، وابن جني: الخصائص ٢٢٨/١، وأحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٢٩، ٣٥٣، والحسن المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٤٧.

٣ ـ تنوين الحكاية، وذلك كأن تسمّي فتاة «بدرًا». ثم تحكي اللفظ المسمّى به، فتقول: «جاءت بدرًا».

٤ ـ تنوين الشذوذ، نحو قول بعضهم: «هؤلاءٍ» في «هؤلاءِ»[1].

٥ ـ تنوين الضرورة، وهو الذي يلحق الكلمات الممنوعة من الصرف، وذلك للضرورة الشعريّة، نحو تنوين «فاطمة» في قول الفرزدق[2] (من البسيط):

هٰذَا ٱبْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ ... بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللهِ قَدْ خُتِمُوا[3]

أو للتناسب في أواخر الكلمات المتجاورة، لأنّ لهذا التناسب إيقاعًا عذبًا على الأذن، وأثرًا في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارىء معًا، ومن أمثلته تنوين «سلاسلًا» في قراءة الآية: ﴿إنّا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا﴾[4].

٣ ـ تعريف الصرف، والممنوع من الصرف:

أ ـ في اللغة: جاء في «لسان العرب»: «الصرف ردّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يَصْرِفه صرفًا فانصرف، وصارَفَ نفسه عن الشيء: صرفها عنه. وقوله تعالى: ﴿ثمّ انصرفوا﴾[5] أي: رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه... وصرّفنا الآيات أي: بيّناها. وتصريف الآيات: تبيينها. والصرف: أن تصرف

---

(١) الحسن المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٤٩.

(٢) هو همّام بن غالب بن صعصعة التميمي (٠٠٠ ـ ١١٠هـ/٧٢٨م) شاعر أمويّ من النبلاء من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة. كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة. (الزركلي: الأعلام ٩٣/٨).

(٣) ديوانه (دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت) ١٧٨/٢.

(٤) الإنسان: ٤. قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ وهشام من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني بالتنوين (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر (دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت) ٣٩٤/٢.

(٥) التوبة: ١٢٧.

إنسانًا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك... والصرف: التقلّب والحيلة. يقال: فلان يَصْرِف ويَتَصَرَّف ويصطرِف لعياله، أي: يكتسب لهم... وَصَرْف الحديث: تزيينه والزيادة فيه... والصريف: صوت الأنياب والأبواب. وَصَرَف الإنسان والبعير نابه وبنابه يصرف صريفًا: حرقه فسمعت له صوتًا... والصِّرْف: الخالص من كلّ شيء»[1].

ب - في الاصطلاح الصرفيّ: أُعطي الصرف تعريفات عدّة، منها: «العِلْم الذي تعرف به كيفيّة صياغة الأبنية العربيّة، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابًا ولا بناءً»[2]، أو هو «علم تُعرف به أبنية الكلام واشتقاقه»[3]، أو هو «علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة»[4]. وقد كانت مسائل هذا العلم في بداءة وضعه مختلطة بمسائل النحو.

ومن النحاة من يطلق المصطلح «النحو» مريدًا به «النحو» و«الصرف» معًا، كما فعل عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب[5] في مؤلّفه «كتاب الكافية في النحو»، وعباس حسن[6] في كتابه «النحو الوافي».

ج - في الاصطلاح النحويّ: لم يتّفق النحاة على تحديد واحد

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت) مادة (صرف).

(٢) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي (دار النهضة العربيّة، بيروت، لا ط، ١٩٧٣) ص٧.

(٣) مجمع اللغة العربيّة: المعجم الوسيط (صرف).

(٤) محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة (مؤسّسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، لا ط، لا ت) ص ١٢٥.

(٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (٥٧٠هـ/ ١١٧٤م - ٦٤٦هـ/١٢٤٩م) فقيه مالكيّ من كبار العلماء بالعربيّة. كرديّ الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر)، ونشأ بالقاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندريّة، من كتبه «الكافية» و«الشافية». (الزركلي، الأعلام ٤/٢١١).

(٦) لغويّ مصريّ مُحدَث، كان عضوًا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ورئيس قسم النحو والصرف والعروض في جامعة القاهرة. من مؤلّفاته: «النحو الوافي»، و«اللغة بين القديم والجديد».

للصرف، وذلك لأنّهم اختلفوا في تحديد دائرته على ثلاثة مذاهب:

١ ـ مذهب يقول إنّ الصرف هو تنوين «الأمكنيّة»، فالممنوع من الصرف، عنده، هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنيّة، وهو، تبعًا لذلك، يمتنع جرّه بالكسرة، فيجرّ بالفتحة نيابة عنها، بشرط ألّا يكون مضافًا، ولا مقترنًا بـ «أل»، فإن أُضيف، أو اقترن بـ «أل» وجب جرّه بالكسرة، ولكنّه يبقى غير منصرف، نحو: «نظرت إلى الرجلِ الأسمرِ وأسمرِكم»، وحجّة هؤلاء أنّ الجرّ لا يبعد الاسم عن شبه الفعل[1]، لأنّه نظير الجزم في الأفعال «فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره»[2]. وكذلك يبقى غير منصرف، إذا دخل عليه تنوين التنكير، نحو: «مررت بيَزيدَ ويزيدٍ آخر»، أو تنوين العوض، نحو: «سُررت بأغانٍ شعبيّة»، فيبقى غير منصرف.

٢ ـ مذهب يقول إنّ منع الصرف هو «منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعًا للآخر»[3].

وبرأي هذا الفريق أنّ الاسم الممنوع من الصرف ينصرف إذا اقترن بـ «أل» أو كان مضافًا وجُرّ بالكسرة في نحو: «نظرت إلى الرجلِ الأسمرِ وأسمرِكم». وذلك بخلاف المذهب الأوّل. ويعلّل هؤلاء بأنّ الألف واللام دخلتاه فزال شبه الفعل، لأنّهما لا تدخلان على الفعل، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل لأنّ الفعل لا يضاف»[4].

---

(١) لا يدخل التنوين الأفعال، فهو خاص بالأسماء، ويقول النحاة إنّ الأسماء تمتنع من الصرف إذا كانت شبيهة بالفعل، وسنفصّل الكلام على هذه المسألة في الفصل التالي.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصّل ٥٨/١، وراجع المبرد: المقتضب ٣٠٩/٣.

(٤) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف (تحق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، القاهرة، لا ط، ١٩٧١م) ص ٦.

٣ - مذهب يقول إنّ الصرف هو التنوين مطلقًا، سواء أكان تنوين «أمكنيّة» كما في تنوين «معلم» في قولك: «جاء معلّمٌ»، و«شاهدت معلّمًا»، و«مررت بمعلّمٍ»، أم تنوين تنكير كما في تنوين كلمة «يزيد» الثانية في قولك: «جاء يزيدُ ويزيدٌ آخر»، و«شاهدت يزيدَ ويزيدًا آخر»، و«مررت بيزيدَ ويزيدٍ آخر»، أم تنوين عوض، نحو تنوين «ثوان» في قولك: «أعجبتني ثوانٍ شاهدتك فيها»[1].

والملاحظ أنّ الاختلاف بين هذه المذاهب الثلاثة هو اختلاف اصطلاحيّ شكليّ بمعنى أنّه لا يصحّح عبارة أو يخطّىء أخرى.

وسواء أكان الصرف هو التنوين بالإطلاق أو نوعًا من أنواعه الأربعة، فلا بدّ أنّه أخذ معناه الاصطلاحيّ من أحد معاني الجذر «صرف» أو أحد مشتقّاته كما هي الحال دائمًا في المصطلحات النحويّة، والبلاغيّة، والصرفيّة، والأدبيّة، وغيرها. واختلف النحاة في المعنى الذي اشتقّ منه، فقال فريق[2]: إنّه مشتقّ من «الصَّرْف»، وهو الخالص من اللبن، لأنّ المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف. وقال آخرون[3]: إنّه مشتقّ من «الصَّريف» وهو «الصوت»، لأنّ الصرف، وهو تنوين أو نوع منه، صوت في الآخر. وقال فريق ثالث[4]: إنّه من «الانصراف»، فالممنوع من الصرف رجع عن الاسميّة، وأقبل على شبه الفعل، فمُنع مِمّا يمنع منه، أي: من التنوين، أو من التنوين والجرّ، أو هو مشتقّ من «الانصراف» الذي بمعنى الإقبال إلى الشيء»[5]، فالمنصرف هو المقبل إلى جهات الحركات...

---

(١) هذا المذهب قال به كبار نحاة العرب كما سنبين بعد قليل.

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربيّة (القاهرة)، لا ط، لا ت) ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠١/٤، الهامش.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٠١/٤ الهامش.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٠١/٤ الهامش.

(٥) يلاحظ، هنا، التعسّف في ربط المعنى الاصطلاحي لكلمة «الصرف» بالمعنى اللغوي.

ومهما يكن المعنى اللغويّ الذي أخذ منه الصرف معناه الاصطلاحي، فإنّ المصطلح «الممنوع من الصرف» غامض بالنسبة إلى متعلّمي العربيّة ومعلّميها على السواء، وبعيد بمعناه عمّا يفهمونه من الصرف والانصراف، يدلّك على ذلك أنّك إذا سألتهم عن سبب تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم، أو عن معنى الصرف اللّغوي أو الاصطلاحيّ، فإنّ الكثرة الساحقة منهم لن تعرف الجواب الصحيح، سواء أكان الطلاب في الجامعات أم في المدارس الثانويّة أم في المدارس المتوسّطة (التكميليّة).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعضهم «يسمّي الصرف» إجراءً، وباب «ما لا ينصرف» «باب ما لا يجري»، أي: ما لا يجري على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي حركات الإعراب، والتنوين عليه[1]. ونرى أنّ «الإجراء» كـ«الصرف» مصطلح غامض بالنسبة إلى الطلاب في كافة مستوياتهم، وبعيد عما يفهمونه من «الجري» و«الإجراء».

وعليه، نقترح استبدال المصطلح «الممنوع من التنوين» بالمصطلح «الممنوع من الصرف»، معتبرين التنوين بأنواعه الأربعة[2] صرفًا. وهذا الاقتراح يساير المذهب القائل إنّ الصرف هو التنوين مطلقًا. وقد قال به كبار علماء النحو[3]، وخاصة ابن مالك[4] الذي يقول في ألفيته، (من الرجز):

= فلو كان «الصرف» مأخوذًا من «الانصراف» بمعنى «الرجوع» لكان المتصرف هو الذي رجع عن الاسميّة وأقبل على شبه الفعل لا الممنوع من الصرف.

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٠٩، وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٠٠، الهامش.

(٢) هي تنوين الأمكنيّة، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض.

(٣) كسيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن مالك، وابن هشام، وابن معزوز (راجع على التوالي: سيبويه: الكتاب ٣/١٩٨، والمبرد: المقتضب ٣/٣٠٩، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١؛ وابن مالك: الألفية (دار الإيمان، دمشق لا ط، لا ت) ص٥، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م) ٤/١١٥، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٠).

(٤) هو محمد بن عبدالله الطائي (٦٠٠هـ/١٢٠٣م - ٦٧٢هـ/١٢٧٤م) أحد الأئمة في =

الصَّـرْفُ تَنْـوِيـنٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا مَعْنًى بِهِ يَكُـونُ الاسْمُ أَمْكَنَـا[1]

ويذكر ابن مالك نفسه أنّه لاعتباره التنوينات الخاصة بالاسم صَرْفًا عَدَلَ عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف[2]. ويدعم اقتراحنا أنّ تنوين التنكير الذي قال به بعض النحاة في نحو «يزيد» في قولنا: «مررت بيزيدَ ويزيدٍ آخر» عدّه كبار النحاة تنوين صرف[3]، والاختلاف بين اعتباره تنوين تنكير أو تنوين صرف اختلاف اصطلاحيّ شكليّ كما سبق القول لا يصحّح عبارة أو يخطّىء أخرى. وأمّا تنوين المقابلة الذي يلحق آخر جمع المؤنّث السالم ليكون مقابلًا للنون في جمع المذكّر السالم، والذي قال به بعض النحاة[4]، فلا سبب له إلّا تعلق العرب، «ولو صحّ أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفرده، بسبب منعه من الصرف، مثل: «الأحمدين»، و«العمرين»، و«اليزيدين»، و«الأفضلين» وأشباهها، فإن مفردها، وهو: «أحمد»، و«عمر»، و«يزيد»، و«أفضل» لا يدخله التنوين، لأنّه ممنوع من الصرف، ولكان من الغريب، أيضًا، احتياج جمع المؤنث إلى المقابل، وهو التنوين، مع أنّ مفرده يخلو في كثير من الأحوال

= علوم العربيّة. ولد في جيان في الأندلس، وانتقل إلى دمشق، وتوفي فيها. من مؤلفاته: «الألفية»، و«تسهيل الفوائد»، و«لامية الأفعال» (الزركلي: الأعلام ٦/٢٣٣).

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (تحق محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (القاهرة)، ط ١٤، ١٩٦٤م) ٣٢٠/٢.

(٢) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٠/٢.

(٣) راجع سيبويه: الكتاب ١٩٨/٣؛ والمبرد: المقتضب ٣١١/٣، ٣١٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٠ - ٣٨.

(٤) كأحمد المالقي، والحسن المرادي، وابن هشام. راجع على التوالي: أحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٤٥، والحسن المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٤٥، وابن هشام: مغني اللبيب ٣٧٦/١. وقد رفض عباس حسن هذا النوع من التنوين (راجع كتابه: النحو الوافي ٤٢/١، الهامش).

من التنوين «كفاطمة»، و«زينب» على عكس جمع المذكّر السالم، فإنّ مفرده يكثر فيه التنوين»[1].

والمذهب الذي يعرّف الممنوع من التنوين بأنّه الاسم الذي لا يدخله التنوين، فهو يجرّ تبعًا لذلك، بالفتحة عوضًا من الكسرة إذا لم يكن مضافًا ولا معرّفًا بـ «أل»، فيبقى ممنوعًا من الصرف إن جرّ بالكسرة في حال إضافته أو اتصاله بـ «أل»، نحو: «مررت بمساجدِ القرية والكنائسِ»، هذا المذهب هو الأقرب إلى الواقع اللغويّ بدليل أنّ الكسر يعود في حال الضرورة الشعريّة مع التنوين تابعًا له مع أنّه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر قد حُذف مع التنوين لمنع الصرف، لما رأيناه يعود بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يُرتكب إلّا قدر الحاجة[2]. ومن شواهد جرّ الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين في الضرورة الشعريّة قول امرىء القيس[3]: (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْـزَةٍ   فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي[4]

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٤٢/١ الهامش.

(٢) الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو (دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م) ٣٦/١.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ (نحو ١٣٠ ق. هـ / نحو ٤٩٧ م ـ نحو ٨٠ق. هـ/ نحو ٥٤٥م) أشهر شعراء العرب. مولده بنجد، ووفاته بأنقرة. وكان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر. لقّب بـ «الملك الضليل»، وبـ «ذي القروح». (الزركلي: الأعلام ١١/٢ ـ ١٢).

(٤) ديوانه (ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م) ص ١١٢، وابن هشام: مغني اللبيب ٣٧٩/١، وابن عصفور: ضرائر الشعر (تحق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت) ص٢٢؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية (مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي، بولاق، لا ط، ١٢٩٩هـ) ٣٧٤/٤. والخِدْر: الهودج، وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات: دعاء عليه. ومُرجلي: تاركي أمشي مترجلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف للضرورة الشعريّة، فنوّنه وجرّه بالكسر. وراجع المزيد من الشواهد على جرّ ـ

٤ ـ حكم الممنوع من الصرف:

يُعرب الممنوع من الصرف بحسب موقعه في الجملة، وهو يرفع بضمّة ظاهرة من دون تنوين إذا لم يكن اسمًا منقوصًا، ولا منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «نجح أحمد في الامتحان»، وبضمّة مقدّرة إذا كان اسمًا منقوصًا، نحو: «سرّتني ثوانٍ شاهدتك فيها»[١]، أو اسمًا منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «حضرتْ منتهى إلى الجامعة»[٢]. ويُنصب بفتحة ظاهرة من دون تنوين إذا لم يكن منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «عرفت دواعيَ الخير، فنبهت أحمدَ إليها»، وبفتحة مقدّرة إذا كان منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «شاهدتُ امرأةً حبلى»[٣]. ويُجرّ بفتحة ظاهرة من دون تنوين عوضًا من الكسرة إذا لم يكن اسمًا منقوصًا، ولا منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «مررت بأحمدَ وسعادَ»، وبفتحة مقدّرة عوضًا من الكسرة إذا كان اسمًا منقوصًا، نحو: «استجبتُ لدواعٍ كريمة»[٤]، أو منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: «مررتُ بحبلى ومنتهًى»[٥]. أمّا إذا كان الاسم الممنوع من الصرف معرّفًا بـ«أل»[٦]، أو مضافًا، فحكمه في حالتي الرفع والنصب كحكمه إن لم يكن معرّفًا بـ«أل» ولا مضافًا، نحو: «أعجبتني معالمُ المدينة»، و«سرّتني ثواني[٧] اللقاء»، و«أطربتني الأغاني[٨] الشعبيّة»،

= الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين للضرورة الشعريّة في الفصل التاسع من كتابنا هذا.

(١) «ثوانٍ»: فاعل «سرّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة.

(٢) «منتهى»: فاعل «حضرت» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٣) «حبلى»: نعت «امرأة» منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٤) «دواعٍ»: اسم مجرور باللام، وعلامة جرّه الفتحة المقدّرة على الياء المحذوفة عوضًا من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف.

(٥) «حبلى»: اسم مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر عوضًا من الكسرة. وتعرب «منتهى» إعراب «حبلى».

(٦) أو ما يقوم مقامها كـ«أم» في بعض اللهجات العربيّة.

(٧) «ثواني»: فاعل «سرّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل.

(٨) «الأغاني»: فاعل «أطرب» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل.

و« حضـرت زينـبُ الحبلـى[1] إلـى المستشفـى »، و« إنّ هنـدًا فُضلـى[2] الطالبات »، و« شاهـدت هنـدًا الحبلـى[3] فـي المستشفـى »، و« إنّ هنـدًا فضلى[4] الطالبات ». وأمّا في حالة الجرّ، فإنّه يجرّ بالكسرة الظاهرة إذا لم يكن اسمًا منقوصًا ولا منتهيًا بالألف المقصورة، نحو: « مررت بالكنائس ومعابدِ المدينة ». فإن كان اسمًا منقوصًا أو منتهيًا بالألف المقصورة جرّ بالكسرة المقدّرة، نحو: « سُررتُ بـالأغـانـي[5] والطـالبـة الفضلـى[6] »، و« سُررت بأغاني[7] الشعب وفضلى[8] الطالبات ».

(١) « الحبلى »: نعت مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٢) « فضلى »: خبر « إنّ » مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٣) « الحبلى »: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٤) « فضلى »: خبر « كانت » منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٥) « الأغاني »: اسم مجرور بالباء وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الياء للثقل.

(٦) « الفضلى »: نعت مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر.

(٧) « أغاني »: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل.

(٨) « فضلى »: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر.

الفصل الثاني

علل الممنوع من الصرف عند النحاة

١ ـ تمهيد:

للباحث أمام الظاهرة اللغويّة منهجان:

أ ـ منهج الواصف المقرِّر الذي لا يعلّل الأمور، ولا يتقصّى أسبابها، بل يقف موقف الباحث في تشريح الجسم الإنسانيّ، وهذا المنهج لا يقول: يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم، أو الوزن، أو الصورة، بل يشرح شرحًا وصفيًّا موضوعيًّا ما يقع تحت نظره.

ب ـ منهج التعليل الذي لا يكتفي بوصف الظواهر اللغويّة، بل يغوص في أسبابها وعللها ليستخرج تفسيرًا لغويًّا أو منطقيًّا يكمن خلف هذه الظواهر، ويكون سبب وجودها. فأمام جملة «جاء الرجل» مثلًا يتّفق المنهجان على أنّ «جاء» فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وأنّ «الرجل» فاعل «جاء» مرفوع بالضمّة، لكنّهما يختلفان في الإجابة عن السؤالين: لماذا بُني الفعل؟ ولماذا رُفع الفاعل؟ فبينما يقول المنهج الوصفيّ: لا تعليل لبناء الفعل ولرفع الفاعل سوى نطق العرب، يذهب المنهج التعليليّ إلى تعليل البناء في الفعل والرفع في الفاعل، فيقول: إنّ الأسماء أقوى الكلمات وأرفعها قوّة ومرتبة لذلك أعربت، أمّا الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات فهي تأتي في مرحلة ثانية من القوّة والرفعة، لذلك بُنيت. وعن علّة رفع

الفاعل يقول: إنّ الفاعل رُفع كي يخالف المفعول به، أي للتفرقة بينه وبين المفعول به، هذا منصوب لذلك يجب أن يكون الفاعل مرفوعًا. وإذا سأل سائل: لماذا لم يكن العكس، فننصب الفاعل ونرفع المفعول به؟ يجيب أصحاب هذا المنهج: إنّ الفاعل في الكلام أقلّ من المفعول به، وإنّ الضمّة حركة ثقيلة، لذلك أعطوا الحركة الثقيلة، أي الضمّة، للفاعل، والحركة الخفيفة، أي الفتحة، للمفعول به، لأنّه أكثر دورانًا على اللسان، فتكون النتيجة شيوع الفتح في الكلام لا الضمّ[1]، وهذا أسهل و«أشهى»[2].

وإذا كان من طبيعة العقل البشريّ السؤال عن طبيعة الأشياء وأسبابها، وأن يتتبّع الجزئيّات لجمع ما تشابه منها، ثمّ إطلاق حكم عام، فإنّ التعليل اللغويّ عامّة، والنحويّ بصورة خاصّة، يمكن أن يكون لغويًّا أو نحويًّا صرفًا، أي: يعيد العلّة أو السبب إلى اللغة نفسها، كالتعليل بخفّة النطق، ومخارج الحروف ونحو ذلك، لا إلى أسباب خارجة عن اللغة تكون من صميم الفلسفة اليونانيّة، والمنطق الأرسطيّ، والفقه الإسلاميّ. أقول ذلك لأنّ معظم النحاة العرب كانوا فقهاء مناطقة، أو على الأقلّ مزجوا النحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ والفقه الإسلاميّ. وهم ألّفوا كتبهم في زمن كان العرب فيه مفتتنين بالمنطق الأرسطي[3]، حتى اعتبروه سمة الثقافة، فراحوا

---

(١) إذا سلّمنا بمنطق هذا المنهج، نسأل: لماذا أعطى العرب الضمّة، وهي حركة ثقيلة، الفاعلَ الثقيل على اللسان لقلة تواتره في الكلام بالنسبة إلى المفعول به؟ أي، لماذا أعطوا الثقيل للثقيل فزادوا من ثقله، ولماذا أعطوا الحركة الخفيفة، وهي الفتحة، للخفيف، أي للمفعول به نظرًا إلى كثرة دورانه على اللّسان، بالنسبة إلى الفاعل؟ أما كان من الأنسب إعطاء الثقيل للخفيف، والخفيف للثقيل لإحداث التوازن..

(٢) راجع: محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (مطبعة الرسالة، القاهرة، لا ط، لا ت) ص ١٦٢؛ وأنيس فريحة، نظريّات في اللغة (دار الكتاب اللبناني. بيروت، ط ١، ١٩٧٣) ص ١٣٤، ١٤٦ - ١٤٧.

(٣) نسبة إلى «أرسطو» ARISTOTE (٣٨٤ - ٣٢٢ق.م.) فيلسوف يوناني من كبار مفكّري البشرية. تأثرت بوادر التفكير العربي بتآليفه التي نقلها إلى العربيّة النقلة السريان. كان ـ

يطبّقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو[١].

٢ ـ تاريخ القول بالعلّة النحويّة ومواقف العلماء منها:

ان الدارس لنشأة النحو العربيّ يجد أنّ بداءة الدراسة عند نحاتنا القدماء كانت محاولة جِدّية لإنشاء منهج وصفيّ لدراسة اللغة يقوم على جمعها وروايتها، ثمّ ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، للخروج، بعد ذلك، بنتائج لها طبيعة الوصف اللغويّ السليم.

ويعضد ما نذهب إليه ما يلي:

١ ـ أنّ طبيعة الدراسة النحويّة تقتضي، في البدء، المنهج الوصفي، وذلك بجمع اللغة، ثمّ استقراء القواعد منها.

٢ ـ أنّ النحاة حدّدوا البيئة التي يصحّ أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أنّ لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثّل اللغة العربيّة تمثيلًا صحيحًا لتعرّضها لمؤثّرات أجنبيّة[٢].

٣ ـ أنّ النحاة درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة» لا لغة «مكتوبة»[٣].

٤ ـ أنّ الصفة الغالبة على المصنّفات النحويّة المبكّرة، وخاصة كتاب سيبويه، كانت تقريريّة في الغالب، وكلمة الكسائي[٤] مشهورة حين سُئل في

= مربّيًا للإسكندر (الأب فردينان توتل: المنجد في الأعلام دار المشرق، بيروت، ط ٢١، (١٩٧٣م) ص٣٤).

(١) لتوضيح أثر المنطق الأرسطيّ في النحو العربي راجع علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحويّ (دار الثقافة، بيروت، لا ط، لا ت) ص ١٠٧ ـ ١٤٢؛ وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث (دار النهضة العربيّة، بيروت، لا ط، ١٩٧٩م) ص٦٤ ـ ١٠٧.

(٢) راجع: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» في كتاب ابن جني: الخصائص ٢/٥.

(٣) كان اللغويون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهًا عن أصحابها (راجع ابن جني: الخصائص ١/٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي (٠٠٠ ـ ١٨٩هـ/٨٠٥م) إمام في=

مجلس يونس بن حبيب[1] عن قولهم: «لأضربنّ أيّهم يقوم» لِمَ يقال: «لأضربَنّ أيَّهم»؟ فقال: «أي هكذا خُلِقَت»[2] و«هكذا خُلقت» هي جوهر المنهج الوصفيّ.

٥ ـ أنّ التعليل النحويّ، وإنْ كان قد بدأ القول به منذ نشأة النحو العربي نفسه، فإنّه كان في المصنّفات النحويّة المبكّرة، وخاصة كتاب سيبويه، خفيفًا «أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيّل والجدل»[3]، بعيدًا عن روح الفلسفة، ومهتمًّا بقياس الشبيه على شبيهه، وحَمْل النظير على نظيره، ومعتمدًا الذوق في طلب الخفّة والفرار من الثقل. يقول سيبويه، مثلاً، في تعليل نصب جمع المؤنّث السالم بالكسرة عوضًا من الفتحة: «جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورة لأنّهم جعلوا التاء، التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء. والتنوين بمنزلة النون، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها»[4]. ويعلّل منع صرف العلم الأعجميّ بعدم تمكّنه من لغة العرب، أي: باستثقاله، كما أنّه علّل صرف «نوح» و«هود» و«لوط» بخفّتها. ويعلّل المبرد عدم صرف «فَعْلان» الذي له «فَعْلى» بأنّ «النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف

= اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، سكن بغداد، وتوفي بالري. من مؤلفاته: «معاني القرآن» و«الحروف» و«ما يلحن فيه العوام». (الزركلي: الأعلام ٤/٢٨٣).

(١) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء (٩٤هـ/٧١٣م ـ ١٨٢هـ/٧٩٨م) كان إمام نحاة البصرة في عصره. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة (الزركلي: الاعلام ٨/٢٦١).

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وغيره. دار الجيل ودار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت) ٢/٣٧٣.

(٣) مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها (دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٧٤)، ص ٥٨.

(٤) سيبويه: الكتاب ١/١٨. وتوضيح كلامه أنّ التاء التي في آخر جمع المؤنث السالم هي الحرف الذي تكون عليه حركة الإعراب، فهي كالواو والياء في جمع المذكر السالم. فالرفع بالضمة عليها نظير الرفع بالواو في جمع المذكر السالم، والكسر فيها في حالتي النصب والجرّ مثل الياء التي في هذا الجمع للنصب والجرّ معًا.

اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: «حَمْراء»، وصَفْراء». والدليل على ذلك أنّ الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة»[1].

وإنْ كان المنهج النحوي ابتدأ عند النحاة العرب وصفيًّا تقريريًّا على العموم فإنّه لم يبق كذلك، إذ سرعان ما افتتن النحاة بالمنطق الأرسطيّ، حتى صار عندهم أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة، وأكثر ما كان افتتانهم بمقولة «العامل» و«العلّة». ولشدّة تعلّقهم بالمنهج التعليليّ أفرد النحاة للعلّة كتبًا خاصة[2].

وفي القرن الرابع الهجريّ وما بعده أصبحت العلّة النحويّة موضوعًا قيّمًا يُكتب فيه[3]، ويُتّخذ وسيلة للامتحان والاختبار. وكانت العلّة النحويّة، في تصوّر النحاة وإنتاجهم معًا، تتّسم بالضرورة. «فوجود العلّة خلف الظواهر اللغويّة ووراء القواعد النحويّة أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحويّ ليست بَلْورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدّد أبعادها، وإنّما هدفه الأساسيّ هو اكتشاف العلّة المؤثّرة في الظواهر، ثمّ بناء القواعد عليها، فالعلّة، إذن، سابقة في الوجود على كلّ ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعًا، وهي، لذلك، الأساس الذي ينبغي أن يراعى في

---

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٣٥.

(٢) ككتاب «العلل في النحو» لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب والمتوفى سنة ٢٠٦هـ، و«كتاب علل النحو» لبكر بن محمد المازني المتوفى سنة ٢٣٠هـ أو ٢٤٨هـ.

(٣) من الكتب التي وضعت في القرن الرابع الهجري وتحمل لفظة «العلة» في عنوانها كتاب «علل النحو» وكتاب «نقض علل النحو» للحسن بن عبد الله المعروف بلغدة او لكذة الأصبهاني، وكان معاصرًا لأبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ، وكتاب «العلل في النحو» لهارون بن الحائك، وهو، أيضًا، من معاصري الزجاج، وكتاب «المختار في علل النحو» لمحمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ، وكتاب «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ. وكتاب «النحو المجموع على العلل» لمحمد بن علي العسكريّ المعروف بمبرمان أستاذ السيرافي والفارسي والمتوفّى سنة ٣٤٥هـ (راجع: مازن المبارك: النحو العربيّ العلّة النحويّة نشأتها وتطورها. ص ٩٤ ـ ٩٥).

التقنين تقعيدًا وتفسيرًا معًا... ومعنى هذا أنّ القواعد النحويّة لا تصدر عن إلمام بالظواهر اللغويّة، ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوّره النحاة من علّة أو علل تؤثّر في هذه الظواهر، وتقصد إلى الكشف عنها... وقد أسلم اتّصاف العلل بالضـرورة والغـائيّـة إلـى تنـاقـض العلـل والأحكام مع الواقع اللغويّ من ناحية، ثمّ إلى تناقض بين العلل والأحكام من ناحية أخرى. ذلك أنّ تحديد الغايات التي تهدف إليها الظواهر اللغويّة لم يكن يتمّ على أساس علميّ محدّد، وإنّما كان متروكًا للاجتهاد الفرديّ الذي يتأثّر بالمشاعر الخاصّة ثمّ بالثقافة الذاتيّة، أي بالتكوين النفسيّ والفكريّ معًا»[1]. وهكذا أصبح جدل النحويّين يدور حول علّة الظواهر اللغويّة لا حول الظواهر نفسها، فتتعدّد الأسئلة والأجوبة، وتتنوّع السفسطة، وتُخلق الفروض والإشكالات، ويحتدم الجدل من دون طائل، حتى إنّنا لا نكاد نقف على رأي، ونحن نقرأ بابًا من أبواب النحو، إلّا نجد أنّ هناك رأيًا يناقضه من غير ان نكلّف أنفسنا مشقّة الجري وراء هذا النقيض. وما زاد الطين بلّة كون بعض النحاة مناطقة، أو فقهاء، فأضحى كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه[2].

ونظرًا إلى تضارب آراء النحاة في التعليل، وكثرة مذاهبهم في تعليل

---

(١) علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٢) لننظرْ مثلًا في العلل التي اعتلّ بها الزجاجي، أو ذكرها لنرَ أثر الفلسفة في النحو. قال في سؤال يوجّه إلى القائلين بأنّ المرتبة الأولى في التقدّم للاسم ثمّ الفعل ثمّ الحرف: يقال لهم: «قد أجمعتم على أنّ العامل قبل المعمول فيه كما أنّ الفاعل قبل فعله، وكما أنّ المحدِث سابق لحدثه، وأنتم جميعًا مقرّون أنّ الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقًّا، سابقة لها. وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم»، ثمّ قال في الجواب: «هذه مغالطة. ليس يشبه هذا الحدث والمحدِث، ولا العلّة والمعلول، وذلك أنّا نقول: إن الفاعل في جسم فعلًا ما، من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إنّ الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب، لا يجب من ذلك أن يكون سابقًا للمضروب موجودًا قبله، بل يجب أن يكون سابقًا لضربه الذي أوقعه به. وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنًّا من الضارب. ونقول أيضًا: إنّ النجار سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون=

الظاهرة اللغويّة الواحدة، فقد ضُرب المثل بضعف حجّة النحويّ، قال الشاعر (من الرجز):

مَــرَّتْ بِنَــا هَيْفَــاءُ مَقْــدُودَةٌ   تُــرْكِيَّــةٌ تُنْمَــى لِتُــرْكِــيّ
تَــرْنُــو بِطَــرْفٍ فَــاتِــنٍ فَــاتِــرٍ   أَضْعَــفَ مِــنْ حُجَّــةِ نَحْــوِيّ[1]

وربّما أصبح القول بالعلّة من أطرف ما يُتحدّث عنه. فمن المعروف، مثلاً، أنّ النحاة جعلوا «هَلْ» تختصّ، في أصل استعمالها، بالدخول على الأفعال، نحو: «هل نَجَح زَيد»؟ لكنّها تخرج عن هذا الأصل، فتدخل على مبتدأ خبره اسم، نحو: «هل زيد شاعر»؟ ولكنّها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، فلا يقال، بحسب النحاة، «هل زيد نجح»؟ إلّا بتقدير فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، والتقدير: «هل نجح زيد نجح»؟ وأراد بعضهم أن يذكر علّة ذلك، فقال: «لأنّ «هل» إذا لم ترَ الفعل في حيّزها تسلّت عنه ذاهلةً، وإنْ رأته في حيّزها حنّت عليه لسابق الألفة، فلم ترضَ حينئذٍ إلّا بمعانقته»[2].

= سابقًا للخشب الذي منه نجر الباب. ومثل هذا واضح بيّن، فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجسامًا، فنقول: إنّ الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها. وهذا بيّن واضح». (الزجاجي: الإيضاح في علل النحو. ص ٨٣ ـ ٨٤). ويُروى أنّ أحدهم سمع جدل النحاة، فلم يفهم شيئًا، فخرج من مجلسهم قائلًا: «إنّهم يتكلّمون على كلامنا بكلام ليس من كلامنا». (محمد القصّار: «مدخل جديد إلى تعليم القواعد العربية». (جريدة النهار، العدد ١٣٤٢٤، بيروت، ١٩٧٨/١/٢١)، ص ١١).

(١) ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة (تحق شوقي ضيف دار المعارف بمصر، ط ٢، لا ت)، ص ٧٢، ومازن المبارك. النحو العربي العلة النحوية. ص ١٢٥. ويروى: «كأنّه حجّة نحويّ».

(٢) مازن المبارك: النحو العربي العلّة النحويّة. ص ١٢٥، الهامش، فانظرْ إلى «هل» وهي «تسلّى»، و«تذهل»، و«تحنّ»، و«تعانق»، وقال أحد الشعراء الظرفاء مشيرًا إلى قول بعض النحاة في «هَلْ» (من البسيط):

مَلِيحَــةٌ عَشِقَــتْ ظَبْيًــا حَــوَى حَــوَرًا   فَمُذْ رَأَتْــهُ سَعَــتْ فَــوْرًا لِخِــدْمَتِــهِ
كَ«هَلْ» إِذَا مَــا رَأَتْ فِعْلًا بِحَيِّــزِهَــا   حَنَّــتْ إِلَيْــهِ وَلَــمْ تَــرْضَ بِفُــرْقَتِــهِ=

وفي تعليل كثرة صيغ ضمائر الإشارة للمفردة المؤنّثة[1]، بالنسبة إلى المفرد المذكَّر[2]، قال بعضهم: إنّ أفراد المؤنّث أكثر من أفراد المذكّر، فناسب أن يدلّ على الأكثر بالألفاظ الكثيرة، وإنّ الدليل على ذلك الحديث النبويّ القائل: «إنّ لكلّ مؤمن في الجنة مؤمنتين، وإنّ أكثر أهل النار من النساء»[3].

والحق أنّ بعض النحاة رفض فلسفة العلّة، فلم يأخذ إلّا بالعلل الأوائل[4] التي رآها ضروريّة للتعليم. يقول ابن حزم الأندلسيّ[5]، إنّ علل النحو: «كلّها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء ألبتّة، وإنما الحقّ من ذلك أنّ هذا سُمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا - مع أنّه تحكّم فاسد متناقض - فهو أيضًا كذب، لأنّ قولهم: كان الأصل كذا، فاستُثقل، فنُقل إلى كذا، شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدّة ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك»[6]. ويقول ابن سنان الخفاجي[7]: إنّ النحاة يجب اتّباعهم فيما

= (مازن المبارك: المرجع نفسه. ص ١٢٦، الهامش).

(١) هذه الصيغ هي: ذِهْ، وذِي، وذِهي، وذِهِ، وذاتُ، وتا، وتي، وتِهي، وتِهْ، وتِهِ.

(٢) هذه الصيغ هي: ذا، وذاء، وذائِهِ، وذاؤُهُ.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربيّة (القاهرة) لا ط. لا ت) ١٢٦/١. والسبب الحقيقيّ يعود إلى الإبدال الصوتيّ الذي جاء فيها من أجل التأنيث، وإلى أنّ الهاء في الصّيَغ المنتهية بها كانت تتغيّر بحسب الوصل (من كَسْر مختلَس أو مشبَع) أو الوقف.

(٤) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع «المعلّم» في قولك: «جاء المعلّم» بكونه فاعلًا.

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهريّ (٣٨٤هـ/٩٩٤م - ٤٥٦هـ/١٠٦٤م) عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام. أشهر مؤلّفاته «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، و«جمهرة الأنساب»، و«جوامع السيرة» (الزركلي: الأعلام ٢٥٤/٤ - ٢٥٥).

(٦) عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. (دار الفكر بيروت، ط ٢، ١٩٦٩ م) ص ٤٥ - ٤٦.

(٧) هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان (٤٢٣هـ/١٠٣٢م - ٤٦٦هـ/١٠٧٣م) شاعر =

يحكونه عن العرب ويروونه «فأمّا طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سُلّط على ما يعلّل به النحويّون، لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: «هكذا قالت العرب» من غير زيادة على ذلك، وربّما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم، إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرّب بها المتعلّم، ويقوى بتأمّلها المبتدىء، فأمّا أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل»[1].

أما ابن جنّي[2]، فعلى الرغم من تخصيصه قسطًا وافرًا من كتابه «الخصائص» للدفاع عن العلّة النحويّة، فقد قسّم العلل إلى قسمين: «أحدهما واجب لا بدّ منه، لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله إلّا أنّه على تجشّم واستكراه»[3] كذلك أنكر ابن جني علّة العلّة، أو العلل الثواني وما بعدها، واعتبرها شرحًا وتتميمًا للعلّة الأولى. وهو يرى أنّ وجود علّة للعلّة يقتضي وجود العلل الثوالث وما بعدها[4]. وهذا التكلّف يؤدّي إلى تصاعد عليّ وهجنة في القول[5]. كذلك قسّم

= أخذ الأدب عن أبي العلاء المعرّي وغيره. له ديوان شعر و«سر الفصاحة» (الزركلي: الأعلام ٤/١٢٢).

(١) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة (مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط، لا ت)، ص ٣١.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٠٠٠ - ٣٩٢هـ/١٠٠٢م) من أئمة اللغة والأدب، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد. من مؤلفاته «سرّ صناعة الإعراب»، و«الخصائص»، و«المنصف» (الزركلي: الأعلام ٤/٢٠٤).

(٣) ابن جني: الخصائص ١/٨٨.

(٤) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع كلمة «التلميذ»، مثلًا، في قولك: «نجح التلميذ» بكونها فاعلًا. أمّا العلّة الثانية فهي تعليل رفع الفاعل بالرغبة في التفريق بينه وبين المفعول به. وأمّا العلة الثالثة فهي تعليل عدم نصب الفاعل لكون الضمة ثقيلة في النطق، ولكون الفاعل أقلّ تواترًا من المفعول به، فأعطيت الضمّة، وهي أثقل من الفتحة، إلى الفاعل، لأنّه أقلّ تواترًا من المفعول به.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/١٧٣.

الزجاجي[1] العلل النحوية إلى تعليميّة، وهي ضروريّة لتعليم النحو، وقياسيّة، وهي ضروريّة لنماء اللغة، وجدليّة نظريّة ليس للغة منها نفع، إذ إنّها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر[2]. وكذلك دعا ابن مضاء القرطبي[3] إلى إلغاء القول بالعلل الثواني والثوالث[4].

لكن النحاة الذين رفضوا القول بالعلّة، بقوا قلّة ضئيلة، لأنّ علماء العرب عمومًا، والنحاة منهم بشكل خاص، كانوا مفتتنين بالفسلفة والمنطق اليونانيين، فمزجوا أبحاثهم اللغويّة بهما، فكثر القول بالعلّة، وتعدّدت المذاهب فيها، وأفردت الكتب لها كما أسلفنا القول.

٣ ـ علل الممنوع من الصرف:

بعد أن قسّم النحاة العرب الكلمات في اللغة العربيّة إلى اسم وفعل وحرف، لاحظوا أنّ الحروف كلّها مبنيّة، وكذلك الأفعال، إلّا الفعل المضارع الذي لم تتّصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون الإناث اتّصالًا مباشرًا[5]. وأمّا الأسماء فوجدوا أنّ قسمًا منها مبنيّ، وقسمًا آخر

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (٠٠٠ ـ ٣٣٧هـ/ ٩٤٩م) شيخ العربيّة في عصره. ولد في نهاوند، وتوفي في طبرية. من مؤلّفاته: «الجمل الكبرى»، و«اللامات»، و«الإيضاح في علل النحو». (الزركلي: الأعلام ٣/٢٩٩).

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو. (تحق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، ١٩٥٩م) ص ٦٤.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي القرطبي (٥١١هـ/ ١١١٨م ـ ٥٩٢هـ/ ١١٩٦م) عالم بالعربيّة وله معرفة بالطبّ والهندسة والحساب وله شعر. من مؤلّفاته: «تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان»، و«المشرق في إصلاح المنطق»، و«الردّ على النحاة» (الزركلي: الأعلام ١/١٤٦ ـ ١٤٧).

(٤) ابن مضاء القرطبي: كتاب الردّ على النحاة. ص ١٥١ ـ ١٥٥.

(٥) أمّا الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد اتّصالًا غير مباشر، فيبقى معربًا، نحو: «هل تقومانّ»؟ و«هل تقومُنّ»؟ و«هل تقومِنّ»؟ فقد فصل بين نون التوكيد والفعل

معرب، وسمّوه متمكّنًا، لتمكّنه في الاسميّة بابتعاده، بالإعراب الذي يدخل عليه، من شبه الفعل والحرف. ثمّ لاحظوا أنّ الأسماء المعربة قسمان: قسم لا يدخله تنوين الصرف أو تنوين الأمكنيّة[1]، فسمّوه متمكّنًا غير أمكن في الاسميّة لشبهه الفعل بعدم دخول التنوين عليه، وقسم يدخله تنوين الصرف أو تنوين الأمكنيّة، فسمّوه متمكّنًا أمكن في الاسميّة لابتعاده من شبه الفعل بالتنوين الذي يدخله[2]، أو بالتنوين والجرّ اللذين يدخلانه[3].

بعد هذه الملاحظات بدأوا بالتعليل، فعلّلوا بناء الحرف بكونه لا يؤدّي، وحده، معنى في نفسه، وإنّما يدلّ على معنى في غيره بعد وضعه في جملة. فهو ليس حدثًا، أي: ليس معنى، ولا يكون مُسندًا أو مسندًا إليه، لذلك لا يحتاج إلى الإعراب، لأنّ هذا لا يدخل إلّا حيث المعاني التركيبيّة الأساسيّة[4].

ثمّ علّلوا بناء الفعل بكونه لا تتعاقب عليه المعاني المختلفة التي تفتقر في تمييزها إلى الإعراب، ولا يؤدّي معنى الفاعليّة، ولا المفعوليّة، ولا غيرهما ممّا اختصّ به الاسم، وكان سببًا في إعرابه، إلّا الفعل المضارع الذي يؤدّي معنًى زائدًا على معناه الأصليّ بسبب دخول بعض العوامل عليه[5].

= المضارع الألف في «تقومانّ»، والواو المحذوفة في «تقومُنّ»، فاجتمعت ثلاث نونات، فحُذفت النون الأولى، ثمّ حُذفت الواو في «تقومونن»، والياء في «تقومينن»، لالتقاء الساكنين.

(١) فصّلنا الكلام على هذا النوع من التنوين في الفصل الأوّل.

(٢) وذلك على المذهب القائل إنّ الممنوع من الصرف هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنيّة، وهو، تبعًا لذلك، يمتنع جرّه بالكسرة، فيجرّ بالفتحة نيابة عنها.

(٣) وذلك على المذهب القائل إنّ منع الصرف هو منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعًا للآخر. وقد فصّلنا القول في هذين المذهبين في الفصل الأوّل.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٧٦/١.

(٥) فقولك: مثلًا: «لا تأكلْ سمكًا وتشربُ لبنًا» يعني النهي عن أكل السمك، وعن شرب اللبن، والواو في هذا القول تمحّضت للعطف. أمّا قولك: «لا تأكلْ سمكًا وتشربَ لبنًا» فيعني النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولا مانع أن يؤكل السمك وحده، =

«أمّا بناؤه مع نون التوكيد ونون النسوة فلأنّهما من خصائص الأفعال، فوجود إحداهما فيه أبعده من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب، فعاد إلى الأصل الأوّل في الأفعال، وهو البناء، لأنّ الأصل فيها البناء، وأمّا الإعراب في المضارع أحيانًا فأمر عارض وليس بأصيل»[1].

ثمّ علّلوا الإعراب في الأسماء بأنّ القياس فيها «أن تكون معربة كلّها، من قِبَل أنّها سِمات على مسمَّيات، وتلك المسمَّيات قد يُسنَد إليها فعل، فتكون فاعلة، وقد يقع بها فعل، فتكون مفعولة، وقد يضاف إليها غيرها على سبيل التعريف، فاستحقّت الإعراب للدلالة على هذه المعاني المختلفة»[2]. ولذلك لا يُسأل عن علة إعراب الأسماء المعربة، أمّا الأسماء المبنيّة فعلّلوا بناءها بأحد الأمور الأربعة التالية[3]:

١ - بالشبه الوضعي، وضابطه أن يكون الاسم موضوعًا على حرف أو على حرفين، فالأوّل كتاء «نجحتُ» التي تشبه باء الجرّ، ولامه، وواو

- أو يُشرب اللبن وحده، كذلك لا مانع من أكل السمك في وقت وشرب اللبن في وقت آخر. والواو في هذا القول للمعيّة. وأمّا قولك: «لا تأكلْ سمكًا وتشربُ لبنًا» فيعني النهي عن أكل السمك فقط، أمّا شرب اللبن فمباح. والواو في هذا القول للاستئناف.

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٨٦/١. ويردّ عباس حسن على هذا الزعم، فيقول: «هكذا يقولون! وليس بمقبول، فهل يقبل أنّ سبب بناء الحرف هو دلالته في الجملة على معنى في غيره، وعدم دلالته، وهو مستقلّ، على ذلك المعنى التركيبي، فلا حاجة له بالإعراب، لأنّ وظيفة الإعراب تمييز المعاني التركيبية بعضها من بعض؟ إذًا لِمَ التفرقة فنقول إنّ كلمة «ابتداء» وحدها التي تُفهم من الحرف «مِنْ» هي اسم، وكلمة «مِنْ» نفسها هي حرف، مع أنّها تفيد عند وضعها في الجملة معنى الابتداء، فكلاهما يتوقّف فهمه على أمرين: شيء كان هو المبتدئ، وشيء آخر كان المبتدأ منه؟».
(عباس حسن، المرجع نفسه. ٨٦/١ - ٨٧).

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٠/٣.

(٣) راجع المصدر نفسه ٨٠/٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٤٧/١ - ٥٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٩/١ - ٣٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٩١/١ - ٩٤.

العطف، وفاءه. والثاني كـ «نا» في «نجحنا»، فإنّها شبيهة بنحو «قد» و«هل»[1].

٢ ـ «الشبه المعنويّ»، وضابطه أنْ يتضمّن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا. فالأوّل كـ «متى» فإنّها تستعمل شرطًا، نحو: «متى تقمْ أقمْ»، وهي، حينئذٍ، شبيهة في المعنى بـ «إن» الشرطية، وتستعمل، أيضًا، استفهامًا، نحو الآية: ﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾؟[2] وهي، حينئذٍ، شبيهة، في المعنى، بهمزة الاستفهام... والثاني، نحو: «هنا» فإنّها متضمّنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفًا، ولكنّه من المعاني التي من حقّها أن تؤدّى بالحروف، لأنه كالخطاب والتنبيه، فـ «هنا» مستحقّة للبناء لتضمّنها لمعنى الحرف الذي كان يستحقّ الوضع»[3].

٣ ـ الشبه الاستعمالي، وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل يؤثّر فيه[4]. وذلك كأسماء الأفعال، نحو: «هيهاتَ» و«صهْ» و«بَلْهَ»[5].

---

(١) لو صحّ هذا الزعم، لما بُنيت الضمائر التي تزيد على حرفين، مثل: «نحن» و«إيّاكَ» و«إيّاكُم»، ولَمّا أُعربت الكلمات «أب» و«أخ» و«يد» و«دم» وغيرها مما هو على حرفين.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١/ ٣٠ ـ ٣١.

(٤) احتُرز بانتفاء التأثّر من المصدر النائب عن فعله، نحو: «إكرامًا» في قولك: «إكرامًا زيدًا»، لأنّه نائب عن «أكرم»، وهو، مع هذا، معرب في نحو: «أعجبني إكرامُك لزيد»، و«أكبرت إكرامَك لزيد».

(٥) ففي نحو: «هيهاتِ القمر» نعرب «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى: بَعُد جدًّا، وفاعله: «القمر»، فتكون «هيهات» قد عملت الرفع في الفاعل. وفي نحو: «بَلْهَ الشرَّ» عملت «بَلْهَ»، وهي اسم فعل بمعنى: «اترك» الرفع في الفاعل، وهو الضمير المستتر، والنصب في المفعول به، وهو: «الشر».

٤ - الشبه الافتقاريّ، وضابطه أن يفتقر الاسم افتقارًا أصيلًا[١] إلى جملة[٢] بعده، أو ما يقوم مقامها (كالصفة الصريحة في صلة «أل»)، أو إلى شبه الجملة، وذلك كالاسم الموصول الذي يحتاج إلى جملة أو ما يقوم مقامها، أو شبهها تسمّى جملة الصلة لتكمّل المعنى، فأشبه الحرف في هذا، لأنّ هذا لا يظهر معناه إلّا بوضعه في جملة، فهو محتاج إليها دائمًا.

وبعد أن علّل النحاة بناء الأسماء المبنيّة بشبهها الحرف، علّلوا منع بعض الأسماء والأعلام من الصرف بشبهها الفعل، وقد تدرّجوا في هذا التعليل وفق ما يلي:[٣]

لاحظوا، أوّلًا، أنّ التنوين خاصّة من خصائص الأسماء لا يدخل غيرها، ثمّ علّلوا عدم دخوله الأفعال بسببين:

١ - إنّ التنوين علامة من علامات القوّة، والفعل ضعيف، وعلّلوا ضعف الفعل بأمرين: أحدهما لفظيّ وهو اشتقاقه من الاسم[٤]، والثاني معنويّ وهو احتياجه إلى الاسم[٥].

٢ - إنّ التنوين علامة من علامات الخفّة، والفعل أثقل من الاسم، لأنّ هذا «أكثر استعمالًا، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله.

---

(١) احترز بذكر «الأصالة» من نحو: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾ (المائدة: ١١٩). فـ«يوم» في هذه الآية مضاف إلى جملة، والمضاف يفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، لأنّنا نقول: «صمت يومًا» و«سرت يومًا».

(٢) احترز بذكر الجملة من نحو: «سبحانَ» و«عندَ»، فإنّهما مفتقران في الأصالة، ولكن إلى مفرد، تقول «سبحان الله»، و«جلست عند الحائط».

(٣) راجع ابن يعيش: شرح المفصل ١/٥٧ - ٥٨؛ والأزهريّ: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٠٩ - ٢١٠، وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٤) أي إنّ الفعل يشتق من المصدر، حسب البصريين، فالاسم أصل، والفعل فرع، والفرع أضعف من الأصل.

(٥) لأنّ الفعل لا يقوم بنفسه بل يحتاج دائمًا إلى الاسم، أمّا الاسم فقد يستغني عن الفعل، نحو: «الشتاء قادم»، والحاجة ضعف.

ألا ترى أنّ العجميّ إذا تعاطى كلام العرب، ثقل على لسانه لقلّة استعماله له. وكذلك العربيّ إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلًا عليه لقلّة استعماله له»[1].

والفعل لا ينوّن، ولا يجرّ، وفيه علتان: لفظيّة وهي اشتقاقه من الاسم، ومعنويّة وهي احتياجه إليه. والأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الفعل[2] في عدم دخول التنوين والجرّ عليها، ولذلك لا بدّ أن تجتمع فيها علّتان: إحداهما ترجع، إلى المعنى، والثانية تعود إلى اللفظ، أو أن تكون فيه علّة تقوم مقام علّتين. وهذه العلّة نوعان:

١ - ألف التأنيث ممدودةً أو مقصورة، لأنّ وجودها في آخر الاسم هو علّة لفظيّة، وملازمتها إيّاه في كلّ حالاته علّة معنويّة.

٢ - صيغ منتهى الجموع، لأنّ خروج هذه الصيغ عن أوزان الآحاد العربيّة علّة لفظيّة، ودلالتها على الجمع علّة معنويّة.

والعلل المعنويّة اثنتان، وهما:

١ - العَلَميّة، وذلك لأنّ النكرة هي الأصل، فالعلميّة فرع عليها.

٢ - الوصفيّة، وذلك لأنّ الموصوف قبل الصفة، فالوصف فرع على

(١) ابن يعيش: شرح المفصل. ٥٧/١.

(٢) يقول ابن يعيش: «والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوّة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا في الأصل للآخر، ولكنّ الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلّما كان الشبه أخصّ كان أقوى، وكلّما كان أعمّ كان أضعف. فالشبه الأعمّ كشبه الفعل بالاسم من جهة أنّه يدلّ على معنى، فهذا لا يوجب له حكمًا لأنّه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنّه ثان باجتماع السببين فيه، لأنّ هذا يختصّ نوعًا من الأسماء دون سائرها، فهو خاص مقرّب الاسم من الفعل. فإذا اجتمع في الاسم علّتان فرعيّتان من العلل التسع، أو علّة واحدة مكرّرة... فإنّه يشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فحينئذٍ مُنع الصرف، فلم يدخله جرّ ولا تنوين».
(ابن يعيش: شرح المفصل ٥٨/١).

الموصوف، والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدّم على الصفة تقدّم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقّة كما أنّ الفعل مشتقّ[1].

أمّا العلل اللفظيّة فسبع، وهي:

١ - العُجْمة، والعجمة فرع في العربيّة.

٢ - التأنيث، «والتأنيث فرع على التذكير لوجهين: أحدهما أنّ الأسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبَّر عنها بلفظ مذكَّر، نحو: «شيء» و«حيوان»، و«إنسان»، فإذا عُلِم تأنيثها رُكّب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث. والثاني أنّ المؤنّث له علامة على ما سبق فكان فرعًا»[2].

٣ - وزن الفعل، لأنّ الفعل فرع على الاسم.

٤ - العدْل، أي: عدل الاسم عن جهته، فالعدل فرع لأنّ العدل عن الأصل إزالة للأصل. والعدل علّة لفظيّة لأنّك تريد به «لفظًا ثمّ تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنّما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا، لأنّه فرع على المعدول عنه، فـ«عمر» معدول من «عامر» علَمًا أيضًا»[3].

٥ - التركيب، لأنّ المركّب فرع على البسيط وتالٍ له، فالبسيط قبل المركَّب.

٦ - زيادة الألف والنون، والزائد فرع على المزيد عليه.

٧ - إلحاق الألف المقصورة التي تشبه ألف التأنيث المقصورة، وهذه لم يذكرها بعض علماء النحو ضمن علل منع الصرف[4].

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦١.
(٢) المصدر نفسه ١/٥٩.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢.
(٤) سنفصل القول في هذا الموضوع في الفصل السادس من كتابنا هذا.

وقد جمع بهاء الدين بن النحاس النحوي[1] هذه العلل بقوله (من البسيط):

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إنْ أَرَدْتَ بِهَا ... عَوْنًا لِتَبْلُغَ فِي إعْرَابِكَ الأَمَلَا
اجْمَعْ وَزِنْ عادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

وجمعها غيره بقوله (من البسيط):

عَدْلٌ وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
والنونُ زائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وهٰذا القَوْلُ تقريبُ[2]

والعَلَمِيّة تمنع من الصرف مع أيّ واحدة من العلل اللفظيّة، والوصفيّة تمنع مع العدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث.

هذا جملة ما يقولونه في علل الممنوع من الصرف، والناظر فيها يرى بوضوح تعسّفهم وتمحّلهم في تعليلاتهم الفلسفيّة هذه. فالعربيّ في صحرائه لم يفكّر بواحدة منها عندما تكلّم صارفًا كلمات ومانعًا أخرى من الصرف. ولو كانت مشابهة الفعل هي علّة منع الاسم من الصرف، لكان اسم الفاعل واسم المفعول أَوْلى الأسماء بالمنع من الصرف، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل، وحتى سمّى الكوفيّون المشتقّ (واسم الفاعل واسم المفعول من المشتقّات) فعلًا[4].

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد (٦٢٧هـ/١٢٣٠م - ٦٩٨هـ/١٢٩٩م) شيخ العربيّة بالديار المصريّة في عصره. ولد في حلب، وسكن القاهرة، وتوفي بها، من مؤلّفاته «إملاء على كتاب المقرب» لابن عصفور، و«هدي أمهات المؤمنين» (الزركلي: الأعلام ٥/٢٩٧).

(٢) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٥٨٦، والأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٠.

(٣) عن ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢١.

(٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٥١) ص ١٦٧.

ومن المعروف أنّ الفعل المضارع سمّي بذلك لمضارعته (أي: لمشابهته) اسم الفاعل[1].

ولو صحّت عللهم أيضًا لما مُنعت من الصرف أعلام كثيرة، وليس فيها من عللهم غير العلميّة، حتى جعل الكوفيّون العلميّة وحدها علّة تستقلّ بمنع الصرف[2].

ولو صحَّت عللهم، أيضًا، لم نرَ بعض الأعلام كـ «دعد» و«هند» و«حسّان» و«عفّان» وبعض الصفات نحو «أخْيَل» و«أجْدل» تُصرف حينًا وتُمنع من الصرف حينًا آخر[3]، ولم نرَ بعض الأسماء قد استوفى علّتي

(١) ردّ محمد عرفة على هذا النقض فقال إنّه «كان يصحّ لو شابه اسم الفاعل واسم المفعول الفعل مشابهة كالتي شابهت بها الأسماء التي لا تتصرف الفعل. إذ مشابهة الاسم الفعل على ثلاثة أقسام: الأوّل أن تكون المشابهة قويّة جدًّا كاسم الفعل. فإنّه شابه الفعل في معناه، فأخذ حكمه من البناء والعمل في الأسماء. الثاني أن تكون المشابهة ضعيفة، وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل في الفرعيّة، وهذه تمنعه التنوين والجرّ. الثالث أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل والمفعول الفعل، وهذه تجعله يعمل في الأسماء كما يعمل الفعل في الأسماء... وقد قال سيبويه ان اسم الفاعل واسم المفعول قد تشبّه بهما الفعل المضارع في وقوعه صفة كما يقعان صفة، وفي دخول السين وسوف عليه لمعنى كما تدخل «أل» عليهما لمعنى، وفي دخول اللام عليه، فتقول: «إن عبدالله لَيَفْعَل» فيوافق قولك: «لَفاعِل»، ولهذه المشابهة من الفعل المضارع لاسم الفاعل واسم المفعول، خرج عن حكم الفعل وهو البناء، وأخذ حكم الاسم وهو الإعراب. ليست مطلق المشابهة للفعل موجبة لمنع الصرف، بل المشابهة له فيما أوجب نقله، وهي أنّه ثانٍ للأوّل، وأنّه محتاج إلى الاسم، لأنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل» (محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. (مطبعة السعادة، القاهرة، لا ط، ١٩٣٧م) ص ٢١٥ - ٢١٧).
وهذا الرأي في تسويغ علل الممنوع من الصرف يكاد يكون حجّة على صاحبه لا له، فهل كان العرب، عندما نطقوا بلغتهم يفكّرون بمشابهة الاسم للفعل؟ وهل قسموها إلى ثلاثة أقسام: قويّة، وضعيفة، وبينَ بينَ، عندما نطقوا صارفين كلمات ومانعين أخرى من الصرف؟ إنّ هذه المشابهة وهذا التقسيم لم يفكّر بهما أحد إلّا النحويّين الفلاسفة.

(٢) ابراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) سنفصّل القول في هذا الموضوع في الفصلين الخامس والسادس من كتابنا هذا.

المنع على ما شرطوا، وهو مصروف، فـ «عُمَر» وأمثاله، مِمّا يمنع للعلمية والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه(١).

لقد آن الأوان لرفض كلّ علل الممنوع من الصرف، فالتعليل الحقّ هو القول: إنّ العرب نطقت ببعض الأسماء منوّنة، وبغيرها من دون تنوين، فعلت ذلك بفطرتها وطبيعتها، ولم تكن فلاسفة مناطقة تفكّر بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، ومنطق تبرأ اللغة منه كلّ البراءة.

هذا مجمل قولنا في العلل التي قال بها النحاة في باب الممنوع من الصرف، على أنّنا سنفصّل هذه العلل وردودنا عليها في الفصول التالية.

٤ ـ تعليل جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضًا من الكسرة:

علّل المبرد، جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة عوضًا من الكسرة، بحمل الخفض على نظيره وهو النصب. قال: «إنّ للأشياء أصولًا، ثمّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها. فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله. ومنه ما يُحذف لأنّ ما بقي دالّ عليه وإن يكن ذلك أصله. فأمّا ما يبلغ به أصله، فإنّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب، وذلك لأنّ الأصل الرفع، وهو الذي لا يتمّ الكلام إلّا به، كالابتداء والخبر، والفعل والفاعل. وإنّما المنصوب والمخفوض لِما خرجا إليه عن هذا المرفوع، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع، نحو: «مسلمَين»، و«مسلمِين»، و«مسلمات»، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضًا فُتح، وحُمل على ما هو نظير الخفض، نحو: «مررت بعثمانَ وأحمد يا فتى»(٢).

وعلّل الزجّاج عدم جرّه بالكسرة بشبهه بالفعل الذي لا يدخله الجرّ، ولم يسكّن لكي يكون بين الأسماء المتمكّنة (أي: المعربة)، والأسماء غير

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ١٧١.
(٢) المبرد: المقتضب. ١/٣٨٣.

المتمكّنة (أي المبنية) فرق. قال: «فأمّا الجرّ وهو الخفض فإنمّا امتنع فيما لا ينصرف، من قبل أنّ ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أنّ الأفعال فرع عن الأسماء، لأنّ الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل، فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل. فلذلك جُعل المخفوض فيه مفتوحًا، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح. كما أنّ الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسم الفعل مُنِعَ ما لا يدخل الفعل. وكرهوا إذ لم يخفضوا أن يقفوا الاسم[١]، وهو في موضع تجب له فيه حركة إعراب، فلا يكون بين الأسماء المتمكّنة وبين الأسماء التي هي غير متمكّنة ـ وهي مبنيّة على الوقف ـ فرق، ألا ترى أنّك تقول: «مررتُ بمَنْ عندك»، فـ«مَنْ» موقوفة، ولو قلتَ: «مررتُ بعُمَرْ يا هذا»، فوقفتَ الراء قد سوّيت بين «مَن» التي هي مبهمة، وبين «عمر» الذي هو غير مبهم»[٢].

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف المجرور، «وإنما الذي كان أنّ هذا الاسم لمّا حُرِم التنوين أشبه، في حال الكسر، المضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياؤه، وحذفها كثير جدًّا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والْتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأيّ وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بُدئت الكلمة بـ«أل» أو أُتبِعَتْ بالإضافة، أو أعيد تنوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلّم كما هو واضح»[٣].

وذهب فريق من النحاة، ومنهم أبو الحسن الأخفش[٤]، والمبرد،

---

(١) أي أن يسكّنوه.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١ ـ ٢.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١١٢.

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٠٠٠ ـ ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) نحويّ عالم باللغة والأدب ـ

والزجّاج، وإبراهيم مصطفى، إلى أنّ الممنوع من الصرف مبنيّ على الفتح في حالة الجرّ[1]، «وذلك لأنّ مشابهته للمبني، أي الفعل، ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا أي التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختصّ بالبناء في حالة الجرّ ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ»[2].

والملاحظ أنّ المبّرد لم يعلّل عدم جرّ الممنوع من الصرف بالكسر، على الأصل في الأسماء، وإنّما علّل جرّه بالفتح، عند خروجه على الأصل، بحمله على النصب الذي هو نظير الخفض، ونُسِبَ إليه أنّه قال ببنائه على الفتح، في حالة الجرّ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ[3].

وأمام هذين التعليلين نسأل:

١ ـ لو كان الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة عوضًا من الكسرة حَمْلًا على النصب الذي هو نظير الخفض، فلماذا لم يجرّ بالفتحة أيضًا لا بالكسرة عندما يكون مضافًا أو معرّفًا بـ «أل»؟

٢ ـ إنّ الممنوع من الصرف يبقى مشابهًا للفعل عندما يكون مضافًا أو معرّفًا بـ «أل»، فلماذا يجرّ بالكسرة، فلا يشبه الفعل في «التعرّي من الجرّ»؟

٣ ـ هل فكّر العرب في هذه المشابهة بين الممنوع من الصرف والفعل، أو في حمل الخفض على نظيره وهو النصب، عندما نطقوا بلغتهم جارّين الممنوع من الصرف غير المضاف وغير المعرَّف بـ «أل» بالفتحة لا

= من أهل بلخ سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. من مؤلفاته: «تفسير معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«معاني الشعر» (الزركلي: الأعلام ٣/١٠١ ـ ١٠٢).

(١) الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢؛ والأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ١/٣٨؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٥٨؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص١١٢.

(٢) الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ١/٣٨.

(٣) المصدر نفسه ١/٣٨.

بالكسرة؟ ثمّ لو جرّ العرب الممنوع من الصرف بالسكون مثلاً، أما كان النحاة قد علّلوا ذلك بمشابهته للفعل الذي يُجزم فيسكَّن، أو بتعليل آخر؟ ثمّ أليس من الأفضل أن نعلّل هذه الظاهرة بنطق العرب، فنرتاح من عناء تعليلات فلسفيّة سمجة وواهية، لا نحسب أنّ العرب قد فكّروا فيها ولو قليلًا عندما نطقوا بلغتهم.

وأمّا تعليل الزجّاج القائل إنّ الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة لأنّه أشبه الفعل، فلم يدخله الكسر الذي لا يدخل الفعل، وهو لم يسكَّن لكي يفرّق بينه وبين الأسماء غير المتمكّنة، فيُعترض عليه بأنّ الأسماء غير المتمكّنة (المبنيّة) ليست كلّها مبنيّة على السكون، فثمّة كلمات كثيرة منها مبنيّة على الفتح، نحو: «كيفَ»، و«الآن»، و«أمامَ»، أو على الكسر، نحو: «هيهاتِ»، و«قطامِ» و«رقاشِ»، و«سيبويهِ»[1].

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى القائل إنّ الممنوع من الصرف جُرّ بالفتحة لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذفت ياؤه، فيُضعفه ورود أسماء عربيّة كثيرة مبنيّة على الكسر، نحو: «رقاشِ» و«قطامِ» و«سيبويهِ»[2]، فلو كان العرب يفرّون من الكسر غير المنوّن إلى الفتح لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم، لبنوا هذه الكلمات على الفتح بدلًا من الكسر، ويردّه أنّ الوصف الممنوع من الصرف نحو «سكران»، و«عطشان» و«أفضل» و«أحسن»، و«ثلاث»، و«مَثلث» و«أُخَر» لا يتّصل بياء المتكلّم، فلماذا جُرّ بالفتحة عوضًا من الكسرة، وهو لا يلتبس مع المضاف إلى ياء المتكلّم في حالة جرّه بالكسرة دون تنوين؟

٥ ـ تعليل بقاء الممنوع من الصرف غير منصرف إذا كان مضافًا إليه:

يُجرّ الممنوع من الصرف بالكسرة إذا كان مضافًا، نحو: مررتُ

(١) في لغة من بناه.
(٢) في لغة من بناه.

بمساجدِ المدينة»، وهو يبقى غير متصرف إذا كان مضافًا إليه، نحو: «مررتُ بغلامِ أحمدَ»، وقد علّل الزجاج عدم صرفه في هذه الحالة، فقال: «إنّ الخفض إنّما وقع في الإضافة بمعنى اللام وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. فلو صرفنا ما لا ينصرف، إذا أضيف إليه، لوجب ألّا تمنعه الصرف في حالة ألبتّة، لأنّ جميع عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وتدخل عوامل الأسماء على الأسماء. ولا يدخل فعل على فعل. فليس يُزيل الإضافة إلى ما لا ينصرف شبه الفعل، كما أنّه لا يزيله الناصب والرافع عن شبه الفعل. ومع هذا إنّ الأفعال يضاف إليها أسماء الزمان مثل قوله جلّ وعزّ: ﴿هذا يومُ[1] ينفع الصادقين صدقُهم﴾[2]. فإذا أضفت إليه - أعني «ما لا ينصرف» - لم تزله الإضافة عن شبه الفعل. فعلى هذا قياس كلّ ما لا ينصرف»[3]. والتعليل الصحيح عندنا لبقاء الممنوع من الصرف غير متصرف إذا أضيف إليه هو نطق العرب الذين لا نعتقد أنّهم فكّروا بهذه القياسات المنطقيّة عندما نطقوا بلغتهم.

---

(١) قرأ نافع بن الأزرق بنصب «يوم»، وقرأ الباقون بالرفع: «يومُ».

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦.

الفصل الثالث

الجمع المماثل لـ «مَفاعِل» و«مَفاعيل» والملحق به

١ ـ الجمع المماثل لـ «مَفاعِل» و«مَفاعيل»:

تمنع العرب من الصرف «ماكان على مثال مفاعِل ومفاعيل»[1]، أو «ما كان من الجمع على مثال مفاعِل ومفاعيل»[2]، أو «الجمع الموازن لمفاعِل ومفاعيل»[3]، أو المشبّه لهما. يقول ابن مالك (من الرجز):

وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا   أو المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا[4]

والمقصود «بالمماثلة» أو «الموازنة» أو «المشابهة» أن تكون الكلمة خماسيّة أو سداسيّة، والحرف الأوّل مفتوح في الحالتين[5]، سواء أكان ميمًا أم غير ميم، وأنّ الثالث ألف زائدة غير عوض[6] يليها كسر[7] الحرف

(١) سيبويه: الكتاب ٢٢٧/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٢) المبرد: المقتضب. ٣٢٧/٣.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١١/٢.

(٤) ابن مالك: الألفية ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٢٦/٢. ولاحظ أنّ بعضهم يقيّد ما جاء على وزن «مفاعل» و«مفاعيل» بالجمعيّة، وسنتناول هذا الاختلاف بالتفصيل في هذا الفصل.

(٥) إذا كان الحرف الأوّل غير مفتوح، نحو: «عُذافِر» (الجمل الشديد)، فإنّ الاسم لا يمنع من الصرف.

(٦) إذا كانت الألف للعوض، نحو: «يَمانٍ» و«شآمٍ»، وأصلهما: يمنيّ» و«شاميّ»، فإنّ الاسم لا يمنع من الصرف.

(٧) قد يكون هذا الكسر ظاهرًا، نحو: «مدارِس»، أو مقدّرًا نحو: «دوابّ» و«عذارَى»=

الأوّل من حرفين بعدها، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن غير منويّ به وبما بعده الانفصال[1]، فليس المقصود بها أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفيّ الأصيل الذي يُراعى في صوغه عدد الحروف الأصليّة والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون، وإنّما المراد «المماثلة»، أو «الموازنة»، أو «المشابهة» في عدد الحروف، وحركاتها، وسكناتها، من دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصليّ بمثله، ودون تمسّك بالنطق بالحروف الزائدة نصًّا، فالكلمة «دَراهِم» على وزن «مَفاعِل» وإن كان وزنها الأصلي «فعالل»، وكلمة: «ألاعيب» على وزن «مَفاعيل» وإن كان وزنها الأصلي «أفاعيل»[2].

ومن النحاة من يُؤْثر تسمية «ما كان على جمع مفاعل ومفاعيل» بـ«صيغة منتهى الجموع»، أو بـ«الجمع المتناهي» وهو كلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان[3]، أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن[4]، وقد سُمّي بذلك لانتهاء الجمع إليه، فلا يجوز أن يُجمع مرّة أخرى بخلاف كثير من

= أصلهما: «دوابِب»، و«عذارِي»، والأفضل اعتبار «عذارَى» ونحوها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث المقصورة لا لمجيئها على وزن «مفاعل». أمّا إذا كان الحرف الأوّل بعد الألف مفتوحًا، نحو: «براكا» (الثبات في الحرب)، أو مضمومًا، نحو: «تُدارُك» (مصدر «تدارَك»)، فلا يمنع من الصرف.

(١) إذا نُوي بالحرف الساكن وبما بعده الانفصال، كما في ياء النسبة في نحو: «حواريّ»، فلا يُمنع الاسم من الصرف (راجع الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١).

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١، وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٣) قد يكون أحد الحرفين مدغمًا في الآخر، نحو: «موادّ»، و«خواصّ».

(٤) قد يكون الثاني الساكن ياء مدغمة في مثلها بشرط وجود هذه الياء المشدّدة في المفرد، نحو: «كراسيّ» و«قماريّ» جمع «كرسيّ» و«قمريّ» (نوع من الطيور).
أما «رباحيّ» نسبة إلى «رباح» (اسم بلد) فياؤه للنسب وليست في المفرد، فلا يمنع من الصرف. والغالب أن يكون الحرف الثاني حرف علّة، ومن النادر ألّا يكون حرف علّة، نحو: «أرادِب» جمع «إردَب» وهو مكيال ضخم لأهل مصر (ابن منظور: لسان العرب. (ردب)).

جموع التكسير، نحو: «أنعام» و«أكلُب» اللذين يجمعان على «أناعِم» و«أكالِب»[1].

٢ ـ صيَغ ما جاء مماثلًا لـ«مفاعِل» و«مفاعيل»:

تأتي صيَغ منتهى الجموع الممنوعة من الصرف، أو الجمع المتناهي الممنوع من الصرف، على أوزان صرفيّة عدّة، إذا استقصاها الباحث تحصّل لديه ثلاثة وعشرون وزنًا، وهي بحسب ترتيبها الألفبائي:

ـ أفاعِل، نحو: «أكارم»، و«أفاضِل»، و«أصابع» جمع «أكرم»، و«أفضل»، و«إصبَع».

أفاعيل، نحو: «أساليب»، و«أضابير»، و«أقانيم» جمع «أسلوب»، و«إضبارة»، و«أقنوم».

ـ تَفاعِل، نحو: «تتابل»، و«تجارب» جمع «تَتْبَل»، و«تجربة».

ـ تفاعيل، نحو: «تقاسيم»، و«تسابيح»، و«تعاليم» جمع «تقسيم»، و«تسبيح»، و«تعليم».

ـ فعائِل، نحو: «سحائب»، و«رسائل»، و«عجائز» جمع «سحابة»، و«رسالة»، و«عجوز».

ـ فعاعِل، نحو: «سلالم» جمع «سُلّم».

ـ فعاعيل، نحو: «خفافيش»، و«دماميل»، و«دكاكين» جمع «خفّاش»، و«دمّل»، و«دكّان».

ـ فُعالَى، نحو: «سُكارى»، و«عُطاشَى» جمع «سكرى»، و«عطشى».

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي، ٢١٣/٤. وممّا لا يجمع مرّة أخرى، ولكنّه لا يمنع من الصرف ما جاء على وزن «متفاعِلة»، نحو: «تَبابِعة»، جمع تُبَّع (ملك اليمن)، و«أفاعلة»، نحو: «أساتِذة»، أو «فعاللة»، نحو: «تلامذة»، أو «فياعِلة»، نحو: «صيارفة».

ـ فَعالَى، نحو: «صحارَى»، و«فتاوَى»، و«هدايا» جمع «صحراء»، و«فتوى»، و«هديّة».

ـ فعالِل، نحو: «دراهم»، و«سفارج»، و«عنادل» جمع «درهم»، و«سفرجل»، و«فتوى»، و«عذراء».

ـ فعاليل، نحو: «قراطيس»، و«فراديس»، و«دنانير» جمع «قرطاس»، و«فردوس»، و«دينار».

ـ فَعالِين، نحو: «بساتين»، و«سلاطين»، و«ميادين» جمع «بستان»، و«سلطان»، و«ميدان».

ـ فعاليّ، نحو: «كراسيّ»، و«أماسيّ»، و«علابيّ» جمع «كرسيّ»، و«أمسيّة»، و«علباء» (عَصَب العنق).

ـ فعاويل، نحو: «طواويس» جمع «طاووس».

ـ فواعِل، نحو: «كواكِب»، و«جواهِر»، و«صوامع» جمع «كوكب»، و«جوهر»، و«صومعة».

ـ فواعيل، نحو: «طواحين»، و«طوامير»، و«قراطيس» جمع «طاحونة»، و«طومار» (الصحيفة)، و«قرطاس».

ـ فياعِل، نحو: «صيارِف»، و«ضياغِم»، و«فيالِق» جمع «صيرف»، و«ضَيْغَم»، و«فَيْلَق».

ـ فياعيل، نحو: «دياجير»، و«حيازيم»، و«تياهير» جمع «ديجور» (الظلمة)، و«حيزوم» (صدر السفينة)، و«تيهور» (ما اطمأنّ من الأرض).

ـ مفاعِل، نحو: «مساجد»، و«مكانس»، و«مدارس» جمع «مسجِد»، و«مكنسة»، و«مدرسة».

ـ مفاعيل، نحو: «مفاتيح»، و«مواثيق»، و«مصابيح» جمع «مفتاح»، و«ميثاق»، و«مصباح».

ـ يفاعل، نحو: «يحامد» جمع «يحمد» (علم على رجل).

ـ يفاعيل، نحو: «ينابيع» جمع «ينبوع».

وما جاء على هذه الأوزان يمنع من الصرف سواء أكان علَمًا أم غير علَم، وذلك لمشابهته، أو مماثلته، أو لموازنته «مفاعل» و«مفاعيل»، إلّا ما جاء على الوزان «فُعالَى» نحو «سُكارى» فيُمنع من الصرف لاتصاله بألف التأنيث المقصورة[1]. ومن شواهد المنع الآية: ﴿مِنْ محاريبَ وتماثيلَ﴾[2]، والآية: ﴿لهُدِّمَتْ صوامعُ وبِيَعٌ وصلوات ومساجدُ﴾[3]، والآية: ﴿سيروا فيها لياليَ﴾[4].

وأمّا ما جاء من صيغ منتهى الجموع على وزن «تَفاعِلَة»، نحو: «تبابِعَة» جمع «تُبَّع» وهو ملك اليمن، أو وزن «أفاعِلة»، نحو: «أساتذة»، أو «فَعالِلة»، نحو: «تلامِذة» أو «فياعِلة»، نحو: «صيارِفة»، أو على غير ذلك من الأوزان التي بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف ثانيها غير ساكن، فلا يمنع من الصرف، وكذلك كلّ ما جاء على وزن من أوزان جمع التكسير غير الأوزان الخاصّة بصيغ منتهى الجموع التي سبق تفصيلها، فلا يمنع من الصرف ما جاء على وزن «فِعال»، نحو: «كِلاب»، أو وزن «فُعول»، نحو: «قُلوب»، أو «فِعْلان»، نحو: «جِملان»، أو «فُعّال»، نحو: «حُرّاس»، أو «أفْعال»، نحو: «أفراخ»، أو «أفْعِلة»، نحو: «أعمدة»،

---

(١) وأمّا «فَعالَى» فيقول النحاة إنّ الكسر فيها مقدّر بعد الألف، والأصل، «فعالي» فهي، لذلك، ممنوعة من الصرف لأنها على وزن «فعالي» والأفضل عدم التقدير واعتبارها ممنوعة من الصرف لاتصالها بألف التأنيث المقصورة.

(٢) سبأ: ١٣.

(٣) الحج: ٤٠.

(٤) سبأ: ١٨.

أو «فِعْلة»، نحو: «صِبْيَة» ،أو «أفعُل»، نحو: «أنجُم»... فكلّ ما جاء على هذه الأوزان يصرف إلّا إذا كان علمًا فيمنع من الصرف بشروط منع العلم من الصرف[1].

وأمّا «حواريّ»[2] فمصروف، لأنّ الياء المشدّدة فيه للنسب. وأما «حواليّ» فيصرف إذا كان نسبة لـ«حوال»[3]، ويمنع من الصرف إذا كان جمعًا لـ«حَوَلي». وأمّا «كراسيّ»، و«دباسيّ»، و«بخاتيّ»، و«عواديّ»، و«عواريّ» فتمنع من الصرف لأنّ ياءها كانت في الواحد: «كرسيّ»، و«دبسيّ»، و«بختيّ»، و«عاديّة»، و«عاريّة»[4].

وأمّا «ثمانٍ» و«رَباعٍ»، فيذهب سيبويه إلى أنّهما مصروفتان لأنّ الياء فيهما ياء نسب، فهما كـ«شآم»، و«يمان»، والأصل فيهما: «ثمنيّ»، و«ربعيّ» ثم زيدت الألف فحذفت إحدى الياءين، كما أنّ الأصل في «يمان» يَمَنِيّ[5]. ومن العرب من لا يصرف «ثماني»، وعلى هذه اللغة قال ابن ميّادة[6] (من الكامل):

يَحْدو ثَمَانِيَ مُولَعًا بِلِقَاحِهَا   حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيغَةِ الإرْتَاجِ[7]

---

(١) راجع سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٧ ـ ٢٣٢؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٣٢٧ ـ ٣٣٠، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ ـ ٤٧، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١ ـ ٢١٢.

(٢) الحواري: كلّ مبالغ في نصرة آخر، وخصّ بعضهم به أنصار الأنبياء. وكلّ شيء خلص لونه فهو حواريّ (ابن منظور: لسان العرب (حور)).

(٣) الحول والحُوَلة والحواليّ والحولول: المحتال الشديد الاحتيال. (ابن منظور: لسان العرب (حول)).

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١، والمبرد: المقتضب ٣/٣٢٨؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١.

(٥) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٧ ـ ٢٢٨، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧.

(٦) هو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري (٠٠٠ ـ ١٤٩هـ/ ٧٦٦م) شاعر رقيق هجّاء من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسيّة (الزركلي: الأعلام. ٢/٣١).

(٧) سيبويه: الكتاب ٣/٢٣١، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٧، والبغدادي=

٣ - حكم الملحق بالجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل»:

يمنع من الصرف ما أُلحق بالجمع المماثل لـ «مفاعِل» و«مفاعيل»، أو الملحق بصيغة منتهى الجموع، وهو «كلّ اسم جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة من الصِّيَغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربيًّا أصيلًا، أم غير أصيل، علَمًا أم غير علم، مرتجلًا[١] أم منقولًا[٢]. فممّا يمنع من الصرف، وهو مفرد، ما جاء على وزن «فَواعِل» نحو: «سَواكِن» (جزيرة قرب مكّة)، و«موازج» (اسم موضع)، و«نوادر» (اسم موضع)، وعلى وزن «فَعالِل»، نحو: ««سماهج» (موضع بين عُمان والبحرين)، و«جَلاجل» (اسم موضع)، و«فَعاليل»، نحو: «براعيم» (اسم موضع)، و«جماعيل»، (قرية بالقدس)، و«أفاعل»، نحو: «أذاخر» (موضع بمكّة)، و«أيافت» (موضع باليمن)، و«فواعيل»، نحو: «طواويس» (قرية ببخارَى)، و«فَعايل»، نحو: «مَرايض» (اسم لموضع)، و«فَعاويل»، نحو: «نجاويز» (بلد باليمن)، و«فَعاعيل»، نحو: «سَنانير» (قرية بيزد)، و«مَفاعِل»، نحو: «معافر» (اسم بلد)، و«منازل» (علم رجل)، و«فَعالين»، نحو: «قرابين» (اسم واد بنجد)[٣].

وعليه، يمنع من الصرف كل ما جاء على مثال «مَفاعِل» و«مفاعيل» سواء أكان جمعًا أم غير جمع، ولذلك كانت عبارة سيبويه والزجاج: «ما كان على مثال مفاعِل ومفاعيل»[٤] أدقّ من عبارة المبرد: «ما كان من

= خزانة الأدب (بولاق، لا ط، ١٢٩٩هـ) ٧٦/١، وابن منظور: لسان العرب (ثمن). والشاعر شبّه ناقته في سرعتها بحمار وحش يحدو (يسوق) ثماني أتن مولعًا بلقاحها حتى تحمل، وهي لا تمكّنه فتهرب منه. والزيغة: الميلة، عنى به إسقاطها ما أرتجت عليه أرحامها، أي: أغلقتها. يقول: ساقها العير سوقا عنيفًا حتى هممن بإسقاط الأجنّة.

(١) العلم المرتجل هو ما وضع أوّل أمره علمًا، ولم يُستعمل من قبل العلميّة في معنى آخر. ويقابله العلم المنقول.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢١٤/٤.

(٣) راجع عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع (دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٧١م). ص ٢٤٦ - ٢٤٩.

(٤) سيبويه: الكتاب ٢٢٧/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

الجمع على مثال مفاعِل ومفاعيل»[1]، أو عبارة ابن هشام[2]: «الجمع الموازن لمفاعِل ومفاعيل»[3]؛ ولو قال ابن مالك (من الرجز):

وَكُـنْ لِلَفْـظٍ مُشْبِـهٍ مفـاعِلَا أوِ المفـاعيـلَ بِمَنْـعٍ كَـافِلَا

بدلًا من قوله، (من الرجز):

وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُشْبِـهٍ مفـاعِلَا أوِ المَفَـاعِيـلَ بِمَنْـعٍ كَـافِلَا[4]

لكان أدقّ في التعبير، ولاستغنى عن قوله (من الرجز):

وَإِنْ بِـهِ سُمِّـي أوْ بِمَـا لَحِـقْ بِهِ، فـالانْصِـرَافُ مَنْعُـهُ يَحِـقْ[5]

وأمّا «سراويل» فأكثر النحاة على أنّه غير منصرف، واختُلف في كونه مفردًا أم جمعًا، فقال بعضهم إنّه اسم نكرة مؤنّث للإزار الواحد، وقيل هو جمع «سراولة». واختُلف في سماع «سروالة»، فأنشد الذين يقولون إنّه جمع البيت القائل (من المتقارب):

عَلَيْـهِ مِـنَ الْلُـؤْمِ سِـرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَـرِقُّ لِمُسْتَعْطِـفِ[6]

---

(١) المبرد: المقتضب ٣/٣٢٧.

(٢) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد (٧٠٨هـ/١٣٠٩م - ٧٦١هـ/١٣٦٠م) من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. من مؤلّفاته: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«قطر الندى، وبل الصدى»، و«أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك». (الزركلي: الأعلام ٤/١٤٧).

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٦، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١.

(٤) ابن مالك: الألفيّة ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٦.

(٥) ابن مالك: الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٨.

(٦) البيت دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣/٣٤٦، وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٤، وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ١/٥٧، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٢، والسيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/٢٥.

وادّعى الذين يقولون إنّه مفرد أنّ البيت مصنوع[1]. ويظهر أنّ ابن مالك كان من القائلين بأنّه مفرد بدليل قوله (من الرجز):

وَلِسَـــرَاوِيـــلَ بِهَـــذَا الجَمْـــعِ شَبَـهٌ اقْتَضَـى عُمُـــومَ المَنْـــعِ[2]

٤ ـ تعليل النحاة لمنع صـرف المماثـل لـ «مفاعِـل» و«مفاعيـل» والملحق به:

يعلّل سيبويه منع صرف «ما كان على مثال «مفاعِل» و«مفاعيل»» بقوله: «اعلمْ أنّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلّا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنّه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكّنًا، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكّنًا وهو الأوّل تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكّنًا. وإنّما صرفت «مُقاتِلًا»، و«عُذافِرًا»، لأنّ هذا المثال يكون للواحد»[3].

ويذهب المبرد مذهب سيبويه، فيقول إنّ «ما كان من الجمع على مثال «مفاعِل» و«مفاعيل» إنّما امتنع من الصرف فيهما، لأنّه على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، فلمّا باينه هذه المباينة، وتباعد هذا التباعد في النكرة، امتنع من الصرف فيها، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد. ويدلّك على ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿مِن محاريبَ وتماثيلَ﴾[4]، وقوله: ﴿لهُدِّمَتْ صوامِعُ وبِيَعٌ وصلواتٌ

---

(١) راجع المبرد: المقتضب ٣٤٦/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦٤/١؛ وابن الحاجب: كتاب الكافية في النحو ١٥٧/١؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٧/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٨/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٢/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢١٥/٤.

(٢) ابن مالك: الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٨/٢.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢٢٧/٣.

(٤) سبأ: ١٣.

ومساجدُ﴾[1] كلّ هذا هذه علّته. فإنْ لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفتُ لك في الهاء أوّلا، لأنّ كلّ ما كانت فيه فمصروف في النكرة، وممتنع من الصرف في المعرفة، لأنّ الهاء عَلَم تأنيث، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب «طلحة» و«حمدة»، وذلك نحو: «صياقِلة» و«بطارِقة». فإنْ قال قائل: فما باله انصرف في النكرة، وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها؟ فالجواب في ذلك: أنّه قد خرج إلى مثال يكون للواحد. ألا ترى أنّك تقول: «رجل عباقية»، و «حمار حزابية»، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال»[2].

وكذلك يرى الزجّاج[3]، وابن يعيش الذي يذهب إلى أنّ هذا الجمع كأنّه جُمع مَرّتين، نحو: «كَلْبَ» و«أكْلُب» و«أكالِب»، نحو: «رَهْط» و«أرهُط» و«أراهط» وكرِّرت العلّة. فقامت مقام علّتين كما في الاسم المنتهي بألف التأنيث[4]. ويأتي الأزهري لهذا الجمع بعلّتين قياساً على باقي الأسماء الممنوعة من الصرف، وهما عنده: خروجه عن صيغ الآحاد العربيّة، وهذا الخروج يعتبره فرعيّة في اللفظ، ودلالته على الجمعيّة، وهذه الدلالة يعتبرها فرعيّة في المعنى[5].

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ هذا الجمع مُنع من الصرف لِما فيه من معنى التعريف، و«أنّه إذا قُصد بالجمع الاستغراق والدلالة على الإحاطة مُنع التنوين لِما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربيّة ومجراها في التعريف والتنكير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منوّن»[6].

---

(١) الحج: ٤٠.

(٢) المبرد: المقتضب ٣/٣٢٧.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٦.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٣.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١١.

(٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩٢.

ويرى محمد عرفة أنّ «دراهم» و«دنانير» وأشباههما قد منعوها التنوين لمكان الطول الذي في الكلمة، فكرهوا أن يزيدوا طولها بالتنوين[1].

والناظر في هذه التعليلات المختلفة يرى أنّ تعليل سيبويه هو الأقرب إلى التعليل اللغويّ المستند إلى اللغة نفسها لا إلى أشياء بعيدة منها، «فالواحد أخفّ عندهم من الجمع لأنّ الواحد هو الأوّل والجمع طارىء عليه، وما هو أوّل كان المرء آنس به وأكثر إلفًا له، وما هو طارىء كان أقلّ إنسًا به، فلذلك منعوا التنوين ما ليس له نظير في الآحاد كدراهم ودنانير»[2]. ولكنّ هذا التعليل تنقضه جملة أمور، منها أنّه من الأسماء المفردة ما يمنع من الصرف كالمنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، وكبعض أنواع الوصف[3]. ومنها أيضًا أنّ ثمّة ألفاظًا لا وُحْدان من وزنها، وهي مع ذلك، مصروفة، نحو: «كراسيّ»، و«يمانيّ»، ونحوهما مما كان ياؤه في الواحد، أو كانت ياؤه للنسب، ومنها، أيضًا، أنّ الجمع الممنوع من الصرف قد أتى مصروفًا في شواهد كثيرة حتى أجاز بعضهم صرفه في الاختيار، ورجز به راجزهم:

وَالصَّرْفُ في الجَمْعِ، أَتَى كَثِيـرا   حَتَّى ادَّعَى قَـوْمٌ بِـهِ التَّخْيِـيرا[4]

وأمّا تعليل منع «دراهم» و«دنانير» وأمثالهما بطول الكلمة، فلا شكّ أنّه تعليل لغويّ غير منطقيّ وغير فلسفيّ، ولكن يردّه مجيء كلمات أطول منها، وغير مصروفة، نحو: «صياقلة» و«تلامذة» و«أباطرة» ونحوها.

وعليه، نرى أنّ التعليل بنطق العرب هو التعليل السليم الصحيح لا غيره.

---

(١) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٣.

(٢) المرجع نفسه. ص ٢٢٩.

(٣) راجع الفصل الخامس من كتابنا هذا.

(٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ١٧١ - ١٧٢.

٥ ـ تعليل النحاة لمنع الملحق بالجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل» من الصرف:

اختلف النحاة في تعليل منع الملحق بالجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل» من الصرف، فذهب سيبويه إلى أنّ العلّة في منع صرفه ما فيه من الصّيغة، ومذهب المبرد أنّ العلّة فيه قيام العلميّة مقام الجمعيّة، ويظهر أثر هذا الاختلاف عند تنكير هذا الملحق، فلو طرأ تنكيره انصرف على مذهب المبّرد لفوات ما يقوم مقام الجمعيّة، وبقي غير مصروف على مذهب سيبويه لوجود الصيغة. وقد نقل عن الأخفش المذهبان، وأيّد الأزهري مذهب سيبويه، وحجّته منع العرب «سراويل» من الصرف وهو نكرة، وليس جمعًا على الصحيح[1].

(١) راجع الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

الفصل الرابع

الممنوع من الصرف المنتهي بألف التأنيث

١ ـ زيادة الألف في الأسماء:

تزاد الألف بحسب النحاة، على ثلاثة أضرب: «أحدها أن تكون للتأنيث. والثاني، أن تكون ملحقة. والثالث: أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها. والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أنّ ألف التأنيث لا تنوّن نكرةً، نحو: «حبلَى» و«دنيا»، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها، فلا يقال: «حبلاة»، ولا «دنياة» لئلاّ يجمع بين علامتي تأنيث. والضربان الآخران يدخلهما التنوين ولا يمتنعان من علم التأنيث، نحو: «أرْطَى»[1] و«مِعْزى»، فـ«أرطى» ملحق بـ«جعفر» و«سَلْهب»، و«مِعْزى» ملحق بـ«دِرْهم» و«هِجْرَع»[2]، والذي يدلّ على ذلك أنّك تنوّنه، فتقول: «أرطًى» و«معزًى»، وتدخلهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو: «أرطاة». وأمّا الثالث فهو إلحاقها لغير تأنيث ولا إلحاق، نحو: «قَبَعْثَرى»[3] و«كُمَّثْرى»[4] فهذه الألف ليست للتأنيث لأنّها منوّنة، ولا للإلحاق لأنّه ليس لنا أصل سداسيّ فيلحق «قَبَعْثَرى» به، فكان

(١) أرطى: علم على نبت.
(٢) الهجرع: الأحمق.
(٣) القَبَعْثَرى: الجمل الضخم العظيم.
(٤) الكُمَّثْرى: الإجّاص.

زائداً لتكثير الكلمة»[1].

وألف التأنيث التي تزاد في أواخر الأسماء نوعان: مقصورة وممدودة.

٢ ـ الممنوع من الصرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان منتهياً بألف التأنيث المقصورة، سواء أكان علَماً نحو: «مصطفى» أم غير علم، نحو: «حبلى». وألف التأنيث المقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على تأنيثه، وهي سماعيّة محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب. وللأسماء التي اتّصلت بها هذه الألف أوزان عدّة، منها:

ـ فُعالَى، نحو: «حُبارَى» (اسم لطائر)، و«سمانَى» (اسم لطائر)، و«سُكارَى» (جمع سَكْران)، و«عُلادَى» (بمعنى: شديد).

ـ فُعَّالى، نحو: «شُقَّارى» (اسم نبت)، و«خُبَّازَى» (اسم نبت)، و«خُضَّارَى» (اسم لطائر).

ـ فُعَلَى، نحو: «شُعَبَى» (اسم موضع)، و«أُرَبَى» (اسم للداهية).

ـ فُعْلَى، نحو: «حُبْلَى»، و«رُجْعَى» (مصدر الفعل «رجع»)، ومنه الآية: ﴿إنَّ إلى ربِّكَ الرُّجْعَى﴾[2].

ـ فَعَلَى، نحو: «بَرَدَى» (اسم نهر بالشام)، و«حَيَدَى» (وصف للحيوان الذي يحيد عن ظلّه ويحاول الفرار منه).

ـ فَعْلَى، وتأتي هذه الصِّيغة جمعاً، نحو: «قَتْلى» (جمع قتيل)، و«صَرْعى» (جمع «صريع»)، و«جَرْحى» (جمع «جريح»)، ووصفاً[3]،

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصّل ٥/١٠٧.

(٢) العلق: ٨.

(٣) المقصود بالوصف، هنا، المشتق من الأسماء.

نحو: «سَكْرى» (مؤنّث سكران)، و«كَسْلى» (مؤنث «كسول»)، و«سَيْفى» (مؤنث «سيفان» بمعنى: طويل). واختلف في الأسماء التي جاءت على هذا الوزن، نحو «أَرْطى» (نوع من الشجر مفرده أرطاة)، و«عَلْقى» (نبت ويطلق على المفرد والجمع) فقيل: الألف فيها للتأنيث ولذلك تُمنع من الصرف، وقيل: للإلحاق فلا تمنع[1].

ـ فُعَّلَى، نحو: «سُمَّهَى» (اسم للباطل والكذب، واسم الهواء المرتفع).

ـ فِعْلَى،وتأتي هذه الصيغة جمعاً، نحو: «حِجْلَى» (جمع حَجَل، وهو اسم طائر)، ومصدراً، نحو: «ذِكْرى» (مصدر الفعل «ذكر»).

ـ فِعَلَّى، نحو: «سِبَطْرى» (اسم لمشية فيها تبختر)، و«دِفَقَّى» (اسم لمشية فيها تدفّق وإسراع).

ـ فُعُلَّى، نحو: «كُفُرَّى» (اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل، واسم للطلع نفسه)، و«بُذُرَّى» (اسم بمعنى: التبذير)، و«حُذُرَّى» (اسم بمعنى: التحذير).

ـ فُعَلَايا، نحو: «بُرَحَايَا» (كلمة تقال عند التعجّب من شيء).

ـ فَعْلَوَى، نحو: «هَرْنَوَى» (اسم نبت).

ـ فِعِّيلَى، نحو: «حِثِّيثَى» (مصدر للفعل «حثّ»)، و«خِلِّيفَى» (اسم بمعنى: الخلافة).

ـ فُعَّيْلَى، نحو: «خُلَّيْطَى» (اسم للاختلاط)، و«قُبَّيْطَى» (اسم لنوع من الحلوى)، و«لُغَّيْزَى» (اسم للغز).

ـ فَوْعُولَى، نحو: «فَوْضُوضَى» (اسم بمعنى: المفاوضة).

ـ فَيْعَلَى، نحو: «خَيْسَرَى» (اسم للخسارة).

---

(١) راجع عباس حسن: النحو الوافي ٤/٦٠١.

- فَيْعُولى، نحو: «فَيْضُوضَى» (اسم بمعنى: المفاوضة).

- فَوْعَلَى، نحو: «خَوْزَلَى» (مشية فيها تثاقل).

- فَعَنْلَى، نحو: «بَلَنْصَى» (اسم طائر).

- أفْعِلاوَى، نحو: «أرْبِعاوى» (لضرب من مشي الأرنب).

- فَعَلُوتَى، نحو: «رَهَبُوتَى» (الرَّهبة).

- فَعَلَّولى أو فَنْعَلُولَى، نحو: «خَنْدَقُـوقَـى» (اسـم نبـت)، واختلـف اللغويّون في نونه، فقال بعضهم: إنّها أصليّة، وقال بعضهم الآخر: إنّها زائدة.

- فَعَيَّلَى، نحو: «هَبَيَّخَى» (مشية فيها تبختر).

- يَفْعَلَّى، نحو: «يَهْيَرَّى» (الباطل).

- إفْعِلَّى، نحو: «إيجِلَّى» (اسم موضع).

- مَفْعِلَّى، نحو: «مَكْوِرَّى» (للعظيم الأرنبة).

- مُفْعِلَّى، نحو: «مُكْوِرَّى» (العظيم الرّوثة من الدواب: أو العظيم الأرنبة).

- مِفْعِلَّى، نحو: «مِرْقِدَّى» (الكثير الرّقاد).

- فَعَلَيَّا، نحو: «مَرَحَيَّا» (كلمة تُقال للرامي إذا أصاب).

- فَعْلَلايا، نحو: «بَرْدَرايا» (اسم موضع).

- فَوْعالَى، نحو: «حَوْلايا» (اسم موضع).

- إفْعيلَى، نحو: «إهْجِيرَى» (الدّأب والعادة).

- أفْعَلَى، نحو: «أجْفَلَى» (الدعوة العامّة إلى الطعام).

- إفْعَلَّى، نحو: «إيجَلَّى» (اسم موضع).
- فَعَوْلَلَى، نحو: «حَبَوْكَرَى» (المعركة بعد انقضاء الحرب).
- فَعْلَلَى، نحو: «جَحْجَبَى» (حيّ من الأنصار).
- فِعَلِلَى، نحو: «هِنْدِبَى» (اسم بقل).
- فِعْلَلَى، نحو: «هِنْدَبَى» (اسم بقلة).
- فُعالِلَى، نحو: «جُخَادِبَى» (ضرب من الجنادب).
- مِفْعَلَّى، نحو: «مِكْوَرَّى» (العظيم الرَّوثة).
- أُفْعَلَى، نحو: «أُرْبَعَى» (أربعاء).
- فُعْلُلَى، نحو: «قُرْفُصا» (القُرْفُصاء).

ويشير ابن مالك إلى هذه الأوزان بقوله (من الرجز):

وَأَلِـفُ التَّـأْنِيـثِ ذَاتُ قَصْـرِ	وَذَاتُ مَـدّ نحـو أُنْثَـى الغُـرّ
والاشْتِهَارُ فـي مَبَانِـي الأُولَـى	يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّـولَـى
وَمَرطَـى وَوَزْنُ فَعْلَـى جَمْعَـا	أَوْ مَصْـدَراً أَوْ صِفَـةً كَشَبْعَـى
وكَحُبَـارَى سُمَّهَـى سِبَطْـرَى	ذِكْرَى وحِثِّيثَى مَـعَ الكُفُـرَّى
كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَـعَ الشُّقَّـارَى	واعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْـدَارا[1]

٣ ـ الممنوع من الصرف المنتهي بألف التأنيث الممدودة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان منتهياً بألف التأنيث الممدودة سواء أكان علمًا، نحو: «الأربعاء» أم غير علم، نحو: «صحراء». وألف التأنيث الممدودة، كأختها المقصورة، ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدلّ على

(١) ابن مالك: الألفية. ص٦٣. وقوله: «واعز لغير هذه استندارًا» يعني: انسبْ كلّ صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة

تأنيثه، وهي سماعيّة محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب.

ويزعم معظم النحاة أنّ ألف التأنيث الممدودة التي في نحو: «صحراء» و«حمراء» كانت في أصلها مقصورة، أي: «صحرا» و«حمرا»، فلمّا أُريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى: «صحراا» و«حمراا». والجمع في النطق بين ألفين ساكنين محال، وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها، إذ لو حُذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ، ولو حُذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها، وهو الهمزة، يفيت الغرض من المدّ، فلم يبق، إلّا قلب الألف الثانية همزة تدلّ على التأنيث، كما كانت هذه الألف تدلّ عليه قبل انقلابها، فأصبحت: «صحراء» و«حمراء»[1] وقال ابن جني: «فإن قيل: ولِمَ زعمتَ أنّ الهمزة منقلبة، وهلّا زعمت أنّها زيدت للتأنيث همزة في أوّل أحوالها؟ فالجواب عنه من وجهين: أحدهما أنّا لم نَرَهم في غير هذا الموضع أنّثوا بالهمزة، إنّما يؤنّثون بالتاء أو بالألف، نحو «حمدة» و«قائمة» و«قاعدة»، و«حبلى»، و«سكرى»، فكان حمل همزة التأنيث في نحو: «صحراء» وبابها على أنّها بدل من ألف تأنيث لِما ذكرناه أحرى. والوجه الآخر أنّا قد رأيناهم لمّا جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمع، ولم يحقّقوها ألبتّة، وذلك قولهم في جمع «صحراء» و«صلفاء»، و«خبراء»: «صحاري»، و«صلافي»، و«خباري»، ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك، فقالوا: «صحاريء»، وصلافيء»، و«خباريء»، ولو كانت الهمزة فيهنّ غير منقلبة لجاءت في الجمع، ألا تراهم قالوا: «كوكب درّيء»، و«كواكب دراريء»، و«قرّاء»[2]، و«قراريء»، و«وُضّاء»، و«وضاضيء»، فجاؤوا

---

(١) ابن جني: سرّ صناعة الإعراب (تحق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥) ٨٣/١ ـ ٨٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١١/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٠٧/٤.

(٢) القُرّاء: الناسك المتعبد.

بالهمزة في الجمع لمّا كانت غير منقلبة، بل موجودة في «قرأت» و«درأت» و«وضُؤت»، فهذه دلالة قاطعة»[1].

وذهب بعضهم إلى أنّ الألف الأولى في نحو: «صحراء» للتأنيث، والثانية المقلوبة همزة هي للفرق بين مؤنّث «أفعل» ومؤنّث «فعلان». وقد ضُعّف هذا الرأي لأنّه يُفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً[2]. وذهب بعضهم إلى أنّ الألفين معاً للتأنيث، ورُدّ هذا الرأي بسبب عدم وجود علامة تأنيث في العربيّة مكوّنة من حرفين[3]. والواقع أنّ ما قاله النحاة في هذه المسألة هو من ابتداع مخيّلاتهم، إذ لا يعتقد أنّ العربيّ عندما نطق بـ«صحراء» وأمثالها، قد فكّر فيما قال به هؤلاء بالنسبة إلى أصلها، وإرادته المدّ، واجتماع ألفين، وتفكيره في أيّهما يصلح للحذف، أو التحريك... الخ.

وللأسماء التي اتّصلت بها ألف التأنيث الممدودة المقلوبة، إلى همزة أوزان عدّة منها:

- أفْعِلاء، نحو: «أربِعاء» (اسم لليوم المعروف).
- أفْعَلاء، نحو: «أربَعاء» (اسم لليوم المعروف، واسم لعمود الخيمة).
- أفْعُلاء، نحو: «أربُعاء» (اسم لليوم المعروف)[4].
- فاعِلاء، نحو: «قاصِعاء» (اسم لجحر اليربوع) و«نافِقاء» (اسم لجحر اليربوع أيضًا).

---

(١) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٨٤ ـ ٨٥.
(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١١.
(٣) المصدر نفسه ٢/٢١١.
(٤) يلاحظ أنّ لفظة «الأربعاء» تقال بتثليث الباء.

ـ فاعُولاء، نحو: «عاشُوراء» (اسم لليوم العاشر من محرم).

ـ فِعالاء، نحو: «قِصاصاء» (اسم للقصاص).

ـ فَعالاء، نحو: «بَراساء» (اسم للناس)، و«بَراكاء» (اسم لمعظم الشيء وشدّته).

ـ فَعْلاء، نحو: «صَحْراء»، و«حَمْراء».

ـ فَعَلاء، نحو: «جَنَفاء» (اسم لموضع)، و«قَرَماء» (اسم لموضع أيضاً).

ـ فِعَلاء، نحو: «سِيَراء» (اسم للذهب، ولنبت، ولثوب مخطّط مخلوط بالحرير).

ـ فُعَلاء، نحو: «خُيَلاء» (اسم للكِبْر والاختيال).

ـ فَعْلَلاء، نحو: «عَقْرَباء» (اسم لأنثى العقرب).

ـ فُعْلُلاء، نحو: «قُرْفُصاء» (اسم لنوع من القعود).

ـ فِعْلِياء، نحو: «كِبْرِياء».

ـ فَعُولاء، نحو: «جَلُولاء» (بلدة بالعراق).

ـ فَعِيلاء، نحو: «كَرِيثاء» (اسم لنوع من التمر) و«فريثاء» (اسم لنوع من التمر أيضاً).

ـ مَفْعُولاء، نحو: «مَشْيوخاء» (اسم لجماعة الشيوخ، واسم للأمر المختلط).

- فيَعْلاء، نحو: «دِيَكْساء» (القطعة العظيمة من الغنم).

- يفاعِلاء، نحو: «ينابِعاء» (اسم مكان).

- تَفْعُلاء، نحو: «تَرْكُضاء» (مشية المتبختر).

- فَعْنَلاء، نحو: «بَرْنَساء» (الناس).

- فُنْعُلاء، نحو: «خُنْفُساء».

- مَفْعِلاء، نحو: «مَرْعِزاء» (الزّغب الذي تحت شعر العنز).

- فُعَيْلياء، نحو: «مُزَيْقِياء» (لقب عمرو بن عامر ملك اليمن).

- مِفْعِلّاء، نحو: «مِرْعِزّاء».

- فُعَلاء، نحو: «سُلَحْفاء» (لغة في «سلحفاة»).

- فَوْعَلاء، نحو: «حَوْصَلاء» (الحوصلة).

- فِعْلِلاء، نحو: «هِنْدِباء» (اسم بقلة).

- إفْعيلاء، نحو: «إهْجيراء» (الدأب والعادة).

- فُعالِلاء، نحو: «جُخادِباء» (ضرب من الجنادب).

- فَعَلّاء، نحو: «زَكَرِيّاء» (اسم علم).

وزعم سيبويه أنّ الألفين لا تزادان أبدًا، إلّا للتأنيث، ولا تزادان أبدًا، لتُلحقا بنات الثلاثة بـ«سِرْداح» ونحوها[1]، وأنّ «عِلْباء»[2] و«حِرْباء»[3]

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢١٤.

(٢) العلباء: عصب العنق (اللسان (علب)).

(٣) الحرباء: مسمار الدرع، وقيل: هو رأس المسمار في حلقة الدرع، والحيوان المعروف (اللسان (حرب)).

مصروفتان لأنّ الهمزة التي بعد الألف فيهما إنّما هي بدل من ياء، كالياء في «دِرْحاية»[1] وأشباهها[2]. و«أنّ من العرب من يقول: «هذا قُوباء[3] كما ترى»، وذلك لأنّهم أرادوا أن يُلحقوه ببناء «فسطاط»، والتذكير يدلّك على ذلك والصرف. وأمّا «غوغاء» فمن العرب من يجعلها بمنزلة «عوراء» فيؤنّث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة «قَضْقاض» فيذكّر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء، إلّا ما كان مردّدًا، والواحدة: «غوغاءة»[4]».

ويشير ابن مالك إلى الأوزان المنتهية بألف التأنيث الممدودة بقوله (من الرجز):

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ ... مُثَلَّثَ العَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ
ثُمَّ فِعَالا فُعْلُلا فَاعُولَا ... وفَاعِلاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا[5]
وَمُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالا وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا[6]

والأسماء التي على هذه الأوزان، وكذلك التي على الأوزان التي سبق ذكرها في الفقرة السابقة والمنتهية بألف التأنيث المقصورة، تمنع من الصرف، فلا تُنوّن لا في نكرة ولا في معرفة إلّا في الضرورة أو في بعض

---

(١) الدرحاية: الرجل الضخم القصير (اللسان (درح)).
(٢) المصدر نفسه ٣/٢١٤.
(٣) القوباء: داء يظهر في الجسد ويخرج عليه (اللسان (قوب)).
(٤) المصدر نفسه ٣/٢١٥.
(٥) لا بدّ أن تكون هذه الأوزان منتهية بالهمزة، وقد حذفها ابن مالك في هذا البيت للضرورة الشعريّة.
(٦) ابن مالك: الألفية. ص٦٣. ومعنى قوله: «مطلق العين فعالا»، هو ما كان على وزن «فعالاء» (وقد حذفت الهمزة للضرورة الشعريّة) مطلقة العين، أي يصحّ ضمّ العين فيها، نحو: «جُلولاء»، أو فتحها، نحو: «براساء»، أو كسرها، نحو: «قريثاء» وكذلك قوله: «مطلق فاء فعلاء»، أي يجوز فتحها، نحو: «جَنَفاء»، و«ضمّها»، نحو: «خُيَلاء»، وكسرها، نحو: «سِيَراء».

لغات العرب[1]، وهي تُجرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة ما لم تكن مقرونة بـ« أل » أو مضافة، فإن اقترنت بـ« أل » أو أضيفت، جُرّت بالكسرة، نحو: « مررت بالصحراء الموحشة بالسرعة القصوى ». وتظهر الحركات على الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة، أمّا الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، فتقدّر الحركات على الألف للتعذّر، ويقول النحاة في إعراب نحو: « مررت بحبلى » إنّ « حبلى » اسم مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، علماً أنّ هذه الفتحة تقدّر للتعذّر على الألف فلا تظهر، والذي دفع بهم إلى هذا القول رغبتهم في أن تطّرد قواعدهم، فكلّ الأسماء الممنوعة من الصرف تُجرّ بالفتحة عوضاً من الكسرة، وتظهر هذه الفتحة في غير الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة.

ويشير ابن مالك إلى منع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف بقوله (من الرجز):

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[2]

٤ ـ تعليل النحاة لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث من الصرف:

يعلل سيبويه منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة من الصرف بإرادة العرب في التفريق « بين الألف التي تكون بدلًا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة[3]، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث »[4]. ولم أجد له تعليلًا لمنع الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة.

أمّا المبرّد فيقول: « وما كانت فيه الألف فإنّما هو موضوع للتأنيث على

(١) سنفصّل القول في هذا الموضوع في الفصل الثامن من كتابنا هذا.
(٢) ابن مالك: الألفية. ص٥٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ٢/ ٣٢١.
(٣) أي ألف الإلحاق المقصورة وقد فصلنا القول فيها في الفصل السادس.
(٤) سيبويه: الكتاب. ٣/ ٢١٠ ـ ٢١١.

غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل. ألا ترى أنّ «حمراء» على غير بناء «أحمر»، وكذلك «عَطْشى» على غير بناء «عَطْشان»[1].

ويعلّل الزّجاج منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة من الصرف بقوله: «وإنّما لم ينصرف هذا الباب (أي: باب ما كانت في آخره ألف ممّا جاوز ثلاثة أحرف) في معرفة ولا نكرة، لأنّ فيه ألف التأنيث، وهو مع ذلك مبنيّ على الألف، لم تلحقه الألف بعد تمام بنائه، نحو: «قائم» و«قائمة»، فلم يكن قولك: «حُبْلَ» لشيء ثمّ لحقته الألف للتأنيث. فاجتمع شيئان: ألف التأنيث، ومخالفة جهة تاء التأنيث»[2]. ويقول في باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، يقول: «ومنع هذا البناء الصرف لأنّك تريد بالهمزة ما تريد بالألف»[3].

ويقول ابن يعيش: «فأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: «حُبْلَى» و«بُشْرى» و«سَكْرى»، و«حمراء» و«صفراء»، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا يُنوّن شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأحْرى أن لا ينصرف في المعرفة، لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريف ممّا يزيده ثقلاً، وإنّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف لأنّ الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوّة لأنّها يُبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه، ويتغيّر الاسم معها عن بنية التذكير، نحو: «سكران» و«سكرى»، و«أحمر» و«حمراء» فبنية كلّ واحد من المؤنّث غير بنية المذكّر، وليست التاء كذلك، إنّما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيّر بنيته دلالةً على التأنيث، نحو «قائم» و«قائمة». ويؤيّد عندك ذلك وضوحًا أنّ ألف

(١) المبرد: المقتضب. ٣/٣٢٠.
(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٢٧.
(٣) المصدر نفسه. ص٣٢.

التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير، نحو: «حُبْلى» و«حَبالى» و«سَكْرى»، و«سُكارى» كما تثبت الراء في «حوافر» والميم في «دراهم»، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير، نحو: «طلحة» و«طِلاح» و«جَفْنة» و«جِفان». فلمّا كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه، كانت لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علّة، ومزيّتها عليها علّة أخرى، كأنّه تأنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب[1]: «متى اجتمع سببان أو تكرّر واحد»، ويعبّر عنها بأنّها علّة تقوم مقام علّتين، والفقه فيها ما ذكرناه»[2].

ويعلّل الأزهريّ هذه الظاهرة بقوله: «لأنّ وجود ألف التأنيث في الكلمة علّة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علّة ثانية»[3].

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا بعيدًا في التعليل، فيقول إنّ التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث المقصورة[4]، لكنّ هذه أتت لغرض يهتمّ به العرب ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير، وهو التأنيث، ثمّ يبيّن أنّ اللغة العربيّة أميَل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر ممّا تحرص على التعريف والتنكير، فللتأنيث علامات متعدّدة، وليس للتعريف أداة سوى «أل»، ثمّ يخلص إلى القول: «بعد ذلك نراه منسجمًا مع طبيعة العربيّة أن يُضحّى بالتنوين حرصًا على عَلَم التأنيث، فتقول: «دنيا»، و«عُليا»، و«فُضلى»، فهذا واضح في الألف المقصورة، والألف الممدودة هي من المقصورة، فاستصحبت حكمها»[5].

---

(١) أي الزمخشريّ صاحب المفصّل.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل. ٥٩/١ - ٦٠.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٠/٢.

(٤) هذا الأساس الذي ينطلق منه إبراهيم مصطفى لا دليل لغويّ عليه، فلماذا يستدعي التنوين حذف ألف التأنيث المقصورة؟

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٩١.

وذهب، أخيراً، محمد عرفة إلى أنّ الاسم المنتهي بألف التأنيث إنّما مُنع التنوين «لمكان الزيادة فيها، فكرهوا أنْ يزيدوا عليها التنوين أيضًا»[1].

وهكذا نرى أنّ النحويين ذهبوا مذاهب مختلفة في تعليل منع الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة من الصرف، ولو قالوا: إنّ العلّة الحقيقيّة لهذا المنع هو نطق العرب ليس غير، لوفّروا على أنفسهم هذا التمحّل في التعليل، وهذا الاختلاف الشديد فيه، ولكانوا أقرب إلى الواقع اللغويّ، فالعربيّ عندما نطق مانعًا من الصرف هذا النوع من الأسماء لم يفكّر من قريب أو من بعيد بهذه التعليلات الفلسفيّة أو بغيرها.

يقول السيرافيّ[2] في تعليل منع صرف «حَبَنْطى» وما أشبهه في المعرفة، وصرف «عِلْباء» و«حِرْباء» فيها: «حبنطى» لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث، والهمزة في «حمراء» ليست بعلامة التأنيث، وإنّما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه، فلمّا كانت الهمزة في «عِلباء» متقلبة من ياء، وفي «حمراء» منقلبة عن ألف لم يشتركا في اللفظ[3]. فأيّ عاقل يزعم أنّ العربيّ فكّر في هذه الأمور التي قال بها السيرافي، عندما نطق صارفًا «عِلْباء» اسم رجل، ومانعًا «حَبَنْطى» مسمّيًا به؟

والعجيب أنّ ما يجعله النحويّون علّة لمنع الصرف، وهي ألف التأنيث الممدودة، يُستدلّ عليه، أحيانًا، بالصرف ومنعه، فالعلّة تصبح معلولًا، والعكس بالعكس، يقول سيبويه، مثلًا: إنّ الألفين لا تزادان أبدًا، إلّا للتأنيث، وهو يستدلّ على هذا الحكم بعدم مجيء «فَعْلاء» إلّا مصروفة،

---

(١) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص٢٣٣. ولو كان هذا التعليل صحيحًا لمنعوا «قائمة» و«قتيلة» و«مجروحة» ونحوها لمكان الزيادة فيها.

(٢) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان (٢٨٤ هـ/٨٩٧ م - ٣٦٨ هـ/٩٧٩ م). نحويّ عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) سكن بغداد وتوفي فيها. له «أخبار النحويين البصريين» و«شرح كتاب سيبويه»، و«الإقناع». (الزركلي: الأعلام ١٩٥/٢ - ١٩٦).

(٣) عن عبد السلام هارون: هامش كتاب سيبويه ٢١٤/٣ - ٢١٥.

وعدم مجيء شيء من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا[1]. وهو يستدلّ على أنّ «قوباء» ملحق بـ«فسطاط» عند بعض العرب بتذكيره وصرفه[2].

٥ ـ وزن «أشياء» وتعليل منعها من الصرف:

اتّفق البصريون والكوفيّون على منع كلمة «أشياء» من الصرف، لكنّهم اختلفوا في علّة منعها، لاختلافهم في وزنها[3]. فذهب الكوفيّون إلى أنّ وزنها «أفعاء»، والأصل «أفعلاء»، لأنّ أصل «شيء»: شَيّئ»، فيُجمع على «أشْيِئاء»، لكنّهم حذفوا الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة طلبًا للتخفيف، فأصبحت «أشياء»، وهي، بهذا الوزن ممنوعة من الصرف لاتّصالها بألف التأنيث الممدودة.

وذهب بعض الكوفيّين إلى «أنّ وزنه «أفعَال» لأنّه جمع «شَيْء»، و«شَيْء» على وزن «فَعْل»، و«فَعْل» يُجمع في المعتلّ العين على «أفْعال»، نحو: «بيت وأبيات»، و«سيف وأسياف»، وإنّما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنّهم قد قالوا فيه: «زَنْد وأزناد»، و«فَرْخ وأفراخ»، و«أنف وآناف»، وهو قليل شاذّ[4]، وأمّا في المعتلّ فلا خلاف في مجيئه على «أفْعال» مجيئًا مطّردًا، فدلّ على أنّه «أفعال» إلّا أنّه منع من الإجراء[5] تشبيهًا له بما في آخره همزة التأنيث»[6].

واستدلّوا على أنّ «أشياء» جمع وليس بمفرد بقولهم «ثلاثة أشياء»، بتأنيث «ثلاثة»، فلو كانت «أشياء» مفردًا كـ«طَرْفاء» لقيل: «ثلاث»،

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٣/٢١٤.
(٢) المصدر نفسه. ٣/٢١٥.
(٣) راجع ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٨١٢ ـ ٨٢٠.
(٤) ليس بقليل ولا بشاذّ، بل هو قياسيّ كما سنثبت بعد قليل.
(٥) أي: منع من الصرف.
(٦) المصدر نفسه. ٢/٨١٤.

والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد.

وقال البصريّون إنّ وزنها «لَفْعاء»، وإنّ الأصل فيها «شَيْئاء»، وإنّها مفرد بدليل جمعها على «أشاوَى»، و«أشياوات»، فهي بالتالي ممنوعة من الصرف لاتّصالها بألف التأنيث الممدودة، وردّوا على حجج الكوفيّين بقياسات منطقيّة واستنتاجات مبنيّة على فروض لغويّة[1]، والذي يهمّنا منها قولهم: إنّه لو كان وزن «أشياء»: «أفعال» لوجب أن يكون متصرفًا كـ«أسماء» و«أبناء»، ولو كانت ممنوعة من الصرف تشبيهًا لها بما في آخره همزة التأنيث، كما زعم الكوفيّون، لوجب «أن لا تُجرى نظائره، نحو: «أسماء» و«أبناء» وما كان من هذا النحو على وزن «أفعال»، لأنّه لا فرق بين الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء» و«أبناء»[2].

والذي نراه أنّ القول إنّ أصل «أشياء»: «أشْيِئاء»، أو «شَيْئاء» لا دليل لغويّ عليه سوى استنتاجات النحويّين القياسيّة، وهم لم يأتوا بشاهد واحد على هذا الأصل، ولا نظنّ أنّ العرب تكلّمت به، والذي دفعهم إلى القول بهذا الأصل رغبتهم في اطراد قاعدتهم في منع الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة، وصرفه إذا كانت همزته الأخيرة من أصل الكلمة، فلو كان وزن «أشياء»: «أفعال» لكانت الهمزة الأخيرة لامًا للكلمة، وليست ألف التأنيث الممدودة، فتنخرم بذلك قاعدتهم.

والعجيب الغريب أنّ النحويين في اختلافاتهم الجدليّة النحويّة واندفاعهم فيها فاتهم الرجوع إلى القرآن الكريم وتفسيره لمعرفة ما إذا كانت كلمة «أشياء» يراد بها اسمًا مفردًا أم جمعًا، ولو عادوا إليه لوجدوا أنّها جمع لـ«شيء»، كما في الآية: ﴿يا أيّها الذين آمنوا، لا تسألوا عن أشياء،

---

(١) راجع ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٨١٨/٢ - ٨٢٠.

(٢) المصدر نفسه. ٨١٩/٢.

إنْ تَبْدُ لكم تَسُؤْكُم﴾[1]، والآية ﴿فأوفوا الكيلَ والميزانَ ولا تَبْخَسوا الناس أشياءَهم﴾[2]، والآية: ﴿ولا تَبْخَسوا الناس أشياءَهم ولا تعثوا في الأرض مُفْسدين﴾[3].

وعليه، نرى أنّ وزن «أشياء» هو «أفعال»، ووزن «فَعْل» يُجمع على «أفْعال» قياسًا مطّردًا سواء أكان معتلّ العين أم صحيحها. أمّا قول سيبويه: إنّ جمع «فَعْل» على «أفْعال» ليس بالباب في كلام العرب، وإنْ كان قد ورد منه بعض ألفاظ، كأفْراخ، وأجداد، وأفْراد[4]، والذي سار عليه النحويّون من بعده، دفعه أبو حيّان التوحيديّ[5] والأب أنستاس ماري الكرملي[6]. أمّا الأوّل فكان يحفظ ثلاثين شاهدًا عليه[7]، وأمّا الأب

---

(١) المائدة: ١٠١.

(٢) الأعراف: ٨٥.

(٣) هود: ٨٥ والشعراء: ١٨٣.

(٤) سيبويه: الكتاب. ٥٦٨/٣.

(٥) هو علي بن محمد بن العباس التوحيدي (٠٠٠ - نحو ٤٠٠ هـ/نحو ١٠١٠ م)، فيلسوف متصوّف معتزلي. ولد في شيراز (أو نيسابور)، وأقام مدة ببغداد، من مؤلفاته «المقابسات»، و«الصداقة والصديق»، و«البصائر والذخائر». (الزركلي: الأعلام ٣٢٦/٤).

(٦) هو الأب ماري أنستاس الكرملي (١٢٦٣ هـ/١٨٤٦ م - ١٣٦٦ هـ/١٩٤٧ م) عالم بالأدب ومفردات العربيّة وفلسفتها وتاريخها. أصله من بحرصاف (من لبنان). ولد في بغداد وأقام فيها. من مؤلّفاته: «المعجم المساعد»، و«أديان العرب»، و«أغلاط اللغويين الأقدمين». (الزركلي: الأعلام. ٢٥/٢).

(٧) جاء في كتاب ياقوت الحمويّ: إرشاد الأريب لمعرفة الأديب (دار المأمون القاهرة، لا ط، ١٩٣٦ م) ج ٥، ص ٣٩٢: «قال الصاحب بن عبّاد يومًا: «فَعْل» (بفتح فسكون، ويريد ما كان منه صحيح العين، ليس من الأنواع التي ذكروها) و«أفعال» قليل. ويزعم النحويّون أنّه ما جاء منه إلّا «زَنْد أزْناد» و«فرْخ أفْراخ»، و«فَرْد أفراد». فقلت له (أي قال له أبو حيان التوحيديّ): أنا أحفظ ثلاثين حرفًا (أي: كلمة) كلّها «فَعْل» و«أفعال». فقال: هات يا مدعي، فسردت الحروف، ودللت على مواضعها من الكتب، ثم قلت: ليس للنحويّ أن يلزم هذا الحكم إلّا بعد التبحّر والسماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطّردًا».

الكرملي فقد برهن «أنّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أفعال» أكثر ممّا سُمع من جموعه (أي: المطّردة) على «أفعُل»، أو «فِعال»، أو «فُعول». فعدد ما ورد على «أفعُل» هو اثنان وأربعون ومئة اسم، وعلى «فِعال» واحد وعشرون ومئتا اسم، وعلى «فُعول» هو اثنان وأربعون اسمًا. فأنْ يسلّموا بجمعه قياسًا مطّردًا على «أفعال» أحقّ وأولى، لأنّ عدد ما ورد فيها هو أربعون وثلاث مئة لفظة. وكلّها منقول عنهم، لورودها في الأمّهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس»[1]. ولذلك أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة جمع «فَعْل» على «أفعال» قياسًا مطّردًا[2].

وأمّا زَعْم الكوفيّين أنّ «أشياء» مُنعت من الصرف لشبهها بما في آخره همزة التأنيث، فمردود، كما أوضح البصريّون، بأنّ لو كان الأمر كذلك لمنعت نظائرها نحو: «أسماء»، و«أبناء» من الصرف، لأنّه لا فرق بين الهمزة في آخر «أشياء» وبين الهمزة في آخر «أسماء» و«أبناء». وعليه، نرى أنّ التعليل الصحيح لمنع صرف «أشياء» من الصرف هو نطق العرب ليس غيره. وفي هذا المنع دليل آخر على فساد قولهم بالعلّة في باب الممنوع من الصرف.

---

(١) عن مجمع اللغة العربيّة: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص٥١.

(٢) ونصّ قراره: «قرّر المجمع من قبل أنّ قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أفْعُل» جمع قلّة، وعلى «فِعال» أو «فُعول» جمع كثرة. واستنادًا إلى نصّ عبارة أبي حيّان في استحسان الذهاب إلى جمع «فَعْل» على «أفْعال» مطلقًا، واستنادًا، أيضًا، إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ترى اللجنة جواز جمع «فَعْل» اسمًا صحيح العين، مثل «بَحْث وأبْحاث» على «أفْعال» ولو كان صحيح الفاء، أو العين، أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء. ومعتلّها، والمضعّف» (مجلّة مجمع اللغة العربية، ج٢٦، (ربيع الأول، ١٣٩٠ هـ/مايو ١٩٧٠ م)، ص٢٢٣، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، لا ط، ١٩٦٩ م) ٦٩/٣ - ٧٠.

٦ ـ وزن «غَوْغاء» وإجازة صرفها وعدمه:

ذهب بعضهم إلى أنّه يجوز في كلمة «غوغاء»[١]، الصرف وعدم الصرف، فمَنْ صرفه جعله «فعلالاً»، ومن لم يصرفه جعله «فعلاء»، وذلك دون ذكر أيّ شاهد على صرفه أو عدم صرفه[٢]. وأغلب الظنّ أنّ وزنها «فَعْلاء» بدليل أنّ الجذر الثلاثي هو الغالب الأعمّ في اللغة العربيّة، وأنّ ما نستطيع إرجاعه إلى جذر ثلاثي لا نرجعه إلى جذر رباعي، وأنّ القواميس العربيّة كافّة تثبت كلمة «غوغاء» في مادة (غ و غ) لا في مادة (غ و غ و)[٣]. والذي دفع إلى القول إنّه «فَعْلال» عند من صرفه الرغبة في اطّراد القاعدة، فلو كان وزنه «فَعْلاء» ـ وهذا هو الراجح ـ وهو مصروف، لانخرمت قاعدة النحاة القائلة بمنع صرف كل ما ينتهي بألف التأنيث.

---

(١) أصل الغوغاء الجراد حين يخفّ للطيران، ثم استُعير للسفلة من الناس والمتسرّعين إلى الشرّ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم. (لسان العرب (غ و غ)).

(٢) الهمذاني: الألفاظ الكتابية (شرح وتحقيق عبد الحميد جيدة. دار الشمال طرابلس (لبنان)، ط ١، ١٩٨٦ م) ص ٧٦.

(٣) ابن منظور: لسان العرب مادة (غ و غ)؛ والزبيدي: تاج العروس (تحق عبد الستار أحمد فراج. نشر وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، لا ط، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م) مادة (غ و غ)؛ والجوهري: الصحاح (تحق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩ م) مادة (غ و غ).

الفصل الخامس

الوصف الممنوع من الصرف

١ ـ تمهيد:

الاسم في اللغة العربيّة من حيث اشتقاقه وجموده قسمان:

١ ـ اسم جامد، وهو ما لم يؤخذ من غيره، أي إنّه وضع على صورته الحاليّة من بداءة النطق به، فليس له أصل يرجع إليه، وينتسب له، نحو: «قلم»، و«أسد» و«فم».

٢ ـ اسم مشتقّ، وهو ما أخذ من غيره، فكان له أصل يُنسب له، ويتفرّع منه. والأسماء المشتقّة في العربيّة سبعة، وهي: اسم الفاعل، نحو: «كاتب»، واسم المفعول، نحو: «مكتوب»، والصفة المشبّهة، نحو: «كَتُوب»، وأفعل التفضيل، نحو: «أكْتَبُ»، واسم الزمان، نحو: «مَشْرِق»، واسم المكان، نحو: «مكتَب»، واسم الآلة، نحو: «مفتاح»[1]. ويسمّي النحاة، أحيانًا، الاسم المشتقّ «الوصف» أو «الصفة». والمقصود بالوصف في باب الممنوع من الصرف بعض الأسماء المشتقّة التي ليست أعلامًا، فهو، إذن، غير ما يسمّيه النحاة نعتًا. والوصف يمنع من الصرف في ثلاث حالات:

١ ـ إذا كان على وزن «فَعْلان».

---

(١) أمّا المصدر الصناعي، نحو: «اشتراكية»، و«رجعية» فجامد مؤول بالمشتق.

٢ ـ إذا كان على وزن الفعل.

٣ ـ إذا كان معدولاً.

وذلك بشروط وتفصيلات نُبيّنها في الفقرات التالية:

٢ ـ الوصف الذي على وزن «فَعْلان» الممنوع من الصرف:

يمنع الوصف الذي على وزن «فَعْلان» من الصرف بشرطين:

أ ـ أن تكون وصفيّته أصيلة، أي غير طارئة، فإنْ كانت غير أصيلة صُرِف، نحو كلمة «صَفْوان» في قولك: «بئس رجلٍ صفوانٌ قلبُه»، أي: قاسٍ قلبه، والصفوان: الحجر.

ب ـ أن لا يؤنَّث بالتاء إمّا لكونه لا مؤنَّث له أصلاً، نحو: «لَحْيان» لكبير اللحية، وإمّا لأنّ مؤنّثه الشائع «فَعْلى»، نحو: «عَطْشان» و«غَضْبان» و«سكران»، فإنّ مؤنّثاتها الشائعة[1] «عَطْشَى»، و«غَضْبى»، و«سَكْرى».

ومَنْع صرف «فَعْلان» الوصف الذي لا مؤنَّث له هو رأي جمهور النحاة، ولكنّهم لم يأتوا بشاهد على مذهبهم، كما أنّهم لم يرووا عن العرب ذلك، بل يستندون إلى القول: «إنّه وإنْ لم يكن له «فَعْلى» وجوداً، فله «فَعْلى» تقديراً، لأنّا لو فرضنا له مؤنّثاً، لكان «فَعْلى» أولى به من «فَعْلانة»، لأنّ باب «سَكْرى» أوسع من باب «نَدْمانة»، والمقدّر في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكْمَر»[2] مع أنّه لا مؤنَّث له[3].
فالشرط عند الجمهور لمنع صرف «فَعْلان» أن يكون له مؤنَّث على «فَعْلى»

---

(١) يشترط أكثر النحاة ألاّ يكون المؤنّث على «فَعْلانة»، ويمثّلون للمستوفي هذا الشرط بعطشان وغضْبان وسكْران، والمراجع اللغويّة العربيّة تأتي لهذه الأمثلة الثلاثة، كما سنعرف بعد قليل، بمؤنّث مختوم بالتاء، وبمؤنّث آخر ليس مختوماً بها.

(٢) الأكمر: الكبير الكمرة، وهي الحشفة، وفي هذا إشارة إلى منع الوصف الذي على وزن «أفعل» والذي لا يقبل التاء لأنّ لا مؤنث له.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

تحقيقاً أو تقديراً. ويصرف بعضهم «فعلان» الوصف الذي لا مؤنَّث له لأنَّ من العرب من يصرف «لَحْيان» حملًا على «نَدْمان»، وبحجَّة أنَّه لو كان له مؤنَّث لكان بالتاء[1].

فالشرط عند هؤلاء لمنعه أن يكون له مؤنَّث على وزن «فَعْلى» حقيقةً لا تقديراً. والظاهر في هذه المسألة أنَّ الجمهور يستند إلى القياس، والذين يخالفونه يستندون إلى النقل والقياس أيضًا، عِلْمًا بأنَّ الفريقين لم يمثّلا لهذه المسألة إلا بكلمة «لَحْيان». والمنهج الذي نرتضيه يغلّب النقل على القياس، وعليه، نرى أن صرف «فعلان» الوصف الذي لا مؤنث له هو الصحيح، وأنَّ منعه تحكُّم من النحاة باللغة، وفرض للمقاييس النحوية عليها بدلًا من أن تفرض هي على هذه المقاييس.

وإذا كان «فَعْلان»، يؤنَّث على «فَعْلانة» لا يُمنع من الصرف، وقد أحصى الشيخ مصطفى الغلاييني[2] ما جاء من «فَعْلان» ويؤنَّث على «فعلانة» «فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: «نَدْمان» للنديم[3]، و«حَبْلان» للعظيم البطن، و«دَخْنان» لليوم المظلم، و«سَيْفان» للطويل، و«صَوْجان» لليابس الظهر من الدواب والناس، و«صَيْحان» لليوم الذي لا غيم فيه، «وسَخْنان» لليوم الحارّ، و«مَوْتان» للضعيف الفؤاد البليد، و«علّان» لكثير النسيان، و«فَشْوان» للدقيق الضعيف، و«نَصْران» لواحد النصارى، و«مَصّان» للئيم، و«ألْيان» لكبير الألية»[4].

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف الذي على وزن «فَعْلان» والذي لا

(١) المصدر السابق ٢/٢١٣.

(٢) هو الشيخ مصطفى بن محمد بن سليم الغلاييني (١٣٠٣هـ/١٨٨٦م - ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م) من الكتّاب الخطباء. مولده ووفاته ببيروت. من مؤلّفاته: «نظرات في اللغة والأدب»، و«عظة الناشئين»، و«لباب الخيار في سيرة النبي المختار». (الزركلي: الأعلام ٧/٢٤٤ ـ ٢٤٥).

(٣) يُصرف «ندمان» إذا كان من المنادمة لأنَّ مؤنّثه «نَدْمانة»، أمّا إذا كان من الندم، وبمعنى: النادم، فهو غير منصرف لأنَّ مؤنّثه «نَدْمى» لا «ندمانة».

(٤) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ٢/٢٢٥.

يؤنَّث بالتاء بقوله (من الرجز):

وَزَائِـدَا فَعْلاَنَ فـي وَصْـفٍ سَلِـمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بتاءِ تَأْنِيـثٍ خُتِـمْ[1]

ومنع صرف «فَعْلان» الوصف الذي لا يؤنَّث بالتاء هو لغة جمهور العرب، أمّا بنو أسد، أو بعضهم[2]، فيؤنّثون «فَعْلان» بالتاء قياسًا مطّردًا،

---

(١) ابن مالك: الألفية ص ٥٥، والمقصود بزائدي «فَعْلان» الألف والنون الزائدتان في آخره. والملاحظ أنّ ابن مالك أغفل اشتراط الأصالة لمنع صرف «فَعْلان» الذي لا يؤنّث بالتاء. وراجعْ في عدم صرف هذا النوع من الوصف سيبويه: الكتاب ٢٠٥/٣، ٢١٥ ـ ٢١٩؛ والمبرد: المقتضب ٣٣٥/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٣٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٧/١؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٨/٤ ـ ١١٩؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٢/٢ ـ ٣٢٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢١٧/٤ ـ ٢١٨.

(٢) ينسب «لسان العرب» و«المصباح المنير»، و«المخصّص»، و«إصلاح المنطق»، هذه اللغة إلى بني أسد بالإطلاق، فقد جاء في الأول (مادة غضب): «ولغة بني أسد: امرأة غضبانة وملآنة وأشباهها» وفي مادة (سكر): «الجوهري: لغة بني أسد سكرانة». وجاء في المصباح المنير للفيومي (مادة: سكر): «وفي لغة بني أسد يقال في المرأة سكرانة». وجاء في المخصص لابن سيده (ج٢، ص١٤٥): «وقال قوم: «إنّ باب» فعلان «الذي أنثاه «فَعْلى» بنو أسد يدخلون الهاء في مؤنّثه، ويخرجونها من المذكّر، فيقولون: ملآنة وملآن، وسكرانة وسكران، كما قالوا: خُمصانة وندمانة وللمذكّر، خمصان وندمان. وجاء في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (تحق أحمد شاكر وغيره، دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٤٩م). ص٣٩٥: «ولغة بني أسد سكرانة وملآنة وأشباههما». ولكن جاء في «الصحاح» للجوهري (مادة: سكر): «السكران خلاف الصاحي، والجمع: سَكْرى وسكارى، والمرأة سَكْرى، ولغة في بني أسد سكرانة». وقد رأى أمين الخولي أنّ «في» في قول الجوهري: «في بني أسد» لا تفيد البعضية، لأنّها، في هذه العبارة، للظرفيّة، ومتعلّقها كون عامّ فالمعنى أنّها لغة كائنة أو موجودة في بني أسد، فهي بالتالي، لغة بني أسد (مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة ١٠٣/١). وجاء في شرح المفصّل لابن يعيش. ج١، ص٦٧): «لا تقول «سكرانة» ولا «عطشانة»، ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى... وقولنا: «في اللغة الفصحى» احتراز عما رُوي عن بعض بني أسد: «غضبانة»، و«عطشانة»، فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة لا بالصيغة».

واستناداً إلى هذه اللغة، وإلى أنّ بني أسد كانوا في نجد داخل الجزيرة العربيّة بعيدين من أطرافها أي من التأثّر بغير العربيّة، وهم من القبائل التي أُخذت عنهم اللغة[1]، واستناداً إلى قول ابن جنّي إنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه[2]، قرّر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة صرف «فَعْلان» وصفاً، وجمعه مع مؤنّثه «فعلانة» جمعَي تصحيح[3].

٣ - تعليل منع الوصف الذي على وزن «فَعْلان» ومؤنّثه فَعْلَى من الصرف:

يعلّل سيبويه منع هذا النوع من الوصف بأنّ العرب «جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف «حمراء»، لأنّها على مثالها في عدّة الحروف والتحرّك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكّر، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أنّ «حمراء» لم تؤنَّث على بناء المذكّر. ولمؤنّث «سكران» بناء على حدة كما كان لمذكّر «حمراء» بناء على حدة. فلمّا ضارع «فَعْلاء» هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أُجري مجراها»[4].

---

(١) راجع السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢١١.

(٢) راجع ابن جني: الخصائص ٢/١٢.

(٣) ونصّ قراره: «من حيث إنّ تأنيث «فَعْلان» بالتاء «لغة في بني أسد كما في «الصّحاح»، و«لغة بني أسد» كما في «المخصّص»، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في «شرح المفصّل»، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإنْ كان غير ما جاء به خيراً منه كما في قول ابن جني، ترى اللجنة أنّه يجوز أن يقال: «عطشانة» و«غضبانة» وأشباههما، ومن ثَمّ يصرف «فَعْلان» وصفاً ويُجمع «فَعْلان» ومؤنّثه «فعلانة» جمعي تصحيح» (مجمع اللغة العربيّة: كتاب في أصول اللغة ١/٨٠). والمقصود بجمعي التصحيح جمع المذكّر السالم وجمع المؤنّث السالم، ومن قواعد النحاة أنّ «فَعْلان» الذي يؤنَّث على «فَعْلى» لا يُجمع جمع مذكّر سالم.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/٢١٥ - ٢١٦.

وعلّل المبرد هذا المنع بتعليل مماثل لتعليل سيبويه، فقال: «وإنّما امتنع من ذلك (أي: من الصرف)، لأنّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: «حمراء» و«صفراء». والدليل على ذلك أنّ الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة، وأنّ النون والألف تُبدل كلّ واحدة منهما من صاحبتها. فأمّا بدل النون من الألف، فقولك في «صنعاء»، و«بهراء»: «صنعانيّ»، و«بهرانيّ». وأمّا بدل الألف منها، فقولك إذا أردت: «ضربت زيدًا». فوقفت، قلت: «ضربت زيدا»، وفي قولك: «اضربَنْ زيدًا» و﴿لنسفعًا بالناصية﴾[1] إذا وقفت قلت: «اضربا زيدًا» و«لنسفعا». وزعم الخليل[2] أنّ الدليل على ذلك أنَّ كلّ مؤنّث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير، فإنّما تلحقه على لفظه إلّا ما كان مضارعًا لتأنيث أو بدلًا في أنّ علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه، لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته. ألا ترى أنّك لا تقول: «حمراءة» ولا «صفراءة»، فكذلك لا تقول: «غضبانة» ولا «سكرانة»، وإنما تقول «غَضْبى» و«سَكْرى»[3].

وينقل الزجّاج تعليل سيبويه دون أن يعلّق عليه[4]، وكذلك يرى ابن يعيش أنّ العلّة في منعه كون الألف والنون فيه زائدتين، والزائد فرع على المزيد عليه، وهما، مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث، والألف في حمراء وصفراء، نحو: حمراء، وصحراء، يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو: «عَطْشان»، و«سكران»، و«غَرْثان» و«غَضْبان»[5].

---

(١) العلق: ١٥.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي (١١٠هـ/ ٧١٨م - ١٧٠هـ/ ٧٨٦م) من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض، وأوّل معجم لغويّ وصل إلينا، وهو «كتاب العين»، وهو أستاذ سيبويه. (الزركلي: الأعلام ٣١٤/٢).

(٣) المبرد: المقتضب ٢٣٥/٣.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٥.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٦/١.

واستقامت عند الأزهري في «فَعْلان»، الوصف الممنوع من الصرف، علّتان: لفظيّة كونه مزيداً والمزيد فرع على المجرّد، ومعنويّة كونه وصفاً، والوصفيّة فرع من الجمود. يقول: «وإنما كان ذلك مانعًا فيه لتحقق الفرعيّتين به: فرعيّة المعنى وفرعيّة اللفظ. أمّا فرعيّة المعنى فلأنّ فيه الوصفيّة وهي فرع من الجمود، لأنّ الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأمّا فرعيّة اللفظ فلأنّ فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو: «حَمْراء» في أنّهما في بناء يخصّ المذكّر كما أنّ ألفي التأنيث في «حمراء» في بناء يخصّ المؤنّث، وفي أنّهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: «سكرانة»، كما لا يقال «حمراءة». والمزيد فرع عن المجرّد. فلمّا اجتمع في «فَعْلان» المذكّر الفرعيّتان امتنع من الصرف»[1].

وأمّا إبراهيم مصطفى فيشير إلى أنّ صيغة «فَعْلان» جائزة التنوين أبداً، لأنّ بعض العرب، وهم بنو أسد، يُجيزون أن يكون لكلّ «فَعْلان» مؤنّث على «فَعْلانة» «وإنما يُحذف تنوينها أحيانًا، وعلى قلّة، رعايةً لزيادة الألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى»[2].

ويرى محمد عرفة[3] رأيًا شبيهًا لرأي إبراهيم مصطفى، فعنده أنّ «سكران» منع التنوين لمكان الزيادة فيه، فكرهوا أن يزيدوا عليه التنوين أيضاً[4].

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّ تعليل سيبويه تعليل لغويّ غير فلسفيّ يقوم على المشابهة بين «فَعْلاء» الممنوعة من الصرف، و«فَعْلان» الذي مُنعه

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٨.

(٣) لغوي عربي محدث، علّم اللغة العربية في جامعة الأزهر. من مؤلفاته: «مشكلة اللغة العربية»، و«النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة».

(٤) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٣٢.

بسبب هذه المشابهة. ويؤيّد رأيه أنّ الحسّ اللغويّ يعطي النظير حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه، ولكن ينقضه ثلاثة أمور: أوّلها أنّ هذا التعليل يفترض أنّ العرب تكلّموا أوّلًا بـ «فَعْلاء» غير مصروفة، ثمّ تكلّموا في وقت لاحق بـ «فَعْلان» غير مصروف لمشابهته «فَعْلاء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون والزيادة، وهذا الأمر لا يمكن إثباته، كما أنه بعيد من حقيقة نشوء اللغة. والأمر الثاني أن «فَعْلان» الذي يؤنَّث على «فَعْلانة»، نحو: «سَيْفان» يشبه، أيضًا، «فَعْلاء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون والزيادة، وهو، مع ذلك، مصروف. وثالثها أنّ «غُضَيْبان» مصغر «غضْبان» يمنع من الصرف، وهو لا يشبه «فَعْلاء».

ولو صحّ تعليل المبرد، وابن يعيش، والأزهري، وإبراهيم مصطفى، ومحمد عرفة، لامتنع «فَعْلان» الوصف الذي يؤنَّث على «فعلانة»، لمضارعته «فَعْلاء» تمامًا كـ «فَعْلان» الذي يؤنَّث على «فَعْلى»، ولوجود العلّتين فيه: اللفظيّة كونه مزيدًا، والمعنويّة كونه وصفًا، أو لزيادة الألف والنون فيه كما ادّعى إبراهيم مصطفى، أو لمكان الزيادة فيه كما ذهب محمد عرفة. ولو صحّ تعليلهم لما صُرِفت كلمة «وُحدان» وفيها، بحسب مذهبهم، علّتان: الوصفيّة والزيادة.

ونسأل: ما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«ندمان» من الندم كي يُصرف الأوّل ويُمنع الثاني من الصرف؟ وما الفرق بين «ندمان» من المنادمة، و«سكران» لكي يُصرف الأوّل ويُمنع الثاني من الصرف، وكلاهما وصف اشتمل على ألف ونون زائدتين؟ أجاب الشيخ عبد الرحمن تاج[1] عن هذا السؤال، فقال: «الجواب أنّ الوصفيّة متحقّقة في «نَدْمان» كما هي في «سَكْران» من غير شكّ. وكذلك الألف والنون زائدتان في الصيغتين جميعًا، لكنّ زيادتهما في «سكران» وبابه لا شائبة فيها ولا شبهة، وهي زيادة خاصة بوصف المذكّر، لا توجد في وصف المؤنَّث، فإنّ وصف

(١) هو أحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولم أقع على ترجمة له.

المؤنَّث من ذلك يكون على وزن «فَعْلَى»، فتمييز المؤنَّث من المذكَّر إنّما هو بالصيغة لا بالعلامة التي هي التاء، فلا يقال في المؤنَّث «سكرانة». ومن هنا كانت زيادة الألف والنون في «سكران» شبيهة بزيادة ألف «حمراء»، فإنّ هذه زيادة خاصة، غير أنّها خاصة بوصف المؤنَّث، ثمّ التأنيث في ذلك بالصيغة لا بالعلامة، فإنّه لا يقال في المؤنَّث: «حمراءة»، فتمّتْ بذلك المشابهة التي بسببها مُنع «سكران» من الصرف. أمّا الألف والنون في «نَدْمان» من «المنادمة» فهما شبيهتان بالحروف الأصول من حيث إنّهما تثبتان في وصف المؤنَّث أيضًا، ثم تلحقهما التاء في آخر الكلمة، علامةً على التأنيث، فليست زيادتهما خاصة بوصف المذكَّر كما في «سكران»»[1].

وهذا الردّ، مع ما فيه من تمحّل بعيد، يفترض أنّ العرب عندما نطقوا بلغتهم كانوا يفكّرون بالكلمة قبل النطق بها ساعات طوالًا ينظرون في الحروف الأصليّة للكلمة، والتمييز بين المذكَّر والمؤنَّث بالصيغة أو بالعلامة، والمقارنة بين الكلمات... إلى غير ذلك من أمور بعيدة عن فطرة العربي، وذلك كلّه لمعرفة ما إذا كان الوصف الذي على وزن «فَعْلان» مصروفًا أم غير مصروف. والأغرب من هذا الردّ ما جاء في «حاشية الخضري»[2] على ابن عقيل[3] تعليقًا على قول الشارح: «فإنْ كان المذكَّر على «فَعْلان» والمؤنَّث على «فَعْلانة» صُرِف»، فقد جاء فيه: «أي لضعف زيادته، لشبهها بالأصول في لزومها للمذكَّر والمؤنث، وقبولها علامة

(١) مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة ١/٨٣.

(٢) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م - ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م) فقيه شافعي، عالم بالعربيّة، مولده ووفاته في دمياط بمصر. من مؤلّفاته: «حاشية على شرح ابن عقيل»، و«مبادىء علم التفسير»، و«أصول الفقه» (الزركلي: الأعلام ٧/١٠٠ - ١٠١).

(٣) هو عبدالله بن عبد الرحمن بن عبدالله بن محمد القرشي الهاشمي (٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م - ٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م) من أئمّة النحاة. ولد في مصر، وتولّى قضاءها مدّة قصيرة. من مؤلّفاته: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز». (الزركلي: الأعلام ٤/٩٦).

التأنيث، فكأنّها لم توجد»[1].

والتعليل القائل بأنّ «فَعْلان» الوصف الذي يؤنّث على «فَعْلى» منع من الصرف لزيادة الألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى تعليل لغوي يؤيّده أنّ اللغة العربيّة تتجنّب جمع الحروف المتشابهة في النطق في الكلمة الواحدة، ولكن يدحضه مجيء «فَعْلان» الذي يؤنث على «فعلانة» مصروفًا، وكذلك صرف «فُعْلان»، نحو: «شُجْعان»، و«وحُدان»، و«فِعْلان»، نحو: «غِربان»، و«فَعَلان»، نحو: «غَلَيان»، وربّما نصرف الكلمة وهي مختومة بالألف والنون وفيها ثلاثة أحرف زوائد، نحو كلمة «أُصيلان» في قول النابغة الذبياني[2]: (من البسيط):

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلانًا أُسَائِلُهَا   عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[3]

وعليه، نرى أنّ التعليل بالنطق العربي، هو التعليل السليم الذي لا يُنْقض، وأغلب الظنّ أنّ العربيّ نطق بـ«فَعْلان» الوصف مصروفًا حينًا وغير مصروف حينًا آخر، فجاء النحاة ووضعوا قاعدتهم فيه لكيلا يبقى دون ضبط. يدلّك إلى ذلك تمييزهم في الصرف بين «نَدْمان» الذي من المنادمة، و«نَدْمان» الذي من الندم، وهذا التمييز لا نعتقد أنّ العربي، في بداءته، أشار إليه بالصرف وعدمه.

---

(١) الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مطبعة بولاق، ط٣، ١٣٠٢هـ) ٩٨/٢.

(٢) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري (... - نحو ١٨ ق هـ/ نحو ٦٠٤م) شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز كانت تضرب له قبّة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها (الزركلي الأعلام ٥٤/٣ - ٥٥).

(٣) ديوانه. (شرح وتقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤) ص٩.

٤ ـ الوصف الذي على وزن الفِعْل:

يُقصد بالوصف الذي على وزن الفعل ما جاء على وزن خاصّ بالفعل، نحو: «أشرف»، أو على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال، ولكنّ الفعل به أَوْلَى لغلبته في الفعل، نحو: «أُحَيْمِر» (تصغير: أَحْمَر، على وزن «أُبيطِر» الذي هو في الأفعال أكثر)، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم، فالهمزة في «أحيمر» في المثل السابق لا تدلّ على شيء، في حين أنّهـا تدل على المتكلّم في الفعل «أبيطر» ونحوه[1].

والمقصود بالوصف الذي على وزن الفعل في باب الممنوع من الصرف ما كان على وزن «أَفْعَل»، وهو يمنع من الصرف بالشرطين التاليين:

أ ـ ألّا يؤنَّث بالتاء، إمّا لكونه لا مؤنَّث له أصلًا، نحو: «أَكْمَر» لعظيم الكمرة (أي: الحشفة)، و«آدر» لكبير الخصيـة، وإمّـا لأنّـه يـؤنَّـث على «فُعْلى» نحـو: «أحسـن» و«أفضـل» و«أدنـى» التـي تـؤنَّـث علـى «حُسْنى»، و«فُضْلى»، و«دُنيا»، وإمّا لأنّه يـؤنّـث علـى «فَعْلاء»، نحـو: «أحمر»، و«أبيض»، و«أجمل» التي تؤنَّث على «حَمْراء»، و«بَيْضاء»، و«جملاء». فإنْ كان يؤنَّث بالتاء، نحو: «أَرْمَل، أرملة»، فإنّه يُصرف. وهذا الشرط اشترطه ابن مالك والنحويّون الذين جاؤوا بعده[2] ولم يشترطه سيبويه والمبرد والزجّاج.

ب ـ أنْ تكون وصفيّته أصيلة غير طارئة، فإنْ كانت غير أصيلة صُرِف، نحو: «مررت بإنسانٍ أرنبٍ»، أي: جبان. وكلمة «أربع» فـي نحـو «مررت بنساء أربعٍ» تُصرف لأنّها فقدت الشرطين السابقين، فهي تؤنَّث

---

(١) أمّا «بَطَل» و«جَدِل» (للصلب الشديد) فأوصاف أصليّة على وزن للفعل، ولكن هذا الوزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلّب فيه جانب الفعل.

(٢) ابن مالك: الألفية، ص ٥٥، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١١٨/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٣/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢١٨/٤.

بالتاء، ووصفيّتها طارئة غير أصيلة، إذ الأصل السابق فيها أن تُستعمل اسمًا للعدد المخصوص[٣].

ويرى النحاة[١] أنّ من الكلمات في العربيّة ما يُستخدم في وضعه الأصلي اسمًا فيُصرف، وقد يُمنع من الصرف إذا لوحِظ معنى الصفة فيها، أو تخيّل هذا المعنى مع الاسميّة. ومن هذه الكلمات «أَجْدَلَ» للصقر، و«أخْيَل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، و«أفعى» للحيّة، وهي مصروفة بحسب وضعها الأصليّ أسماء على معانيها، ولكن قد يُلحظ في «أجدل» القوة لأنّه مشتقّ من الجدْل بهذا المعنى، وفي «أخْيَل» التلوّن، لأنّه من الخَيَلان بهذا المعنى، وفي «أفْعى» معنى الإيذاء، لأنّها من «فَـوْعَة السم»[٢]، أي: اشتداده، وعلى أساس هذا الملحظ تمنع من الصرف. ومن شواهد هذا المنع قول حسان بن ثابت الأنصاري[٣] (من الطويل):

---

(٣) إذا كانت «أربع» وصفًا طارئًا كما في المثل السابق، فمعناها يشمل أمرين: الذات (أي: معنى العـدد المخصـوص)، والعـدد أي: الكميّـة المخصـوصـة، وذلـك ككـلّ المشتقات، فإنّ اسم الفاعل «ضارِب» مثلًا يفيد الذات (أي الشخص) والمعنى (أي الضرب). أمّا إذا استُعملت في مجرّد العدد، نحو: «اشتريت أربعَ تفاحاتٍ» فمعناها الكميّة العدديّة المخصوصة من دون الدلالة على الذات.

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٠٠ ـ ٢٠١؛ والمبرد: المقتضب ٣/٣٣٩ ـ ٣٤١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٢٤ ـ ٢٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦١؛ وابن مالك: الألفية: ص٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٨ ـ ١٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣ ـ ٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٨ ـ ٢٢١.

(٢) اختُلف في اشتقاق «أفعى»، فقال أبو علي الفارسي مشتقّة من «يافع»، فأصلها أيفع. وقال ابن جني: إنّها من «فَوعة السم» أي: حرارته، فأصلها «أفوع»، فنقلت فاؤه على المذهب الأوّل وعينه على الثاني إلى موطن لامه. وقال بعضهم: هي من مادة «الأفعوان» لقولهم: «أرض مُفعاة» أي: كثيرة الأفاعي. وقال غيرهم إنّ «أفعى» لا مادّة في الاشتقاق. (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٢٠).

(٣) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري (... ـ ٥٤هـ/ ٦٧٤م) شاعر =

ذَرِيني وَعِلْمِي بالأُمُورِ وَشِيمَتِي ... فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلَا[1]

وقول القطامي[2] (من الطويل):

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يومَ لَقِيتُهُمْ ... فِرَاخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا[3]

ويرى النحاة، أيضًا[4]، أنّ ثمّة ألفاظًا على وزن «أفعل» وُضعت أوّل نشأتها أوصافًا أصليّة، ثمّ انتقلت بعد ذلك إلى الاسميّة المجرّدة الخالية من الوصفيّة والعَلَميّة، وبقيت فيها، فاستحقّت منع الصرف بحسب أصلها الأوّل الذي وُضعت عليه، ولكن يجوز صرفها بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها، ومنها «أَدْهم» للقيد المصنوع من الحديد، فإنّه في أصل وضعه، وصف للشيء الذي فيه دهمة (أي: سواد)، ثمّ انتقل منه، فصار اسمًا

= النبي. كان من سكان المدينة. اشتهرت مدائحه في الغسانيين، وملوك الحيرة قبل الإسلام (الزركلي: الأعلام ٢/١٧٥ ـ ١٧٦).

(١) ديوانه (ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي. دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت) ص ٤٠٤، والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٤/٣٤٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٠، واللسان (خيل)؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤). يقول: ذريني وطبيعتي التي جُبلت عليها، فلست عليك بشؤم، وكانت العرب تتشاءم بأخيل. والشاهد فيه قوله: «بأخيل» حيث منعه من الصرف وجرّه بالفتحة عوضًا من الكسرة، وذلك لأنّه ضمّنه معنى الوصفيّة كما يذهب النحاة.

(٢) هو عمير بن شييم بن عمرو بن عبّاد (... ـ نحو ١٣٠هـ/ نحو ٧٤٧م) شاعر غزل فحل. كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم. (الزركلي: الأعلام، ٥/٨٨ ـ ٨٩).

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٩٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤. يصف الشاعر بني عقيل يوم لاقاهم بأنّهم مهازيل ضعاف، وكأنّهم فراخ القطا لاقاهم كاسر من كواسر الطير. والشاهد فيه قوله: «أجدل» حيث منعه من الصرف مع أنّه اسم في الأصل، وذلك لتضمّنه معنى الوصفيّة كما يقول النحاة.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/٢٠٠ ـ ٢٠١، والمبرد: المقتضب ٣/٣٣٩ ـ ٣٤١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٤ ـ ٢٥؛ وابن مالك: الألفية ص ٥٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٨ ـ ١٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٣ ـ ٢١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي: ٤/٢١٨ ـ ٢٢١.

مجرّدًا للقيد، و«أرقم» فإنّه في أصل وضعه، وصف للشيء، المرقوم (أي: المنقّط)، ثم انتقل فصار اسمًا للثعبان الذي ينتشر علـى جلـده النقـط البيـض والسود، و«أبطح»، وأصله وصف للشيء المرتمي على وجهه، ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق، و«أسْوَد»، وأصله وصف لكلّ شيء أسود، ثمّ انتقل منه، فصار اسمًا للثعبان المنقّط بنقط بيض وسود، و«أبْرَق»، وأصله وصف لكلّ شيء لامع برّاق، ثم صار اسمًا للأرض الخشنة التي يختلط فيها الرمل والطين والحجارة. وإلى منع صرف الوصف الأصلي الذي على وزن «أفْعل» الذي لا يؤنّث بالتاء، وإلى ما وُضع وصفًا أصليًا على وزن «أفْعَل» ثم استُخدم اسمًا مجرّدًا، وإلى ما وضع اسمًا على وزن «أفْعَل» وقد تُلحظ الوصفيّة فيه، يشير ابن مالك بقوله (من الرجز):

وَوَصْــفٌ اصْلِــيٌّ وَوَزْنُ أفْعَلاَ	مَمْنُوعُ تَـأنِيـثٍ بِتَـا كَـأشْهَلاَ
وَألْغِيَــنَّ عَــارِضَ الوَصْفِيَّــهْ	كَـأرْبَـعٍ، وعَـارِضَ الاسْمِيَّــهْ
فَـالأدْهَـمُ القَيْـدُ لِكَـوْنِـهِ وُضِـعْ	في الأصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُـهُ مُنِـعْ
وأجْــدَلٌ، وأخْيَــلٌ، وأفْعَــى	مصـروفـةٌ، وقـد يَنَلْـنَ المَنْعَـا[1]

٥ ـ تعليل النحاة لمنع الوصف الذي على وزن «أفْعَل» والذي لا يؤنّث بالتاء من الصرف:

يعلّل سيبويه منع الوصف الذي على وزن «أفْعل» من الصرف بمشابهته للأفعال، نحو: «أذْهَب»، و«أعْلم». وهو يَذْكر أنّه سأل أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي قائلًا: «فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟» فأجابه: «لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذا كان مثله

---

(١) ابن مالك: الألفية ص ٥٥.

في البناء والزيادة وضارعه، نحو: «أخضَـر»، و«أحمـر»، و«أسْـود»، و«أبيض»، و«آدر»[1].

ويذهب المبرد مذهب سيبويه في التعليل إلّا أنّه يفصّل المشابهة، فيقول: «وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة، لأنه أشبه الفعل من وجهين: أحدهما أنّه على وزنِهِ والثاني أنّه نعت، كما أنّ الفعل نعت، ألا ترى أنّك تقول: «مررت برجل يقوم». ومع هذا إنّ النعت تابع للمنعوت كاتباع الفعل الاسم. فإن كان اسمًا انصرف في النكرة، لأنّ شبهه بالفعل من جهة واحدة، وذلك نحو: «أفْكَلَ»، و«أخْمَد» تقول: «مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر»[2]. فإنْ قال قائل: ما بالُ «أحمد» مخالفًا لـ «أحمر»؟ قيل: من قِبل أنّ «أحمد» وما كان مثله لا يكون نعتًا إلاّ أن يكون معه «من كذا». فإن ألْحقْتَ به «من كذا» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنّه قد صار نعتًا كـ «أحمر». وذلك قولك: «مررت برجل أحمدَ من عبدالله وأكرم من زيد»[3].

وعلّل الزجّاج وابن يعيش عدم صرفه بأنّه وصف على وزن الفعل[4]. وكذلك ذهب الأزهري إلاّ أنّه فصّل فقال: «إنّ وزن «أفْعَل» أولى بالفعل لأنّ أوّله زيادة تدلّ على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلًا في الفعل لأنّ ما زيادته لمعنى أوْلى ممّا زيادته لغير معنى. وإنّما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لأنّ ما تلحقه من الصفات كـ «أرمل»، وهو الفقير، ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأنّ تاء التأنيث لا تلحقه»[5]. وهو يعلّل منع

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/١٩٣.

(٢) فـ «أحمد» الثاني المنوّن بالكسر نكرة من حيث إنّه لا يدلّ على شخص بعينه، وإنّما على فرد اسمه «أحمد» من مجموعة يسمّى كلّ منهما «أحمد».

(٣) المبرد: المقتضب ٣/٣١١.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦١.

(٥) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣.

صرف الوصف الذي على وزن «أفعل» بعد تصغيره بالوصفيّة ووزن الفعل أيضًا.

ويذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا في هذا التعليل مخالفًا لمذاهب النحاة جميعًا، فيقول إنّ وزن «أفعل» «أكثر ما يكون في أفعل التفضيل، و«أفعل» يستعمل مصحوبًا بـ«مِنْ» «أو يكون معرّفًا، واستصحابه بـ«مِنْ» نوع من التعريف، بل إنّ الكلمة التالية لـ«مِنْ» هي بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل، فواضح أنّ «أفعل» يُحرَمُ التنوين إذا صحب «مِنْ»، لأنّ فيه حظًّا من التعريف، ولأنّه يجب أن يكون شديد الاتصال بـ«مِنْ» إذ كانت تكملة له. والتنوين كما يدلّ على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عمّا بعدها، ولذلك روى الكوفيّون أنّ هذا الباب لا يصرف في ضرورة ولا في غيرها. أمّا غير أفعل التفضيل ممّا جاء وزنه على «أفْعَل» فإنّه حُمِل عليه، وربّما كان أصل كلّ «أفْعَل» هو التفضيل، ثمّ كَثُر استعماله مع نسيان التفضيل وبقاء أصل الوصف، ودليل ذلك أنّك لا تجد فعلًا يشتقّ منه «أفعل» وصفًا ثمّ يشتقّ منه أفعل التفضيل»[1].

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّ تعليل سيبويه القائم على المشابهة تعليل لغويّ لفظيّ، ويؤيّده أن الحسّ اللغويّ يعطي النظير حكم نظيره، والشبيه حكم شبيهه. ولكن نتحفّظ أمامه لثلاثة أمور: أوّلها أنّه يفترض أنّ العرب تكلّموا بالأفعال أوّلًا، ثمّ تكلّموا، في وقت لاحق، بالوصف، فلم يصرفوا منه ما جاء على وزن الفعل، لأنّ الفعل لا ينوّن ولا يجرّ، وهذا الأمر لا دليل عليه، ومن المستحيل إثباته نظرًا إلى أنّ اللغة تعود في أصلها إلى أزمنة سحيقة في القدم.

وثانيها أنّ الوصف الذي على وزن «أفْعل» ويؤنث بالتاء، نحو: «أرْمل»

---

(١) المصدر نفسه ٢/٢١٤.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٨، ١٨٩.

للفقير، يصرف وهو على وزن الفعل تمامًا كالوصف الذي على وزن «أفعل» ولا يؤنّث بالتاء. واللافت للانتباه هنا، أنّ سيبويه وكذلك المبرد والزجّاج لم يشترطوا لمنع الوصف الموازن للفعل أن لا يؤنّث بالتاء، وإنّما كان هذا الشرط من ابن مالك والنحويين الذين جاؤوا بعده، وهؤلاء لم يُمثّلوا للوصف الذي على وزن «أفْعَل» ويؤنّث بالتاء إلّا بـ «أرْمل»[1]، ولم يُثبتوا أيّ شاهد عليه، فهل كان هذا التمثيل، وذاك الاشتراط من صنيع النحويين أنفسهم، وذلك لكي تأتي قاعدة «أفْعَل» في منع الصرف كقاعدة «فعلان»؟ أم هل تكلّم العرب بـ«أرمل» مصروفًا، وفات هذا الأمر سيبويه وغيره ممّن لم يشترطوا أن لا يؤنَّث الوصف بالتاء لمنعه من الصرف؟ سؤالان لا نستطيع الإجابة عنهما بالشواهد المثبتة، لكنّنا نميل إلى الاعتقاد أنّ هذا الاشتراط كان من تحكّم بعض النحاة في اللغة، ثمّ تبعه النحويّون بعده في هذا التحكّم. أمّا تعليل الأزهري عدم صرف «أفْعَل» الذي يؤنَّث بالتاء بضعف شبهه بالفعل المضارع الذي لا تلحقه تاء التأنيث، فتعليل لا نظنّ أنّ العربيّ قد فكّر به عندما تكلّم بلغته.

وثالثها أنّ من الكلمات العربيّة ما يمنع من الصرف حينًا ويصرف حينًا آخر، وهو على وزن «أفعل»، نحو: «أجْدل»، و«أخْيل»، و«أفعى»، و«أدْهم»، و«أدْهم» و«أسود» (للثعبان)، و«أبطح»، و«أبرق». وهنا نشير إلى أنّ زعم النحاة أنّ «أجْدل»، و«أخيل»، و«أفعى»، أسماء بحسب وضعها الأصليّ ولهذا تُصرف، وقد لا تصرف على اعتبار أنّ معنى الصّفة يلاحظ فيها، وأنّ «أدهم»، و«أرقم»، و«أسود»، و«أبطح»، «وأبرق» أوصاف أصليّة بحسب وضعها، ولهذا تمنع من الصرف، وقد تصرف على اعتبار أنّ وصفيّتها الأصليّة زالت وانتقلت إلى الاسميّة المجرّدة، هذا الزعم اضطرّ النحاة إلى القول به لتطّرد قاعدتهم في منع الوصف الأصلي الذي

---

(١) راجع ابن عقيل: شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك ٢/٣٢٣، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٣، وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢١٩.

على وزن «أفعل» من الصرف، ولا يظنّ عاقل أنّ العربيّ في بدء عهده باللغة قد فكّر بأصالة الوصف والاسم أو بطروئهما عندما صرف بعض الكلمات التي على وزن «أفْعَلَ» حيناً، ومنعها من الصرف حيناً آخر.

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى الذي تفرَّد به، فينقضه أنّ «أفْعَل مِنْ» لو كانت معرفة لجاءت نعتاً للمعرفة لا للنكرة، ولا يجوز في العربيّة: «جاء زيد أفضل منك»، أو «جاء الرجلُ أفضل منك» بل: «جاء زيد الأفضل منك»، و«جاء رجل أفضلُ منك». ولنا عودة إلى رأي إبراهيم مصطفى في تعليل منع الصرف في الفصل العاشر من كتابنا هذا.

٦ ـ الوصف «المعدول» الممنوع من الصرف:

العَدْل، في اصطلاح النحاة، «اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له»[١] أو هو «أن تريد لفظاً ثمّ تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره. ولا يكون العدل في المعنى إنّما في اللفظ»[٢]، أو هو «تحويل الاسم من حالة لفظيّة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط ألاّ يكون التحويل لقلب[٣]، أو لتخفيف[٤]، أو لإلحاق[٥]، أو لزيادة معنى»[٦] [٧]، كأن تقول: «مَثْنى» أو «ثُناء» بدل قولك: اثنين اثنين.

والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أنّ هذا يكون لمعنى آخر أُخِذَ من الأصل، كاشتقاق «ضارب» من «الضرب» لإفادة الذات والصفة معًا في حين أنّ «الضرب» المصدر لا يفيد إلّا الصفة، أمّا اللفظ

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل. ٦١/١.

(٢) المصدر نفسه. ٦٢/١.

(٣) فليس من المعدول «أيِس» مقلوب «يَئِس».

(٤) فليس من المعدول «فَخْذ» تخفيف «فَخِذ».

(٥) فليس من المعدول «كوثر» التي زيدت فيها الواو لإلحاق الكلمة بـ «جعفر».

(٦) فليس من المعدول «كُتَيِّب» تصغير «كتاب» لإفادته معنى التحقير.

(٧) عباس حسن: النحو الوافي ٢٢٢/٤، الهامش.

المعدول فلا يفيد أيّ معنى زائد عن اللفظ المعدول عنه.

والعدل، بحسب النحاة، قسمان:

أ ـ تحقيقيّ، وهو الذي يدلّ عليه دليل غير منع الصرف، بحيث لو صُرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقًا عن فهم ما فيه من العدل وملاحظة وجوده، وذلك نحو «سَحَر» و«مَثْنى»، فإنّ الدليل على العدل فيهما ورود كلّ منهما بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة، مع اتّحاد المعنى في الصيغتين، فاللفظة الأولى وردت بـ «أل» التعريف: «السحر»، وجاءت الثانية بصيغة: اثنين اثنين.

ب ـ تقديريّ، وهو الذي يَمنع العلم من الصرف، لأنّ العلم الممنوع من الصرف الذي قال النحاة بعدله لم يجدوا فيه علّة غير العلميّة، فاضطرّوا إلى القول به لئلاّ يكون المنع بالعلميّة وحدها، وذلك، نحو: «عُمَر» المعدول عن «عامِر»، و«زُفَر» المعدول عن «زافِر»[1].

والعدل يكون في الأعلام، وله عدّة حالات سنفصّلها في الفصل اللاّحق، ويكون في الصفات، وله، بحسب النحاة الحالتان التاليتان:

١ ـ الأعداد التي على وزن «فُعَال» و«مَفْعَل»، وقد اختلف النحاة في عددها، فقال بعضهم هي من الواحد إلى الأربعة، وتشمل: «أُحاد»، و«مَوْحَد»، و«ثُناء»، و«مَثْنَى»، وثُلاث»، ومَثْلَث»، و«رُبَاع»، و«مَرْبَع». وقال بعضهم هي من الواحد إلى العشرة، فتتضمّن بالإضافة إلى الأعداد التي سبق ذكرها «خُماس»، و«مَخْمس»، و«سُداس»، و«مَسْدَس»، و«سُباع»، ومَسْبع»، وثُمَان»، و«مَثْمَن»، و«تُساع»، و«مَتْسَع»، و«عُشار»، و«مَعْشَر». ورأى الكوفيّون أنّ الوزنين مسموعان في الأعداد الأربعة الأولى وفي «عُشار»، وقياسيّان في الأعداد الباقية، وقال الشيباني[2]

---

(١) راجع عباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٢٢، الهامش.

(٢) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء (٩٤هـ/ ٧١٣م ـ ٢٠٦هـ/ ٨٢١م) =

إنّهما مسموعان في الألفاظ العشرة لكنّه لم يأتِ بشواهد[1]. ومن شواهد «أُحاد» قول الشاعر (من الوافر):

مَنَتْ لَكَ أنْ تُلاقِيَنِي المَنَايَا   أُحَادَ أُحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالِ[2]

ومن شواهد «مَوْحَد» قول ساعدة بن جؤية الهذلي[3] (من الطويل):

وَلٰكِنَّمَا أهْلِي بِوَادٍ أنِيسُهُ   ذِئابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[4]

ومن شواهد «مَثْنى» البيت السابق، والآية: ﴿جاعِلِ الملائكةِ رسلًا أولي أجْنِحَةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُباع﴾[5]. والآية: ﴿فانكِحوا ما طابَ لكُمْ من النّساء مَثْنى وثُلاثَ ورُباع﴾[6]. ومن شواهد «ثلاث» و«رباع» الآيتان السابقتان. ومن شواهد «ثُناء» قول الشاعر (من المتقارب):

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا   ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا[7]

= لغوي أديب. سكن بغداد وتوفي فيها. جمع أشعار نيّف وثمانين قبيلة من العرب ودوّنها. من مؤلفاته «كتاب اللغات»، و«كتاب الخيل»، و«النوادر» (الزركلي: الأعلام ٢٩٦/١).

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٤/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في المبرد: المقتضب ٣٨١/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٢/١؛ وهو مع نسبته إلى عمرو ذي الكلب الهذلي في ابن سيده: المخصص. ١٢٤/١٧؛ وابن دريد: الجمهرة ١٠٢/١ (حمم)، وابن منظور: لسان العرب (حمم). ومنت: قدرت. والشاهد فيه قوله: «أحاد أحاد» حيث منع «أحاد» من الصرف.

(٣) هو ساعدة بن جؤية الهذلي من بني كعب بن كاهل من سعد هذيل: شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام (الزركلي: الأعلام ٧٠/٣).

(٤) سيبويه: الكتاب ٢٢٦/٣؛ والمبرد: المقتضب ٣٨١/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، وابن هشام: مغني اللبيب ٧٢٩/٢، والعيني: شرح شواهد شروح الألفية ٣٥٠/٤، والشاهد فيه قوله «مَثْنى» و«موحد» حيث أتيا ممنوعين في الصرف.

(٥) فاطر: ١.

(٦) النساء: ٣.

(٧) البيت بلا نسبة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٥/٢؛ والسيوطي: همع =

ومن شواهد «عُشار» قول الكميت[1] (من المتقارب):

وَلَـمْ يَسْتَـرِيـثُـوكَ حَتَّـى عَلَـوْ ... تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارا[2]

ولم أقع على شواهد على الأعداد المعدولة الباقية.

ويقول النحاة إنّ كُلًّا من هذه الأعداد معدول عن العدد الأصلي المكرّر مرّتين للتوكيد، فكلمة «أحاد» مثلًا في نحو: «حضر الضيوف أحادَ» معدولة عن الكلمة العدديّة الأصلية المكرّرة: «واحدًا واحدًا»، والأصل: «حضر الضيوف واحدًا واحدًا».

ولا تُستعمل الأعداد المعدولة السابقة الذكر إلّا نعوتًا، نحو الآية: ﴿جاعلِ الملائكةِ رسلًا أولي أجنحةٍ مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[3]، أو أحوالًا، نحو الآية ﴿فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء مَثْنى وثُلاثَ ورُباع﴾[4]، أو أخبارًا، نحو: «صلاةُ اللّيلِ مَثْنى مَثْنى»[5]. وزعم الفرّاء أنّ

= الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٧، والبيت من شواهد النحاة على استعمال الأعداد التي على وزن «فُعال» و«مَفْعَل» كالأسماء لا كالمشتقّات في التبعيّة.

(١) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي (٦٠هـ/ ٦٨٠م - ١٢٦هـ/ ٧٤٤م)، شاعر الهاشميين من أهل الكوفة. اشتهر في العصر الأمويّ، وكان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، منحازًا إلى بني هاشم، كثير المدح لهم. (الزركلي: الأعلام ٥/٢٣٣).

(٢) ديوانه (تحق. داود سلوم. دار النعمان، بغداد، ط ١، ١٩٦٩م) ١/١٩١؛ وابن جني: الخصائص ٣/١٨١؛ والبغدادي: خزانة الآداب ٣/١٨١؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٦. والبيت من قصيدة يمدح بها أبان بن الوليد، يقول إنّ ممدوحه بلغ الرجال في سنّ الحداثة، بل علاهم بعشر خصال، فلم يسترثه الناس، أي: لم يَسْتَبْطِئوه، في السيادة والنضج.

(٣) فاطر: ١. و«مَثْنى» و«ثُلاث»، و«رُباع». نعوت لـ «أجنحة».

(٤) النساء: ٣ و«مَثْنى»، و«ثُلاث»، و«رُباع» أحوال من «النساء».

(٥) «مَثْنى» الأولى خبر لـ «صلاة»، و«مَثْنى» الثانية توكيد للأولى، فالغرض من التكرير هو قصد التوكيد، لا إفادة التكرير تأسيسًا (أي: ابتداء) لأنّ إفادة التكرير التأسيسي، وهو المجرّد من التأكيد ابتداء، مفهومة قبل التكرار حتمًا.

هذه الأعداد المعدولة معارف بنيّة الألف واللام، وعلى هذه المذهب، تكون في الآيتين السابقتين بدلًا، كما قال الحوفي[1]، إذ لا تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا يجيء الحال معرفة إلّا بتأويل. ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء، فلا يستعملها استعمال المشتقّات في التبعيّة، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا[2]

ونشير أخيرًا إلى أنّ السخاوي[3] نقل أنّه يُعدل، أيضًا، إلى «فُعْلان» من الواحد إلى العشرة، نحو «طاروا إليه زواجًا ووُحدانًا»[4].

٢ ـ كلمة «أُخَر» جمع «أُخرى». و«أخرى» مؤنَّث «آخر» على وزن «أفْعَل»[5] ومعناه: «أكثر مغايرةً ومخالفة»، فهو اسم تفضيل، وقياسه أن يكون في حال تجرّده من «أل» والإضافة مفردًا مذكَّرًا، ولو كان جاريًا على مثنّى، نحو الآية: ﴿لَيوسُفُ وأخوه أَحَبُّ إلى أبينا منّا﴾[6]، أو على مجموع، نحو الآية: ﴿قُلْ إنْ كانَ آباؤُكم وأبناؤُكُمْ وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارةٌ تخشَون كسادَها ومساكنُ ترضَونها أحبّ إليكم من الله ورسوله﴾[7] أو على مؤنَّث، نحو:

---

(١) هو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد (... ـ ٤٣٠هـ/ ١٠٣٩م) نحوي من العلماء باللغة والتفسير من أهل الحوف (بمصر). من مؤلفاته: «البرهان في تفسير القرآن»، و«الموضح» في النحو، و«مختصر كتاب العين» (الزركلي: الأعلام ٤/٢٥٠).

(٢) سبق تخريج هذا البيت منذ قليل.

(٣) هو علي بن محمد بن عبد الصمد (٥٨٨هـ/ ١١٦٣م ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير. أصله من سخا (بمصر). سكن دمشق وتوفي فيها. من مؤلفاته: «المفضل، شرح المفصل للزمخشري»، و«شرح الشاطبية». (الزركلي: الأعلام ٤/٣٣٢).

(٤) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٤.

(٥) أصله: «أأخر»، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة ألفًا، فأصبح «آخر».

(٦) يوسف: ٨.

(٧) التوبة: ٢٤.

«هندٌ أحبّ إليّ من عمرو». فكان القياس أن يقال: «مررت بامرأةٍ آخر، وبرجال آخر، وبرجلين آخر»، ولكنهم قالوا في التأنيث المفرد: «مررت بامرأة أخرى»[1] وفي التأنيث الجمع المكسَّر: «مررت بنسوة أُخَر»[2]، وفي جمع المذكّر السالم: «مررت برجال آخرين»[3]، وفي المثنّى: «مررت برجلَين آخرَين»[4]. فكلّ من «أخرى» و«أُخَر»، و«آخرين»، و«آخرَين» في الأمثلة السابقة معدول عن اللفظ الأصلي «آخَر»، وإنّما خصّ النحويّون «أُخَر» بالذكر في هذا الباب دون ما عداه لأنّ في «أُخرى» ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل في منع الصرف[5]، وأمّا «آخران» و«آخرون» فمعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب الذي يعرب بالحركات. أمّا «أُخَر» فمعربة بالحركات، ومعدولة عن «آخر» لذلك منعت من الصرف، نحو الآية: ﴿فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر﴾[6]، والآية: ﴿وأُخَرُ متشابهاتٌ﴾[7].

وذهب بعضهم إلى أنّ «آخر ليس من باب التفضيل لأنّه لا يدلّ على المشاركة والزيادة في المغايرة، لكنّه أشبه اسم التفضيل من جهات ثلاث: إحداها الوصف، والثانية الزيادة، والثالثة أنّه لا يقوم معناه إلّا باثنين: مغايِر ومغايَر كما أنّ اسم التفضيل إنّما يقوم معناه باثنين: مفضَّل ومفضَّل عليه. فلمّا أشبهه من هذه الجهات استحقّ أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا كان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع «أل» والإضافة

---

(١) ومنه الآية: ﴿فتُذكّر إحداهما الأخرى﴾ (البقرة: ٢٨٢).
(٢) ومنه الآية: ﴿فعِدَّة من أيّام أُخَر﴾ (البقرة: ١٨٤).
(٣) ومنه الآية: ﴿وآخرون اعترفوا﴾ (التوبة: ١٠٢).
(٤) ومنه الآية: ﴿فآخران يقومان﴾ (المائدة: ١٠٧).
(٥) أي: إنّ في كلمة «أخرى» ثلاث علل: الوصفيّة، والعدل، وألف التأنيث الممدودة، وهذه أوضح من علّة العدل كما يزعم النحاة.
(٦) البقرة: ١٨٤.
(٧) آل عمران: ٧.

لمعرفة، فلمّا خولف بها من ذلك كان عدلاً عمّا استحقّه بمقتضى المشابهة[1].

ويذهب سيبويه إلى أنّ «أخَر» معدولة عن «الأخَر» بالألف واللام، فهي بمنزلة «الطُّوَل»، والوُسَط»، و«الكُبَر»، لا يكنّ صفة، إلّا وفيهنّ ألف ولام، فتوصف بهنّ المعرفة، فلا يقال: «نسوةٌ صُغَر»، ولا نسوةٌ وُسَط»، ولا «قوم أصاغِر»، ولكن قيل: «نسوة أُخَر»، فعُدِل بـ«أُخَر» عن الأصل[2].

ويتفق المبرد مع سيبويه في أنّ «أُخَر» معدولة عن «الأُخر» لكنّه يختلف معه في وجهة هذا العدل، «وذلك أنّ «أفْعَل» الذي معه «من كذا وكذا» لا يكون، إلّا موصولاً، بـ«مِنْ»، أو تلحقه الألف واللام، نحو قولك: «هذا أفضلُ منك»، و«هذا الأفضلُ»، و«هذه الفُضلى»، و«هذه الأُولى»، و«هذه الكُبرى». فتأنيث الأفعل الفُعلى من هذا الباب، فكان حدّ «آخر» أن يكون معه «مِنْ»، نحو قولك: «جاءني زيد ورجلٌ آخر». وإنّما كان أصله: «آخر منه» كما تقول: «أكبر منه»، و«أصغر منه». فلمّا كان لفظ «آخر» يغني عن «مِنْ» لِمَا فيه من البيان أنّه رجل معه. وكذلك: «ضربتُ رجلًا آخر» قد بيَّنت أنّه ليس بالأوّل استغناء عن «مِنْ» بمعناه. فكان معدولًا عن الألف واللام خارجًا عن بابه، فكان مؤنّثه كذلك فقلت: «جاءتني امرأة أخرى»، ولا يجوز: «جاءتني امرأة صغرى ولا كبرى»، إلّا أن تقول: «الصغرى»، أو «الكبرى»، أو تقول: «أصغر منك أو أكبر»، فلمّا جمعناها فقلنا: «أُخَر» كانت معدولة عن الألف واللام. فذلك الذي منعها الصرف»[3].

وإذا كانت «أُخر» جمعًا لـ«أخرى» التي بمعنى «آخرة»، والمقابلة

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) المبرد: المقتضب. ٣/٣٧٧.

للأولى، كما في الآية: ﴿وقالت أولاهم لأخراهم﴾[1] فلا تمنع من الصرف، نحو: «مررت بليلى وطالبات أُخَرٍ»، وذلك لأنّ «أُخَر»، هنا، وكذلك «آخرة» ليست من باب أفعل التفضيل بدليل الآية: ﴿وأنّ عليه النشأةَ الأُخرى﴾[2]، والآية: ﴿ثمّ الله يُنشِئُ النشأةَ الآخِرَةَ﴾[3].

وقد أشار ابن مالك إلى منع الوصف المعدول من الصرف بقوله (من الرجز):

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وأُخَرْ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْتَعْلَمَا[4]

٧ ـ تعليل النحاة لمنع الوصف «المعدول» من الصرف:

يعلّل سيبويه عدم صرف «أُخَر» بمجيئها محدودة عن وجهها[5]. ويعلّل المبرد عدم صرف الوصف المعدول بالعدل[6]، ويعلّله الزجاج بأنّه معدول وأنّه صفة لا يستعمل معدولاً، إلّا صفة[7]. وإلى نحو ذلك يذهب ابن يعيش والأزهري[8]. ويروي السيرافي أنّ المانع من الصرف فيه على أربعة

---

(١) الأعراف: ٣٩.
(٢) النجم: ٤٧.
(٣) العنكبوت: ٢٠.
(٤) ابن مالك: الألفية. ص ٥٥ ـ ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٥. ويلاحظ أنّ ابن مالك من القائلين بأنّ الأعداد الممنوعة من الصرف والتي على وزن «فُعال» و«مَفْعَل» هي من الواحد إلى الأربعة، وليس إلى العشرة كما ذهب بعضهم. وراجع الوصف المعدول الممنوع من الصرف في سيبويه: الكتاب. ٣/٢٢٥، ٢٧٠ ـ ٢٧٤؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٣٨٠ ـ ٣٨٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٢٢ ـ ١٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٤.
(٥) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٢٤، ٢٢٥.
(٦) المبرد: المقتضب. ٣/٣٧٧ ـ ٣٨٠.
(٧) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٤.
(٨) ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٤.

أقاويل: قيل الصفة والعدل، فاجتمعت علّتان فمنعتاه الصرف. وقيل: إنّ علّتي منع الصرف هما عدله في اللفظ والمعنى، فصار كأنّ فيه عدلين، وهما علّتان. فأمّا عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد، وأمّا عدل المعنى فتغيير العدّة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك ممّا لا يُحصى. وقول ثالث: إنّه عدل وإنّ عدله وقع من غير جهة العدل لأنّه للمعارف وهذا للنكرات. وقول رابع: إنّه معدول وإنّه جمع لأنّه بالعدل قد صار أكثر من العدّة الأولى[1].

وذهب إبراهيم مصطفى مذهبًا مخالفًا لمن سبقوه في هذا التعليل، فزعم «أنّ أفعل التفضيل إذا نكّر لزم الإفراد والتذكير كما هو بيّن من أحكامه،فلا يُجمع، إلّا إذا كان معرّفًا أو مضافًا لمعرّف. فجمع «آخر» على «أُخَر» دليل على أنّه أريد بها إلى معرّف، ولو لم تذكر فيها «أل» فقد وجدتَ أنّ في «أُخَر» معنى من التعريف، ومن أجله حرمت التنوين، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم»[2].

والناظر في هذه المذاهب المختلفة في التعليل يرى أنّها تعليلات افتراضيّة بعيدة عن تفكير العربي عندما نطق بلغته. فهل أراد العربي عندما نطق بـ«أُحادَ» و«موحدَ» وأخواتهما غير مصروفة أن يشير إلى أنّها معدولة عن ألفاظ أخرى كما يذهب معظم النحاة، أو إلى أنّها تتضمّن معنى من التعريف كما يذهب إبراهيم مصطفى؟ وما الدليل على أنّ العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصليّ المكرّر إلى استعمال العدد المعدول؟ لا دليل في ذلك. وإذا كان العدل هو الذي يمنع «أحاد» من الصرف، فلماذا لا يمنع «وُحدان» منه، وقد اجتمع فيه ثلاث علل بحسب فلسفتهم التعليليّة:

---

(١) عن عبد السلام هارون: هامش كتاب سيبويه. ٣/٢٢٦.

(٢) ابراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٦.

١ ـ الوصف.

٢ ـ زيادة الألف والنون.

٣ ـ العدل.

إذ هو بمعنى «واحداً واحداً» في نحو: «طاروا إليه زوجات ووُحداناً»، وقد نقل السخاوي أنّه يُعدل إلى «فُعْلان» من الواحد إلى العشرة؟[1] ولماذا يصرف بعضهم «ثُلاث» و«رُباع» كما روى الفراء[2] الذي قال: أجيز صرفها إذا ذهبت بها مذهب الأسماء؟[3].

والجدير بالملاحظة أنّ المتنبي[4] استخدم «أحادَ» و«سُداسَ» مصروفتين وبمعنى «واحد» و«ستّة» في قوله: (من الوافر):

أحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ[5]

---

(١) عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٤.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي (١٤٤هـ/٧٦١م ـ ٢٠٧هـ/٨٢م). إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ولد بالكوفة، وتوفي على طريق مكة. له: «المذكّر والمؤنث»، و«ما تلحن فيه العامة» و«الأيّام والليالي». (الزركلي: الأعلام. ٨/١٤٥ ـ ١٤٦).

(٣) عن ابراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١، ١٨٧.

(٤) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد (٣٠٣هـ / ٩١٥م ـ ٣٥٤هـ/٩٦٥م) الشاعر الحكيم وأحد مفاخر الأدب العربي. ولد بالكوفة. ونشأ بالشام، ثمّ تنقّل في البادية يطلب الأدب وعلم العربيّة وأيّام الناس. قتل قرب بغداد (الزركلي: الأعلام ١/١١٥).

(٥) ديوانه (شرح عبدالرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي. بيروت، لا ط، ١٩٨٠م) ٤/١٧٤، ومغني اللبيب ١/٤٧، ٢/٧٣٠. واللييلة: تصغير ليلة، والمراد بالتصغير هنا التعظيم. والتنادي: يوم القيامة، سمي بذلك لأنّ النداء يكثر فيه. أراد الشاعر «واحدة أم ست في واحدة» و«ست في واحدة»: سبع، وذلك إذا جعلتها فيها كالشيء في الظرف، ولم ترد الضرب الحسابي. وخصّ هذا العدد لأنّه أراد ليالي الأسبوع، وجعلها اسماً لليالي الدهر كلّها، لأنّ كلّ أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر. يقول: هذه الليلة =

إن التعليل الحقّ لمنع «أُخَر» والأعداد التي على وزن «فُعال» و«مَفْعَل» من الصرف هو نطق العرب ليس غير، وهو الأسلم الذي لا يستطيع أن ينتقضه منتقض.

٨ ـ التسمية بالوصف الممنوع من الصرف:

إذا سمّي بالوصف الذي على وزن «فَعْلان»، فإنّه يمنع من الصرف سواء أكان «فَعْلان» ممنوعًا من الصرف، نحو: «غضبان» أم مصروفًا، نحو: «سيفان»، وعلّل النحاة المنع هنا بحلول العلميّة محل الوصفيّة، فاجتمع في الاسم علّتان: الزيادة، والعلميّة[1].

وإذا سُمّي بالوصف الذي على وزن «أفْعَل» مُنع كذلك من الصرف سواء أكان «أفعل» ممنوعًا من الصرف، نحو: «أحمر» أم مصروفًا، نحو: «أرمل» (للفقير)، وعلّل النحاة المنع أيضًا بحلول العلميّة محل الوصفيّة، فاجتمع في الاسم علّتان: وزن الفعل والعلميّة[2]. ولكنّهم اختلفوا في «أفعل» المسمّى به إذا نُكّر كما في نحو: «مررت بأحمَر وأحمرٍ آخر». و«ربّ أحمرٍ مررتُ به» فمذهب الجمهور أن يبقى ممنوعًا من الصرف، وحجّته أنّ «أحمر» أشبه الفعل وهو نكرة، فلمّا سُمّي به كان على تلك الحال، فلمّا رُدّ إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلا ينبغي أن

ـ واحدة أم ليالي الدهر كلّها جمعت في هذه الليلة الواحدة حتى طالت وامتدّت إلى يوم القيامة؟

(١) ابن هشام: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك. ١٢٤/٤، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٦/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢١٨/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب. ١٩٨/٣، والمبرد: المقتضب. ٣١٢/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٤٧ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٤/٤، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٦/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٢١/٤.

ينصرف[1]. ورأى المبرد وأبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنّه «إذا سُمّي بـ«أحمر» وما أشبهه، ثم نُكّر أنْ ينصرف، لأنّه امتنع من الصرف في النكرة لأنّه نعت، فإذا سمّي به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا يكون نعتًا»[2].

وردّ بعضهم على مذهب الجمهور بأنّه على هذا المذهب يجب ألّا يُصرف «حاتِم» و«ضارِب» ونحوهما إذ سمّي بهما لاجتماع الوصفيّة والعلميّة فيه، وهو منصرف باتّفاق، نحو: «مررت بحاتمٍ وضاربٍ». وأجيب بأنّ مثل «أحمر» الصفة أصليّة فيه، فلمّا جاءت العلميّة، ذهبت الصفة لأنّهما لا يجتمعان، ثمّ لمّا نكّر رجعت إليه الصفة، ووافقت علّة أخرى، وهي وزن الفعل، فلم ينصرف، وأمّا «حاتم» وبابه فإنّه لمّا دخلت عليه العلميّة ذهبت الصفة، فبقي على علّة واحدة في التعريف والتنكير، فلو نُكّر لم تكن له إلّا الصفة، فلزم ألّا يحتج به[3].

وكذلك خالف أبو الحسن الأخفش جمهورَ النحاة في العلم المسمّى بـ«أخر»، إذا نُكّر، فزعم أنّه ينصرف، وذهب الجمهور أنّه يبقى على عدم صرفه[4].

وإذا سمّي بالوصف المعدول، أي بـ«أخر»، أو «أحاد»، أو «مَوْحد» وأخواتها، فمذهب الجمهور أنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، وعلّل المنع بحلول العلميّة محلّ الوصفيّة، فاجتمع فيه علّتان: العلميّة والعدل. وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد إلى أنّه ينصرف، لأنّه إذا كان اسمًا فليس في

---

(1) سيبويه: الكتاب. ٣/١٩٨؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٣١٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧.

(2) المبرد: المقتضب. ٣/٣١٢، وراجع الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٧.

(3) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٧ ـ ٨.

(4) المبرد: المقتضب. ٣/٣٧٧.

معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه، إلّا التعريف خاصة، وتبعهما على ذلك أبو علي الفارسي[١]. وارتضاه ابن عصفور[٢]. واحتجّ لمذهب الجمهور أنّه إذا زالت حقيقة العدل، فإنّ شبْه العدل قائم، وهو كاف، خصوصًا إذا لوحظ أنّ العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، وأنّ مذهب الأخفش والمبرد لا نظير له، إذ لا يوجد بناء يُصرف في المعرفة ولا يُصرف في النكرة، وإنّما المعروف العكس[٣].

والملاحظة كثرة اختلافات النحاة في التسمية، وهذه الاختلافات تكشف تحكّم النحاة في اللغة، فهم يفترضون الفروض، ويدلون بآرائهم فيها، ولا شواهد لغويّة لهم، بل يكتفون بالقياسات الجدليّة، والاستنتاجات المنطقيّة.

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (٢٨٨هـ/٩٠٠م - ٣٧٧هـ/٩٨٧م) ولد في فسا (من أعمال فارس) وتوفي ببغداد. من مؤلفاته: «التذكرة» و«الشعر»، و«جواهر النحو». (الزركلي: الأعلام. ٢/١٧٩ - ١٨٠).

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧هـ/١٢٠٠م - ٦٦٩هـ/١٢٧١م) حامل لواء العربيّة بالأندلس في عصره. من مؤلّفاته «المقرب»، و«الممتع»، و«شرح الجمل». (الزركلي: الأعلام ٥/٢٧).

(٣) راجع المبرد: المقتضب. ٣/٣٧٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٤/١٢٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٢٥.

الفصل السادس

العلَم الممنوع من الصرف

١ - تعريف العلم:

تشترك المعاني اللغويّة المختلفة للألفاظ المشتقّة من مادة «ع ل م» في معنى «العَلامة»[1]. ومن هذا المعنى، أخذ اللغويّون اصطلاحهم «العَلَم»، ذلك أنّ اسم الشخص علامة تميّزه من سائر أفراد جنسه. وللعلم في اصطلاح النحاة تعريفات عدّة، منها أنّه «ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد[2]، و«ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه»[3]، و«اللفظ الذي يدلّ على تعيين مسمّاه تعيينًا مطلقًا»[4]، وعرّفه ابن مالك بقوله (من الرجز):

اسْـمٌ يُعَيِّـنُ المُسَمَّـى مُطْلَقَـا   عَلَمُـهُ كَجَعْفَـرٍ وَخِـرْنِقَـا[5]

وهذه التعريفات، وإن اختلفت في الشكل، فإنّها تتّفق في أنّ الاسم العلم يعيّن المقصود منه، وأنّ هذا التعيين يُفهم من اللفظ نفسه بمجرّد النطق به.

(١) راجع مادّة (ع ل م) في «لسان العرب» لابن منظور.

(٢) الرضي الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ٢/١٣١-١٣٢.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٢٧.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي. ١/٢٨٧.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص ١٤ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١/١١٨.

٢ ـ أنواع العلم:

ينقسم العلم باعتبار تشخّص معناه وعدم تشخّصه إلى قسمين:

أ ـ علم الشخص، ويُقصد به ما يتحدّد المقصود منه بذاته، وذلك باستخدام اللفظ الدال عليه ودون الحاجة إلى معونة لفظيّة أو معنويّة. وينقسم هذا النوع من العلم إلى علم على شخص آدميّ، نحو: «زيد» و«سعاد»، وعلم على حيوان، نحو: «خصافِ» عَلَم على فرس مشهور، و«براقِش» علم على كلبة مشهورة، وعَلَم على شيء، نحو: «بيروت» و«قريش».

ب ـ علم الجنس، وهو ما وُضع لتحديد الجنس كلّه، وليس لتحديد فرد واحد منه[1]، نحو: «أسامة» عَلَم يُقصد به كلّ أسد، و«ثُعالة» عَلَم يقصد به كلّ ثعلب. وعلم الجنس يطلق على الحيوان كالمثلين السابقين، أو على المعنى المجرّد غير المحسوس، نحو: «سُبْحان» علم على التنزيه والتبرئة، و«برّة» علم على المبرّة، و«أم قشعم» علم على الموت. ويلحق بهذا النوع بعض الأمور المعنويّة التي اعتبرها العرب علم جنس حينًا، ونكرة حينًا آخر، ومنها: «فَيْنة»، و«بُكْرة»، و«غُدْوة»، و«عشيّة»، و«سَحَر» التي إنْ أردتَ بها وقتًا من يوم معيّن كانت معرفة، وإلّا فهي نكرة. ويلحق

---

(١) من أدلّة النحاة أنّ علم الجنس علم ومعرفة ما يلي:

أ ـ انّه يقع بعده الحال، نحو: «هذا أسامةُ مقبلًا».

ب ـ إنّ ما كان منه مضافًا لا يصرف عجزه، نحو: «ابن قِتْرة» (ضرب من الحيّات).

جـ ـ انّها تجري مجرى علم الأشخاص، فمنها ما له اسم جنس ولقب وكنية، نحو: «أسد وأسامة وأبو الحارث»، و«ثعلب وثُعالة وأبو الحصين».

د ـ انّ أسماء العدد تدلّ على حقيقة معيّنة دلالة خالية من الشركة متضمّنة معنى الإشارة إلى ما ارتسم به، في حين تدلّ الأعداد المطلقة على مجرّد العدد. (ابن يعيش: شرح المفصل ١/٣٥ ـ ٣٩)؛ والصبان: حاشية الصبان على الأشموني (المطبعة الخيريّة بمصر، ط ١، ١٣٠٥ هـ) ١/١١٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١٢٤).

بهذا النوع أيضًا أسماء العدد التي هي أعلام على مقادير معيّنة[1].

وينقسم العلم باعتبار أصالته وعدمها إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ العلم المرتَجَل، وهو ما وضع أوّل أمره علمًا، أو ما لم يسبق له استعمال قبل العلميّة في غيرها. وهو قسمان: قسم لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي، نحو: «فَقْعَس»، وقسم استعملت مادّته دون أن تستعمل صيغته في غير العلميّة، بل استعمل أوّل الأمر علمًا، نحو: «حَمْدان» و«مكة».

ب ـ العلم المنقول، وهو ما استُعمل قبل التسمية في غيرها، ثمّ نُقل إليها، وهو الغالب في الأعلام، ويكون إمّا منقولًا عن اسم، نحو: «أسد»، وإمّا عن فعل، نحو: «شَمَّر» (اسم قبيلة)، وإمّا عن جملة، نحو «تأبّط شرًّا» (لقب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر)، وإمّا عن حرف، نحو: «ربّ» (علم على شخص)، وإمّا عن حرفين نحو: «ربّما» (علم على شخص)، وإمّا عن حرف واسم، نحو: «عن زيد» (علَم على شخص)، وإمّا عن حرف وفعل، نحو: «اليزيد»، وإمّا عن صوت، نحو: «ببّة» (لقب عبدالله بن الحارث)[2].

جـ ـ العلم بالغلبة، وهو عبارة عن أسماء ارتبطت بشخصيّات معيّنة، فغلبت عليها، نحو: «ابن عبّاس»، و«ابن عمر»، و«ابن مسعود» و«ابن الزبير»، فليس كلّ من كان ابنًا لعباس، أو لعمر، او لمسعود، او للزبير

(١) للتوسّع بالنسبة إلى أقسام العلم باعتبار تشخّص معناه وعدم تشخّصه يراجع ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٣٨ ـ ٣٩؛ والرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/١٣٣؛ وابن جني: الخصائص. ٢/١٩٧ ـ ١٩٨؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١٢٥؛ والصبان: حاشية الصبان على الأشموني ١/١١٨.

(٢) هو عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي (٩ هـ/ ٦٣٠ م ـ ٨٤ هـ/ ٧٠٣ م) والٍ من أشراف قريش من أهل المدينة. كانت أمه ترقّصه وتسميه «ببة». توفي في عمان (الزركلي: الأعلام ٤/٧٧).

غلب عليه هذه الاسم[1].

وينقسم العلم باعتبار دلالته أو عدم دلالته على معنى زائد إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ اسم، هو «علم يدلّ على ذات معيّنة مشخّصة في الأغلب، دون زيادة غرض آخر من مدح أو ذمّ أو غيرهما»[2]، نحو «زيد».

ب ـ لقب، هو ما دلّ على مسمّى معيّن مع الإشعار بمدحه، نحو: «زين العابدين»، أو بذمّه، نحو: «أنف الناقة».

جـ ـ كنية، وهي علم مركب تركيبًا إضافيًا، وسنتطرق إليه في النقطة الرابعة من هذا الفصل مع أقسام العلم بالنسبة إلى لفظه[3].

٣ ـ علّة العلميّة عند النحاة:

يتّفق النحاة جميعًا على أنّ العلميّة علّة في منع الصرف، لكنّهم يختلفون فيما إذا كانت كافية أم غير كافية لهذا المنع، فذهب الكوفيّون وأبو الحسن الأخفش إلى أنّها وحدها تمنع الصرف[4]، وعزا عبد القادر

---

(١) للتوسّع في أقسام العلم بالنسبة إلى أصالته وعدمها يُراجَع ابن يعيش: شرح المفصل. ٢٩/١ ـ ٣٢؛ والرضي الأسترابادي: شرح الكافية. ١٣٨/٢ ـ ١٣٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١١٤/١ ـ ١١٦؛ والصبان: شرح الصبان على الأشموني. ١١٤/١؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٣٠٢/١ ـ ٣٠٦.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٣٠٧/١.

(٣) للتوسّع بالنسبة إلى أقسام العلم باعتبار دلالته أو عدم دلالته على معنى زائد، يُراجع ابن يعيش: شرح المفصل. ٢٧/١؛ والرضي الاسترابادي: شرح الكافية. ١٣٩/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١٢٠/١ ـ ١٢١؛ والصبان: حاشية الصبان على الأشموني. ١١٠/١ ـ ١١١؛ والخضري: حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ٦٧/١ ـ ٦٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٣٠٧/١ ـ ٣٠٨.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢؛ وابراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٠.

البغدادي[1] صاحب «خزانة الأدب» هذا الرأي أيضًا إلى عبد الرحمن السهيلي[2] أحد نحاة الأندلس[3]. وذهب البصريّون إلى أن العلميّة لا تكفي لمنع الصرف، فلا بد أن يجتمع معها إحدى العلل السبع التالية: التركيب المزجي، والعدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل، والاتّصال بألف الإلحاق المقصورة[4]. ويقف إبراهيم مصطفى من مسألة تنوين العلم موقفًا فريدًا، فيرى أنّ «الأصل في العلم ألّا ينوّن، ولكَ في كلّ علم ألّا تنوّنه، وإنّما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»[5].

والواقع أنّ العلميّة من أخصّ صفات الاسم، وأبعدها عن الفعل، وكان من حقّها أن تكون سببًا في صرف الاسم لا في منعه من الصرف، وذلك بحسب المبدأ الأساسي الذي انطلق منه النحاة في تعليل منْع فئة من الأسماء من الصرف، وهو مبدأ المشابهة بالفعل.

وأمّا مذهب الكوفيّين في اعتبار العلميّة وحدها كافية لمنع الصرف، فذهب الأزهريّ إلى أنّه «جارٍ على أصلهم فإنّهم يدعون أنّ الفعل أصل للمصدر فزالت فرعيّة الاشتقاق، وما بقي إلّا فرعيّة الافتقار، وينتج من هذا

---

(١) هو عبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٣٠ هـ/ ١٦٢٠م - ١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢م) علّامة بالأدب والتاريخ والأخبار. وُلد وتأدّب ببغداد، وأولع بالأسفار، فرحل إلى دمشق ومصر وأدرنة، وجمع مكتبة نفيسة، وتوفي في القاهرة. من مؤلّفاته: «خزانة الأدب» و«شرح شواهد الشافية». (الزركلي: الأعلام. ٤/ ٤١).

(٢) هو عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد (٥٠٨ هـ/ ١١١٤م - ٥٨١ هـ/ ١١٨٥م) حافظ عالم باللغة والسِّيَر. نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة). من كتبه «الروض الأنف» في شرح السيرة النبويّة لابن هشام، و«تفسير سورة يوسف» (الزركلي: الأعلام ٣/ ٣١٣).

(٣) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٠.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك. ٤/ ١٢٥ - ١٣٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/ ٣٢٩ - ٣٣٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/ ٢١٦ - ٢٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/ ٢١٦.

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٩.

أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعيّة واحدة، وهي الافتقار، فيكون السّبب الواحد يمنع الصرف»[1]. ويعضد هذا المذهب مجيء الكثير من الأعلام في الشعر[2]، وفي القرآن الكريم[3] غير مصروفة وليس فيها من عللهم سوى العلميّة، ولكن يلزم من هذا المذهب أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف، ومعلوم أنّ الأمر ليس كذلك، وإذا جاز لنا أن نعلّل تنوين الأعلام في الشعر بالضرورة الشعريّة، فبماذا نعلل تنوين الأعلام الواردة في القرآن الكريم، ومنها اسم الرسول «محمد»، وقد ورد منوّنًا أربع مرّات في القرآن الكريم[4]؟ وكيف نعلّل تنوين «نوح»[5] و«لوط»[6] و«هود»[7] فيه؟

وأمّا مذهب إبراهيم مصطفى، فينقضه ورود أسماء الأنبياء السابقة

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٨.

(٢) راجع بعض الشواهد على مجيء العلم غير مصروف في الشعر، وليس فيه من عللهم سوى علة العلميّة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٤٩٣ - ٥١٢.

(٣) ومنه الآية: ﴿وجئتُكَ مِنْ سبأ بِنَبأ يقين﴾ (النمل: ٢٢)، والآية ﴿ألا بُعْدًا لِثمودَ﴾ هود: ٦٨)، وقد علّل البصريّون ترك صرف العلم في هاتين الآيتين ونحوهما بجعل العلم اسمًا للقبيلة على المعنى (ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥٠٢ - ٥٠٣).

(٤) ورد في الآيات الأربع التالية:
﴿وما محمّدٌ إلّا رسولٌ قد خلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرسُلُ﴾ (آل عمران: ١٤٤).
﴿ما كان محمّدٌ أبا أحَدٍ من رجالِكم ولكن رسولَ الله﴾ (الأحزاب: ٤٠).
﴿وآمنوا بما نُزِّلَ على محمّدٍ وهو الحقّ من ربِّهم﴾ (محمد: ٢).
﴿محمّدٌ رسولُ الله والذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم﴾ (الفتح: ٢٩).

(٥) وردت كلمة «نوح» في القرآن الكريم منوّنة ثلاثًا وأربعين مرّة (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (دار ومطابع الشعب، القاهرة، لا ط، لا ت) ص ٧٢٢ - ٧٢٣.

(٦) وردت كلمة «لوط» في القرآن الكريم منونة سبعًا وعشرين مرة. (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٦٥٤).

(٧) وردت لفظة «هود» في القرآن الكريم منونة ست مرات (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٧٣٩).

مصروفة وهي معارف، وليس فيها معنى من التنكير يراد الإشارة إليه.

وأمّا اعتبار البصريّين العلميّة علّة لا بدّ أن تقترن بعلّة أخرى لمنع الاسم من الصرف، فإنّنا سنناقش عللهم في النقاط التالية من هذا الفصل.

٤ ـ العلم المركّب تركيباً مزجيّاً وأوجه إعرابه:

ينقسم العلم، باعتبار لفظه، إلى علم مفرد وعلم مركّب، والعلم المفرد هو الذي يتكوّن من كلمة واحدة، نحو: «زيد»، و«عمرو»، و«سعاد»، و«دمشق»، و«بغداد». والعلم المركّب «هو كلّ اسمين جُعلا اسمًا واحدًا منزّلًا ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها»(١). وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ المركّب الإضافي، وهو العلم المركّب من مضاف ومضاف إليه. وهو قسمان:

١ ـ كنية، وهي ما صُدِّر بـ «أب»، أو «أم»، أو «ابن»، أو «بنت»، أو «أخ»، أو «أخت»، أو «عم»، أو «عمّة»، أو «خال»، أو «[illegible]»، أو «ذو»، أو «ذات»(٢)، نحو: «أبي بكر»، و«أم كلثوم»، و«ابن زيدون»، و«بنت الخس»، و«أخو العرب»، و«ذو النون»، و«ذات النطاقين».

٢ ـ غير كنية، نحو: «امرىء القيس»، و«عبدالله»، و«عبد شمس». والكنية هي الأكثر انتشارًا في هذا النوع من العلم المركّب. وإعراب العلم المركّب الإضافي كإعراب غيره من المتضايفَين، إذ يُعرب صدره، وهو

---

(١) الصبّان: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ١/١١٤.

(٢) لقد قصر القدماء الكنية على الأسماء المصدّرة بـ «أب» و«أم»، ولم يتعرّضوا للأسماء المصدّرة بـ«ابن»، أو «بنت»، أو «أخ»، أو «أخت»، أو «عمّ»، أو «عمة» أو «خال»، أو «خالة»، وإنّما كان ذلك من صنيع النحاة المتأخّرين وخاصة أصحاب الحواشي. (راجع الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ١/١١٠؛ والخضري: حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ١/٦٧ ـ ٦٨).

المضاف، حسب موقعه في الكلام، فيكون مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا ... ويبقى المضاف إليه مجرورًا دائمًا، نحو: «امرؤ القيس شاعر جاهليّ»، و«شاهدت عبدَالله»، و«مررت بأبي عليّ».

ب ـ المركّب الإسناديّ، هو «كلّ كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى»[1]، ويكون إمّا جملة فعليّة مؤلّفة من فعل وفاعل ظاهر، نحو «شابَ قرناها» في قول الشاعر (من الطويل):

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهـا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ[2]

أو من فعل وضمير ظاهر، نحو «أَطْرِقا» (عَلَم على الصحراء) في قول أبي ذؤيب الهذلي[3] (من المتقارب):

عَلَى أَطْـرِقَـا بَـالِيَـاتِ الخِيَـا ... مِ إِلَّا الثُّمَـامَ وإِلَّا العِصِـيّ[4]

أو من فعل وضمير مستتر، نحو: «إِصْمِت» (عَلَم على الصحراء) في قول الراعي النميري[5] (من البسيط):

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بـاتَـتْ وَبَـاتَ بِهَـا ... بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ[6]

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٧.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٠٧؛ والمبرد: المقتضب. ٤/٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٢٣؛ وابن جني: الخصائص. ٢/٢٦٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٧.

(٣) هو خويلد بن خالد بن محرث من مضر (٠٠٠ ـ نحو ٢٧هـ/٦٤٨م) شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهليّة والإسلام. سكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح، وتوفي بمصر (الزركلي: الأعلام. ٢/٣٢٥).

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٢٩.

(٥) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميريّ (٠٠٠ ـ ٩٠هـ/٧٠٩م) شاعر من فحول المحدثين. كان من جلّة قومه، ولقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل (الزركلي: الأعلام. ٤/١٨٨ ـ ١٨٩).

(٦) ديوانه (تحق نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد لا ط، ١٩٨٠م). ص١٦٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٢٩، ٣٠؛ وابن =

ونحو «يزيد» في قول الشاعر (من الرجز):

نُبِّئْتُ أَخْـوالِي بَنِـي يَـزِيـدُ ... ظُلْمًـا عَلَيْنَـا لَهُـم فَـدِيـدُ[1]

وإمّا جملة فعليّة مركَّبة من فعل وفاعل ومفعول به، نحو: «تأبّط شرًّا». لَقَب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر. وإمّا جملة اسميّة، نحو: «الخيرُ نازِلٌ»، و«البَدْرُ طالِعٌ»، وذَكَر بعض النحاة أنّه لم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولكنه بمقتضى القياس جائز. ومن ملحقات المركّب الإسناديّ العلم المنقول من حرفين، نحو: «إنّما» (عَلَم على شخص)، أو من حرف واسم، نحو: «إنَّ زيدًا» (علم على شخص)، أو من حرف وفعل، نحو: «لَنْ يسافر» (علم على شخص)[2]...

أمّا بالنسبة إلى إعراب هذا النوع من الأعلام، فإنّه يبقى على صورته اللفظيّة قبل التسمية، فلا يدخله تغيير مطلقًا، ولا في تركيب حروفه ولا في ضبطها، ويُعرب حسب موقعه في الجملة، ولكنّ إعرابه يكون مقدّرًا على آخره بسبب وجود علامة الحكاية، ويظلّ آخره على حاله ملتزمًا علامته الأولى قبل العلميّة مهما تغيّرت الجمل، نحو: «تأبّطَ شرًّا شاعرٌ جاهليٌّ»، و«إنّ تأبّط شرًّا شاعرٌ جاهليٌّ»، و«قرأت شعر تأبّطَ شرًّا»، و«جاءت شابَ قرناها»، و«شاهدتُ شابَ قرناها»، و«مررتُ بشابَ قرناها»...

= منظور: لسان العرب (صمت)؛ والزبيدي: تاج العروس (صمت)؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ٣/٢٨٨. وأشلى عليه: أغرى الكلاب به. والسلوقية: ضرب من الكلاب. والأود: الاعوجاج.

(١) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٧. والشاهد فيه قوله «يزيد»، حيث يدلّ الرفع فيه على أنّ النقل من جملة فعليّة، فعلها «يزيد» وفاعلها مستتر، ولو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول: «يزيدَ»، فيكون مجرورًا بالفتح لأنّه ممنوع من الصرف.

(٢) فكلّ علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهها ليس مركّبًا إسناديًا، لأنّه ليس جملة، ولكنّه عند الإعراب يحكى كالمركّب الإسناديّ، ولم أهتدِ إلى عَلَم مسموع من العرب من هذه الأعلام، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

وأمّا العلم المركّب من موصوف وصفة، نحو: «البَدْرُ المنير»، و«محمّدٌ الفاضلُ»[1]، فألحقه النحاة، بالنسبة إلى إعرابه، بالمفرد، فيجري على الموصوف الإعراب حسب موقعه في الجملة، وتتبعه الصفة في علامة الإعراب[2]، نحو: «جاء محمدٌ الفاضلُ»، و«شاهدتُ محمداً الفاضلَ»، و«مررتُ بمحمدٍ الفاضلِ». ولعلّ الأنسب إلحاقه في الإعراب بالمركّب الإسناديّ، فيُحكى دون أن يدخله تغيير مطلقًا، وذلك منعًا من اللبس، ومنع اللبس من أهمّ الأغراض التي تحرص عليها اللغة.

جـ - المركّب تركيبًا مزجيًا، هو العلم المركّب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كلمة واحدة ذات شطرين، كلّ شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة، أو هو «كلّ اسمين جُعلا اسمًا واحدًا منزّلًا ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها»[3]، نحو: «حَضْرَمَوْتَ»[4]، و«بَعْلَبَكَّ»، و«رامَ هُرْمُزَ»، و«مارَ سَرْجِسَ»، و«سيبويهِ»، و«عَمْرَوَيْهِ». وتلاحظ أنّ أمثلة هذا النوع من العلم مركّبة من كلمتين اثنتين فقط، وأنّ لكلّ من هاتين الكلمتين معنى معيّن يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، ولكن بعد التركيب المزجيّ ينشأ معنى معيّن لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لأحدهما.

والعلم المركّب تركيبًا مزجيًا والمنتهي بـ«وَيهِ» يُبنى على الكسر[5]،

---

(1) لم أهتدِ، أيضًا، إلى علم مسموع من العرب من هذه الأعلام المركّبة من موصوف، وصفة، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

(2) يُراجع عباس حسن: النحو الوافي ١/٣١٠، ٣١١، الهامش.

(3) الصبان: حاشية الصبان على الأشموني. ١/١١٤؛ وانظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٨.

(4) وروى بعضهم: «حَضْرَمُوتَ» بضمّ الميم (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة)، لا ط، لا ت). ٢/٢١٦.

(5) سيبويه: الكتاب. ٣/٣٠٢؛ والمبرد: المقتضب. ٤/٣١؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ـ

فتقول: «جاء سيبويهِ»، و«شاهدتُ سيبويهِ»، و«مررتُ بسيبويهِ» وقد عُلّل البناء فيه بكون «ويهِ» اسم صوت، وعُلّل الكسر بأنّه على أصل التقاء الساكنين[1]. واختار الجرمي[2] أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين[3]. قال أبو حيّان: هو مشكل إلّا أن يستند إلى سماع، وإلّا لم يقبل لأنّ القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا[4].

أمّا العلم المركّب تركيبًا مزجيًّا غير المنتهي بـ«وَيهِ»، ففيه ثلاث لغات:

١ - بناؤه على فتح الجزئين، وذلك كالعدد المركّب «أحد عشر» وإخوته، فتقول، على هذه اللغة، «بَعْلَبَكَّ مدينةٌ لبنانيّة»، و«شاهدتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مررتُ بِبَعْلَبَكَّ»، ببناء جزئَي «بَعْلبكّ»، وهما «بَعْل» و«بك» على الفتح في جميع الحالات الإعرابيّة من رفع، ونصب، وجرّ. وهذا إذا لم يكن الحرف الأخير من الجزء الأول من العلم حرف علّة، فإن كان معتلًّا، نحو: «مَعْدِيْكَرِبَ» و«قالي قلا»، وجب سكونه، نحو: «جاء مَعْدِيكَرِبَ»، و«شاهدت مَعْدِيْكَرِبَ»، و«مررتُ بِمَعْدِيْكَرِبَ»، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيْشِ كَاسِرٌ بِقَالِيقَلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ[5]

= ألفية ابن مالك ١/١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٨.

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١/١١٨.

(٢) هو صالح بن إسحاق (٠٠٠ - ٢٢٥ هـ / ٠٠٠ - ٨٤٠ م) فقيه، عالم باللغة والنحو، من أهل البصرة. له كتاب في «السير»، و«كتاب الأبنية» (الزركلي: الأعلام ٣/١٨٩).

(٣) المصدر نفسه. ١/١١٨.

(٤) المصدر نفسه. ١/١١٩.

(٥) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب. ٣/٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب. ٤/٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٠٤؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)؛ وابن منظور: لسان العرب (قتم). ورُوي في قصة هذا البيت أنّ قائله كان عليه دين لرجل من يحصب فلمّا حان قضاؤه فرّ وترك رقعة مكتوبًا فيها (من الطويل): =

وقول أبي نخيلة السعدي[1] (من الرجز):

وَقَدْ عَلَتْنِي كَبْرَةٌ بَادِي بَدِي ... وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ في تَشَدُّدِي[2]

٢ - إضافة الصدر إلى العجُز، ومعاملته معاملةَ العلم المركَّب تركيبًا إضافيًّا، وفي هذه اللغة تعرب صدر العلم المركَّب بما يستحقّه من الإعراب، وننظر في الجزء الثاني (العجز)، فإنْ كان ممّا ينصرف صرفناه، وإنْ كان ممّا لا ينصرف لم نصرفه، فنقول فيما يضاف إلى المتصرف: «هذا حَضْرُمَوْتٍ وبعلُبكٍّ»، و«شاهدتُ حَضْرَمَوْتٍ وبعلَبكٍّ»، و«مررتُ بحضرِموتٍ وبعلِبكٍّ». ونقول فيما يضاف إلى غير المنصرف: «هذا رامُ هُرْمُزَ ومارُسَرْجِسَ»، و«شاهدتُ رامَهرمزَ ومارَسرجسَ»، و«مررتُ برامِ هرمزَ ومارِسرجسَ». وسنثبت شواهد هذه اللغة بعد قليل. وإذا كان الحرف الأخير من الجزء الأوّل من العلم حرف علّة، نحو: «مَعْدِيكَرِب» وجب سكونه، سواء في حالة الرفع، نحو: «هذا مَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة الجرّ، نحو: «مررتُ بِمَعْدِيكَرِبٍ»، أم في حالة النصب[3] نحو: «شاهدتُ معديكربٍ»، ومن المعروف أنّ الاسم المنقوص المضاف تُفتح ياؤه في حالة

= إذا حَانَ دَيْنُ البَخْضَبِيِّ فَقُلْ لَهُ ... تَزَوَّدْ بِزَادٍ واسْتَعِنْ بِدَلِيلِ
سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعًا ... بِقَالِيقَلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

قال الأصمعي: أخبرني من رآه بقاليقلا مصلوبًا وعليه نسر أقتم الريش. وقاليقلا: مدينة من مدن خراسان، أو من ديار بكر. ودبيل: مدينة من مدائن السند. (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)).

(١) هو أبو نخيلة (وهو اسمه، وكنيته أبو الجنيد) بن حزن بن زائدة بن لقيط (... - نحو ١٤٥ هـ/نحو ٧٦٢) شاعر راجز، مدح بعض خلفاء بني أمية، ولمّا قامت دولة بني العباس انقطع إليهم، ولقّب نفسه بشاعر بني هاشم ومدحهم، وهجا بني أمية (الزركلي: الأعلام. ٨/١٥).

(٢) سيبويه: الكتاب. ٣/٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب. ٤/٢٧؛ وابن جني: الخصائص. ٢/٣٦٤؛ وابن منظور: لسان العرب (بدا) و(ذرا) و(رثا) و(نهض)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤. والرثية: انحلال الركب والمفاصل.

(٣) وأجاز الزجاج ظهور الفتحة في هذه الحالة قياسًا على الاسم المنقوص (الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٠٣ - ١٠٤).

النصب[1]، نحو: «شاهدتُ قاضيَ المدينةِ»، وعلّل تسكين ياء «معْديْكَرِب» في حالة النصب بأنّها في حشو الاسم كالياء في «دردبيس»[2]، وفي «عَيضَموز»[3] ولأنّها قد جرت في الرفع والجرّ على الإسكان فأتبعوه النصب[4]. وقال سيبويه: «... وسألت الخليل عن الياءاتِ لِمَ لم تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا، وذلك قولك: «رأيت مَعْديكَرِب»، و«احتملوا أيادِي سبًا»؟ فقال: شبّهوا هذه الياءات بألف «مثنى» حيث عرّوها من الرفع والجرّ، فكما عرّوا الألف منها عرّوها من النصب أيضًا... وإنّما اختصّت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنّهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكّنونها ويشبّهونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء «دردبيس» و«مفاتيح»، ولم يحرّكوها كتحريك الراء في «شَغَرَ» لاعتلالها، كما لم تحرّك قبل الإضافة، وحُرّكت نظائرها من غير الياءات، لأنّ للياء والواو حالًا ستراها إن شاء الله، فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكّن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر»[5].

وعدم فتح ياء «مَعْديكرب» ونحوها في حالة النصب في لغة الإضافة يُلغَز به، وقد نظمه الشيخ ياسين بن زيد الدين الحمصي[6] بقوله (من الهزج):

(١) وتسكّن في حالتي الجرّ والإضافة، نحو: «جاء قاضي المدينة»، و«مررت بقاضي المدينة».

(٢) الدردبيس: الشيخ، والعجوز الفانية.

(٣) العيضموز: العجوز الكبيرة، ومنه الناقة العيضموز.

(٤) المبرد: المقتضب. ٤/٢١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٠٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٦.

(٥) سيبويه: الكتاب. ٣/٣٠٥ - ٣٠٧.

(٦) هو الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي (... - ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بالقاهرة. له حواش كثيرة، منها «حاشية على ألفية ابن مالك»، و«حاشية على شرح الاستعارات»، و«حاشية على التصريح شرح التوضيح» (الزركلي: الأعلام. ٨/١٣٠).

أقِيـــتِنِـــي أيٌّ مَنْقُـــوصٍ   وَفِيـهِ النَّصْـبُ لَـمْ يَظْهَـرْ[1]

وفي هذه اللغة يجوز صرف «كَرِب» في «معديكرب» باعتباره اسمًا مذكَّرًا، وهذه اللغة الأشهر، وعدم صرفه باعتباره اسمًا مؤنَّثًا[2]، فتقول: «هذا مَعْديكَرِبٍ»، أو: «هذا معديكَرِبَ».

٣ ـ إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهذه هي اللغة الأفصح[3]، يقول ابن مالك (من الرجز):

وَالعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَـهُ مُـرَكَّبـا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوَ مَعْديكَـرِبـا[4]

فتقول، على هذه اللغة: «هذه بَعْلَبَكُّ»، و«شاهدت بعلَبكَّ»، و«مررت ببَعْلَبكَّ»، ومن شواهدها قول امرىء القيس (من الطويل):

لَقَـدْ أَنْكَـرَتْنِـي بَعْلَبَـكُّ وَأَهْلُهَـا   وَلَابْنُ جُرَيْجٍ فِي قُرَى حِمْصَ أَنْكَرَا[5]

ويروى: «بَعْلَبَكُّ وأهلها» على لغة الإضافة. وقول جرير (من الوافر):

لَقِيتُـمْ بـالجَـزِيـرَةِ خَيْـلَ قَيْسٍ   فَقُلْتُـمْ مَـارَسَـرْجِسَ لا قِتَـالَا[6]

(١) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح. ٢١٦/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢٩٦/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦٥/١.

(٣) المبرد: المقتضب. ٢٣/٤.

(٤) ابن مالك: الألفية. ص٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٢٩/٢.

(٥) ديوانه. ص٦٥؛ والمبرد: المقتضب. ٢٣/٤.

(٦) ديوانه (دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت) ص ٣٣٠، وسيبويه: الكتاب. ٢٩٦/٣؛ والمبرد: المقتضب. ٢٣/٤؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦٥/١؛ وابن منظور: لسان العرب (سرجس). ومارسرجس اسم نبطي سمّى به جرير تغلب نفيًا لها عن العرب، وهو منادى حُذف منه حرف النداء، وخبر «لا» النافية للجنس محذوف أي: لا قتال منّا. ويجوز أن يكون «قتالًا» مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: لا نريد قتالًا. وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة لامية أخرى، وأعاد هذا المعنى في قوله (ديوانه ٣٦٢): (من الكامل):

قَـالَ الأُخَيْطِـلُ إذْ رَأَى رَايَـاتِهِـمْ   يَـا مَـارَسَـرْجِسَ لا نُـرِيـدُ قِتَـالَا

وينشده بعضهم: «مارَسرجسٍ» بنصب «مار» على لغة الإضافة. ومنها قول الشاعر (من الرجز):

أَحْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتَا[1].

ومنهم من ينشده: «حَضْرِموتٍ» على لغة الإضافة.

٥ ـ تعليل النحاة لمنع العلم المركّب تركيبًا مزجيًا من الصرف:

أمام ظاهرة عدم صرف العلم المركّب تركيبًا مزجيًا في لغة من لا يصرفه كان لا بد للنحاة من التساؤل عن علّة منع صرفه، وذلك على أسلوبهم في تعليل الظواهر اللغوية. واللّافت للانتباه أنّ سيبويه لم يعلّل هذه الظاهرة مكتفيًا بتقريرها، وكلّ ما نلحظه عنده أنّه سأل عن سبب عدم صرف «مَعْدِيكَرِب» على لغة من يجعله اسمًا واحدًا[2]، فقال ليونس بن حبيب: «هلّا صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربي[3]. فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعل اسمًا سُمّي به واحد إلّا لم يصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا لأنّه أصل بناء الأسماء. يدلّك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلًا ولا متمكّنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي»[4].

---

(١) الرجز في المقتضب للمبرد. ٢٣/٤ منسوبًا إلى رؤبة، وهو ليس في ديوانه ولا في فوائت الديوان.

(٢) أي ليس مركبًا إضافيًا، ولا مبنيًا على فتح الجزئين.

(٣) فـ«معدي» مأخوذ من «عداه»، أي تجاوزه، والكرب: الفساد. وكأنّه قيل: عداه الفساد. وفيه شذوذ وهو مجيئه على «مَفْعِل» مع أنّه معتلّ اللام، والمعتلّ اللام يأتي على «مَفْعَل»، نحو «مَرْمَى». وقال الأندلسيّ: يجوز أن يكون أصله «مَعْدَى» على القياس، فنُسب إليه، وحذف الألف، فقيل: معديّ، ثمّ خفّفت الياء، فأصبح «مَعْدِي» بياء واحدة ساكنة (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ١٧/٢).

(٤) سيبويه: الكتاب. ٢٩٧/٣.

وعلّل المبرّد عدم صرفه بأنّ الاسمين اللذين تركّب منهما العلم المركّب «جُعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث، لأنّ الهاء ضُمّت إلى اسم كان مذكّرًا قبل لحاقها، فترك آخره مفتوحًا، نحو: «حمدة»، و«طلحة». ألا ترى أنّك إذا صغّرت واحدًا من هذين النوعين قلت: «حُميدة يا فتى»، «حُضَيْرَموت يا فتى». والدليل على ما وصفنا صرفك هذين الاسمين في النكرة وهي أصول الأسماء، وعلى هذا يجري الترخيم. تقول، إذا ناديت: «يا حضرَ أَقْبِلْ»، كما تقول: «يا حَمْدَ أَقْبِلْ»»[1].

والتعليل السائد عند النحويين هو أنّ هذا النوع من العلم مُنع الصرف لوجود علّتين فيه: واحدة لفظيّة تعود إلى كونه مركّبًا، والمركّب فرع على البسيط، والثانية معنويّة تعود إلى كونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وبهاتين العلّتين أشبه الفعل الذي فيه علّتان كما سبق بيانه، فمنع مثله من التنوين والجرّ[2].

وعلّل إبراهيم مصطفى عدم صرف هذا النوع من العلم، فقال لأنّه «اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان منوّنًا قبل العلميّة فيمكن أن ينوّن بعده»[3].

والناظر في هذه التعليلات يرى أن تعليل سيبويه لا يخرج عن دائرة التعليل اللغويّ الصّرف الذي يعيد أسباب الظواهر اللغويّة إلى اللغة نفسها، لا إلى أشياء خارجة عنها كالمنطق والفلسفة وما إليهما. إذ علّل عدم الصرف، هنا، أي عدم زيادة التنوين بثقل العلم المركّب، فكرهوا زيادة ثقل إلى الثقيل.

أمّا تعليل المبرّد، فهو أيضًا، في حلقة التعليل اللغويّ القائم على أساس

---

(١) المبرد: المقتضب ٤/٢٠ - ٢١.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٦.

(٣) إبراهيم مصطفى: احياء النحو. ص ١٨١.

المشابهة بين العلم المركّب تركيباً مزجيّاً والعلم المنتهي بتاء التأنيث، لكنّه يبتعد، برأينا، عن الواقع اللغويّ، فلا نعتقد أنّ العربي الجاهلي قاسه بالعلم المنتهي بتاء التأنيث، ولولا ذلك لقيل: لماذا لم يقسه بالنكرة المنتهية بتاء التأنيث، وهي الأكثر والأشيع.

وأمّا تعليل النحاة فبعيد كلّ البعد عن التعليلات اللغويّة الصرفة، فهو تعليل فلسفي منطقي قائم على الغوص في الأشياء واستنباط علل فلسفيّة لها، وإضفاء صفة «المنطقيّة» على اللغة. وأمّا علّة العلميّة فقد سبق رفضها في بداءة هذا الفصل، وأمام علّة التركيب، نسأل: هل كان العرب في جاهليّتهم مناطقة يعرفون البسيط، والمركّب، والعلّة، والمعلول، وأنّ المركّب فرع على البسيط، وأنّ هذه الفرعيّة علّة لفظيّة؟ وهل فكّر هؤلاء بهاتين العلّتين عندما نطقوا بهذا العلم منوّناً وبذاك العلم غير منوّن؟ ثمّ أليس التركيب يُبعد الكلمة عن شبه الفعل خاصة أنّنا لا نراه في العربيّة إلّا في الأسماء دون الأفعال؟

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى فينقضه عدم صرف «فاطمة» و«مصّان» (علم على رجل) وأشباههما، رغم أنّ أصلهما: «فاطمة» (اسم فاعل للمؤنث من «فطم»)، ومصّان (صفة بمعنى طويل ومؤنّثه «مصانة») ينوّنان.

والتعليل عندنا لمنع صرف العلم المركّب تركيباً مزجيّاً في لغة من لا يصرفه، هو ثِقَل هذا العلم، وهذا الثقل ناتج من ناحيتين: أولاهما عدد أحرفه الذي يزيد عن خمسة. وثانيهما طبيعة تركيبه المزجيّة، هذا التركيب البعيد عن سنن العربيّة في اشتقاق كلماتها، والذي هو من طبيعة بعض اللغات الأجنبيّة التي تؤلّف بعض كلماتها من كواسع Préfixes ولواحق Suffixes تلحق بالكلمة فتتحصّل كلمة جديدة. وتبدو الكلمة المركّبة تركيباً مزجيّاً، وخاصة إذا كانت علماً، وكأنّها غريبة في العربيّة، فتشبه العلم الأجنبي، فتأخذ حكمه في عدم الصرف. وهذا التعليل قريب جدّاً من تعليل

سيبويه الذي عرضناه منذ قليل. ويعضد رأينا أنّ الأسماء المركّبة تركيبًا مزجيًّا مبنيّة في العربيّة، فلا تصرف، نحو: «خَمْسَةَ عَشَرَ» وأخواتها، و«ثالثَةَ عشرَ» وأخواتها، و«حَيْصَ بَيْصَ»، و«صباحَ مساءَ»، و«بيتَ بيتَ»، و«بينَ بينَ»[1]، ومن ذلك الآية: ﴿إِنِّي رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكبًا﴾[2]، وقول أمية بن أبي عائذ[3] (من الكامل):

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ[4]

٦ - العلم «المعدول»

سبق تعريف العدل وتبيان قسمَيه في الفصل الخامس. ويتحقّق العدل، عند النحاة، وفي باب العلم، في عدّة صور أهمّها الخمس التالية:

أ - ما كانَ من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعًا على وزن «فُعَل»، ويشمل الألفاظ الأربعة التالية: «جُمَع»، و«كُتَع»[5]، و«بُصَع»[6]، و«بُتَع»[7]، نحو: «احتفيتُ بالفائزات كُتَعَ». والنحاة، بالنسبة إلى علميّة هذه الألفاظ،

(١) سيبويه: الكتاب ٢٩٨/٣، ٣٠٢. وبعضهم يضيف الجزء الأوّل إلى الثاني ولا يجعله اسمًا واحدًا.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) هو أمية بن أبي عائذ العمري (٠٠٠ - نحو ٧٥ هـ/نحو ٦٩٥ م) شاعر أدرك الجاهليّة، وعاش في الإسلام. كان من مدّاح الأمويين، وله قصائد في عبد الملك بن مروان (الزركلي: الأعلام ٢٢/٢).

(٤) سيبويه: الكتاب. ٢٩٨/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١١٥/٤؛ وابن منظور: لسان العرب (حيص) و(لحص)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٠٦؛ الخراج الولاج: الحسن التصرّف في الأمور المتخلّص منها، وكذا الصيرف. تلتحصني: تثبّطني. وحيص بيص: الشدّة والمصيبة. ولحاص: الداهية أيضًا، والشاهد قوله: «حيصَ بيصَ» حيث بنيت على الفتح.

(٥) من كَتِع الجلد، بمعنى: تجمّعه. (ابن منظور: لسان العرب (كتع)).

(٦) من بصِع العرق، بمعنى: تجمّعه. (ابن منظور: لسان العرب (بصع)).

(٧) من البَتَع، وهو طول العنق مع قوّة تماسك أجزائه. (ابن منظور: لسان العرب (بتع)).

فريقان: فريق يقول إنّها أعلام جنس لدلالتها على الإحاطة والشمول، ولجمعها بالواو والنون مع أنّها ليست بصفات، وفريق يقول إنّها معارف بنيّة الإضافة إلى ضمير المؤكّد، فشابهت، بذلك، العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظيّة[1]. وهذه الألفاظ معدولة عند النحاة جميعًا، وزعموا أنّ العرب أشارت إلى هذا العدل بمنعها من الصرف، لكنّهم اختلفوا في تعليل العدل فيها على أربعة أقوال:

- إنّها معدولة عن «فَعْلاوات»، لأنّ مفرداتها: «جَمعاء»، و«كَتْعاء»، و«بَصْعاء»، و«بَتْعاء»، وقياس «فَعْلاء» إذا كان اسمًا أن يجمع على «فَعْلاوات»، نحو: «صحراء، صحراوات».

- إنّها معدولة عن «فَعْلاوات»، لأنّ «جَمعاء» مؤنّث «أجمع»، فكما جُمع المذكّر بالواو والنون كذلك كان حقّ مؤنّثه أن يُجمع بالألف والتاء، فلمّا جاؤوا به على «فُعَل»، عُلم أنّه معدول كما هو القياس فيه، وهو «جمعاوات».

- إنّها معدولة عن «فُعْل»، لأنّ مفردها «فَعْلاء» و«أفْعَل»، كـ«حمراء» و«أحمر» يجمعان على «حُمْر».

- إنّها معدولة عن «فَعَالي» لأنّ مفردها اسم على «فَعْلاء»، نحو: «صحراء صَحَارى»[2].

---

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٣/٥١٩.

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢. والصحيح عند الأزهري القول الأوّل، لأنّ جمع المذكّر بالواو والنون مشروط فيه إمّا العلميّة أو الوصفيّة، وكلاهما ممتنع فيه. أمّا العلميّة فلأنّ ابن مالك وابنه منعاها، وأمّا الوصفيّة فلأنّها مغايرة للتوكيد اتّفاقًا، ولأنّ «فَعْلاء» لا يُجمع على «فُعْل» إلّا إذا كان اسمًا محضًا لا مذكّر له كـ«صحراء»، و«جُمَع» وإخوته ليسوا كذلك (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣).

ب ـ ما كان على وزن «فُعَل» علمًا لمفرد مذكّر ممنوعًا من الصرف سماعًا، والمحفوظ من ذلك: «عُمَر»، و«مُضَر»، و«زُفَر»، و«قُثَم»، و«زُحَل»، و«جُشَم» و«جُمَع» و«قُزَح»، و«عُصَم»، و«جُحَا»[1]، و«دُلَف»، و«هُذَل»، و«بُلَغ»، و«ثُعَل»، وقد قدّره النحاة معدولًا من «عامر»، و«ماضِر»، و«زَافِر» و«قاثِم»... وإذا جاء من الأعلام المذكّرة ما هو على وزن «فُعَل» ومصروفًا، نحو: «أُدَد» وهو جدّ قبيلة عربيّة[2]، حكمَ النحاة أنّه غير معدول. وأمّا «طُوَى»، وهو اسم واد بالشام، فيجوز منعه من الصرف للعلميّة والتأنيث، بإرادة أنّه عَلَم على بقعة معيّنة، ويجوز صرفه على إرادة أنّه عَلَم على مكان. وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه. ويجب الصرف إذا كان «فُعَل» جمعًا في غير ألفاظ التوكيد المعنويّ السالفة، نحو: «غُرَف»، و«قُرَب»، أو اسم جنس، نحو: «صُرَد»[3]، و«نُغَر»[4]، أو صفة، نحو: «حُطَم»[5]، و«لُبَد»[6]، أو مصدرًا، نحو: «هُدَى» و«تُقَى»[7].

ويرى سيبويه أنّ تصغير العلم المعدول يردّه إلى الصرف[8]، فتقول:

---

(١) قيل: «جُحا» معدول عن «جاح»، ومأخوذ من «حجا بالمكان» إذا أقام فيه، فهو مقلوب، ووزنه «عُفَل» وقيل: هو مأخوذ من «الحِجا» الذي هو العقل فيكون مقلوبًا أيضًا (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٤).

(٢) ابن منظور: لسان العرب (أدد).

(٣) نوع من الغربان (ابن منظور: لسان العرب (صرد)).

(٤) نوع من البلابل (المصدر نفسه (نغر)).

(٥) من معانيه: الراعي الذي يظلم الماشية فيهشم بعضها ببعض (المصدر نفسه (حطم)).

(٦) من معانيه: الذي يلازم منزله (المصدر نفسه (لبد)).

(٧) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٢٣، ٢٧٠؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٢٨؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٨) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٢٥.

«مَرَرْتُ بِعُمَيْرٍ»، وأنّ العدل فيه يكون عن عَلَم آخر لا عن صفة، فـ«عُمَر» معدول عن «عامِر» علمًا لا صفةً، ولولا ذلك لقلت: «هذا العمرُ»، تريد: العامر[1].

وإلى ألفاظ التوكيد المعنويّ السابقة، والعلم المفرد المذكّر الذي على وزن «فُعَل» أشار ابن مالك بقوله: (من الرجز):

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا   كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أوْ كَثُعَلَا[2]

ج ـ لفظ «سَحَر» بمعنى الثلث الأخير من الليل، وهو يُمنع من الصرف عند معظم النحاة[3] بالشروط الثلاثة التالية:

١ ـ أن يُستعمل ظرف زمان، فإذا كان اسمًا محضًا معناه الوقت المعيّن دون دلالة على ظرفيّة شيء وقع فيه، وجب تعريفه بـ«أل» أو بالإضافة إذا أُريد منه أن يدلّ على التعيين، وصرفُه، نحو: «أحبّ الدرسَ في السحرِ».

٢ ـ أن يُراد به سَحَر يوم معيّن، فإن كان ظرفًا مبهمًا لا يدلّ على سَحَر معيّن وجب صرفه، نحو الآية: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[4].

٣ ـ أن يُجرّد من «أل» و«الإضافة»، فإن اقترن بـ«أل»، أو أُضيف صرف، نحو: «سأدرس يوم السبت من السَّحَرِ إلى العصر»، و«سأذهب إلى الصيد يوم الأحد في سحرِه»[5].

٤ ـ ألّا يُصغَّر، فإذا صُغّر صُرف إلّا في الرفع، فتقول: «سير عليه

(١) المصدر السابق. ٣/٢٧٨.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٤.

(٣) المبرد: المقتضب. ٣/٢٧٨ ـ ٣٧٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٩٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٢٩؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٤) القمر: ٣٤.

(٥) المبرد: المقتضب. ٣/٣٧٨.

سُحَيْرُ يا فتى، إذا عنيت المعرفة. ومن الأمثلة المستوفية الشروط لمنع «سحر» من الصرف: «ذهبت إلى الصيد يومَ الخميس سَحَرَ».

واتّفق النحاة على أنّ «سَحَر» المستوفية للشروط السابقة معرفة، لكنّهم اختلفوا في عَلَمِيّتها، فقال بعضهم إنّها عَلَم على الوقت المحدّد الذي تدلّ عليه، وقال بعضهم الآخر إنّ تعريفها يشبه العلميّة لأنّه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعَلَم[1]. وأمّا العدل فيها، فقد ذهبت جمهرة النحاة إلى أنّ صيغتها معدولة عن «السَّحَر» المقرون بـ«أل»، لأنّه لمّا أريد به معيّن كان الأصل فيه أن يُذكر معرَّفًا بـ«أل»، فعُدل عن اللفظ بـ«أل» وقُصد به التعريف، فمُنع من الصرف. وقال السهيلي (عبد الرحمن بن عبدالله) والشلوبين[2] إنّهـا مصروفة، واختلفا في منع تنوينها، فقال السهيلي: هي على نيّة الإضافة. وقال الشلوبين: هي على نيّة «أل». وقال صدر الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرِّزي[3] تلميذ الزمخشري: هي مبنيّة على الفتح لتضمّنها معنى اللام[4].

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٣.

(٢) هو عمر بن محمد بن عمر الشلوبين أو الشلوبينيّ (٥٦٢ هـ / ١١٦٦ م - ٦٤٥ هـ / ١٢٤٧ م) من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيلية. له «شرح المقدمة الجزولية»، و«حواشي على كتاب المفصّل للزمخشري» (الزركلي: الأعلام ٥/٦٢).

(٣) هو ناصر بن عبد السيد (٥٣٨ هـ / ١١٤٤ م - ٦١٠ هـ / ١٢١٣ م). أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفيّة. له «الإيضاح»، و«المصباح»، و«المعرب» (الزركلي: الأعلام ٧/٣٤٨).

(٤) المرجع نفسه. ٢/٢٢٣ - ٢٢٤. ورُدَّ القول بأنّها مبنيّة بأمور، منها أنّه لو كانت مبنيّة لكان غير الفتح أَوْلى بها، لأنّها في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة فيها لئلّا تُوهِم الإعراب كما اجتنبت في «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». ومنها أنّه لو كانت مبنيّة لكانت جائزة الإعراب جواز «حين» في قوله: «على حينِ عاتبت» لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضًا. ومنها أنّ دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء، لأنّ البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء. ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل: وإذا ثبت أنّ «سحر» غير مبني ثبت أنّه غير مضمَّن معنى حرف التعريف، وإنّما هو معدول عمّا فيه حرف التعريف. والفرق بين التضمين والعدل أنّ التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر. والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٤).

وإلى شروط منع «سَحَرَ» من الصرف أشار ابن مالك بقوله (من الرجز):

والعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مانِعَا سَحَرْ إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ[1]

وقياسًا على «سَحَرَ»، يمنع بعض النحاة صرف «رَجَب» و«صَفَر»، وهما من أسماء الشهور العربيّة، من الصرف إذا أُريد بهما معيّن، وإذا لم يُرَدْ منهما معيَّن صُرِفا. ووَجْه ذلك، عندهم، أنّ المعيّن معدول عن «الرجَب» و«الصَّفَر» كما جاء «سَحر» معدولًا عن «السحر» إذا أُريد به سَحَرًا معيّنًا، ففيهما العلميّة والعدل. ويمنعهما بعضهم من الصرف للعلميّة والتأنيث[2].

د ـ ما كان عَلَمًا لمؤنَّث على وزن «فَعالِ»، نحو: «رَقاشِ»، و«حذامِ»، و«قَطامِ» أعلام نساء، وللعرب في هذا النوع من العلم لغتان:

١ ـ لغة تمنعه من الصرف بشرط ألّا يكون مختومًا بالراء، وهي لغة تميم. وقد اختلف في علّة منعه من الصرف على هذه اللغة، فقيل إنّ سبب المنع هو العلميّة والعدل، لأنّ الأصل: «راقشة»، و«حاذمة»، و«قاطمة»، فعُدِل عن هذا الأصل إلى وزن «فَعَالِ»، ومُنِع من الصرف ليكون المنع دليلًا على العدل. وقيل إنّ سبب المنع هو العلميّة والتأنيث المعنويّ كالشأن في «زينب»، و«سعاد»[3]. أمّا إذا كانت صيغة «فَعَالِ» مختومة بالراء،

---

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٢٢٥.

(٢) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح. ٢/١٢٥؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٥٩.

(٣) ورجح هذا القول بـ«طُوَى» التي لم يُدَّعَ العدل فيها، ورُجِّح القول الأوّل بأنّ الغالب على الأعلام أن تكون منقولة. (الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٥).
و«الطُّوَى»: الشيء المثنيّ أو المطوي. وفي القرآن الكريم: ﴿فاخْلَعْ نَعْلَيْكَ، إنّك بالوادي المقدّس طُوًى﴾ (طه: ١٢) ومعناه في هذه الآية الكريمة: الذي قُدِّس مرّتين، أو هو جبل بالشام، أو واد في أسفل الطور. (لسان العرب (طوى)).

مثل «وَبَارِ» علم قبيلة عربية[1]، و«ظَفَارِ» عَلَم بلد يمني[2]، و«سفارِ» عَلَم على ماء[3]، فأكثر التميميّين يبنيه على الكسر، قال الفرزدق (من الطويل):

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْمًا سفَارِ تَجِدْ بِهَا   أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا[4]

وقد اجتمعت اللغتان، أي الإعراب مع عدم الصرف، والبناء في قول الأعشى[5] (من مجزوء البسيط):

وَمَــرَّ دَهْــرٌ عَلَــى وَبَــارِ   فَهَلَكَــتْ عُنْــوَةً وَبَــارُ[6]

٢ ـ لغة تبنيه على الكسر سواء أكان «فَعَالِ» عَلَمًا مؤنثًا مختومًا بالراء أم غير مختوم، وذلك تشبيهًا له بـ«نَزَالِ» في التعريف والعدل والوزن والتأنيث. وهذه اللغة هي لغة الحجازيين، ومن شواهدها قول لجيم بن

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (وبر).

(٢) المصدر نفسه (ظفر).

(٣) المصدر السابق (سفر).

(٤) ديوانه ٢٨٨/١؛ والمبرد: المقتضب. ٥٠/٣؛ وابن هشام: مغني اللبيب. ١٠١/١؛ وشرح شذور الذهب ص١٢٤؛ والأزهري، شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٥/٢. والأُدَيهم: تصغير أدهم وهو الأسود، وأراد به ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرًا خبيثًا. المستجيز: الذي يطلب الماء. المعوَّر: الذي لا يسقي.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل (٠٠٠ ـ ٧ هـ/٦٢٩ م) ويُعرف بأعشى قيس، وأعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهليّة، وأحد أصحاب المعلّقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس غزير الشعر (الزركلي: الأعلام. ٣٤٢/٧).

(٦) ديوانه (شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م) ص٣٣١؛ والمبرّد: المقتضب. ٥٠/٣، ٣٧٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦٤/٤؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٥/٢. والشاهد فيه بناء «وبار» الأولى على الكسر، وإعراب «وبار» الثانية رفعًا على الفاعلية بـ«هلكت». ويُحتمل أن تكون الواو في «وبار» حرف عطف، والمعنى: هلكت وباروا، وأعاد الضمير في «هلكت» على القبيلة، والضمير في «وباروا» على أهلها، وعلى هذه الرواية لا شاهد على إعراب «وبار».

صعب[1] في امرأته (من الوافر):

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

وإذا سُمّي بباب «حذامِ» مذكَّر زال موجب البناء، عند النحاة، وهو التشبيه بـ«نزالِ»، لأنّه ليس الآن مؤنّثًا معدولًا، فيُعرب غير منصرف، ومن العرب من يصرفه[3] يقول ابن مالك في إعراب صيغة «فعالِ» علمًا على مؤنث (من الرَّجَز):

وَابنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ ....[4]

هـ - كلمة «أمس»، وهي تُمنع من الصرف عند بعض التميميّين بالشروط الخمسة التالية:

١ - أن تكون علمًا مرادًا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة، فإذا أُريد بها يومًا مبهمًا، أي يومًا ماضيًا غير معيّن، أُعربت وصرفت، نحو: «قضينا أمسًا من الأموس في رحلة بحريّة».

٢ - أن تكون خالية من «أل»، وغير مضافة، فإذا دخلت عليها «أل» أو أضيفت أعربت وصرفت، نحو: «سُررت بانقضاء الأمسِ»، و«سررتُ بأمسِنا»، ومن شواهد الصرف هنا الآية: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[5].

---

(١) هو لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، جدّ جاهلي من عدنان (الزركلي: الأعلام ٢٤١/٥).

(٢) ابن جني: الخصائص ١٧٨/٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٤/٤؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب ص١٢٣؛ ومغني اللبيب ٢٤٣/١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٢/٢.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢.

(٤) ابن مالك: الألفية ص٥٦ - ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٦/٢.

(٥) يونس: ٢٤.

٣ ـ أن تكون غير مصغَّرة، فإذا صُغِّرت أعربت وصُرِفت[1]، نحو: «مررت بأُمَيْسٍ».

٤ ـ أن تكون غير مجموعة جمع تكسير، فإذا جُمعت أعربت وصُرِفت، ومن شواهد الصرف قول الشاعر (من السريع):

مَرَّتْ بِنَا أوَّلَ مِنْ أمْوسٍ تَميسُ فِينَا مَيْسَةَ العَرُوسِ[2]

٥ ـ أن تكون غير ظرف، فإذا كانت ظرفًا بُنِيت على الكسر، نحو: «سرتني زيارتك أمسِ»، ورُوِي قول نصيب بن رباح[3] (من الطويل):

فإنّي وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[4]

بفتح «أمس» على أنّه ظرف مُعرب لدخول «أل» عليه، وبكسرها إمّا على البناء وتقدير «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنّه قدَّر دخول «في» على «اليوم» ثم عطف عليه عطف توهّم[5].

ومن أمثلة «أمس» التي تتوافر فيها الشروط الخمسة السابقة قولك: «انقضى أمسُ على خير حال»، و«لم أشاهدك مُذْ أمسَ»، ومن شواهدها قول العجاج[6] (من الراجز):

---

(١) هذا مذهب معظم النحاة، ومنهم المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريري، ولقد اعتمد هؤلاء على القياس، ونصَّ سيبويه على أنّه لا يصغَّر وقوفًا منه على السماع (سيبويه: الكتاب. ٣/٤٨٠؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٣٠).

(٢) ابن منظور: لسان العرب (أمس)؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٩؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ١/٢٠٩.

(٣) هو نصيب بن رباح (٠٠٠ ـ ١٠٨ هـ/٧٢٦ م) مولى عبد العزيز بن مروان. شاعر فحل مقدَّم في النسيب والمدائح. (الزركلي: الأعلام. ٨/٣١ ـ ٣٢).

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (٠٠٠ ـ نحو ٩٠ هـ/ نحو ٧٠٨ م) راجز مجيد من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أسلم، وهو أوّل من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. (الزركلي: الأعلام. ٤/٨٦ ـ ٨٧).

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا[1]

وقد علّل النحاة عدم صرف «أمس» بالشروط السابقة عند بعض التميميّين بالعَلَميّة والعدل، لأنّها علم على الوقت المعيّن من غير أن تكون فيها علامة تدلّ على التعيين، فهي، لهذا، معدولة عن «الأمس» المعرّفة بـ «أل». وقد أراد العرب أن يشيروا إلى هذا العدل فمنعوها من الصرف.

وأكثر التميميّين يمنعون «أمس» التي توافرت فيها الشروط السابقة من التنوين في حالة رفعها، ويبنيها على الكسر في حالتي النصب والجرّ، وعلى لغتهم تقول: «انقضى أمسُ»، و«قضيت أمسِ بالمطالعة»، و«استرحت مُذْ أمسِ»، ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر (من الخفيف):

اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ   وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ[2]

أمّا الحجازيّون فيبنون «أمس» السابقة على الكسر مطلقًا في الرفع والنصب والجرّ، ومن شواهد لغتهم قول الشاعر (من الكامل):

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ   وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[3]

٧ ـ تعليل النحاة لمنع صرف العلم المعدول:

إنّ الذي دفع النحاة إلى القول بأنّ العلم في المواضع الخمسة السابقة معدول من أصله اصطدامهم بأعلام ممنوعة من الصرف وليس فيها علّة من

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/٢٨٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٤/١٠٦، ١٠٧؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب. ص١٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٦، ٣١٦. والسعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجنّ. ويروى: مثل الأفاعي. وزعم بعضهم أن «أمسى» هنا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه عائد إلى المصدر المفهوم منه، أي: مذ أمسى هو أي المساء. وزعم الزجاجي أنّ فتحة «أمسى» في هذا البيت فتحة بناء.

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٦؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ١/٢٠٩.

(٣) البيت لتبع بن الأقرن أو لأسقف نجران، وهو في ابن هشام: شرح شذور الذهب =

العلل التي قالوا إنّها إذا كانت إحداها في العلم منعته من الصرف، فعلّة العدل علّة مفترضة يلجأ إليها النحاة كلّما أعياهم تعليل منع العلم من الصرف. وبديهي القول إنّ العربي عندما تكلّم مانعًا من الصرف «عُمَر» وأمثاله لم يفكّر مطلقًا بما سمّاه النحاة عدلًا، ولم يقصد الإشارة بذاك المنع إلى هذا العدل كما زعموا. والعلّة الحقيقيّة بنظرنا لمنع هذه الأسماء من الصرف هي السماع ليس إلّا.

واللّافت هنا، أنّ التعليل النحوي في العلم «المعدول» استند إلى منع الكلمة من الصرف، فأصبح منع الصرف علّة للقول بالعدول، وليس العكس، وهكذا انقلب التعليل النحوي رأسًا على عقب، فما كان معلولًا صار علّة، والعكس بالعكس.

والجدير بالملاحظة، أخيرًا، أنّ إبراهيم مصطفى ذكر أنّ «عمر» وأمثاله ممّا يُمنع للعلميّة والعدل، ورد كثيرًا مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وأنّ للشنقيطي[1] في هذا رسالة سمّاها، «عذب المنهل في صرف ثُعَل»[2].

٨ ـ العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين الممنوع من الصرف:

العلم باعتبار حروفه، قسمان: مجرّد، نحو: «سعد»، و«زيد»، و«عمر» و«كعب»، ومزيد، نحو: «زياد»، و«سعيد»، و«رضوان».

ويمنع العلم من الصرف إذا كان مختومًا بألف ونون زائدتين[3]. قال ابن مالك (من الرجز):

= ص ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٦/٢؛ والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ٢٠٩/١.

(١) هو أحمد بن الأمين (١٢٨٩ هـ/ ١٧٨٢ م ـ ١٣٣١ هـ/ ١٩١٣ م) عالم باللغة والأدب، من أهل شنقيط. له «الدرر اللوامع»، و«طهارة القلب» (الزركلي: الأعلام ١٠١/١).

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١.

(٣) سيبويه: الكتاب. ٢١٦/٣ ـ ٢١٨؛ والمبرد: المقتضب. ٣٣٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦ ـ ٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. =

كَـذَاكَ حَـاوِي زَائِـدَيْ فَعْلَانَـا   كَغَطَفَـانَ وكَـأَصْبَهَـانَـا[1]

وحاوي زائدي «فَعْلان» قد يأتي على وزن «فَعْلان»، نحو: «مَرْوان»، أو «فِعْلان»، نحو: «عِمْران»، أو «فُعْلان»، نحو: «عُثْمان»، أو «فَعَلان»، نحو: «غَطَفان»، أو «فِعِلان»، نحو: «ظِرِبان» (عَلَم على رجل). وهو يُمنع من الصرف سواء أكان علمًا على إنسان، نحو: «بَدْران»، أو شهر، نحو: «شَعْبان»، أو غير ذلك، نحو: «رَغْدان» (اسم قصر بالأردن).

وشرط منع العلم المختوم بالألف والنون الزائدتين، أن يكون هذان الحرفان زائدين معًا، أمّا إذا كانا أصليَّين، كما في نحو: «بان» و«خان»، أو إذا كانت النون فيه أصليّة كما في «أمان» و«لسان» و«ضَمان»[2]، فلا يُمنع العلم من الصرف، فتقول: «مررت ببانٍ وأمانٍ وَضَمانٍ»[3].

ويستدلّ عامّةً على زيادة الألف والنون في العلم بأن يتقدّمهما ثلاثة أحرف أصليّة أو أكثر[4]، أمّا إذا تقدّمهما حرف أصليّ واحد، نحو:

= ١٢٥/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٠/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٣/٤.

(١) ابن مالك: الألفية. ص٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٠/٢. ومعناه: كذلك يُمنع العلم من الصرف إذا حوى الحرفين الزائدين في «فَعْلان»، وهما الألف والنون، وليس من اللازم أن يكون على وزن «فَعْلان»، وإنّما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين، فقد يأتي على غير هذا الوزن كما سيجيء. وغَطَفان: عَلَم على فرع من فروع قبيلة قيس العربيّة. والغَطَف: اتساع النعمة. وأصْبَهان: علم بلد، وفيها لغات، منها كسر الهمزة، وإبدال الباء فاء. ولا تكون الألف والنون زائدتين فيها إلّا على اعتبار أنّ أصلها عربي. أمّا على الرأي القائل إنّها أعجميّة، وهو الأرجح، فلا تمنع للعلميّة مع الزيادة، بل للعلميّة مع العجمة.

(٢) لم أقع على علم فيه ألف أصليّة وبعدها نون زائدة.

(٣) هذا على اعتبار أنّ هذه الأعلام لذكور، أمّا إذا كانت لإناث فحكمها مفصل في العلم المؤنث.

(٤) إلّا إذا قام الدليل، من اشتقاق أو غيره، أنّ النون أصليّة كما في «ديوان» و«فينان».

«بان»، أو حرفان أصليّان، نحو: «ضمان»، فالحُكْم أنّ النون غير مزيدة، ولذلك لا يمنع العلم من الصرف. أمّا إذا تقدّمهما حرفان ثانيهما مشدّد كما في «غسّان»، و«ودّان» و«حيّان»، فيجوز أمران: إمّا اعتبار الحرف الذي حصل فيه التضعيف أصيلًا، فيؤدّي إلى الحكم بزيادة الألف والنون لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصليّة، فَيُمْنَع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فعلان»، وإمّا عدم اعتباره أصيلًا فيؤدّي إلى الحكم بأصالة النون، فلا يُمنَع العلم من الصرف، ويكون على وزن «فَعّال». فـ«غسّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الغَسّ» بمعنى المضغ. و«ودّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الودّ» بمعنى الحب، كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الودن» بمعنى نقع الشيء في الماء ونحوه. و«حيّان» يجوز منعها من الصرف على اعتبارها من «الحياة». كما يجوز صرفها على اعتبارها من «الحَيْن» بمعنى الهلاك. وكذلك يجوز صرف «تبّان»، و«حسّان»، و«سمّان» على اعتبارها «فعّالًا» من «التبن»، و«الحسْن» و«السمْن»، ويجوز منعها من الصرف على اعتبارها «فَعْلان» من التبّ بمعنى «الخسران»، و«الحِسّ»، و«السّمّ»[1].

وتعرف زيادة النون بالفعل، نحو: «حمدان، حَمَدَ»، والمصدر، نحو: «زيدان، زَيْد»، والجمع، نحو: «حمدان، أحامد»، والمؤنث، نحو: «ضبعان» مذكّر الضبع[2].

وأمّا «مرّان» و«فينان» و«ديوان»، أعلام على ذكور فتُصرف لأصالة النون فيها. قال سيبويه: «وسألت الخليل عن رجل يُسمّى مرّانًا، فقال: أصرفه، لأنّ المران إنّما سمّي للينه، فهو «فعّال»، كما يسمّى الحمّاض

(١) سيبويه: الكتاب. ٢١٧/٣؛ والمبرد: المقتضب. ٣٣٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٣٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٣/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢١٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦.

لحموضته. وإنّما المرانة اللّين. وسألته عن رجل يسمّى «فينانًا»، فقال: مصروف، لأنه «فيعال»، وإنّما يريد أن يقول: لشعره فنون كأفنان الشجر. وسألته عن «ديوان»، فقال: بمنزلة «قيراط»، لأنّه من «دوّنت». ومن قال: «دَيْوان»، فهو بمنزلة «بَيْطار». وسألته عن «رمّان»، فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف»[1].

وإذا كان العلم ذو الألف والنون المزيدتين مسموعًا عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي الصرف أو المنع منه، فالأوْلى اتّباع المسموع، كما في «حسان» شاعر الرسول، فالمسموع عنهم منعه من الصرف، ولذلك يحتّم أكثر النحاة منعه[2].

واختلف النحاة في «أبَان» (علم على ذكر)، فصرفه جمهور النحاة معتبرًا الهمزة والباء والنون فيه حروفًا أصولًا، وأنّ وزنه «فعَال»، ومنعه بعضهم من الصرف معتبرًا أنّ وزنه «أفْعَل»، وأنّه منقول من «أبان الشيء يبين»[3].

وإذا صُغّر العلم المختوم بالألف والنون المزيدتين صُرِف على رأي سيبويه دون أن يذكر شاهدًا على هذا الصرف[4].

ولو أبدلت النون الزائدة في العلم المختوم بالألف والنون المزيدتين لامًا، كما في بعض اللهجات العربيّة القديمة، منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفيًا شروط المنع، كقولهم: «أُصيلال» في «أُصيلان»، التي هي تصغير شاذّ لكلمة «أصيل»، فإذا سُمّي بـ«أصيلال» مُنع العلم من الصرف للعلميّة وزيادة الألف واللام إعطاءً للحرف البدل حكم الحرف المبدل منه. ولو أبدل الحرف الأخير من الكلمة المسبوق بالألف المزيدة نونًا، كما في

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٢١٨/٢.
(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٤/٤. ويجوز صرفه على القياس.
(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢.
(٤) سيبويه: الكتاب. ٢١٧/٢.

بعض اللهجات العربيّة، لم يمنع من الصرف، كقول بعض العرب «حِنّان»، وهي «الحِنّاء»، فأبدلوا الهمزة الشائعة نونًا، فلو سُمّي رجل «حِنانًا»، لم يمنع من الصرف[1].

٩ ـ تعليل النحاة لمنع صرف العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين:

يعلّل سيبويه منع صرف العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين، بأنّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، أي كآخر «عطْشان»، و«سكْران» و«عَجْلان». يقول: «وإنّما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة، كما جعلوا «أفْكَلا» بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك «أفعل» صفة، لأنّه بمنزلة الفعل، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب «فَعْلان» الذي له «فَعْلى» كما كان بناء «أفْعل» في الأصل للأفعال، فلمّا صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين، جعلوه بمنزلة هذه الزيادة له في الأصل»[2]. وهو يعلّل عدم صرف «فَعْلان» ونحوه في النكرة بمشابهته «حمراء» في عدّة الحروف والتحرّك والسكون، وأنّ «لفعلان» مؤنّثًا على حدة كما أنّ لـ«حمراء» مذكّرًا على حدة، فأشبه «فعلاء» هذا الشبه[3].

ويذهب المبرّد مذهب سيبويه في التعليل[4]، أمّا الزجاج، فينقل تعليل سيبويه دون أن يعلّق عليه ممّا يدلّ على أنّه موافق عليه[5]. وأمّا جمهور النحاة فيعلّل عدم صرف العلم المزيد فيه ألف ونون بأن فيه علّتين، علّة معنويّة لكونه معرفة، والمعرفة فرع على النكرة، وعلّة لفظيّة للزيادة التي

(١) عباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٣٥.
(٢) سيبويه: الكتاب. ٣/٢١٧.
(٣) سيبويه: الكتاب. ٣/٢١٥ ـ ٢١٦.
(٤) المبرد: المقتضب. ٣/٣٣٥.
(٥) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٦.

فيه، والمزيد فرع على البسيط، فأشبه الفعل، فمنع، مثله، من التنوين والجر»[1].

والناظر في تعليل سيبويه يرى أنّه قائم على المشابهة بين صيغة «فَعْلان» و«فَعْلاء»، وقد سبق أن ناقشناه في الفصل السابق عند البحث في الوصف المنتهي بالألف والنون الزائدتين والذي يؤنَّث بغير التاء. وأمّا تعليل النحاة فيفترض أنّ العرب كانوا، في بدء عهدهم باللغة، مناطقة يعرفون العلّة، والمعلول، والمزيد، والبسيط، والأصل، والفرع، واللفظيّ، والمعنويّ، وغير ذلك ممّا يحتّمه القول بتعليلهم. وهذه الأمور لا نحسب أنّ العربي فكّر فيها يومًا عندما نطق بلغته مانعًا من الصرف العلم المزيد فيه ألف ونون. زدْ على ذلك أنّ تعليلهم تنقضه أعلام كثيرة مزيدة جاءت مصروفة، سواء أكانت مزيدة بحرف واحد، نحو: «جابر»، و«زياد»، و«عامر»، أم بحرفين، نحو: «عمّار»، و«حجّاج»، و«زيدون»، و«حمدون»، فلو كانت الزيادة علّة تمنع العلم من الصرف، لكانت هذه الأعلام ممنوعة من الصرف. والعلّة الحقيقيّة عندنا في منع هذا العلم من الصرف هو السماع، أي نطق العرب ليس غير.

١٠ ـ العلم المؤنَّث:

أ ـ الحكم العام للعلم المؤنَّث بالنسبة إلى الصرف وعدمه:

يُمنع العلم المؤنّث من الصرف في المواضع الآتية:

ـ إذا كان منتهيًا بالتاء الزائدة الدالّة على التأنيث، سواء أكان مؤنّثًا لفظيًّا نحو: «عنترة»، و«طلحة»، و«معاوية» أم مؤنّثًا لفظيًّا ومعنويًّا، نحو: «فاطمة» و«خديجة»، و«سميرة»، وسواء أكان فوق الثلاثي، كما

(١) ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٦؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب، ٥٨٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٦٦.

في الأمثلة المتقدّمة، أم ثلاثيًا، نحو: «هبة» و«دعة»[1]. وإنْ سُمّي المذكّر بـ«بنت» أو «أخت» يصرف[2]، أمّا إذا سمّي المؤنث بهما فحكمه حكم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط الآتي، وإذا صغّر العلم المختوم بتاء التأنيث، نحو: «حُميزة»، يبقى ممنوعًا من الصرف[3].

- إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو: «زينب» و«سعاد»[4].

- إذا كان ثلاثيًا محرّك الوسط لفظًا، نحو: «سَقَر»، و«كَتِف» و«لظى» (أعلام على نساء). وقال ابن الأنباري[5] بجواز الوجهين: الصرف وعدمه. وأمّا محرّك الوسط تقديرًا، نحو: «دار» (علم على امرأة)، و«نار» (علم على امرأة)، فيجوز فيه الصرف وعدمه[6].

- إذا كان ثلاثيًا أعجميًا، نحو: «ماه» (عَلَم على بلد)، و«جُور»

---

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٣٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣١/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٦/٤.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢٢١/٣.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٣٨.

(٤) المبرد: المقتضب. ٣٥٠/٣؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣١/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢. وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٧/٤.

(٥) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (٥١٣ هـ/١١١٩ م - ٥٧٧ هـ/١١٨١ م) من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. سكن بغداد وتوفي فيها. له: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و«أسرار العربية»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف». (الزركلي: الأعلام. ٣٢٧/٣).

(٦) المبرد: المقتضب. ٣٥٠/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٤٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣١/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٧/٢ - ٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٣٧/٤.

(عَلَم على بلد)، وقيل: يجوز فيه الصرف وعدمه[1].

- إذا كان ثلاثيًّا منقولًا من المذكَّر إلى المؤنَّث، نحو: «زيد» (عَلَم على امرأة)، وقال عيسى بن عمر الثقفي[2] وأبو عمر الجرمي[3] وأبو العباس المبرد وأبو زيد[4]: يجوز فيه الصرف وعدمه[5].

أمّا إذا كان العلم المؤنَّث ثلاثيًّا عربيًّا ساكن الوسط، وغير منقول عن مذكَّر نحو: «هند» و«دعد» و«جمل»، فيجوز فيه الوجهان، والمنع أفضل. وأوجب الزجَّاج هذا المنع. وكذلك يجوز الوجهان في العلم المؤنَّث الثنائي اللفظ، نحو: «يد»[6]. ومن شواهد إجازة الصرف والمنع في العلم الثلاثيّ الساكن قول جرير (من المنسرح).

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[7]

---

(١) راجع المصادر السابقة، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء (٠٠٠ - ١٤٩هـ/ ٧٦٦م) من أئمة اللغة، وشيخ الخليل بن أحمد وسيبويه، وأوّل من هذَّب النحو ورتّبه. وهو من أهل البصرة. له نحو سبعين مصنّفًا احترق أكثرها، منها «الجامع»، و«الإكمال» في النحو. (الزركلي: الأعلام ١٠٦/٥).

(٣) هو صالح بن اسحاق (٠٠٠ - ٢٢٥هـ/ ٨٤٠م) عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة. سكن بغداد. له «كتاب الأبنية»، و«غريب سيبويه»، و«كتاب في العروض». (الزركلي: الأعلام ١٨٩/٣).

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩هـ/ ٧٣٧م - ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) أحد أئمة اللغة والأدب من أهل البصرة ووفاته بها. له «النوادر»، و«الهمز»، و«لغات القرآن» (الزركلي: الأعلام ٩٢/٣).

(٥) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٦) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء، والصفحات.

(٧) ديوانه ص ٦٧، وسيبويه: الكتاب ٢٤١/٣؛ وابن جني: الخصائص ٦١/٣، ٣١٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١٧٠/١، وابن منظور: لسان العرب (دعد) و(لفع)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠. والتلفع: الالتحاف بالثوب. والفضل: الزيادة. والمئزر: الإزار، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعلب جمع علبة وهي إناء من =

وفي حُكْم العلم المؤنّث بالنسبة إلى الصرف وعدمه يقول ابن مالك (من الرجز):

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا[1] وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَثِ، أَوْ كَجُورَ، أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ: ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لاَ ٱسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّْ[2]

ب ـ تسمية المذكّر باسم مؤنّث:

إذا سُمّي مذكّر باسم مؤنّث بالتاء وجب منعه من الصرف، أمّا إذا كان خاليًا من التاء، فإنّه يصرف إذا كان ثلاثيًّا، ويمنع من الصرف بالشروط الأربعة التالية:

ـ أن يكون رباعيًّا فأكثر، حقيقةً، نحو: «زينب»، أو تقديرًا، نحو: «جيَلَ» مخفّف «جيْئَل» (اسم للضبع).

ـ ألاّ يكون التذكير هو الأصل الأوّل فيه قبل استعماله علمًا مؤنثًا، نحو: «دلال» علم على امرأة، فإنّه علم منقول من التذكير وحده، إذ أصله مصدر، ولم يستعمل مؤنّثًا قبل التسمية المؤنّثة، فإن سمّي به، بعد ذلك مذكّر، وجب صرفه.

ـ ألّا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكَّرة ومؤنَّثة قبل استعمالها علمًا للمذكَّر، نحو: «ذِراع»، فإنّها تذكَّر وتؤنَّث، فإذا سُمّي بها مذكَّر وجب صرفها.

= جلد يشرب به الأعراب. يقول: هي حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذي غذاءهم. والشاهد فيه صرف «دعد» وترك صرفها لأنّه اسم ثلاثي ساكن الوسط.

(١) «كذا»: أي كذلك يمنع من الصرف. وسمّى ابن مالك تاء التأنيث «هاء» جريًا على تسمية بعض اللغويين والنحاة لها، ولأنّه يوقف عليها بالهاء. وكان الأولى أن يقول: «كذا مؤنث بتاء مطلقًا».

(٢) ابن مالك: الألفية ص ٥٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣٠ ـ ٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٧ ـ ٢١٨.

ـ ألّا يكون تأنيثه مبنيًّا على تأويل خاص يجعله غير لازم، كتأنيث جموع التكسير، فإنّها تؤوّل بالجماعة، ولكنّ هذا التأويل غير لازم، إذ يصحّ تأويلها بالجمع، والجمع مذكّر. فإذا سُمّي مذكّر بكلمة «رجال» مثلًا، أو «أنهر»، أو «تلاميذ»، أو «أفراخ» أو غير ذلك من جموع التكسير وجب صرفه[1]. وأكثر النحاة لا يصرفون «أسماء» علمًا على رجل، لأنّ «أسماء» قد اختصت به النساء، حتى كأن لم يكن جمعًا قطّ. وقال المبرد: الأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعًا للاسم[2].

وإذا سُمّي مذكّر أو مؤنّث بعلم منقول عن جمع المؤنّث السالم، نحو: «فاطمات» و«ثمرات» و«زينات» جاز فيه الصرف مراعاةً لحالة الجمع السابقة التي نُقل منها، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علمًا، وجاز منع الصرف بشرط أن يكون هذا الجمع علمًا على مؤنّث، فتُراعى حالة تأنيثه القائمة، أو أن يكون مفرده دالًا على مؤنث، فيراعى حالة التأنيث في مفرده[3].

ج ـ أسماء القبائل:

وما سبق من حُكْم العلم المؤنّث هو الأصل العام الذي يراعى تطبيقه في الاستعمال، أمّا أسماء القبائل، نحو: «ثمود»، و«سبأ»، و«تميم»، و«أسد»، فإنّها إذا جُعلت أسماء لجماعة «ثمود» أو «سبأ»، أو «تميم»، أو «أسد»، أو إذا أردت «بني ثمود»، و«بني سبأ»، و«بني تميم»، و«بني أسد»، أو إذا أردت بها أسماء الأحياء، فإنّها تعامل معاملة العلم

(١) سيبويه: الكتاب ٢٣٥/٣ ـ ٢٤٠؛ والمبرد: المقتضب ٣٢٠/٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٨/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢٤٠/٤.
(٢) المبرد: المقتضب ٣٦٥/٣ ـ ٣٦٦.
(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٢٤٠/٤.

المذكّر، أي إنّها تُصرف ما لم يكن هناك مانع، غير التأنيث، من الصرف، فإنْ وُجد المانع كما في «تغلب»[1] منعت الصرف وأمّا إذا أردت بكلّ منها اسمًا للقبيلة فتمنع من الصرف[2]. ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الطويل):

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمُلٍ بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا[3]

وقول الراجز:

لَوْ شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادِ لَابْتَزَّهَا مَبَارِكَ الجِلَادِ[4]

وقول الشاعر (من المنسرح):

مِنْ سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا[5]

---

(١) المانع في «تغلب» من الصرف، بالإضافة إلى العلمية هو وزن الفعل.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢٤٦/٣ - ٢٥٩؛ والمبرد: المقتضب ٣٦٠/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧.

(٣) البيت دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (عود)؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٤/٢. وهو مع نسبته إلى زهير بن أبي سلمى في سيبويه: الكتاب ٢٥١/٣، وليس في ديوان زهير. والشاهد فيه قوله: «عاد وتبّعا» حيث منعهما من الصرف، وهما اسمان لقبيلتين عربيتين على إرادة اسمي القبيلتين.

(٤) البيتان دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥١/٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٤/٢. والمعنى: لو شهد هذا الممدوح عادًا في الحرب على ما عرفت به من القوّة وبطشها لظَفِر عليها وسَلَبها. مبارك الحرب: وسطها ومعظمها. والشاهد فيه ترك صرف «عاد» الأولى حملًا على القبيلة.

(٥) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥٣/٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٢/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (سبأ). وهو مع نسبته إلى الجعدي دون تعيين في ابن منظور: لسان العرب (عرم)، وهو في ديوان النابغة الجعدي ص ١٣٤. وسبأ هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. الحاضرون: المقيمون على الماء، والمحاضر: مياه العرب التي يقيمون عليها، ومأرب: أرض باليمن. والعرم: جمع عرمة، وهي السد. والشاهد فيه ترك صرف «سبأ» على معنى القبيلة.

ومن شواهده أيضًا الآية: ﴿وآتينا ثمودَ النّاقةَ مُبصِرةً﴾[1]، وقراءة أبي عمرو بن العلاء[2]: ﴿وجئتُكَ من سبأَ بنَبأٍ يقين﴾[3]، و﴿لقد كان لِسبأَ في مسكنهم﴾[4]. وأمّا الصرف فمن شواهده الآية: ﴿وعادًا وثمودًا وقد تبيَّنَ لكم﴾[5]. والآية: ﴿ألا إنَّ عادًا كفروا ربَّهم﴾[6] والآية: ﴿وجئتُكَ من سَبَإٍ بِنَبَإٍ يقين﴾[7]، والآية: ﴿لقد كان لِسَبَإٍ في مساكنهم﴾[8]، وقول النابغة الجعدي[9] (من البسيط):

أضْحَتْ يُنَفِّرُهَا الوِلْدَانُ مِنْ سَبَأٍ   كَأنَّهُمْ تَحْتَ دَفَّيْهَا دَحَارِيجُ[10]

وأما «يهود» أو «مجوس» فإذا أريد به اسمًا للجيل، نحو: «سند»، و«هند»، و«روم»، فإنّ العرب تعامل اسم الجيل كاسم القبيلة، ولذلك يجوز صرفه ومنعه من الصرف، أمّا إذا لم يرد به اسم الجيل، أي اسم جمع، فيصرف[11]، ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الوافر):

---

(١) الإسراء: ٥٩.

(٢) عن سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩.

(٣) النمل: ٢٢ والشاهد فيها عدم صرف «سبأ» على أنها اسم للقبيلة.

(٤) سبأ: ١٥، والشاهد فيها هو الشاهد في الآية السابقة نفسها.

(٥) العنكبوت: ٣٨، والشاهد فيها صرف «عاد» و«ثمود» على تأويلهما باسمي الحيين أو باسمين مذكرين آخرين.

(٦) هود: ٦٠، والشاهد فيها صرف «عاد» على تأويلها باسم الحيّ أو باسم مذكّر آخر.

(٧) النمل: ٢٢، والشاهد فيها صرف «سبأ» على تأويلها باسم الحيّ أو باسم مذكّر آخر.

(٨) سبأ: ١٥، والشاهد فيها هو الشاهد في الآية السابقة نفسها.

(٩) هو قيس بن عمرو بن مالك (... - نحو ٥٠ هـ/ نحو ٦٧٠م)، شاعر صحابي من المعمَّرين، لقّب بـ«النابغة» لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فيه فقاله. (الزركلي: الأعلام ٥/٢٠٧).

(١٠) ديوانه. (تحق عبد العزيز رباح. دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ) ص١٢؛ وسيبويه: الكتاب ٣/٢٥٣. والشاعر يصف فيه ناقته وقد مرت بحيّ سبأ، فعرض لها الصبيان، وأخذوا ينفّرونها، فشبههم بالدحاريج وهي ما يدحرج من البحص ونحوها. والدفّان: الجنبان. والشاهد فيه قوله: «سبأ» حيث صرفه على معنى الحيّ او نحوه.

(١١) سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٠.

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا   كَنَارِ مَجُوسَ يَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا[1]

وقول الشاعر (من الطويل):

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ   إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ[2]

د ـ أسماء الأحياء:

يميّز سيبويه وغيره بين أسماء الأحياء، نحو: «ثقيف»، و«قريش»، و«معد»، و«باهلة»، وأسماء القبائل، نحو: «عاد»، و«ثمود»، و«أسد» في أنّ الأولى لا تصلح أن تكون آباء، أو أمّهات، فلا تقول العرب: «فلان من بني ثقيف»، أو «فلان من بني قريش»، أو «فلان من بني معد»، أو «فلان من بني باهلة» بل تقول: «فلان من ثقيف»، و«فلان من قريش»، و«فلان من معدّ»، و«فلان من باهلة»[3]. وحُكْم هذه الأسماء كحكم أسماء القبائل في إجازة الوجهين فيها: الصرف وعدمه[4]. ومن شواهد المنع قول الشاعر (من الطويل):

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الحَصَى بِأَقِلَّةٍ   وَإِنَّ مَعَدَّ اليَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا[5]

---

(1) البيت مملّط بين الحارث بن التوأم اليشكري وامرىء القيس. وهو في ديوان امرىء القيس. ص ٧٧، وسيبويه: الكتاب ٢٥٤/٣٠. والوهن: نحو نصف الليل، أو بعد ساعة منه. ونار المجوس مثل في الكثرة والعظم، شبه البرق المستطير بها. والشاهد فيه منع صرف «مجوس» على معنى القبيلة، وهو الغالب الأكثر، والصرف جائز.

(2) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥٤/٣؛ وابن منظور: لسان العرب (هو). والشاعر يتوجّه بهذا البيت إلى العباس بن مرداس الذي مدح بني قريظة، وهم من اليهود، وهو يقول له إنّ المسلمين من اليهود والأنصار أولى بالمدح من اليهود. والشاهد فيه ترك صرف «يهود» على معنى القبيلة.

(3) سيبويه: الكتاب ٢٥٠/٣، والمبرد: المقتضب ٣٦١/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٨.

(4) راجع المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء، والصفحات. وأمّا «باهلة» فتمنع من الصرف على الوجهين لاتّصالها بتاء التأنيث.

(5) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٥١/٣؛ والمبرد: المقتضب ٣٦٣/٣؛ وابن =

وقول الشاعر (من الكامل):

عَلِمَ القَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا   أَنَّ الجَوَادَ محمَّدُ بنُ عَطَارِدِ[1]

وقول الشاعر (من الطويل):

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكَ فِيهِمُ   وَأَنْتَ سِوَاهُمْ فِي مَعَدَّ مُخَيَّرُ[2]

وقول الشاعر (من الكامل):

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً   وَكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاَتِ وَسَادَهَا[3]

هـ ـ أسماء البلدان:

يجوز في أسماء البلدان الصرف على إرادة البلد في كلّ منها ما لم يمنع من الصرف مانع آخر، ويجوز فيها منعها من الصرف على إرادة البلدة في كلّ منها. قال المبرد: «فأمّا البلاد فإنّما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: «هذا بلد»، و«هي بلدة»، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكلّ ما عنيت به من هذا بلدًا، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه. وكلّ ما عنيت به من هذه بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أنّ منها ما

= الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٥. والمعنى: إذا ووزن بين القبائل كنّا أكثرهم عددًا، ولسنا كمن قلّ عدده فهلك وذلّ. والشاهد فيه ترك صرف «معدّ» على إرادة القبيلة.

(١) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٠، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٦. والشاهد فيه ترك صرف «معد» على إرادة القبيلة.

(٢) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/٢٥١؛ والشاهد فيه ترك صرف «معد» على إرادة القبيلة.

(٣) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/٢٥١، والمبرد: المقتضب ٣/٣٦٢؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٦؛ وهو في ابن منظور: لسان العرب (سمح) مع نسبته إلى جرير، وليس في ديوانه. والشاهد فيه ترك صرف «قريش» على إرادة القبيلة.

يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز»[1]. ومن أسمائها ما لا تقول فيه إلاّ «هذه»، ولا يُستعمل إلاّ مؤنّثا، نحو «عُمان»، فلم يقل العرب فيه إلاّ «هذه عُمان»[2]، ومنها ما لا يكون إلاّ على التذكير، نحو: «فَلْج»[3]، ومنه قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهذَا فَلْجُ مَاءٌ رَوَاءٌ، وَطَرِيقٌ نَهْجُ[4]

ومنها ما استعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التذكير، ومنه «مُنى»[5] و«هَجَر»[6] و«دابق»[7]، و«واسط»[8]، نحو قول الفرزدق (من البسيط):

مِنْهُنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا أيَّامُ فَارِسَ والأيَّامُ مِنْ هَجَرَا[9]

ونحو قول العرب: «كجالب (أو: كَمُسْتَبْضِعِ) التَّمْرِ إلى هَجَرَ»[10]

---

(1) المبرد: المقتضب ٣/٣٥٧.

(2) سيبويه: الكتاب ٣/٤٤، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢. وأجاز فيها المبرد التذكير (المبرد: المقتضب ٣/٣٥٨).

(3) فلج: مدينة بأرض اليمامة. (ياقوت الحموي: معجم البلدان (فلج) (دار احياء التراث العربي، بيروت، لا ط، ١٩٧٩) ٤/٢٧١).

(4) الرجز دون نسبة في المبرد: المقتضب. ٣/٣٥٩، وابن منظور: لسان العرب (روى). والشاهد فيه قوله: «هذا فلج». وقال المبرد ان التذكير هنا على إرادة البلد، ويجوز فيه التأنيث (المبرد: المقتضب ٣/٣٥٧، ٣٥٩).

(5) منى: مكان قرب مكة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (منى) ٥/١٩٨.

(6) هجر: مدينة في البحرين (ياقوت الحموي: معجم البلدان (هجر) ٥/٣٩٣).

(7) دابق: قرية قرب حلب. (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دابق) ٢/٤١٦).

(8) واسط: بلدة بين البصرة والكوفة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (واسط) ٥/٣٤٧.

(9) ديوانه ١/٢٣٥؛ وسيبويه: الكتاب ٣/٢٤٣. والشاهد فيه قوله: «من هجرا» حيث منع صرف «هجر» على إرادة البلدة.

(10) ورد المثل في سيبويه: الكتاب ٣/٢٤٤، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٣؛ وابن عبد ربه: العقد الفريد (شرح وضبط وتصحيح أحمد أمين وغيره. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م) ٣/١١٧؛ وأبو عبيد البكري: فصل المقال في شرح =

وقول الشاعر (من الرجز):

وَدَابِقٌ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقُ[1]

ومنها ما استُعمل على التذكير والتأنيث والأكثر فيه التأنيث، نحو: «دمشق»[2] ومنها ما يستوي فيه التذكير والتأنيث، نحو: «قُباء»[3] و«حِراء»[4] ومنه قول الشاعر (من الوافر):

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وَأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا[5]

وقول رؤبة (من الرجز):

وَرُبَّ وَجْهٍ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِ[6]

= كتاب الأمثال (تحق احسان عباس وعبد المجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣) ص ٤١٣، والميداني، مجمع الأمثال (دار القلم، بيروت، لا ط، لا ت) ١٥٢/٢، والزمخشري: المستقصى في أمثال العرب. (دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤) ٢٣٣/٢، وابن منظور: لسان العرب (هجر). والشاهد فيه عدم صرف «هجر» على إرادة البلدة.

(١) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب ٢٤٣/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٤. وهو في ابن منظور: لسان العرب (دبق) مع نسبته إلى غيلان بن حريث؛ وفي الجوهري: الصحاح (دبق) مع نسبته إلى الهدار. والشاهد فيه قوله «دابق» حيث صرفه على إرادة المكان أو البلد.

(٢) المبرد: المقتضب ٣٥٨/٣.

(٣) قباء: قرية على ميلين من المدينة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (قباء) ٣٠٢/٤).

(٤) حراء: جبل على ثلاثة أميال من مكّة (ياقوت الحموي: معجم البلدان (حراء) ٢٣٣/٢).

(٥) البيت مع نسبته إلى جرير في سيبويه: الكتاب ٢٤٥/٣، وياقوت الحموي: معجم البلدان (حراء) ٢٣٣/٢، وليس في ديوانه. وهو دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣٥٩/٣. والشاهد فيه قوله: «حراء» حيث منعه الصرف على إرادة البقعة أو البلدة. ويروى:

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا وَأَعْظَمَهُمْ بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارَا

(٦) ديوانه ص ١٦٣. وهو دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (حرى)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٤؛ وهو مع نسبته الى العجاج في سيبويه: الكتاب ٢٤٥/٣. والشاهد فيه قوله: «حراء» حيث صرفه على إرادة البلد أو المكان.

وأمّا «المدينة» و«البصرة»، و«الكوفة»، و«مكة» فممنوعة من الصرف لاتصالها بتاء التأنيث[1]. وأمّا «مصر» في الآية: ﴿اهبطوا مِصْرًا فإنَّ لكم ما سألتم﴾[2] فقيل المراد مصر من الأمصار، وقيل المقصود مصر بعينها، وصُرِف لأنّه جعل اسمًا للبلد لا للبلدة[3]، ومنعت الصرف في الآية: ﴿أليسَ لي مُلْكُ مِصْرَ﴾[4] لأنّه أريد بها البلدة.

و ـ أسماء سور القرآن الكريم:

يمنع «نوح» و«هود» من الصرف إذا جعلتهما اسمين للسورتين، ويصرفان إذا أريد: هذه سورة نوح، أو هذه سورة هود[5]، فحذف المضاف، كما حذف في الآية: ﴿واسألِ القَرْيَةَ﴾[6]. وأما «يونس» و«إبراهيم» فغير مصروفين سواء جعلتهما اسمين للسورتين أو للرجلين، وذلك لأنّهما أعجميان زائدان على ثلاثة أحرف[7]. وأمّا «حم» أو «حاميم»، فاسم أعجمي لا ينصرف، سواء جعل اسمًا للسورة أو للحرف، والدليل على أنّه أعجميّ أنّ العرب لا تدري ما معناه[8]، وليس في العربيّة اسم على وزن «فاعيل»[9]. ومن شواهد منعه من الصرف قول الشاعر (من الطويل):

---

(١) المبرد: المقتضب. ٣٥٨.

(٢) البقرة: ٦١.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٥٢.

(٤) الزخرف: ٥١.

(٥) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٣٥٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦١. والنحاة الذين يجيزون صرف العلم المؤنّث الثلاثي المنقول عن مذكر يجيزون صرف «هود» إذا جعلته اسمًا للسورة. أمّا «نوح» فاسم أعجمي، ومذهب الجمهور، كما تقدّم، أنّ العلم الثلاثي الأعجمي يمنع من الصرف، ومنهم من أجاز صرفه.

(٦) يوسف: ٨٢. والتقدير: واسأل أهل القرية.

(٧) المبرد: المقتضب. ٣/٣٥٥.

(٨) عن سيبويه: الكتاب ٣/٢٥٩.

(٩) المبرد: المقتضب. ٣/٢٥٦.

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً   تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ[1]

وقول الشاعر (من الرجز):

أَوْ كُتُبًا بُيِّنَ مِنْ حَامِيمَا   قَدْ عَلِمَتْ أَبْنَاءُ إِبْرَاهِيمَا[2]

وقول الشاعر (من الطويل):

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ   فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ[3]

وحكم «طس» (أو: طاسين) و«يس» (أو: ياسين) كحكم حم (حاميم) والأجود عدم الصرف[4]. وأمّا صاد، ونحوه كقاف، ونون، فلك

---

(١) البيت مع نسبته إلى الكميت في سيبويه: الكتاب ٢٥٧/٣، والمبرد: المقتضب ٣٧٣/١ ٣٥٦/٣؛ وابن منظور: لسان العرب (عرب). وليس في ديوان الكميت. وهو دون نسبة في ابن منظور: لسان العرب (حمم) و(طسن) و(حوا). والبيت يقوله الشاعر في بني هاشم، وكان متشيّعًا فيهم، وأراد بآل حاميم السور التي أولها «حم»، فجعل حاميم اسمًا للكلمة، ثم أضاف إليها إضافة النسب إلى القرابة، كما يقال: آل فلان. والآية التي أشار إليها هي: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا الا المودة في القربى﴾ (الشورى: ٢٣). يقول: من تأول هذه الآية لم يسعه إلّا التشيع في آل النبي من بني هاشم على تقية أو على غير تقية. والشاهد فيه قوله: «حاميم» حيث ترك صرفه لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة.

(٢) البيت مع نسبته إلى الحماني الراجز في سيبويه: الكتاب ٢٥٧/٣، ودون نسبة في المبرد: المقتضب ٣٧٣/١. يقول الراجز انّ ما اشتمل عليه القرآن الكريم بشأن رسالة الرسول محمد معلوم عند أهل الكتاب، أبناء إبراهيم، وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من القصص والنبيين. والشاهد فيه ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة.

(٣) البيت دون نسبة في المبرد: المقتضب ٣٧٣/١، ٣٥٦/٣؛ وهو في ابن منظور: لسان العرب (حمم) مع نسبته إلى شريح بن أوفى العبسي، أو للأشتر النخعي. ودون نسبة أيضًا في مادة (نوم). وشاجر: طاعن. والشاهد فيه ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة.

(٤) سيبويه: الكتاب ٢٥٨/٣؛ والمبرد: المقتضب ٣٥٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٢.

أن تصرفه مريدًا: «هذه سورة صاد»، أو أن تجعله اسمًا للسورة فلا تصرفه، أو أن تسكنه، فتحكي الحرف على ما كان يلفظ به في السورة، ولك، أخيرًا، أن تصرفه مريدًا اسم السورة، لأنّ «نون» مؤنّثة، فتصرفها فيمن صرف «هندًا»، كما يجوز بناؤها على الفتح[1]. وأمّا «طه» فيجوز فيها الحكاية، أو عدم الصرف إذا جعلته اسمًا للسورة. والحكاية والإعراب فيه سواء، لأنّ آخره ألف، فالتقدير فيه إذا كان معربًا أنّه في موضع رفع[2].

وأمّا فواتح السور، نحو: «كهيعص» و«آلم» فليس فيها إلّا الحكاية[3].

ز ـ أسماء حروف المعجم:

من النحاة من يذكّر حروف المعجم، ومنهم من يؤنّثها[4]، وهي على الحالين تُصرف، إذا سمّي بها، تقول: «هذا باء وتاء وثاء وجيم...»[5].

وأمّا «إنّ» وأخواتها و«أو» فإن اعتبرت أسماء للحروف صرفت، وإن اعتبرت أسماء للكلمات جاز فيها الصرف وعدمه بلغة من يؤنّث الحروف، ووجب منعها الصرف بلغة من يذكّر الحروف، كما يجب عدم صرف امرأة اسمها زيد. وعند التسمية تلحق واو أخرى بـ «لو» و«أو»، نحو قول أبي طالب (من الخفيف)[6]:

---

(1) سيبويه: الكتاب ٢٥٨/٣ ـ ٢٥٩؛ والمبرد: المقتضب ٣٥٧/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٢.

(2) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٣.

(3) سيبويه: الكتاب. ٢٥٨/٣؛ والمبرد: والمقتضب. ٣٥٦/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٣.

(4) سيبويه: الكتاب ٢٥٩/٣ ـ ٢٦٠.

(5) المصدر نفسه ٢٦٦/٣ ـ ٢٦٧.

(6) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم (٨٥ ق هـ/ ٣ ق هـ ـ ٥٤٠هـ/ ٦٢٠م) من قريش، والد علي، وعمّ النبي (صلعم) وكافله ومربّيه ومناصره. كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء الأباة (الزركلي: الأعلام. ١٦٦/٤).

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتٌ يَقُولُهَا المَحْزُونُ[1]

وقول أبي زبيد[2] (من الخفيف):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ   إِنَّ لَيْتًا وإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ[3]

وقول الشاعر (من الطويل):

أَلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا   بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوائِلُهْ[4]

حـ - أسماء الأحيان:

ذكر سيبويه أنّ «غدوة» و«بُكْرَة» جُعلا معرفتين اسمًا لمقطعة من اليوم الذي جعلا له، كما أنّ «أسامة» للأسد اسم معروف، تقول: «أتيتك غدوة يا هذا وبكرةَ يا هذا»، تريد: «غداة يومنا»، و«بكرة يومنا»، فلمّا جُعلا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة، لأن فيهما تاء التأنيث. وبعض العرب يجعلهما نكرتين، فيقول: «أتيتك غدوةً وبكرةً»، يريد: غدوة من الغدوات وبكرة من البكرات، وفي الآية: ﴿ولهم رزقُهم فيها بكرةً

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٦٠؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٤/٣٨٦. وذكر عبد السلام هارون أنّ البيت في الصفحة السابعة من ديوانه المخطوط في دار الكتب (سيبويه: الكتاب. ٣/٢٦٠، الهامش). والشاهد فيه قوله «ليت» حيث أعربها لأنّه جعلها اسمًا للحرف، أو اسمًا للكلمة في لغة من يؤنّث الحروف، ويجيز الصرف وعدمه.

(٢) هو المنذر بن حرملة الطائي القحطاني (... - نحو ٦٢هـ/ نحو ٦٨٢م) شاعر معمر من نصارى طيّء (الزركلي: الأعلام. ٧/٢٩٣).

(٣) ديوانه (تحق نوري حمودي القيسي. دار المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٧م) ص٢٤؛ وسيبويه: الكتاب. ٣/٢٦١؛ والمبرد: المقتضب ٤/٣٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦/٣٠، ١٠/٥٧؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٥، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٨٢، ٣/٤٥، ٨٩. وفيه شاهدان أوّلهما إعراب «ليت» و«لو» كما سبق شرحه في الشاهد السابق. وثانيهما زيادة واو على «لو» لمّا سمّي بها.

(٤) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٦٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٦٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦/٣١، والشاهد فيه قوله «لو» بتشديد الواو الثانية لأنّها اسم للحرف.

وعشيًا﴾[1]، جاءت «بكرة» تجمع أيّامهم، فكأنّه قال: «لهم في بكرة كلّ يوم وعشيّه رزقه»، فهما ليستا بمنزلة ما يراد به اليوم الواحد. وأمّا «ضحوة» و«غداة» و«عشية» فنكرات بدليل القول: «في الضحوةِ والغداةِ والعشيّة»، ولا يقال: «في الغدوة والبكرة»، ولذلك تصرف، وبعضهم لا يصرفها فيجعلها بمنزلة «بكرة»[2].

وأمّا «سحر» فقد سبق الكلام عليها وتبيان متى تصرف ومتى لا تصرف في النقطة الخامسة من هذا الفصل.

ط ـ تعليل النحاة لمنع صرف العلم المؤنّث من الصرف:

يعلّل سيبويه عدم صرف العلمِ المؤنّث بقوله: «إنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثمّ تختصّ بعد، فكلّ مؤنّث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكّنًا، كما أنّ النكرة هي أشدّ تمكّنًا من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة، ثم تعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالأوّل هو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالنكرة تعرّف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علمًا، والشيء يختصّ بالتأنيث، فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة»[3].

وإلى مثل هذا التعليل يذهب الزجّاج بقوله: «وإنما لم تصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب، لأنّ التأنيث فرع من التذكير، والتذكير هو الأصل»[4].

ويصل التعليل الفلسفي المنطقي إلى أوجه عند الأزهريّ، فيعلّل منع العلم

---

(١) مريم: ٦٢.

(٢) راجع سيبويه: الكتاب. ٣/٢٩٣ ـ ٢٩٤؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٢٧٩ ـ ٣٨٠، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٩٨.

(٣) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩.

المؤنّث المختوم بالتاء بوجود العلميّة في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثمّ لم تؤثّر في الصفة، نحو: «قائمة» لأنّها في حكم الانفصال، فإنّها تارةً تُجرّد منها، وتارة تقترن بها[1]. ويعلّل منع صرف العلم المؤنّث الزائد على ثلاثة أحرف بتنزيل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث[2]، كذلك يعلّل عدم صرف المؤنّث الثلاثي المحرّك الوسط لفظاً[3]، نحو «سَقَر»، بإقامة حركة وسطه مقام الحرف الرابع[4]. وأمّا المؤنّث الثلاثيّ الأعجميّ فقد علّل منعه من الصرف بأنّ «العجمة لمّا انضمّت إلى التأنيث والعلميّة تحتّم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، لأنّهما، ههنا، لم تؤثّر منع الصرف، وإنما أثّرت تحتّمه»[5].

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ النحاة أخطأوا في عدّ التأنيث من موانع الصرف، وذلك لأنّ أكثر هذا الباب استعمالاً أسماء البلاد وأسماء القبائل، وهي ترد منوّنة وغير منوّنة[6]. وهو يرى «أنّ مناط التنوين وعدمه القصد إلى معيَّن، فقد يقول الشاعر: «قريش»، وهو يعني هذا الجمع المحدَّد المشار إليه، فلا ينوّن، وقد يريد من «قريش» هذه الجماعات الكثيرة التي لا يرمي إلى تعيينها والإحاطة بأوّلها وآخرها فينوّن، فملاك التنوين إرادة التعيين»[7].

والناظر في هذه التعليلات يرى أنّها تعود، إلى المنطق الفلسفي لا إلى أسباب لغويّة صرفة، وأنّها بعيدة كلّ البعد من تفكير العرب، عندما نطقوا بلغتهم. ولو كانت صحيحة لما جاز الصرف وتركه في الكثير من الأعلام

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٧.

(٢) المصدر نفسه. ٢/٢١٧.

(٣) أمّا المؤنّث الثلاثي الساكن الوسط فقد سبق القول إنّه يجوز فيه الصرف وتركه.

(٤) المصدر نفسه. ٢/٢١٧.

(٥) المصدر نفسه. ٢/٢١٨.

(٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٣.

(٧) المرجع نفسه. ص ١٨٤.

المؤنَّثة. كالعلم الثلاثيّ الساكن الوسط لفظًا، نحو: «هند»، والثلاثيّ المحرّك الوسط تقديراً، نحو: «نار» (علم على امرأة)، والثلاثي الأعجمي، نحو: «جور»، والعلم الثنائي اللفظ، نحو: «يد». وأسماء القبائل، والأحياء، والبلدان، وأسماء سور القرآن الكريم... هذا بالإضافة إلى اضطرابهم الشديد في هذا الباب، فالكوفيّون، كما سبق القول يجعلون العلميّة وحدها علّة تستقل بمنع الصرف[1]، وابن الأنباري يجيز في المؤنّث الثلاثيّ المحرّك الوسط الصرف وتركه[2]، وكذلك يجيز بعضهم في العلم الثلاثي المنقول من المذكّر إلى المؤنّث[3].

ولم يفت النحاة الأعلام المؤنّثة التي يجوز فيها الصرف وتركه، ولكنهم بدل أن يراجعوا قواعدهم، ويعودوا عن تعليلاتهم، تمادوا في هذه التعليلات، فعندما اصطدموا بشواهد عربيّة كثيرة ورد فيها العلم المؤنّث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المذكّر الأصل مصروفًا، أجازوا فيه الصرف وتركه، وعلّلوا الصرف بخفّة لفظه التي قاومت إحدى علّتي منعه، وهما: التأنيث والعلميّة، وعلّلوا ترك الصرف فيه ببقاء هاتين العلّتين[4].

كذلك عندما وجدوا أنّ أسماء القبائل، والأحياء، والبلدان تُصرف حينًا وتمنع من الصرف حينًا آخر، اضطروا إلى الزعم أنّ اسم القبيلة أو الحيّ إذا أريد منه القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أريد منه الجمع والقوم صُرِف،

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ١٧٠ - ١٧١.

(٢) المبرد: المقتضب. ٣/٣٥٠؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٤٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٢٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٧، ٢١٨، وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٣٧.

(٣) المصادر نفسها، وكذلك الأجزاء والصفحات.

(٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٥٠؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٨.

وأنّ أسماء البلدان إذا قُصد فيها إلى أسماء البقع مُنعت من الصرف، وإذا قصد إلى المكان صرفت. وهذا تعسّف ظاهر من قِبَل النحاة لا يظنّ عاقل أنّ العرب فكّروا به عندما نطقوا بلغتهم صارفين أسماء القبائل والأحياء والبلدان حينًا، ومانعين إيّاها من الصرف حينًا آخر. وممّا ينقض كلامهم قول الشاعر (من الكامل):

وَهُمْ قُرَيْشُ الأَكْرَمُونَ إِذَا ٱنْتَمَوا ... طَابُوا أُصُولًا في العُلَى وَفُرُوعَا[1]

فلو أنّ منع صرف «قريش» كان بنيّة التأنيث، وأنّها القبيلة، أو الجماعة، أو البطن، لم يستقم وصفها بجمع المذكر السالم «الأكرمون».

وأمّا تعليل إبراهيم مصطفى القائل إنّ مناط التنوين وعدمه القصد إلى معيّن، فينقضه مجيء الكثير من الأعلام المؤنّثة في الشعر العربيّ الذي يُحتجّ به والقرآن الكريم مصروفة، ويقصد بها، مع ذلك، الإشارة إلى معيّن، وإذا كان إبراهيم مصطفى يستطيع التحفّظ على الأعلام المؤنّثة الواردة في الشعر العربي مصروفة بحجّة أنّ الشاعر، إذا اضطرّ، يجوز له صرف ما لا ينصرف، فهو لم يستطع تعليل صرف «سبأ»[2] و«عاد»[3] و«ثمود»[4] في

(١) ورد البيت بلا نسبة في إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٤، ولم يذكره عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية، ولا حنا جميل حداد في معجم شواهد النحو الشعرية (دار العلوم، الرياض، (ط ١)، ١٩٨٤م).

(٢) وردت مصروفة في الآيتين:
أ ـ ﴿وجئتكَ مِنْ سبأٍ بنبأ يقين﴾ (النمل: ٢٢).
ب ـ ﴿لقد كان لِسبأٍ في مساكنهم﴾ (سبأ: ١٥).

(٣) وردت مصروفة أربعًا وعشرين مرّة، ومنها الآية: ﴿ألا بعدًا لعادٍ﴾ (هود: ٦٠)، والآية: ﴿كذّبَتْ عادٌ المرسَلين﴾ (الشعراء: ١٢٣)، والآية: ﴿وأنّه أهلكَ عادًا الأولى﴾ (النجم: ٥٠). (راجع: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٤٩٣).

(٤) وردت «ثمود» مصروفة في الآيتين:

القرآن الكريم[1]. ولنا عودة إلى مناقشة رأي إبراهيم مصطفى في باب الممنوع من الصرف، وذلك في الفصل العاشر من كتابنا هذا.

١٢ ـ العلم الأعجمي الممنوع من الصرف:

العلم، باعتبار أصالته في اللغة العربيّة، نوعان:

١ ـ عربيّ، وهو ما كان أصيلًا في العربيّة له جذر عربي، نحو: «محمد»، و«أحمد»، و«سعيد»، و«عفّان»، و«صالح».

٢ ـ أعجميّ، أو أجنبيّ وهو ما لم يكن أصيلًا في العربيّة، بل دخل إليها من إحدى اللغات الأجنبيّة، كالفارسيّة، واليونانيّة، والعبريّة، وغيرها، نحو: «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«هارون»، و«فرعون»، و«هرمز»، و«فيروز»، و«لوط»، و«نوح»...

وتعرف عجمة الكلمة من علامات[2] منها[3]:

١ ـ أن يكون وزنها خارجًا عن الأوزان العربيّة، مثل: «إبراهيم»، و«إبريسم»، على وزن «إفعاليل» و«إفعيلل»، وهذان الوزنان غير موجودَين في أوزان الأسماء العربية.

= أ ـ ﴿وعادًا وثمُودًا وأصْحابَ الرَّسِّ وقرُونًا بيْنَ ذلك كثيرًا﴾ (الفرقان: ٣٨).

ب ـ ﴿وثَمودُ وقومُ لُوطٍ وأَصْحَابُ الأَيْكَةِ أولئكَ الأحْزابُ﴾ (ص: ١٣).

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٥.

(٢) هذه العلامات غالبيّة وليست مطّردة (عباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٥/٤ (الهامش)).

(٣) ابن يعيش: «شرح المفصل. ٦٦/١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٩/٢؛ وطاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب (المكتبة السلفية بمصر، لا ط. لا ت)، ص ٧٢ ـ ٧٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٥/٤ ـ ٢٤٦.

٢ ـ أن تكون رباعية، أو خماسية، مع خلوّها من حروف الذلاقة[١]، وهي الستّة التالية: ب، ر، ف، ل، م، ن. وقد جمعها بعضهم في «مر بنفل».

٣ ـ أن يجتمع في الكلمة من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربيّة الصحيحة، كاجتماع الجيم والقاف بفاصل، أو بغير فاصل بينهما، نحو «جُرموق»[٢]، و«جقّة»[٣]، وكاجتماع الصاد والجيم في مثل «صولجان»[٤]، والكاف والجيم في مثل: «سكرجة»[٥] والراء بعد النون في أوّل الكلمة، نحو: «نرجس»، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة في مثل «مهندز»، واجتماع الطاء والجيم في مثل «الطاجن»[٦].

٤ ـ أن ينصّ أئمة اللغة الثقات على أن اللفظ غير عربيّ.

واللفظ الأعجمي الذي يدخل العربيّة يسمّى «معرّبًا» سواء طرأ عليه تعديل عند دخوله العربيّة[٧]، نحو: «شهنشاه» وأصلها: «شاهان شاه»، أي

---

(١) يستثنى كلمة «عسجد»، أي الذهب، إذ نصّ العلماء على عربيّتها (راجع ابن منظور: لسان العرب (عسجد)).

(٢) الجرموق: خفّ صغير، وقيل: خفّ صغير يلبس فوق الخفّ. (ابن منظور: لسان العرب (جرمق)).

(٣) الجقة: الناقة الهرمة. (ابن منظور: لسان العرب (جقق)).

(٤) الصولجان: عصا يُعطف طرفها، يضرب بها الكرة، والعود المعوجّ، فارسيّ معرّب) ابن منظور: لسان العرب (صلج)).

(٥) السكرجة: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم، وهي فارسيّة (ابن منظور: لسان العرب (سكرج)).

(٦) هو الطابق يُقلى عليه، فارسيّ معرب (ابن منظور: لسان العرب (طجن)).

(٧) إنّ التغيير الذي يطرأ على الكلمة المعرّبة أربعة أنواع:

أ ـ إبدال حرف بحرف، نحو: «جَرْم» معرب «كَرْم» الفارسية (بمعنى الحر)، و«صَرْد» معرب «سَرْد» الفارسيّة (بمعنى البرد).

ب ـ إبدال حركة بحركة، نحو: «سرداب» معرب «سَرْدَآب» (بمعنى بناء تحت الأرض). وقد اجتمع النوعان: الأوّل والثاني في نحو: «سكّر» معرب «شكر». ـ

ملك الملوك في الفارسية[1]، أو لم يطرأ عليه أيّ تعديل، نحو: «إبراهيم» و«لوط».

ويميّز بعضهم بين اللفظ الأعجمي الذي دخل العربيّة بعد أن أجري فيه العرب بعض التعديل، ويسمّيه «معرّبًا»، وبين اللفظ الأعجمي الذي دخل العربيّة دون أي تعديل ويسمّيه «أعجميًّا»[2].

وقد دخلت الألفاظ المعرَّبة اللغة العربيّة منذ أقدم العصور، إذ نجد الكثير منها في القصائد الجاهليّة التي وصلتنا، ومنها:

- الفارسيّة: دولاب، ودسكرة، وكعك، وسميد، وجلنار.

- الهنديّة: فلفل، وجاموس، وشطرنج، وصندل.

ج ـ زيادة شيء، نحو: «أرندج» (جلد أسود) «معرب» من «رنده» الفارسية ويلاحظ في هذه الكلمة قلب الهاء جيمًا.

د ـ نقص شيء، نحو: «نَبَهْرَج» معرب «نَبْهَرَه» (أي: باطل) (طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب. ص٣ ـ ٤).

(١) عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب. ص٦٦. (مطبعة الهلال بمصر، لاط، ١٩٠٨) ص٦٦.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٢/٤ (الهامش)، والواقع أنّ الألفاظ المعرّبة التي لم يطرأ عليها أي تغيير عند دخولها اللغة العربيّة قليلة جدًّا إذا قيست بمجموع الألفاظ المعرّبة التي لحقها التغيير، فالعرب قلّما يعربون كلمة دون أن يردّوها إلى كلمة توازنها في لغتهم. وهذا الملحظ دفع بعضهم إلى جعل التغيير والإلحاق بأحد الأوزان العربيّة شرطًا للتعريب. وهذا ما عناه جمال الدين الأفغاني بقوله: «إذا أردنا استعمال كلمة أعجمية في اللغة العربيّة، فما علينا إلّا أن نلبسها مشلحًا وعقالًا، فتصبح عربية» (عن عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب. ص٦٤). فالمشلح والعقال عنده هما التغيير والإلحاق بأحد الأوزان العربيّة.

ـ اليونانية، قنطار، وترياق، وقبّان[1].

وكذلك نجد في القرآن الكريم الكثير من الألفاظ المعرّبة، ففيه من الفارسيّة «أباريق»[2]، و«سجّيل»[3]، و«إستبرق»[4]، و«دينار»[5]، و«ياقوت»[6]، و«مسك»[7]. وفيه من اليونانية: «الرقيم»[8]، و«الصراط»[9] و«القسطاس»[10]. وفيه من الحبشيّة «جهنّم»[11]، و«أخدود»[12]، ومن

---

(١) راجع الشيخ صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ٣١٦.

(٢) وردت في الآية: ﴿يطوف عليهم ولدانٌ مخلّدون بأكوابٍ وأباريق﴾ (الواقعة: ١٧ ـ ١٨).

(٣) وردت ثلاث مرّات في القرآن الكريم (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٣٤٥) ومنها الآية: ﴿وأمطرنا عليها حجارةً من سجّيلٍ منضود﴾ (هود: ٨٢).

(٤) وردت في أربع آيات قرآنية (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ١١٨) ومنها الآية: ﴿ويلبسون ثيابًا خضرًا من سندسٍ واستبرق﴾ (الكهف: ٣١).

(٥) وردت في الآية: ﴿ومنهم من إن تأمنه بدينارٍ لا يؤدّه إليك إلّا ما دمت عليه قائمًا﴾. (آل عمران: ٧٥).

(٦) وردت في الآية: ﴿كأنّهنّ الياقوتُ والمرجانُ﴾ (الرحمن: ٥٨).

(٧) وردت في الآية: ﴿ختامهُ مسكٌ وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾ (المطففين: ٢٦).

(٨) وردت في الآية: ﴿أم حسبتَ أنّ أصحابَ الكهفِ والرّقيمِ كانوا من آياتنا عجبًا﴾ (الكهف: ٩).

(٩) وردت ثلاثًا وأربعين مرة (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٤٠٧) ومنها الآية: ﴿ولهديناهم صراطًا مستقيمًا﴾ (النساء: ٦٨).

(١٠) وردت مرتين (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٥٤٥)، ومنها الآية: ﴿وأوفوا الكيلَ إذا كلتم وزنوا بالقسطاسِ المستقيم﴾ (الإسراء: ٣٥).

(١١) وردت سبعًا وسبعين مرة في القرآن الكريم (محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٨٤ ـ ١٨٥) ومنها الآية: ﴿وعرضنا جهنّم يومئذٍ للكافرين عرضًا﴾ (الكهف: ١٠٠).

(١٢) وردت في الآية: ﴿قُتل أصحابُ الأخدود﴾ (البروج: ٤).

التركيّة القديمة «غسّاق»[1]، ومن الهنديّة «مشكاة»[2]، ومن القبطيّة «هَيْتَ لَكَ»[3] وغير ذلك من الألفاظ الأعجميّة[4].

والألفاظ الأعجميّة في اللغة العربيّة منها ما كان يستخدم في لغته أسماء أجناس، نحو: «ياسمين»، و«جاموس»، و«سوسن»، و«ديباج» و«آجرّ»، ومنها ما كان في لغته أعلامًا على أشخاص أو غيرها، نحو: «إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»[5].

ويمنع النحاة العلم الأعجمي من الصرف بالشروط التالية:

١ ـ أن يكون رباعيًا فأكثر، فإن كان ثلاثيًا صرف سواء أكان ساكن الوسط، نحو «لوط» و«نوح»، أو محرّك الوسط، نحو «شتَر»[6]. ومنهم من أجاز في الثلاثي الساكن الوسط الصرف ومنعه[7]. ولم يرد العلم الأجنبي الثلاثي الساكن الوسط إلّا مصروفًا في القرآن الكريم، ومنه الآية: ﴿وإنَّ لوطًا لَمِنَ المُرْسَلِينَ﴾[8]، والآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إلى قَوْمِهِ﴾[9]،

---

(١) وردت في الآية: ﴿هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ (ص ٥٧)، والآية: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ (النبأ: ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) وردت في الآية: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ وَالمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ (النور: ٣٥).

(٣) وردت في الآية: ﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ: هَيْتَ لَكَ﴾ (يوسف: ٢٣).

(٤) راجع عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب. ص٤٧ ـ ٥١. وقارن بنور الدين حمود: «المعرب والدخيل ضروريان لازدهار اللغة» ص١٨٦ ـ ١٨٧.

(٥) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٤٥.

(٦) شتر: اسم لقلعة من أعمال أرّان، وأران: إقليم بولاية أذربيجان.

(٧) من هؤلاء عيسى بن عمر الثقفي، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري (ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ١٢٥/٤؛ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص٥٩٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢١٩/٢).

(٨) الصافات: ١٣٣. وراجع مسرد الآيات التي وردت فيها كلمة «لوط» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي. ص٦٥٤.

(٩) الأعراف: ٥٩، وهود: ٢٥، والمؤمنون: ٢٣. وراجع مسرد الآيات التي وردت فيها ـ

ولم أقع عند من يجيز الصرف ومنعه في العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط على شاهد واحد يدعم إجازته.

٢ ـ أن يكون العلم الأعجمي علَمًا في لغته الأعجمية. وأمام هذا الشرط انقسم النحاة ثلاث فئات:

أ ـ فريق يشترط هذا الشرط، ويضمّ معظم النحاة، ومنهم سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن يعيش، وابن مالك، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم[١]. وقد جمع ابن مالك الشرطين السابقين بقوله (من الرجز):

والعجميُّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفُ مَعْ   زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ[٢]

وعند هذا الفريق أنّه إذا سُمّي باسم من أسماء الجنس الأعجمية، نحو: «ديباج»، و«جاموس»، و«ياسمين»، و«لجام»، و«فيروز»، و«فرند»، و«إبريسم»، و«آجرّ»، فإنّ العلم يُصرف إلّا أنْ يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وهذا هو الرأي الشائع في كتب النحاة[٣].

ب ـ فريق منه الشلوبين وابن عصفور وغيرهما[٤] يفصّل في هذه المسألة

= كلمة «نوح» في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ص٧٢٢ ـ ٧٢٣.

(١) راجع على التوالي: سيبويه: الكتاب ٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ والمبرد: المقتضب. ٢/٣٢٥؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٤٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٦؛ وابن مالك: الألفية ص٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٢.

(٣) بخلاف ما يذهب إليه عباس حسن في كتابه النحو الوافي ٤/٢٤٢؛ إذ يرى أن رأي الفريق الثاني هو الأشيع.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٨ ـ ٢١٩؛ ويس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/٢١٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٤٢.

فيرى أنّ أسماء الأجناس الأعجمية إذا كانت قد نُقلت إلى اللغة العربيّة نكرات لا أعلامًا، نحو: «ديباج»، و«لجام»، و«فيروز»، و«ياسمين»، و«فرند»، و«إبريسم»، و«آجرّ»، ثم سُمّي بها، فلا تُمنع من الصرف[1]، وأمّا إذا نُقلت إلى العربيّة، واستُعملت أوّل استعمالها في العربيّة أعلامًا، فإنّها تُمنع من الصرف، نحو: «بندار» وهو اسم جنس في الفارسيّة لتاجر المعادن، وللتاجر الذي يخزن البضائع إلى زمن الغلاء، ونحو: «قالون»، وهو في الروميّة اسم جنس للشيء الجيّد. والكلمتان أعجميّتان واسما جنس، وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أوّل استعمالهما العربي، فيمنع صرفهما[2].

جـ- فريق يذهب إلى أنّه لا داعي لاشتراط العلميّة في لسان الأعاجم قبل نقْله علمًا إلى لغتنا[3]، فيمنع من الصرف كلّ علم أعجمي سواء أكان علمًا في لغته الأعجميّة أم غير علم، وسواء استُخدم في أوّل استعماله في العربيّة علمًا أو غير علم. وقد رأى هذا الفريق، عن حقّ، أنّ اشتراط العلميّة يتطلّب بالضرورة معرفة كلّ اللغات الأجنبيّة التي استعارت منها لغتنا بعض الأسماء، كما يتطلّب معرفة العلم وغير العلم فيها، وهذان الأمران مستحيلان على طالب العربيّة، وخاصة أنّ اللغات الأجنبيّة تتجاوز المئات. زِدْ على ذلك أنّه على رأي الفريق الثاني يجب بالإضافة إلى معرفة كون الكلمة الأعجميّة علمًا في لغتها أم غير علم، أن يعلم طالب العربيّة ما إذا كانت الكلمة الأعجميّة المعربة قد استُعملت أوّل استعمالها في العربيّة علمًا أم غير علم، ممّا يزيد الأمر تعقيدًا، إذ يستلزم القيام بدراسات لغويّة

(١) إلّا بما يمنع العلم العربي من الصرف. ويلاحظ أنّه في هذا النوع من الأسماء لا اختلاف بين رأي الفريق الأوّل ورأي الفريق الثاني.

(٢) وهنا الاختلاف بين الفريق الأوّل والفريق الثاني.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي، ٢٤٣/٤.

وتاريخيّة، كلّ ذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك مصروفة أم غير مصروفة.

ولعلّ رأي هذا الفريق هو الأولى بالاتباع، لأنّ فيه من التيسير الشيء الكثير دون أن يسيء إلى لغتنا العربيّة ألبتّة. وما يعضده أنّ الذين اشترطوا العلميّة في لغة العَلَم الأعجميّ لم يأتوا بشاهد واحد يثبت هذا الاشتراط، كما أنّ الاختلاف بين الفريق الأوّل والفريق الثاني حول صرف كلمة «بندار» و«قالون» (عَلَمين على مذكّرين)، فيصرفان حسب الفريق الأوّل لأنّهما ليسا علمين في لغتيهما الأعجميتين، ويمنعان من الصرف حسب الفريق الثاني لأنّهما استُخدما علمين في أوّل استخدامهما في لغة العرب، هذا الاختلاف لا يمكن الفصل فيه استنادًا إلى لغة العرب، ذلك أنّ أيًّا من الفريقين لم يأتِ بشواهد تدعم رأيه[1].

ومن الأعلام الأعجميّة المستوفية لشرطي المنع «إبراهيم»، و«إسحاق»[2]، و«يعقوب»[3] و«هارون»، و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف»، نحو الآيات: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ. وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ. وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ. وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ

---

(١) قال الشيخ يس: «... وقد يقال إن صرفت العرب «لجام» و«قالون» مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه، وإن لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور، ولعلّهم لم يحفظوا عن العرب شيئًا في ذلك فوقع الخلاف، أو تكون العرب اختلفت في ذلك» (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٨ - ٢١٩).

(٢) يقول المبرد: لو سميت بـ«إسحاق» تريد المصدر من قولك: «أسحقه الله إسحاقًا» لا نصرف. (المبرد: المقتضب ٣/٣٢٦).

(٣) يقول المبرد: لو سميت بـ«يعقوب» تعني ذكر القبج (الحجل) لانصرف. لأنّه عربي على مثال «يربوع» (المبرد: المقتضب. ٣/٣٢٥).

ولُوطًا وكلًّا فضّلْنَا علَى العالمينَ﴾[1].

وأسماء الملائكة كلّها ممنوعة من الصرف للعلميّة والعجمة[2] إلّا «مالكًا» و«منكرًا» و«نكيرًا» فهذه الثلاثة مصروفة لأنّها عربيّة، وأمّا «رضوان» فممنوع من الصرف للعلميّة والزيادة.

وأسماء الأنبياء ممنوعة أيضًا من الصرف[3] إلّا «محمدًا»، و«صالحًا» و«شعيبًا»[4] و«هودًا»، و«لوطًا»، و«نوحًا»، و«شيثًا»[5]. وسبب المنع العلميّة والعجمة.

وأمّا «موسى» اسم النبي فممنوع من الصرف لأنّه أعجمي[6]. وأمّا لفظ «موسى» اسم الأداة المعروفة، فيصحّ صرفه ومنعه، أمّا الصرف فعلى اعتباره من «أَوْسَيْتُ رأسه» إذا حلقته، فالرأس موسي، كـ«معطى»، وأمّا

---

(١) الأنعام: ٨٣ - ٨٦.

(٢) من هذه الأسماء «جبريل»، و«ميكائيل»، و«إسرافيل»، و«هاروت» و«ماروت» و«عزرائيل». وقد وردت لفظة «جبريل» ثلاث مرّات في القرآن الكريم (راجع محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ١٦٣)، ومنها الآية: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ...﴾ (البقرة: ٩٧). وأمّا «ميكائيل» أو «ميكائل» أو «ميكال» على اختلاف في القراءة فقد ورد في الآية: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٨). وأما «إسرافيل» فلم أقع عليها في في القرآن الكريم. وأما «هاروت» و«ماروت» فقد وردا في الآية: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ...﴾ (البقرة: ١٠٢).

(٣) من هذه الأسماء ما ورد قبل قليل: إبراهيم، و«إسحاق»، و«يعقوب» و«داود»، و«سليمان»، و«أيوب»، و«يوسف» و«هارون»...

(٤) تصرف «محمد» و«صالح» و«شعيب» لأنّها أعلام عربيّة (سيبويه: الكتاب ٣/٢٣٥، والمبرد: المقتضب ٣/٣٢١).

(٥) تُصرف «هود»، و«لوط»، و«نوح»، و«شيث» لأنّها أعجمية ثلاثيّة (سيبويه: الكتاب ٣/٢٣٥).

(٦) سيبويه: الكتاب ٣/٢١٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٣١. وذهب عباس حسن إلى أنّه ممنوع من الصرف لأنّه ورد في السماع الأغلب كذلك (عباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٥).

منع الصرف، فعلى اعتباره من «أَسَوْتُ» بمعنى: «أصلحت»، أو من «ماس يميس» فوزنه «فُعْلى»[1]، ومُنع الصرف لألف التأنيث المقصورة[2]. وأمّا «عيسى» فأعجمي أيضًا، ويجوز أن يكون «فُعْلى» والألف فيه ألف إلحاق، واشتقاقه من شيئين: أحدهما «العَيْسُ» وهو ماء الفحل، وثانيهما «عاس يعوس إذا قام بالشيء»، وهو، على الوجهين ممنوع من الصرف[3].

وأمّا «إبليس» فمنهم من اعتبره أعجميّ الأصل، فمنعه من الصرف، ومنهم من اعتبره عربي الأصل مشتقًا من «الإبلاس»، أي: الإبعاد، فمنعه من الصرف، أيضًا، ولكنّ للعلمية وشبه العجمة[4]، لأنّ العرب لم تسمّ به أصلًا، فكأنّه من غير لغتها، بالرغم من أنّ صيغته لها نظائر أصيلة في العربيّة، مثل: «إكليل»، و«إقليم». ومن شواهد منعه الآية: ﴿وإذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إلّا إبْلِيسَ أبَى واسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ﴾[5].

١٣ ـ تعليل النحاة لمنع صرف العلم الأعجمي:

يلفت نظر الباحث في تعليل النحاة لمنع العلم الأعجمي من الصرف أنّ سيبويه يعلّل هذا المنع بعدم تمكّنه من لغة العرب، أي باستثقاله، كما أنّه يعلّل صرف «نوح»، و«هود»، و«لوط» بخفّتها، فالتعليل، عنده، لفظيّ

---

(١) إذا كان من «أَسَوْتُ»، فأصله: «مُؤْسَى» إلّا أنّ الهمزة إذا سُكّنت وقبلها ضمة وخُفّفت أبدلت واوًا فألزمت هذه اللفظة تخفيف الهمز. وإذا كان من «ماس يميس»، فأصله: «ميسى» فقلبت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمّة.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٥.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/٢١٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣١.

(٤) ابن منظور: لسان العرب (بلس)؛ والزبيدي: تاج العروس (بلس)؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٥.

(٥) البقرة: ٣٤، وقد وردت لفظة إبليس إحدى عشرة مرّة في القرآن الكريم. (محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ١٣٤).

بحث، يقول: «اعلمْ أنّ كلّ اسم أعجميّ أعرب وتمكّن في الكلام، فدخلته الألف واللام وصار نكرة، فإنّك إذا سمّيت به رجلًا صرفته، إلّا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: «اللجام»، و«الديباج»، و«اليَرَنْدج»، و«النيروز»، و«الفرند»، و«الزنجبيل»، و«الأرَنْدَج»، و«الياسمين» فيمن قال: ياسمينٌ[1] كما ترى و«السّهريز»، و«الآجرّ»... وأمّا «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، و«هرمز»، و«فيروز»، و«قارون»، و«فرعون» وأشباه هذه الأسماء، فإنّها لم تقع في كلامهم إلّا معرفة على حدّ ما كانت في كلام العجم، ولم تمكَّن في كلامهم كما تمكّن الأوّل، ولكنّها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربيّة، فاستنكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربيّة كنهشلٍ وشعثمٍ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسمًا يكون لكلّ شيء من أمّة. فلمّا لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم.. وأمّا «نوح»، و«هود»، و«لوط» فتنصرف على كلّ حال لخفّتها»[2].

ويعلّل المبرد عدم صرف العلم الأعجمي «لامتناعه، بالتعريف الذي فيه، من إدخال الحروف العربيّة عليه... لأنّك لا تقول: الفرعون»[3].

وأمّا النحاة المتأخّرون فعلّلوا عدم صرفه، لاجتماع علّتين فيه: واحدة تعود إلى المعنى، وهي علّة العلميّة، وأخرى تعود إلى اللفظ وهي علّة العُجْمة[4]، فأشبه الفعل الذي تجتمع فيه علّتان: معنويّة لأنّه يحتاج إلى الاسم، ولفظيّة لأنّه مشتقّ من الاسم، ولمّا أشبه الفعل حُرِم، كالفعل، من

---

(١) ثمّة لغة ثانية تعرب «ياسمين» إعراب جمع المذكر السالم، فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣) المبرّد: المقتضب ٣/٣٢٥.

(٤) لأنّ العجمة، كما يقول ابن يعيش، دخيلة على كلام العرب لأنّها تكون أوّلًا في كلام العجم ثم تعرب، فهي ثانية له وفرع عليه (ابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٦).

التنوين والجر[١].

والناظر في هذا التعليل يرى أنّه بعيد عن طبيعة العربي الجاهليّ الذي لا نظنّ أنّه فكّر في هاتين العلّتين عندما منع «إبراهيم» ونحوه من الصرف، وهو مردود من ناحيتين: أولاهما: أنّ الكلمة الغريبة قد تُنقل إلى اللغة وتُستعمل اسمًا أو علمًا، ولكنّها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها، وتخضع لتصريفها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرّر استعمالها، وتنسى عجمتها، وتسلك مسلكًا يؤهّلها في اللغة الجديدة، فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسميّة لا الفعليّة»[٢].

وثانيتهما أنّ الأعلام الأعجميّة الثلاثيّة الساكنة الوسط، نحو «نوح» أو المفتوحة الوسط، نحو: «شَتَرَ» تُصرف رغم وجود العلّتين فيها، فكيف تبقى العلّة وينتفي المعلول؟

والذي نراه أنّ الأعلام الأعجميّة إنّما منعت من الصرف لثقلها في اللفظ، فهي غريبة على لسان العربي، وكلّ ما كان غريبًا على اللسان يكون النطق به أصعب من النطق بما اعتاده اللسان، ونظرًا إلى ثقلها لم ينوّنها العرب، أي لم يزيدوا ثقل التنوين عليها، ولم يدخلوا الكسر فيها، بل جرّوها بالفتحة عوضًا من الكسرة، لأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة، بل هي أخفّ الحركات جميعًا. ويعضد رأينا أنّ الأعلام الأعجميّة الثلاثيّة، وهي خفيفة في النطق نظرًا إلى قلّة عدد أحرفها، تصرف، وأنّ أسماء الأجناس الأعجمية إذا استخدمت نكرات في اللغة العربيّة وشاع استخدامها خفّت في اللفظ، ولذلك تُصرف إن سُمّيَ بها على رأي الفريق الثاني من النحاة الذي أشرنا إليه. وتُمنع من الصرف إن لم تُستخدم نكراتٍ في العربيّة في أوّل استعمالها، فلم يشع استعمالها، ولم تخفّ في النطق. وهذا الرأي لا أدّعي

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٤٥؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٨.
(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص١٦٧ - ١٦٨.

لنفسي فيه فضلًا، فهو رأي سيبويه السابق الذكر مع بعض التوضيح والتفصيل.

١٤ ـ العلم المُوازن للفعل:

يُمنع العلم من الصرف إذا كان موازنًا للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر. والعلم الموازن للفعل ثلاثة أنواع[١].

أ ـ العلم الذي على وزن يخصّ الفعل، أي الذي على وزن لا يوجد في غير الفعل، ويكون خاصاً:

ـ بالفعل الماضي وحده دون مرفوعه[٢]، كالماضي الذي على وزن «فعّل»، نحو «هَذَّبَ»، وكالماضي المبني للمجهول، نحو: «كُتب»، و«قُوتل»، والماضي المبدوء بهمزة وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو لغير المطاوعة، نحو: «اُمْتَثَلَ» و«تقاتل» و«تكلّمَ».

ـ بالفعل المضارع وحده دون مرفوعه إذا كان الوزن من غير الثلاثي[٣]، نحو: «يُدحرجُ»، «يَستعلمُ».

ـ بفعل الأمر وحده دون فاعله إذا كان الوزن من غير الثلاثي[٣]، نحو: «دَحْرِجْ» و«اُسْتَعْلِمْ» إلّا الأمر الدال على المفاعلة، فإنّه ليس خاصاً بالفعل ولا غالبًا فيه، نحو: «قاتِلْ»، و«قاوِمْ»، فإنّ الأسماء التي على وزنه كثيرة، نحو: «راكب» و«صاحب»[٤].

وكلّ هذه الأفعال وأمثالها، إذا صارت دون مرفوعها أعلامًا منقولة،

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك. ١٢٥/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٠/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٧/٤ ـ ٢٤٩.

(٢) إذا نُقل الفعل مع مرفوعه (الفاعل أو نائبه) إلى العلميّة، فإنّ العلم يصبح جملة محكيّة، فلا يمنع من الصرف.

(٣) لأنّه من غير الثلاثي يكون على وزن يكاد يختصّ بالفعل دون غيره إلّا نادراً.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٧/٤ ـ ٢٤٨.

تمنع من الصرف، وتصير همزة الوصل، إن وُجدت في أوّلها، همزة قطع[1].

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلًا في غيره، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن «فَعَّلَ» علمًا، نحو: «خَضَّم» في قول الراجز:

لَوْلَا الإلَهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا[2]

أو كاستعمالهم نادرًا صيغة المبني للمجهول علمًا، نحو: «دُئِل» (علم على قبيلة)، أو صيغة المضارع، نحو: «تَعِزّ» (اسم مدينة في اليمن). وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم، نحو: «بَقَّم» (علم صِبْغ)، و«طُسِّجَ» (علم على نبات)[3].

ب - العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل، ولكنّه أكثر في الفعل، نحو صيغة: «إفْعِل»، نحو: «إثْمِد» (حجر الكحل)، وصيغة «افْعَلْ»، نحو: «إصبع» (علم على رجل)، وصيغة «افعُلْ»، نحو: «أبلُم»، (نوع من البقل)[4].

---

(١) إذا كان العلم منقولًا عن اسم أوّله همزة وصل، نحو: «اقتدار»، فإنّها لا تتحوّل إلى همزة قطع.

(٢) الرجز بلا نسبة في ابن جني: الخصائص. ٢١٩/٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٣٠/١، ٦٠؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان. ٣٧٧/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٩/٢. و«خضم» في الشاهد موضع في بلاد تميم، وسمّي به رجل تميمي. وقال ياقوت: لم يجيء على بناء «فَعَّل» من الأعلام سوى «خَضَّم» السابق الذكر، و«عَثَّر» (اسم ماء)، و«بَقَّم» (اسم فرس)، و«شَمَّر» (اسم فرس)، و«شَلَّم» (موضع بالشام) و«بَذَّر» (اسم ماء)، و«خَوَّد» اسم موضع، و«خَضَّر» اسم موضع من أراضي المدينة.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢١٩/٢ - ٢٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٣/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٧/٤ - ٢٤٨.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٦/٤؛ والأزهري: شرح التصريح =

وعلى هذين النوعين اقتصر ابن مالك، فقال (من الرجز):

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا   أو غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ، وَيَعْلَى

جـ ـ العلم الذي على وزن مشترك بين الاسم والفعل وشائع فيهما معًا، ولكنّه أنسب وأليق بالفعل، لاشتماله على زيادة تدلّ على معنى في الفعل، ولا تدلّ على معنى في الاسم، نحو: «أَفْكَل» (الرعشة والرعدة) و«أَكْلُب» (جمع «كلب»)، و«تَتْفُل» (علم على الثعلب) فإنّها على وزن «أَلْعَب»، و«أَدْرُس»، و«تَكْتُب» لكنّ الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدلّ على معنى في حين أنّ الهمزة في «ألعب» و«أدرس» تدلّ على المتكلّم، والتاء في «تكتب» تدلّ على المخاطب أو على المؤنّثة الغائبة[1].

و«لا بدّ من كون الوزن لازمًا باقيًا في اللفظ على حالته الأصليّة غير مخالف لطريقة الفعل، فخرج بالقيد الأوّل، وهو اللزوم، نحو: «امرىء»، فإنّه، في الرفع، نظير «اكتُب»، وفي النصب نظير «اذهَب»، وفي الجرّ نظير «اضرِب» فلم يلزم وزنًا واحدًا في الأحوال الثلاثة، ولم يبقَ على حالة واحدة، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه، والفعل لا إتباع فيه. وخرج بالقيد الثاني، وهو البقاء على حالته الأصليّة، نحو: «رُدَّ»، و«قِيل»، و«بِيع» مبنيّة[2] للمفعول، فإنّها لم تبق على حالتها الأصليّة، فإنّ أصلها «فُعِل» بضمّ الفاء وكسر العين، ثمّ دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في «رُدَّ» والإعلال بالنقل والقلب في «قِيل» وبالنقل فقط في «بِيع»، وصارت صيغة «رُدَّ» بمنزلة صيغة «قُفْل» بضمّ القاف وسكون الفاء، وصيغة «قيل» و«بيع» بمنزلة صيغة «دِيك»... فوجب

= على التوضيح، ٢/٢٢٠؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/٣٣٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي، ٤/٢٤٨.

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) في الأصل: مبنيّان.

صرفها لذلك. ولو سمّيت بـ «ضُرْب» بضمّ الضاد وسكون الراء حال كونه مخفّفًا من «ضُرِب» بضم الضاد وكسر الراء، انصرف اتّفاقًا، لأنّ التخفيف سابق على التسمية وإنّما الخلاف في التخفيف العارض بعد التمسية، هل ينزل منزلة الأصلي أم لا؟ وذلك كما لو سمّيت بـ«ضُرِب» بضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره، ثمّ خفّفته بتسكين ما قبل آخره، فإذا فعلت ذلك انصرف أيضًا عند سيبويه، لأنّه، عنده، كالسكون الأصلي، واختاره ابن مالك، وخالفه المبرد والمازني[1]، ومن وافقهما، فمنعوه من الصرف لأنّه تغيير عارض بعد التسمية. وخرج بالقيد الثالث، وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل، نحو: «أُلْبُب» بالضم في الباء الموحّدة فيما رواه الفرّاء جمع «لُبّ»، بضم اللام وتشديد الباء الموحّدة، وهو العقل، وجمع «لُبّ» على «أَلْبُب» قليل، والأكثر أن يجمع على «ألباب». ويقال: «بنات أَلْبُب»: عروق في القلب تكون منها الرقّة. و«ألبب» حال كونه علمًا ينصرف لأنّه قد باين الفعل بالفكّ، قاله أبو الحسن الأخفش، وخولف، فمن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة لـ«أَكْتُب»، ولأنّ الفكّ رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح «استحوذ»، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعًا، ولأنّ الفكّ قد يدخل الفعل لزومًا كـ«أَشْدِدْ به» في التعجّب، وجوازًا كـ«ارْدُدْ»، و«لم يردُدْ»، وشذوذًا كـ«ضَبِبَ البلد» و«ألِل السقاء» إذا تغيّرت رائحته»[2].

ولا يُمنع العلم من الصرف، إذا كان على وزن هو أوْلى بالاسم، نحو: «عامر» فإنّه، وإن وُجد في الفعل كـ«ضارب» (الأمر من «ضارَبَ») إلّا

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب (... - ٢٤٩هـ/٨٦٣م) أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة، ووفاته فيها. من مؤلّفاته: «ما تلحن فيه العامة»، و«التصريف» و«العروض»، (الزركلي: الأعلام. ٢/٦٩).

(٢) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٠ - ٢٢١؛ وراجع: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٥٠ - ٢٥١.

أنّه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر[1]. وكذلك لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل، نحو: «شَجَر» (علم على ذَكَر) الذي يوازن «ضَرَبَ»، ونحو: «جَعْفَر» الذي يوازن «دحرج»[2]. ومذهب عيسى بن عمر الثقفي عدم صرف العلم الذي على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال وأنّ كلّ فعل ماض سُمّي به، فإنّه لا ينصرف إلّا إذا كان فارغًا من فاعله، واحتجّ على مذهبه بقول سحيم بن وثيل اليربوعي[3] (من الوافر):

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[4]

ورد عليه بأنه يحتمل أن يكون سمّي بـ« جلا » من قولك: «زيد جلا»، أي: هو، ففيه ضمير مستتر يعود على «زيد»، وهو من باب المحكيّات، فهو وفاعله جملة محكيّة كقول الشاعر (من الرجز):

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[5]

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٧/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٧/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٤٩/٤.

(٣) هو سحيم بن وثيل بن عمرو اليربوعي التميمي (... - نحو ٦٠هـ/نحو ٦٨٠م)، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المئة، كان شريفًا في قومه نابه الذكر. (الزركلي: الأعلام. ١٧٩/٣).

(٤) الشاهد مع نسبته في سيبويه: الكتاب ٢٠٧/٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢؛ وشرح شواهد شروح الألفية ٣٥٦/٤؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ١٢٣/١، ٣١٢/٢؛ وبلا نسبة في الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٢٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك. ١٢٧/٤. وابن جلا: واضح مكشوف لا يخفى مكانه، والثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. والشاهد فيه قوله: «ابن جلا» حيث لم يصرف «جلا»، وهو، عند عيسى بن عمر، منقول عن فعل خالٍ من فاعل.

(٥) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية. ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤؛ بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل. ٢٨/١؛ وابن هشام: أوضح المسالك =

ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف، أي، أنا ابن رجل جلا الأمور، أي: كشفها[1].

١٥ ـ التسمية بتثنية الأفعال:

قال سيبويه والخليل ويونس إنّك إذا سمّيت رجلًا بـ«ضربا» من قولك: «الزيدان ضربا»، قلت: «هذا ضربان قد جاء»، و«رأيتِ ضربين»، وإنّما سمّيته بلفظ مثنى فلا بد في لفظ تثنية الأسماء من النون. وجعلت إعرابه، وإن كان واحدًا، إعراب الاثنين، لأن لفظك لفظ الاثنين حكاية للتثنية. ويجوز أن تقول: «هذا ضربان قد جاء»، فتجعل الألف والنون فيها بمنزلتها في «النّقَران» و«الجَوَلان» فلا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة كما تفعل بـ«عُثمان»[2].

١٦ ـ التسمية بجمع الأفعال:

قال سيبويه والخليل ويونس إنّك إذا سمّيت رجلًا «ضربوا» قلت: «هذا ضربون قد جاء»، و«رأيت ضربين»، و«مررت بضربين» تلحق النون كما ألحقتها مع الألف، لأنّ لفظ الجمع في الأسماء لا يكون إلّا بالنون كما لم تكن التثنية إلّا بالنون، وجعلته كالجمع في الإعراب، كما في الآيـة: ﴿كلّا إنّ كتابَ الأبرار لفي علّيين وما أدراك ما علّيون﴾[3]، فإن جعلته معرب الآخر بمنزلة قولك: «هذا سنين» قلت:

= إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢؛ والبغدادي: خزانة الأدب ١٣٠/١؛ وابن منظور: لسان العرب (زيد) و(فرد). والشاهد فيه قوله: «بني يزيد» و«يزيد» مسمّى به من قولك: «المال يزيد»، ففيه ضمير مستتر، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية، وإلّا لو كان مجرّدًا عن الضمير لجرّه بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع.

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢١/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢١٠/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢.

(٣) المطففين: ١٨ ـ ١٩.

«هذا ضربينٌ قد جاء»، و«رأيت ضربينًا قد جاء»، و«مررت بضربينٍ»[1]. وقال الزجاج: إنّ سيبويه والخليل ويونس «قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو، وكان ينبغي أن يقولوا: إنّه على ضربين: من قال «سنين»، قال: «ضربين»، ومن اعتدّ بزيادة الواو والنون، قال: «هذا ضربونٌ قد جاء» مثل «زيتون»، و«مررتُ بضربونٍ»»[2].

١٧ ـ تعليل منع العلم الموازن للفعل من الصرف:

يعلّل سيبويه منع صرف الأسماء الموازنة للفعل بقوله: «ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أوّلها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أنّ «تَفْعَل» و«يَفْعَل» في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنّما هو في الأصل للفعل، فلمّا صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه»[3]. ولم أجد هذا التعليل ولا أيّ تعليل آخر في المصادر النحويّة التي اعتمدتها، كالمقتضب للمبرد، و«ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج، وشرح المفصل لابن يعيش، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري، ولعلّ عزوف هذه المصادر عن التعليل هنا رغم منهجها التعليلي في تفسير الظواهر النحويّة إنّما يعود إلى أنّ علّة موازنة الفعل لا تحتاج، عندهم، إلى تفسير وشرح كغيرها من العلل التي افترضوها والتي تقرّب الاسم من الفعل، أو لعلّ اعتبارهم خروج الاسم عن أوزانه الأصليّة علّة تضاف إلى علّة العلميّة، فيصبحان كافيين لمنع العلم من الصرف. ومهما يكن من أمر، فإنّ تعليل سيبويه يؤيّده أنّ الحسّ اللغويّ يميل إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه، فاللسان العربي نطق بالأفعال غير منوّنة، وعندما نطق بالأعلام الموازنة للأفعال لم ينوّنها، ويؤيّده أيضًا أنّ الأعلام التي على

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٠٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٢٣.

(٣) سيبويه: الكتاب. ٣/١٩٧.

أوزان غالبة في الأسماء تصرف، وأنّ الأعلام التي على أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال يجوز الصرف فيها وتركه. ويردّه كون الأسماء التي ليست أعلامًا والتي على أوزان الأفعال، نحو: «أنْهُر» (جمع نهر) لا تمنع من الصرف، وهو يفترض أنّ اللسان العربي قد نطق بالأفعال ردحًا من الزمن قبل النطق بالأعلام الموازنة للأفعال، وهذا أمر يحتاج إلى ما يثبته.

١٨ ـ العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة:

الألف المقصورة في آخر الاسم قد تكون من أصل الكلمة، نحو: «فتى» و«ربى» و«ندى»، و«هوى»، وقد تكون زائدة، وهذه تأتي على ثلاثة أضرب[١]:

أ ـ زائدة للتأنيث، نحو: «حُبلى»، و«سكرى» و«غضبى»، و«جُمادى»، وقد سبق القول فيها في الفصل الرابع من كتابنا هذا.

ب ـ زائدة لإلحاق الاسم الذي تتّصل به بوزن اسم آخر، مثل ألف «مِعْزى» الملحقة وزن الكلمة بوزن «دِرْهم». والإلحاق، عند النحاة، هو «زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنويّ بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري الكلمة الملحقة في تصريفها على ما تجري عليه الكلمة الملحق بها»[٢]. قال السيوطي: «الإلحاق أن تبني مثلًا عن ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعيّ الأصول، فتجعل كلّ حرف مقابل حرف، فتفنى (أي: تنتهي) أصول الثلاثي، فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعيّ الأصول، فيسمّى ذلك الحرف الذي زاد حرف الإلحاق»[٣].

---

(١) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ١/٦٩١ ـ ٦٩٥.

(٢) محمد سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. (مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، لا ط، لا ت) ص ٢٠١.

(٣) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (مطبعة السعادة، القاهرة، لا ط، لا ت) ١/٣٢.

ومعنى الإلحاق تكثير الكلمة وتطويلها، فكلّ إلحاق تكثير، وليس كلّ تكثير إلحاقًا[1].

ج ـ زيادتها لغير إلحاق ولا تأنيث، كما في «قَبَعْثَرى»[2].

ويفرّق النحاة بين الألف المزيدة للتأنيث، والألف المزيدة للإلحاق أو لغيره بواسطة أحد أمرين[3]:

أ ـ هاء التأنيث، أي التاء المربوطة، فإن لم يجز تأنيث الكلمة بالهاء كما في «حُبْلى» و«جُمادى» كانت للتأنيث، وإن جاز، نحو: «حَبَنْطى، حبنطاة»[4]، كانت لغير التأنيث، «لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث»[5] حسب زعم النحاة.

ب ـ التنوين، فما نُوّن كانت ألفه لغير التأنيث، وما لم ينوّن كانت ألفه للتأنيث[6]. وقد استدلّوا على أنّ ألف «مِعْزى» للإلحاق بتنوينها وتذكيرها في قول الشاعر (من الهزج):

وَمِعْـــزًى هَـــدِبًـــا يَعْلُـــو ... قِـــرانَ الأرْضِ سُـــودانـــا[7]

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٤٧/٩.
(2) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم (ابن منظور: لسان العرب (قبعثر)).
(3) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٦٩٢/٢؛ وسيبويه: الكتاب، ٢١٠/٣ ـ ٢١١، والمبرد: المقتضب، ٣٣٨/٣.
(4) الحَبَنْطى: القصير الغليظ، (ابن منظور: لسان العرب (حبط)).
(5) المبرد: المقتضب، ٣٣٨/٣.
(6) إلّا إذا كان علمًا، فالعلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة ممنوع من الصرف كما سنعرف.
(7) سيبويه: الكتاب، ٢١٩/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٣٠، وابن جني: سر صناعة الإعراب، ٦٩٢/٢، وابن يعيش: شرح المفصل، ٦٣/٥ و١٤٧/٩؛ وابن منظور: لسان العرب (قرن). والهَدِب: الكثير الهدب، ويعني به الشعر، والقِران: جمع قرن وهو المشرف من الأرضين والجبال. والشاهد فيه قوله: «معزًى» بالتنوين لأنّه مذكّر، والألف فيه للإلحاق بـ«هِجْرَع» ونحوه، ولذلك وصفه بقوله «هَدِبًا»، وإنّما أتى بالسودان جمعًا، لأنّ المعزى يؤدّي معنى الجمع وإن كان مفرد اللفظ.

كذلك فرّقوا بين ألف الإلحاق والألف التي لغير الإلحاق بوجود أصل تلحق به أو عدم وجوده، لذلك قالوا إنّ ألف «قَبَعْثَرى» ليست للتأنيث لأنّها منوّنة، «ولا للإلحاق لأنّه ليس لنا أصل سداسيّ فيلحق «قَبَعْثَرى» به. ومثله ما حكيناه عنهم من قول بعضهم «باقِلّاة»[1] و«شُكاعاة»[2] و«سُماناة»[3]، و«نُقاواة»[4] لأنّ لحاق الهاء لها يدلّ على أنّها ليست عندهم للتأنيث، ولا هي للإلحاق، لأنّه ليس لنا أصل على هذا النحو فتلحق هذه الأسماء به»[5].

والإلحاق يجعل الثلاثيّ رباعيًّا، أو الرباعيّ خماسيًّا، وليس هناك إلحاق يجعل الخماسيّ سداسيًّا، لأنّه ليس في العربيّة أصل سداسيّ[6]. وما ألحق بالرباعيّ من الثلاثي بواسطة ألف الإلحاق المقصورة، كلمات معدودة حاولت استقصاءها في الكتب النحويّة، فتحصّل عندي منها الخمسة التالية:

- «أَرْطَى»، وهو ضرب من الشجر[7]، ويذهب معظم النحاة أنّ الألف فيها لإلحاقها بوزن «جَعْفَر»، ودليلهم على زيادتها للإلحاق تنوينها ولحاق الهاء في قولهم: «أرطاةٌ واحدة»، وكذلك قولهم: «أديمٌ مأروطٌ»[8]، أي:

---

(١) الباقلاة: واحد الباقلّاء، وهو الفول (ابن منظور: لسان العرب (بقل)).

(٢) الشكاعاة: واحدة الشكاعى، وهو ضرب من النبت يُتداوى به. قال ابن احمر الباهلي يذكر تداويه بها (من الطويل):

شَرِبْتُ الشُّكَاعَى والْتَدَدْتُ أَلِدَّةً وأَقْبَلْتُ أفواهَ العُرُوقِ المَكاوِيا

(ابن منظور: لسان العرب (شكع)).

(٣) السُّماناة: واحدة السُّماني، وهو ضرب من الطيور (ابن منظور: لسان العرب (سمن)).

(٤) النُّقاواة: واحدة النقاوى، وهي ضرب من الحمض (النبت) (ابن منظور: لسان العرب (نقا)).

(٥) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٦٩٤ - ٦٩٥.

(٦) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٦٩٤.

(٧) ابن منظور: لسان العرب (أرط).

(٨) فتكون الهمزة في «أرْطَى» أصل فاء، والألف الآخرة زائدة.

مدبوغ بالأرطى[1]. ونقل أبو علي الفارسي عن أبي الحسن الأخفش أنّه يقال: «أديم مرطيٌّ»، فـ«أرطى» على هذا «أفْعَل»، والألف في آخره منقلبة عن ياء، وليست زائدة لقولهم: «مرطيّ» كـ«مَرْمِيّ» من «رميت»[2].

- «عَلْقَى»، وهو ضرب من الشجر[3]، وفي ألفه اختلاف، فأكثر النحاة قال إنّها للإلحاق بدليل دخول هاء التأنيث عليها والتأنيث لا يدخل على تأنيث، وأكثر العرب يقول: «علقاة» وينوّن[4]. وذكر سيبويه أنّ بعض العرب يجعل الألف فيها للتأنيث، فيقول: «هذه علقَى» غير منونة. قال العجاج (من السريع):

يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ[5]

فلمْ ينوّنه[6].

- «ذِفْرى»، وهو العظم الشاخص خلف الأذن[7]، وفي ألفه اختلاف أيضًا، فمنهم من يعتبرها للتأنيث بدليل جمعها على «ذَفارى»، وقول العرب: «هذه ذفرَى أسيلةٌ» بلا تنوين، ومنهم من يعتبرها للإلحاق لا

---

(1) سيبويه: الكتاب. ٢١١/٣؛ والمبرد: المقتضب. ٣٣٨/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٣٠؛ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٦٩١/٢؛ وابن يعيش شرح المفصل. ١٤٧/٩؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤؛ والأزهري شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٢/٢.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٦٩١/٢؛ وهذا هو الوجه عند ابن جني.

(3) ابن منظور: لسان العرب (علق).

(4) سيبويه: الكتاب. ٢١١/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٢٨، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٢/٢.

(5) ديوانه ٢٩؛ وسيبويه: الكتاب. ٢١٢/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٨؛ وابن منظور: لسان العرب (علق) و(مكر). والشاعر يصف ثورًا يرتعي. ويستنّ: يرتعي. والعلقى والمكور: ضربان من النبت.

(6) سيبويه: الكتاب ٢١٢/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٢٨.

(7) ابن منظور: لسان العرب (ذفر).

للتأنيث، فيقول: «هذه ذِفْرًى أسيلة» بالتنوين[1].

- «مِعْزى»، وهو ملحق باتفاق بـ«دِرْهَم» بدليل قولهم: «مَعِز»، وتذكيرها وتنوينها في قول الشاعر (من الهزج):

وَمِعْــزًى هَــدِبًــا يَعْلُــو قِــرَانَ الأرْضِ سُــودَانَــا[2]

ونقل بعضهم أنَّ من العرب من لا ينوّنها[3].

- «تَتْرى»، من المواترة وهي التتابع. وفي ألفها اختلاف، فبعضهم يجعلها للتأنيث بدليل عدم تنوينها عند بعض العرب، وبعضهم يجعلها للإلحاق بدليل تنوينها عند بعضهم الآخر[4]، وقد قُرِئت الآية: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾[5] بتنوين «تترى» وعدم تنوينها[6].

أمّا ما أُلحق بالخماسيّ من الرباعيّ بواسطة ألف الإلحاق المقصورة، فأحصيت منها الثمانية التالية: «حَبَنْطَى»[7]، و«سَرَنْدى»[8]،

(1) سيبويه: الكتاب ٢١١/٣؛ والمبرد: المقتضب. ٢٣١/٢، ٣٣٨/٣، والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٩؛ وابن منظور: لسان العرب (ذفر).

(2) سيبويه: الكتاب ٢١٩/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٠؛ وابن جني: صناعة الإعراب ٦٩٢/٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١٤٧/٩.

(3) أحمد المالقي: وصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٦.

(4) سيبويه: الكتاب. ٢١١/٣؛ والمبرد: المقتضب. ٣٣٨/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨؛ وأحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٦.

(5) المؤمنون: ٤٤.

(6) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر منوّنًا، والباقون بغير تنوين، ووقف قنبل وابن كثير وحمزة بغير ألف والباقون بالألف (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢). وفي ألف «تترى» قول ثالث، وهو أن تكون عوضًا من التنوين، والقياس لا يأباه. وخط المصحف يدلّ على أحد القولين: إمّا التأنيث، وإمّا زيادة الألف للإلحاق، لأنّها مكتوبة بالياء (أي: مقصورة).

(7) الحَبَنْطى: القصير الغليظ (ابن منظور: لسان العرب (حبط)).

(8) السرندى: الجريء. (ابن منظور: لسان العرب (سرد)).

و « دَلَنظى »[1]، و « عفَرْنى »[2]، و « جلَعْبَى »[3]، و « صلَخْدَى »[4]، و « سبَنْتى »[5]، و « سبَنْدَى »[6]. كلّ ذاك ملحق بـ « سَفَرْجَل » لإلحاق الهاء فيها وتنوينها. قال الأعشى (من البسيط):

بِذَاتِ لَوْثٍ عفَـرْنـاةٍ إذا عَثَـرَتْ   فالتَّعْسُ أدْنَى لها مِنْ أنْ أقول: لَعا[7]

وقول الكميت بن معروف الفقعسي (من الطويل):

بِكُلِّ سَبَنْتَـاةٍ، إذَا الخِمْسُ ضَمَّهـا   يُقَطِّعُ أضْـغَانَ النَّواجِي هِبـابُهَـا[8]

وقالوا: « صلَخْداة »، و « جلَعْباة »، و « سرَنْداة »، و « دَلَنْظاة »[9].

وما لحقته ألف الإلحاق المقصورة يُمنع من الصرف إذا سمّي به، فإن لم يسمّ به صُرِف، وهذا مذهب النحاة جميعًا[10]. يقول ابن مالك (من الرجز):

---

(١) الدلنظى: الشديد الدفع. (الزبيدي: تاج العروس (دلظ)).

(٢) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي (الزبيدي: تاج العروس (عفر)).

(٣) الجلعبى: الرجل الجافي الكثير الشعر (ابن منظور: لسان العرب (جلعب)).

(٤) الصلخدى: الجمل المسنّ الشديد الطويل (ابن منظور: لسان العرب (صلخد)).

(٥) السبنتى: الجريء المقدم من كلّ شيء (ابن منظور: لسان العرب (سبت)).

(٦) السبندى: الطويل، أو الجريء. (ابن منظور: لسان العرب (سبد)).

(٧) ديوانه. ص١٥٣؛ وابن جني: سرّ صناعة الإعراب ٦٩٢/٢. واللوث: القوة. وذات اللوث: ناقته. ولَعا له: دعاء للعاثر بأن ينتعش.

(٨) ابن جني: سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢؛ والخمس: أن ترد الإبل في اليوم الخامس بعد أن تمسك عن الماء ثلاثًا. والنواجي: الإبل السريعة، تقطع أضغانها: تفوقها في الجري، فتقطع أملها عن اللحاق بها. الهباب: النشاط والإسراع.

(٩) سيبويه: الكتاب. ٢١٢/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٠؛ وابن جني: سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ ـ ٦٩٣.

(١٠) سيبويه: الكتاب. ٢١٠/٣؛ والمبرد: المقتضب. ٣٣٨/٣؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٣٠؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٢٨/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٢/٢؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٣٤/٢.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيدَتْ لإلْحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ[1]

١٩ ـ تعليل النحاة لمنع صرف العلم المنتهي بألف التأنيث المقصورة:

لم يعلّل سيبويه منع صرف العلم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، أمّا المبرد، فيعلّل صرفه في النكرة وعدم صرفه في المعرفة بقوله: «وأمّا ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصروف في النكرة لأنّه ملحق بالأصول، وممنوع من الصرف في المعرفة، لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، فموضعه من «حبلى» وأخواتها كموضع «أفكل» من «أحمر»، وكموضع «عُثمان» من «عَطْشان»[2]. ويعلّل الزجّاج ذلك فيقول: «وإنّما انصرف هذا الضرب في النكرة لأنّ ألفه لغير التأنيث... وإنّما لم ينصرف في المعرفة لأنّ فيه ألفًا تشبه ألف التأنيث في الزيادة، وأنّه معرفة[3]، ويعلّل كثير من النحاة عدم صرف هذا النوع من العلم بالعلميّة وألف الإلحاق المقصورة، لأنّ هذه الألف زائدة لازمة، وزيادتها اللازمة جعلت الكلمة على وزن «فَعْلى» المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها، فلمّا أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها، ولزومها ألف التأنيث المقصورة، وجعلت وزن الاسم جاريًا على الوزن الخاص بهذه، امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث[4].

هذا ما يقوله النحاة في الاسم المنتهي بما سمّوه ألف الإلحاق

---

(١) ابن مالك: الألفية ص٥٦ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٤/٢. والملاحظ أنّ ابن مالك يمنع العلم من الصرف إذا اتّصلت به ألف الإلحاق بالإطلاق، أي سواء أكانت مقصورة أم ممدودة، والنحاة لا يمنعون من الصرف العلم المنتهي بألف التأنيث الممدودة.

(٢) المبرد: المقتضب. ٣٣٨/٣.

(٣) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٠.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٥٣/٤. والجدير بالملاحظة أنّ ألف التأنيث أصيلة في المنع، فيكفي وجودها وحدها للمنع دون أن ينضمّ إليها سبب آخر. أمّا ألف الإلحاق فلا بدّ أن ينضمّ لها العلمية.

المقصورة، والذي أراه، أنّ الذي دفعهم إلى القول بهذه الألف سماعهم بعض الأسماء المنتهية بألف مقصورة زائدة غير منوّنة، وعندهم أنّ ألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف في المعرفة والنكرة، فقالوا إنّها للإلحاق لكي تطّرد قواعدهم. أمّا قولهم: «إنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث» فتحكّم منهم في اللغة. وقد رأينا أنّ الأمثلة التي يسوقونها شواهد على هذه الألف، ينوّنها بعض العرب، ويستخدمها بعضهم الآخر دون تنوين. والعرب إنّما كانت تنوّن أو لا تنوّن انطلاقًا من سجيّتها وفطرتها في الكلام، ولا نظنّ أنّ العربي كان ينظر في الألف التي في نحو «عَلْقى» و«أرْطى» فيصرفها إن رأى أنّها لغير التأنيث، ويمنعها من الصرف إذا رأى أنّها للتأنيث. يقول أحمد المالقي إنّ الاسم مع الألف التي هي بدل من ياء الإلحاق يأتي منوّنًا وغير منوّن، فمَنْ نوّن جعلها كالأصليّة، إذ هي في نحو «عَلْقى» و«مِعْزى» مناظرة لراء «جَعْفَر» وعين «هِجْرَع»، ومن لم ينوّنها أجراها مجرى المؤنّث، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التأنيث في «حُبْلى»[1].

وممّا يدعو إلى العجب حقًّا أنْ يأخذ النحاة التنوين معيارًا للتفريق بين ألف التأنيث والألف التي ليست للتأنيث، ثمّ يعودون فيعلّلون صرف «عَلْقى» ونحوها بأنّ ألفه لغير التأنيث[2]، فما كان علّة يصبح معلولًا، وما كان معلولًا يصبح علّة.

وأمّا تفريقهم في «عَلْقى» ونحوها بين المعرفة والنكرة، فيصرفونها إذا كانت نكرة، ويمنعونها من الصرف إذا سمّي بها أي إذا كانت علمًا، فأغلب الظنّ أنّه تفريق مصطنع دفعهم إلى القول به اجتماع العلميّة وما سمّوه بألف الإلحاق المقصورة، وهما، عندهم، علّتان موجبتان لمنع الصرف. ويلاحظ الباحث أنّهم لم يأتوا بشاهد واحد على هذا التفريق، وإنْ كان ما زعموه واقعًا لغويًّا صحيحًا في لغة العرب، فإنّ هذا الواقع اللغوي صدر

(١) أحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٦.

(٢) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٠.

عنهم بالسليقة اللغويّة، ودون أي نظر في علّة العلميّة وغيرها.

واللافت للنظر أنّ ابن يعيش لم يذكر، في كتابه «شرح المفصل» العلم الذي اتّصلت به ألف الإلحاق المقصورة[1]، رغم كون كتابه أضخم كتاب نحويّ، ومن أكثر الكتب النحويّة تفصيلًا. وعلى نهج ابن يعيش سار بعض النحويّين[2]. زدْ على ذلك أنّ الذي نظّم علل الممنوع من الصرف، فقال (من البسيط):

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَـأنِيـثٌ ومَعْـرِفَـةٌ … وعُجْمَةٌ ثُـمَّ جَمْـعٌ ثُـمَّ تَـرْكِيـبُ
والنُّـونُ زَائِـدَةٌ مِـنْ قَبْلِهَـا أَلِـفٌ … وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهٰذَا القَوْلُ تقريـبُ[3]

أو الذي قال (من البسيط):

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إنْ أَرَدْتَ بِهَـا … عَوْنًا لِتَبْلُـغَ فـي إعْـرابِـكَ الأَمَلا
إجْمَعْ وزِنْ عادِلًا أَنِّـثْ بِمَعْـرِفَـةٍ … ركّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلا[4]

لم يذكر إلحاق الألف المقصورة بالاسم العلم ضمن موانع الصرف. والذي أراه أن يُلغى القول بالأسماء التي اتّصلت بها ألف الإلحاق المقصورة، وأن تعتبر هذه الأسماء جزءًا ممّا لحقته ألف التأنيث المقصورة.

٢٠ - صرف العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِّر:

إذا نُكِّر العلم الممنوع من الصرف صُرِف[6]. وعلّل النحاة صرفه بذهاب

---

(١) راجع ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٩ - ٧١.

(٢) راجع ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص٥٨٦ - ٥٩٦.

(٣) عن ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٢١.

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٥٨٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٠؛ والبيتان لبهاء الدين بن النحاس النحوي.

(٥) ابن مالك: الألفية. ص٥٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٣٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٣٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٦٥.

أحد مُوجبي منع الصرف، وهو العلمية، وبقاء علّة واحدة هي التأنيث، أو الزيادة، أو العدل، أو الوزن، أو العجمة، أو التركيب، أو ألف الإلحاق المقصورة. وهذه العلّة غير كافية لمنعْ الصرف، نحو «مررتُ بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرى»، و«مررت بمروانَ ومروانٍ آخر»، و«ربّ فاطمةٍ ومروانٍ وعمرٍ وأحمدٍ وابراهيمٍ ومَعْديكربٍ وأرْطًى لقيتهم»، بالجرّ والتنوين، والجرّ لا يظهر على العلم الذي اتّصلت به ألف الإلحاق.

واختلف النحاة في «أفْعَل» المسمّى به إذا نُكّر كما في نحو: «مررتُ بأحمرَ وأحمرٍ آخر»، فمذهب الجمهور أنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، وحجّته أنّ «أحمر» أشبه الفعل وهو نكرة، فلمّا سُمّي به كان على تلك الحال، فلمّا رُدّ إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلا ينبغي له أن ينصرف[1]. ورأى المبرد وأبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنّه «إذا سمّي به «أحمر» وما أشبهه، ثُمّ نكّر، أن ينصرف، لأنّه امتنع من الصرف في النكرة لأنّه نعت، فإذا سمّي به، فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفْعَل» الذي لا يكون نعتًا»[2].

وكذلك ذهب الجمهور إلى أنّ «أُخَر» إذا سمّيت به رجلًا، ثمّ نُكّر، بقي على منعه من الصرف، وخالفهم أبو الحسن الأخفش في ذلك[3] والملاحظ أنّ اختلاف النحويين في صرف الوصف الممنوع من الصرف، إذا سُمّي به ثم نُكّر، يعود إلى عدم وجود شواهد لغويّة على هذا النوع من الوصف، فالنحاة غالبًا ما يتخيّلون ما ليس موجودًا في اللغة، فيعطونه الأحكام، ثمّ يختلفون بشأنها، ولا يُبتّ الرأي في مسائل الخلاف، لعدم توافر الأدلّة، أي

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٣/١٩٨؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٣١٢؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٧.

(٢) المبرد: المقتضب. ٣/٣١٢؛ وراجع الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٧.

(٣) المبرد: المقتضب. ٣/٣٧٧.

الشواهد اللغوية، عليه.

وفي صرف العلم الممنوع من الصرف إذا نُكّر، يقول ابن مالك (من الرجز):

... واصْـرِفَـنْ مـا نُكّـرا مِنْ كُلِّ ما التَّعْريفُ فيه أثَّرا[1]

(١) ابن مالك: الألفية. ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٧.

الفصل السابع

حكم الممنوع من الصرف إذا صغر أو خفف

١ ـ تعريف التصغير:

التصغير أو التحقير هو تحويل الاسم المعرف إلى صيغة «فُعَيْل»، أو «فُعَيْعِل» أو «فُعَيْعِيل» بهدف تصغير حجمه، نحو «كُتَيِّب»، أو تقليل كمّيته، نحو: «دُرَيْهِمات»، أو تحقيره، نحو «شُوَيْعِر»، أو تقريب المسافة، نحو «فُوَيْق الطاولة»، أو تقريب الزمان، نحو: «بُعَيْد الظهر»، أو التحبّب، نحو: «بُنَيّ».

٢ ـ الحكم العام للممنوع من الصرف إذا صُغِّر:

يذهب النحاة إلى أنّ الاسم الممنوع من الصرف إذا صُغِّر، وخرجت، بتصغيره، علّة من علتي منعه من الصرف، صُرِف، فإن لم تخرج بقي ممنوعًا من الصرف[1]

يقول المبرد: «فجملة هذا أنّ كلّ ما صغّر، فخرج تصغيره من المانع، فهو مصروف، وما كانت العلّة فيه فترك الصرف له لازم»[2].

---

(١) المبرد: المقتضب. ١٨/٤؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. ١٣٥/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٦٩/٤.

(٢) المبرد: المقتضب. ١٨/٤.

هذا هو حكم النحاة العام لتصغير الممنوع من الصرف، وتورد تفصيلاته كما يلي:

٣ ـ حكم الاسم المُماثل لـ« مفاعِل » و« مفاعيل » إذا صُغِّر:

إذا صغِّر العلم المذكَّر[١] المماثِل لـ« مفاعِل » و« مفاعيل » نحو « جُنَيْدِل »[٢] صرف، لأنّه بالتصغير تزول صيغة منتهى الجموع عنه[٣].

٤ ـ حكم الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة إذا صغِّر:

إذا صغِّر الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو « حُمَيْرَاء » و« رُضَيْوَى » (تصغير « رضوى » وهو علم على جبل بالحجاز)، فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، وذلك لأنّ التصغير لا يزيل ألفه، فتبقى في المصغّر تمنعه من الصرف[٤].

٥ ـ حكم الوصف الذي على وزن « فعلان » الممنوع من الصرف إذا صُغِّر:

إذا صُغِّر الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن « فَعْلان »، نحو: « غُضَيْبَان »، فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، لبقاء علّتي المنع فيه: زيادة الألف والنون، والوصفيّة[٥].

---

(١) أمّا العلم المؤنّث المسمّى بمصغّر صيغة من صيغ منتهى الجموع فغير مصروف.

(٢) تصغير « جنادل » تصغير ترخيم.

(٣) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٢٨ ـ ٢٢٩؛ والمبرد: المقتضب. ٤/١٨.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٧٥.

(٥) سيبويه: الكتاب. ٣/٢١٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٧٥.

٦ - حكم الوصف المعدول الممنوع من الصرف إذا صُغِّر:

إذا صُغِّر الوصف المعدول الممنوع من الصرف، نحو «أُخَير» صُرِف، لأنّ التصغير يُذهب العدل[١]، أو كما يقول سيبويه: «لأنّ هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل»[٢].

٧ - حكم الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن «أفعل» إذا صغّر:

إذا صُغِّر الوصف الممنوع من الصرف الذي على وزن «أفعل» نحو: «أُخَيْبِر»، فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، وذلك لأنّه يبقى بعد تصغيره مشابهًا للفعل وعلى وزنه[٣]. ومن شواهد هذا المنع قول الشاعر (من البسيط):

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِـزْلانًـا شَـدَنَّ لَنَـا ... مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّـالِ والسَّمَـرِ[٤]

---

(١) اعترض بعضهم على صرف مصغّر العلم المعدول والوصف المعدول بحجة أنّهما معدولا الصيغة، والتصغير لا يزيل شيئًا ممّا ثبت له إذا لم يكن ممتادًا له، ورُدَّ عليه بأنّ قوله صحيح في العدل التحقيقي، أمّا العدل التقديريّ فلا، لأنّهم إنّما ارتكبوه حفظًا لقاعدتهم لمّا رأوه غير منصرف، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره (عن الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٧).

(٢) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٢٤ - ٢٢٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص٤٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٧؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٧٥.

(٣) سيبويه: الكتاب. ٣/١٩٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٤.

(٤) ينسب هذا البيت، إلى العرجي، وهو في ديوانه ص١٨٢، وإلى مجنون ليلى وهو في ديوانه ص١٦٨؛ كما ينسب إلى ذي الرمة، وكاهل الثقفي، والحسين بن عبدالله. وهو في ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦١، ٣/١٣٤، ٥/١٣٥، ٧/١٤٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١/١٢٧؛ وابن هشام: مغني اللبيب. ٢/٧٦٠؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية. ١/٤١٦، ٣/٤٦٣؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ١/٤٥، ـ

٨ ـ حكم العلم المؤنّث الممنوع من الصرف إذا صُغّر:

إذا صغّر العلم المؤنّث الممنوع من الصرف، نحو: «حُمَيْزة»، فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، وذلك لأنّ علّتي التأنيث والعلميّة تبقيان فيه بعد التصغير[1].

٩ ـ حكم العلم المركّب تركيبًا مزجيًّا إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم المركّب تركيبًا مزجيًّا، نحو: «مَعَيْديكرب» فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، لأنّ علّتي التركيب والعلميّة تبقيان فيه بعد التصغير[2].

١٠ ـ حكم العلم «المعدول» إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم «المعدول»، نحو: «عُمير»، فإنّه يُصرف، وذلك لأنّ التصغير يُزيل علّة العدل[3].

١١ ـ حكم العلم الأعجمي إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم الأعجمي الممنوع من الصرف، نحو «أُسَيْحيق» (تصغير «إسحاق») فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف لبقاء علّتي العلميّة والعجمة فيه[4].

= ٩٥/٤؛ واللسان (ملح). وشدن: ترعرعن. وهؤلياءكنّ: تصغير «هؤلاء» على غير قياس. والسمر: شجر الطلح. والشاهد فيه قوله: «أميلح» حيث منعه من الصرف لأنّه وصف أصلي على وزن «أفعل» ثم صغّر. والبيت من شواهد الكوفيين على اسمية «أفعل» في التعجّب (راجع ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١٢٦/١ - ١٤٨).

(١) الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ٣٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٣) سيبويه: الكتاب. ٢٢٤/٣ - ٢٢٦؛ والزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف. ص١٤٣؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

١٢ - حكم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم المنتهي بألف ونون مزيدتين، نحو: «سُرَيْحين»، فإنّه يُصرف، لأنّه بعد تصغيره تزول منه الألف الزائدة[1].

١٣ - حكم العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة، نحو: «أُريط» (تصغير «أرْطى»)[2]، صُرف، وذلك لأنّ التصغير يزيل منه ألف الإلحاق المقصورة[3].

١٤ - حكم العلم الممنوع من الصرف الذي على وزن الفعل إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم الممنوع من الصرف الذي على وزن الفعل، وبقي بعد تصغيره على وزن الفعل، نحو: «يُزَيّد» تصغير «يزيد»، فإنّه يبقى ممنوعًا من الصرف، أمّا إذا أصبح بعد تصغيره على صيغة لا توازن الفعل، نحو: «حُمَيد» (تصغير «أحمد»)، فإنّه يصرف لزوال علّة موازنة الفعل منه[4].

١٥ - حكم العلم المؤنث الذي يجوز فيه الصرف والمنع، إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط غير الأعجمي، وغير المنقول عن مذكّر، نحو: «دعد»، وكذلك العلم المؤنث الثنائي الحروف، نحو: «يد»، وهما يجوز فيهما الصرف وعدمه، فإنّهما، بعد التصغير، يمتنعان من الصرف[5].

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٢١٧/٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٢) أرطى: أصله نوع من الشجر.

(٣) عباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٤) سيبويه: الكتاب. ٢١٧/٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٥/٤.

(٥) سيبويه: الكتاب. ٢٠٠/٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٦/٤.

وخلاصة القول، إنّ الاسم الممنوع من الصرف يصرف، عند تصغيره، في الحالات التالية:

أ ـ إذا كان مذكّرًا من صيغ منتهى الجموع.

ب ـ إذا كان معدولًا.

ج ـ إذا كان علمًا منتهيًا بألف ونون مزيدتين.

د ـ إذا كان علمًا منتهيًا بألف الإلحاق المقصورة.

هـ ـ إذا كان علمًا على وزن الفعل، وأزال تصغيره وزن الفعل عنه.

ويبقى الاسم الممنوع من الصرف غير متصرف بعد تصغيره في الحالات التالية:

أ ـ إذا كان منتهيًا بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

ب ـ إذا كان وصفًا منتهيًا بألف ونون زائدتين.

ج ـ إذا كان وصفًا أصليًّا على وزن «أفعل».

د ـ إذا كان علمًا مؤنّثًا.

هـ ـ إذا كان مركّبًا تركيبًا مزجيًّا.

و ـ إذا كان أعجميًّا.

ز ـ إذا كان على وزن الفعل وبقي بعد تصغيره على وزن الفعل.

هذا جملة ما يقوله النحاة في حكم الاسم الممنوع من الصرف إذا صُغّر. والناظر في أقوالهم يرى أنّهم لم يستندوا في أحكامهم إلى شواهد من كلام العرب، وإنّما تخيّلوا هذه الشواهد، وأعطوا هذه الأحكام فيها، فجاءت، كما أرادوها، جارية على عللهم، مطّردة مع قياساتهم وقواعدهم التي فرضوها على اللغة.

١٦ ـ حكم الاسم المصروف إذا صُغّر:

إذا صُغّر العلم المصروف، وأصبح، بعد تصغيره، على وزن الفعل، نحو «تُوَيْسِط» (تصغير «توسّط» علم على رجل) ونحو: «تُضَيْرِب» (تصغير «تضارب» علم على رجل)، فإنّه يمنع من الصرف، أمّا إذا لم يصبح على وزن الفعل، نحو: «تويسيط» (تصغير «توسّط» علم على رجل)، فإنّه يبقى مصروفًا[١].

١٧ ـ التخفيف وحكم العلم الممنوع من الصرف إذا خفّف:

التخفيف، ظاهرة لغويّة في العربيّة يُلجأ إليها أحيانًا للتخلّص من ثقل ظاهر في كلمة ما أو في تركيب معيّن. ويكون التخفيف بأمور عدة، منها:

أ ـ إزالة الحركة، نحو: «عَلْم» في «عَلِمَ».

ب ـ إزالة الحركة، وإبدال حرف علّة بحرف علّة آخر، نحو: «قال» وأصلها: «قَوَل».

ج ـ نقل الحركة، وإبدال حرف علّة بحرف علّة آخر، نحو «قيل» وأصلها: «قُوِل».

د ـ حذف حرف، نحو: «يَعِد» وأصلها: «يُوعِد».

هـ ـ حذف حرفين، نحو: «قِ» (فعل الأمر من «وقى»)، وأصلها: «اوقِ».

و ـ حذف كلمة، نحو الآية ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٢] أي: تالله لا تَفْتأ تذكر يوسف...

والذي يهمّنا من التخفيف هنا أنّ الممنوع من الصرف إذا كان علمًا على

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٣/٢٠٠؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) يوسف: ٨٥.

وزن الفعل وخُفّف، نحو: «قال» و«قيل»، و«عَلْم» (أعلام على ذكور)[1]، فإنّه يصرف، ذَكَرَ ذلك سيبويه[2]، ولم أجد هذا الحكم عند غيره.

(١) أمّا إذا كان علماً على أنثى، فحكمه كحكم «هند» أي يجوز فيه الصرف وعدمه.

(٢) سيبويه: الكتاب. ٢٢٦/٣ ـ ٢٢٧.

الفصل الثامن

حكم الممنوع من الصرف إذا كان منقوصاً

١ ـ تعريف الاسم المنقوص:

هو اسم معرب آخره ياء أصليّة غير مشدّدة مكسور ما قبلها[١]، نحو: «الثواني» و«القاضي»، و«المحامي».

٢ ـ أنواع الممنوع من الصرف المنقوص:

قد يأتي الممنوع من الصرف المنقوص:

أ ـ صيغة من صيَغ منتهى الجموع، أو مماثلًا لـ«مفاعِل» و«مفاعيل»، نحو: «الثواني»، و«الجواري».

ب ـ ملحقًا بالمماثل لـ«مفاعِل»، و«مفاعيل»، وهو «كل اسم جاء وزنه مماثلًا لوزن صيغة من الصيغ الخاصّة بها مع دلالته على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربيًّا أصيلًا أم غير أصيل، علَمًا أم غير علم، مرتجلًا أم منقولًا[٢]»، نحو: «ثوان» (علم على امرأة).

---

(١) ليس من الأسماء المنقوصة مثل «ظبي» لأنّ ما قبل الياء ليس مكسورًا، ولا مثل «كتابي» لأنّ الياء غير أصليّة، ولا مثل «لبنانيّ» لأنّ الياء مشدّدة.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ٢١٤/٤.

ج ـ وصفًا مصغَّرًا، نحو: «أعيمِ»[1] تصغير «أعمى»، و«أعَيْلِ» تصغير «أعلى».

د ـ علمًا مؤنَّثًا، نحو: «قاضٍ» (علم على فتاة)، و«تَفْدي»[2] (علم على أنثى، منقول من الفعل المضارع «تفدي»).

هـ ـ علمًا مذكَّرًا، نحو: «يرمي»[3] (علم على ذكر).

٣ ـ حكم ما كان منقوصًا على مثال «مفاعل» و«مفاعيل» أو ملحقًا بهما:

إذا كان ما جاء على مثال «مفاعل» و«مفاعيل» أو الملحق بهما اسمًا منقوصًا، فإنّه يعامل معاملة الاسم المنقوص.

يقول ابن مالك (من الرجز):

وَذَا آعْتِلَالٍ مِنْـهُ كـالجَـوَارِي   رَفْعًا وَجَرًّا أجْـرِهِ كَسَـارِي[4]

أي إنّه:

ـ إذا كان مقترنًا بـ«أل» أو مضافًا، فإنّ ياءه تثبت، ويُرفع بضمّة مقدّرة على يائه الساكنة، نحو: «سرّتني الثواني التي رأيتك فيها»، و«كانت أغاني الشعب جميلة»، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء، نحو: «إنّ الأغانيَ الجميلة تريح النفس»، و«إنّ أغانيَ الشعب اللبناني جميلة»، ويُجرّ بكسرة مقدّرة على يائه الساكنة، نحو: «من الثواني تكون الساعات والأيّام»، و«من أغاني الشعب نعرف أهدافه وطموحاته».

---

(١) يمنع «أعيم» من الصرف لأنّه وصف على وزن الفعل «أبيطر» وكذلك «أعَيل».

(٢) تجتمع في «تفدي» (علم على فتاة) ثلاث علل من علل الممنوع من الصرف، وهي: العلمية، والتأنيث، ووزن الفعل.

(٣) يمنع «يرمي» (علم على ذكر) من الصرف لأنّه علم على وزن الفعل.

(٤) ابن مالك: الألفية ص٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٢٧.

- إذا كان غير مقترن بـ« أل » وغير مضاف، فإنّه في حالة الرفع تحذف ياؤه ويُرفع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة، نحو: « سرّتني ثوانٍ رأيتك فيها »، أمّا في حالة الجرّ فتحذف ياؤه، أيضًا، ويجرّ بفتحة عوضًا من الكسرة، وتكون هذه الفتحة مقدّرة على الياء المحذوفة، نحو: « مررت بسواقٍ جاريةٍ »، ونحو الآية ﴿والفَجْرِ ولَيَالٍ عشْرٍ﴾[1]، وأمّا في حالة النصب، فإنّ ياءه تثبت، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين، نحو الآية: ﴿سِيرُوا فيها لَيَالِيَ﴾[2]، وعلّل بعضهم هذا الحكم بأنّ « في آخر نحو: « جوار » مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرّق إليه التغيير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض، فخُفّف بحذف الياء، وعوض عنها التنوين لئلّا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع، وقُدّر إعرابه رفعًا وجرًّا استثقالًا للضمّة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها، ولم تخفّف في النصب لعدم الثقل، ولا مع الألف واللام لعدم التمكّن من التعويض، لأنّ التنوين لا يجامع مع الألف واللام والإضافة »[3]. والتعليل الصحيح في هذا الحكم هو نطق العرب ليس إلّا.

واختلف النحاة في تنوين الممنوع من الصرف إذا كان اسمًا منقوصًا على مثال « مفاعل » و« مفاعيل » في حالتي الجرّ إذا لم يكن مضافًا ولا مقترنًا بـ« أل »، في نحو: ﴿والفَجْرِ ولَيَالٍ عَشْرٍ﴾[4]، ونحو: ﴿ومِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[5]، « فذهب الأخفش إلى أنّ الياء لمّا حُذفت تخفيفًا بقي الاسم في اللفظ كـ« سلام » و« كلام »، وزالت صيغة منتهى الجموع، فدخله تنوين الصرف، وردّ بأنّ المحذوف في قوّة الموجود، وإلّا لكان آخر ما بقي

(١) الفجر: ١ - ٢.
(٢) سبأ: ١٨.
(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٢.
(٤) الفجر: ١ - ٢.
(٥) الأعراف: ٤١.

حرف إعراب، واللازم باطل فالملزوم مثله. وذهب الزجّاج إلى أنّ التنوين عوض عن ذهاب الحركة عن الياء، وأنّ الياء محذوفة لالتقاء الساكنين. وهو ضعيف، لأنّه لو صحّ التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو: «موسى» أولى لأنّها لا تظهر بحال، واللازم منتف، فالملزوم كذلك. وذهب المبرد إلى أنّ فيما لا ينصرف تنوينًا مقدّرًا بدليل الرجوع إليه في الشعر، فحكموا له في «جوار» ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجرّ لتوهّم التقاء الساكنين. ثمّ عوّضوا عمّا حذف التنوين الظاهر. وهو بعيد لأنّ الحذف لملاقاة ساكن متوهّم الوجود ممّا لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكاب مثله»[1]. ولا شكّ أنّ هذا الاختلاف في تنوين «جوار» ونحوه في بعض الحالات فيه الكثير من التخيّل، ولا نعتقد أنّ العربي فكّر فيه أو ببعضه عندما نطق منونًا «جوار» ونحوه المجرّد من «أل» والإضافة في حالتي الرفع والجرّ.

وإذا كان النحاة يتّفقون على أنّ حذف الياء في الاسم المنقوص المفرد المجرّد من «أل» والإضافة في حالتي الرفع والجرّ إنّما جاء للتخلّص من التقاء الساكنين، فإنّهم يختلفون في سبب هذا الحذف إذا كان الاسم المنقوص جمعًا على مثال «مفاعِل» و«مفاعيل» مجرّدًا من «أل» والإضافة في حالتي الرفع والجرّ. فقال فريق إنّما حُذفت الياء للتخلّص من التقاء الساكنين، وذلك لأنّ حذف الياء سابق على منع الصرف، وإنّ ضمّة الياء في نحو: «دواعيٌ» (دواعيُنْ) استُثقلت فحُذفت: «دواعيْنْ» فالتقى ساكنان: الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة، فحُذفت الياء للتخلّص من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة: دواعٍ (دواعِنْ)، ثمّ حُذف التنوين، لأنّ الكلمة ممنوعة من الصرف، وحلّ محلّه تنوين آخر ليكون عوضًا من الياء المحذوفة، وليمنع رجوعها عند النطق، فصارت «دواعٍ». وقال فريق آخر، إنّما حُذفت الياء طلبًا للخفّة، وذلك أنّ الحذف متأخّر عن منع الصرف،

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٢.

فالأصل: دواعيٌ (دواعيُنْ) حُذف التنوين لمنع الصرف، فصارت الكلمة: «دواعيُ»، فاستُثقِلت الضمة على الياء فحذفت، ثمّ حذفت الياء طلبًا للخفّة، وجاء تنوين آخر للعوض عنها، ولمنع رجوعها[1].

ولا يخفى ما في هذين المذهبين من تكلّف بغير داعٍ، والسبب الحقيقيّ للحذف هو استعمال العرب ليس غير، وممّا ينقض ما يذهبون إليه أنّ العرب تقول: «شاهدت سواقيَ» بالنصب بالفتحة الظاهرة على الياء، «فلِمَ توصف الفتحة في مثل هذه الحالة بالخفّة وتفوز بالبقاء؟ ولِمَ توصف في حالة الجرّ حين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل، وتحذف - في الرأي المشهور - ثمّ تحذف الياء؟ فكيف يقع هذا مع انّ الحرف في الحالتين واحد، وكذلك حركته وهي الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان، والفم، وجهاز النطق، والكلام؟»[2].

وحكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسمًا منقوصًا في ثبوت يائها رفعًا ونصبًا وجرًّا إذا كانت مضافة أو مقترنة بـ«أل»، وحذف يائها في حالتي الرفع والجرّ مع بقائها في حالة النصب، هذا الحكم هو على اللغة الأشهر والأفصح، ومن العرب من يقلب الكسرة قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء ألفًا، وأكثر ما يكون ذلك فيما كان مفرده اسمًا محضًا على وزن «فَعْلاء» الدالّة على مؤنّث ليس له - في الغالب، مذكّر، نحو: «صَحْراء» و«صَحارٍ»، و«عَذْراء»، و«عذارٍ» فيقول فيها: «صحارَى»، و«عذارَى» بغير تنوين رفعًا وجرًّا ونصبًا[3].

٤ - حكم الممنوع من الصرف المنقوص إذا كان وصفًا أو علمًا:

إذا كان الممنوع من الصرف وصفًا منقوصًا، نحو: «أُعيم» (تصغير

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي. ٣٩/١، الهامش، ٢١١/٤، الهامش.

(٢) المرجع نفسه. ٣٩/١، الهامش.

(٣) المرجع نفسه. ٢٦٨/٤.

«أعمى») أو علمًا مؤنّثًا، نحو: «راعٍ» (علم على أنثى) و«يرمي» (علم على ذكر)، فإنّه، أيضًا، يعامل كالاسم المنقوص، أي إنّه:

أ ـ إذا كان غير مضاف وغير معرّف بـ«أل»، فإنّ ياءه تحذف رفعًا وجرًّا، وينوّن، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين، نحو: «جاء أعيمٍ وراعٍ»[1]، و«مررت بأعيمٍ وراعٍ»، و«شاهدت أعيميَ وراعيَ».

ب ـ إذا كان الوصف مضافًا، أو معرّفًا بـ«أل»[2]، فإنّ ياءه تثبت، ويرفع بالضمّة المقدّرة على يائه الساكنة، نحو: «جاء أعيمي القرية»، و«حضر الأعيمي»، ويُنصب بفتحة ظاهرة على يائه، نحو: «شاهدتُ أعيميَ القرية»، و«شاهدتُ الأعيميَ»، ويجرّ بكسرة مقدّرة على يائه الساكنة، نحو: «مررتُ بأعيمي القرية»، و«الْتَقَيْتُ بالأعيمي»[3].

يقول ابن مالك في حكم الممنوع من الصرف إذا كان اسمًا منقوصًا (من الرجز):

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي[4]

والحُكْم السابق للعلم المنقوص الممنوع من الصرف هو مذهب جمهور النحاة. وذهب يونس بن حبيب وعيسى بن عمر والكسائيّ إلى وجوب إثبات يائه ساكنةً في حالة الرفع، ومفتوحة في حالتي النصب والجرّ، وشاهدهم قول الشاعر (من الرجز):

---

(١) «راعٍ» علم على أنثى.

(٢) لا يضاف العلم، ولا يعرّف بـ«أل» إلّا نادرًا.

(٣) راجع حكم الممنوع من الصرف إذا كان اسمًا منقوصًا في سيبويه: الكتاب. ٣١٢/٣ ـ ٣١٦؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١١٣؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٩/٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٨/٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢؛ وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٦٦/٤ ـ ٢٦٨ ـ.

(٤) ابن مالك: الألفية. ص٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٨/٢.

قَـدْ عَجِبَـتْ مِنّـي وَمِـنْ يُعَيلِيَـا   لَمّـا رَأَتْنـي خَلَقًـا مُقْلَـوْلِيَـا[1]

ومنهم من يذهب مذهب يونس بن حبيب وعيسى بن عمر والكسائي في كلّ الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصرف، فلا يقتصر على العلم المنقوص الممنوع من الصرف، فيُجري المعتل - وهو الاسم المنقوص هنا - مجرى الصحيح، وشاهده قول الفرزدق (من الطويل):

فَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَـوْتُـهُ   وَلٰكِنَّ عَبْـدَاللهِ مَـوْلَـى مَـوالِيَـا[2]

وقول أميّة بن أبي الصلت[3] (من الطويل):

لَهُ ما رَأَتْ عَيْنُ البَصيـرِ وَفَـوْقَـهُ   سَمَاءُ الإلٰهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمـائِيَـا[4]

---

(١) البيتان دون نسبة في سيبويه: الكتاب. ٣/٣١٥؛ والمبرد: المقتضب. ١/٢٨٠؛ وابن جني: الخصائص. ١/٦، ٣/٤٤؛ وابن منظور: لسان العرب (علا) و(قلا)؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٣٩؛ وهما في الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٨ مع نسبتهما إلى الفرزدق، وليسا في ديوانه، و«يعيلي» تصغير «يعلى» (علم على ذكر)، والخلق: أراد به رثّ الهيئة، والمقلولي: المتجافي المنكمش، والشاهد فيهما قوله: «يعيلي» وهو اسم علم منقوص ممنوع من الصرف، وجرّ بالفتحة الظاهرة. والألف في «يعيليا» للإطلاق. وهو، عند جمهور النحاة، ضرورة شعرية.

(٢) البيت مع نسبته في سيبويه: الكتاب. ٣/٣١٣؛ والمبرد: المقتضب. ١/٢٨١؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ١/٦٤؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ١/١١٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٩. وهو دون نسبة في سيبويه: الكتاب. ٣/٣١٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٤٠. ولم أجده في ديوان الفرزدق. والبيت يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحن الفرزدق، فهجاه بذلك. وكان عبدالله مولى لآل الحضرمي، وهؤلاء كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء. يقول: لو كان عبدالله ذليلًا لهجوته، ولكنّه أذلّ من الذليل. والشاهد في البيت جرّ «موالي» بالفتحة الظاهرة على الياء، والأصل: موالٍ، وهو، عند جمهور النحاة، ضرورة شعرية.

(٣) هو أميّة بن عبدالله أبي الصلت بن أبي ربيعة (٠٠٠ - ٥هـ/٦٢٦م) شاعر جاهليّ حكيم من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام، وكان مطّلعًا على الكتب القديمة يلبس المسوح تعبّدًا. وهو ممّن حرّموا على أنفسهم الخمر، ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. (الزركلي: الأعلام. ٢/٢٣).

(٤) ديوانه (جمع بشير يموت، لا ت، ط١، بيروت ١٩٣٤م). ص٧٠، وهو مع نسبته في =

ويرى جمهور النحاة أنّ جرّ الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في هذه الشواهد الثلاثة السابقة إنّما هو ضرورة شعرية.

- ابن منظور: لسان العرب (سما)؛ ودون نسبة في سيبويه: الكتاب. ٣١٥/٢؛ والمبرد: المقتضب. ٢٨٢/١؛ وابن جني: الخصائص. ٢١١/١، ٣٣٣، ٣٤٨/٢، وأراد الشاعر بـ«سماء الله» العرش. والشاهد فيه جرّ «سمائيا» بالفتحة الظاهرة، وهو عند الجمهور ضرورة. وفيه ضرورتان أخريان: أولاهما جمع «سماء» على «سماء» بوزن «فعائل» كشمال وشمائل، والمستعمل فيها «سماوات»، والثانية أنّه لم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول: «سمايا»، كما يقال: «خطايا».

الفصل التاسع

صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف من الصرف

١ - صرف الممنوع من الصرف في الشعر:

كثيرًا ما ورد الممنوع من الصرف مصروفًا في الشعر العربي، ومنه قول النابغة الذبياني (من الكامل):

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلْتَدْفَعَنْ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأَكْوَارِ[1]

وقول أبي كبير الهذلي[2] (من الكامل):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[3]

---

(١) ديوانه. ص٨٦؛ وسيبويه: الكتاب. ٣/٥١١؛ والمبرد: المقتضب. ١/١٤٣، ٣/١٥٤؛ وابن جني: الخصائص. ٢/٢٤٧؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٨٩؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٢. والبيت يقوله الشاعر لزرعة بن عمرو الكلابي، وكان قد أشار على النابغة أن يشير على قومه بقتال بني أسد، وأمره بنقض حلفهم وقتالهم، فأبى النابغة هذا الغدر فتوعده زرعة بالهجاء، فقال في هذا قصيدة منها هذا البيت. والأكوار: جمع كور وهو الرحل بأداته. والقادمة للرحل كالقربوس للسرج. والشاهد فيه قوله: «قصائد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٢) هو عامر بن الحليس الهذلي من بني سهل بن هذيل شاعر فحل من شعراء الحماسة. قيل أدرك الإسلام وأسلم، وله خبر مع النبي (صلعم) (الزركلي: الأعلام. ٣/٢٥٠).

(٣) سيبويه: الكتاب. ١/١٠٩؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ٣/٤١٦؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية. ٣/٥٥٨؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١/٢٨٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٣. والنطاق: ما تشده المرأة في حقوها. والمهبّل: المدعو -

وقول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقالتْ: لكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي[1]

وقوله (من المديد):

رُبَّ رامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ في قُتَرِهْ[2]

وقول الفرزدق (من البسيط):

هٰذا ابْنُ فاطِمَةٍ إنْ كُنْتَ جاهِلَهُ بِجَدِّهِ أَنْبِياءُ اللهِ قَدْ خُتِمُوا[3]

وقد يضطرّ الشاعر إلى جرّ الاسم بالكسرة دون تنوينه، نحو قول النابغة الذبياني (من الطويل):

إذا ما غَزَوا بالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدي بِعَصائِبِ[4]

= عليه بالهبل وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك. والشاعر يمدح رجلًا حملت به أمّه وهي غير مستعدّة للفراش. وكانت العرب تزعم أنّ الولد إذا حملت أمّه به كرهًا خرج نجيبًا. والشاهد فيه قوله: «حواقد» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(١) ديوانه. ص١١٢؛ وابن هشام: مغني اللبيب. ٣٧٩/١؛ والعيني: شرح شواهد شروح الألفية. ٣٧٤/٤؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٣؛ والخدر: الهودج. وعنيزة: لقب صاحبة الشاعر. ولك الويلات: دعاء عليه. ومرجلي: تاركي أمشي مترجلة. والشاهد فيه قوله: «عنيزة» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٢) ديوانه. ص٧٥؛ وابن عبد ربه: العقد الفريد. ٤٠٠/٣؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٣. وبنو ثعل: قبيلة من طيّء كانت مشهورة بجودة الرماية. متلج: مدخل. قتر: جمع قترة، وهي بيت الصائد الذي يكمن فيه للوحش لئلّا تراه فتنفر منه. والشاهد فيه قوله: «ثعل» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٣) ديوانه. ١٧٨/٢؛ والبيت من قصيدة يمدح فيها زين العابدين. والشاهد فيه قوله: «فاطمة» حيث صرفه وهو ممنوع من الصرف.

(٤) ديوانه. ص٣٠؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٩٨/١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٢. والعصائب: الجماعة من الطير. والمعنى أنّ ممدوحي الشاعر إذا غزوا بالجيش حلّقت الجوارح من الطيور فوق القتلى من أعدائهم لتنال منهم. والشاهد فيه قوله: «عصائب» حيث اضطرّ الشاعر إلى جرّه بالكسرة دون تنوينه وهو ممنوع من الصرف.

وإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف جرّه بالكسرة كما في بيتي امرئ القيس وبيت الفرزدق السابقي الذكر.

ويجيز النحاة جميعًا صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر[1]، لكنّهم اختلفوا في إجازة صرف أفعل التفضيل في هذه الضرورة، «فذهب الكوفيّون إلى أنّ «أفعلَ منك» لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز صرفه فيها.

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ «مِنْ» لمّا اتّصلت به منعت من صرفه لقوّة اتّصالها به، ولهذا كان في المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع على لفظ واحد، نحو: «زيدٌ أفضل من عمروٍ»، و«هندٌ أفضل من دعدٍ»، و«الزيدان أفضل من العَمرَين»، و«الزيدون أفضل من العَمرين»، وما أشبه ذلك، فدلّ على قوّة اتّصالها به، فلهذا قلنا: لا يجوز صرفه. ومنهم من تمسّك بأنْ قال: إنّما قلنا ذلك لأنّ «مِنْ» تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة، وإنّما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغنى بأحدهما عن الآخر.

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه يجوز صرفه لأنّ الأصل في الأسماء كلّها الصرف، وإنّما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطرّ الشاعر ردّها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها. قال أبو كبير الهذلي (من الكامل):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[2]

---

(١) يُراجع ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٤٩٣؛ والمبرد: المقتضب. ٣/٣٥٤؛ وابن مالك: الألفية. ص٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٢٨؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٣٦ - ١٣٧.

(٢) سبق تخريج هذا البيت في هذا الفصل.

فصرف «عواقد» وهي لا تنصرف، لأنّه ردّها إلى الأصل. وقال النابغة (من الكامل):

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصائِدٌ، وَلَيدفَعَنْ   جَيْشًا إِلَيْكَ قَوادِمَ الأَكْوارِ[1]

فصرف «قصائد»، وهي لا تنصرف، لأنّه ردّها إلى الأصل، إلى غير ذلك ممّا لا يُحصى كثرةً في أشعارهم. والذي يدلّ على هذا أنّ ما لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينوّنه للضرورة، لأنّه لا أصل له في ذلك فيردّه إلى حالة قد كانت له، فإذا ثبت هذا فنقول: «أفعل منك» اسم، والأصل فيه الصرف، وإنّما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف، فصار بمنزلة «أحمر»، وكما وقع الإجماع على أنّ «أحمر» يجوز صرفه في ضرورة الشّعر ردًّا إلى الأصل، فكذلك «أفعل منك» ثمّ إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف، وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل، فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع من غير أصل إلى أصل؟ وهل منع ذلك إلّا رفض القياس، وبناء على غير أساس؟

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: «إنّ «مِنْ» لمّا اتّصلت به منعت من صرفه»، قلنا: هذا باطل، لأنّ اتّصال «مِنْ» ليس له تأثير في منع الصرف، وإنّما المؤثّر في منع الصرف وزنُ الفعل والوصف. والذي يدلّ على ذلك أنّهم قد قالوا: «زيد خير منك وشرّ منك»، فيصرفون مع اتّصال «مِنْ» به، ولم يمنعوها الصرف مع دخول «من» عليهما واتّصالها بهما، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتّصال «من» بهما، فلمّا انصرفا مع اتّصال «مِنْ» بهما دلّ على أنّ اتّصالها بهما لا أثر له في منع الصرف، وإنّما المؤثّر في منع الصرف وزن الفعل والوصف»[2]. ثمّ ردّوا على قول البصريين إنّ أفعل التفضيل لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لاتّصال «مِنْ» به،

(١) سبق تخريج هذا البيت في هذا الفصل.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٤٨٨ - ٤٩١.

ردّوا بالقول إنّه لم يثنَّ ولم يجمع، ولم يؤنَّث لثلاثة أوجه: أوّلها تضمّنه معنى المصدر، وثانيها مضارعته للفظ «البعض» الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد، وثالثها لأنّ التثنية والجمع إنّما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و«أفعل» اسم مركب يدلّ على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركّبًا يدلّ على معنى وزمان[1]. كذلك ردّوا على قول الكوفيّين: «إنّما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنّهما دليلان من دلائل الأسماء»، بأنّه لم يجز هذا الجمع لوجهين: أوّلهما أنّ الإضافة تدلّ على التعريف، والتنوين يدلّ على التنكير، فهما ضدّان، والضدّان لا يجتمعان. وثانيهما أنّ الإضافة علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل، فهما ضدّان، والضدّان لا يجتمعان... الخ[2].

والمتأمّل لمسألة الخلاف هذه من مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين يرى أنّ الفريقين أشبعوها كعادتهما بالأدلّة العقليّة، والقياسات المنطقيّة، والبراهين الجدليّة. وليتهم استندوا إلى شواهد تُثبت صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر. وما دام البصريّون عجزوا عن الإتيان بشاهد واحد لإجازتهم صرف «أفعل التفضيل» في الشعر، وما دامت كتب ضرائر الشعر لم تثبت أيّ شاهد على ذلك[3]، فإنّه لا يسعنا إلّا القول: إنّ العرب لم تصرف «أفعل التفضيل» في ضرورة الشعر.

وذهب بعض البصريّين إلى أنّ كلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه إلّا المنتهي بألف، وذلك لأنّ صرفه لا يقام به قافية ولا يصحّح به وزن[4]،

---

(١) المصدر نفسه. ٢/٤٩١.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٤٩١.

(٣) يُراجع ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٢ – ٢٤، وخليل بنيان الحسون: في الضرورات الشعريّة (المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٣) ص ٧١ – ٧٢.

(٤) عن ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٤.

لكنّ السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف. قال المثلّم بن رياح المرّي[1] (من الكامل):

إنّي مُقَسِّمٌ ما مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ أَجْرًا لآخِرَةٍ وَدُنْيًا تَنْفَعُ[2]

والممنوع من الصرف الذي صرف للضرورة الشعريّة يعرب حسب موقعه في الجملة، ويزاد في إعرابه حين يكون منوّنًا أنّ تنوينه للضرورة[3].

٢ - صرف الممنوع من الصرف في النثر:

يرى بعض النحاة أنّ الممنوع من الصرف لا يصرف إلّا للضرورة، وأنّ هذه لا تكون إلّا في الشعر، ويرى بعضهم الآخر أنّ هذه الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنّما تشمل السَّجْع[4] والفواصل[5] أيضًا، لأنّ لكلّ منهما وزنًا يضاهي ضرورة الوزن الشعريّ في الزيادة، والنقصان، والإبدال، وغير ذلك[6]. والواقع اللغوي يشهد أنّ الممنوع من الصرف جاء مصروفًا في بعض القراءات القرآنيّة، وذلك لمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل، لتتشابه في التنوين من غير أن يكون لهذا التنوين داع إلّا هذا، ولأنّ

---

(١) هو شاعر جاهلي، ولم تذكر كتب التراجم من حياته شيئًا (الزركلي: الأعلام. ٢٧٥/٥).

(٢) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٥، وشرح شواهد شروح الألفية. ٢٧٦/٤. والشاهد فيه صرف «دنيا»، وهذا الصرف وعدمه سواء بالنسبة إلى الوزن الشعريّ.

(٣) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢، وعباس حسن: النحو الوافي. ٢٧٢/٤.

(٤) هو وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر، ومنه قول ابن الأثير: «الكريم من أوجب لسائله حقًّا، وجعل كواذب آماله صدقًا، وكان خرق المطايا منه خلقاً».

(٥) الفاصلة هي وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملًا، وإنّما يكفي أن يكون متقاربًا، وسيأتي مثل عليها.

(٦) راجع عباس حسن: النحو الوافي. ٢٧١/٤، الهامش.

للتناسب إيقاعًا عذبًا على الأذن، وأثرًا في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارىء»[1]. ومن هذه الأمثلة قراءة الآية: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[2] بتنوين «سلاسلًا»[3] مراعاةً لتنوين «أغلالًا» و«سعيرًا» اللتين بعدها. كما قرئت الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾[4] بتنوين «قواريرًا»[5]، وذلك مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها[6]، وآخر الآية التالية لها[7]. كما قرئت الآية: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[8] بتنوين «قواريرًا»[9]، مراعاة لتنوين «قواريرًا» التي في الآية السابقة[10]. وكذلك قرئت الآية: ﴿وَقَالُوا: لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ، وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا، وَلَا سُوَاعًا، وَلَا يَغُوثًا، وَيَعُوقًا، وَنَسْرًا﴾[11] بتنوين «يغوثًا» و«يعوقًا»[12]، وذلك

---

(١) المرجع السابق. ٤/٢٧٠.

(٢) الإنسان: ٤.

(٣) قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ وهشام من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني بالتنوين. ولم يذكر السعيد في تبصرته عن رويس خلافه، ووقفوا عليه بالألف بدلًا منه. وقرأ الباقون وزيد عن الداجوني بغير تنوين (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/٣٩٤).

(٤) الإنسان: ١٥.

(٥) قرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين ووقفوا بالألف، وانفرد أبو الفرج الشنبوذي بذلك عن النقاش عن الأزرق عن ابن شنبوذ عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام. وقرأ الباقون بغير تنوين وكلّهم وقف عليه بألف إلّا حمزة ورويسًا (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر. ٢/٣٩٥).

(٦) هي الآية: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ (الإنسان: ١٤).

(٧) هي الآية: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (الإنسان: ١٦).

(٨) الإنسان: ١٦.

(٩) قرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر بالتنوين ووقفوا عليه بألف (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ٢/٣٩٥).

(١٠) هي الآية: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ قَوَارِيرًا﴾ (الإنسان: ١٥).

(١١) نوح: ٢٣.

(١٢) قرأ الأعمش وغيره بتنوينهما (يُراجع العكبري: التبيان في إعراب القرآن (تحق علي ـ

مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منوّنة. وأشار ابن مالك إلى صرف الممنوع من الصرف للاضطرار أو للتناسب بقوله (من الرجز):

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ والمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ[1]

ويُعرب الممنوع من الصرف الذي صرف بسبب «التناسب» كما يعرب إذا صرف للضرورة الشعريّة.

٣ ـ صرف الممنوع من الصرف في بعض لغات العرب:

نقل بعض اللغويّين أنّ من العرب من يصرف في الكلام كلّ ما لا ينصرف. قال أبو الحسن الأخفش: فكأنّ ذلك لغة الشعراء، لأنّهم قد اضطرّوا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك[2]. وذكر بعضهم أن «عُمَر» وأمثاله ممّا يمنعه النحاة من الصرف للعلميّة والعدل، ورد كثيراً مصروفًا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وقد كتب الشنقيطيّ رسالة في هذا سمّاها: «عذب المعل في صرف ثُعل»[3] وروى إمام الكوفة، الفراء، عن العرب صرْف «ثُلاث» و«رُباع» ممّا رأوا منعه للوصفيّة والعدل[4]. كذلك أجاز قوم صرف الجمع المماثل لـ «مفاعل» و«مفاعيل» اختيارًا، أي دون ضرورة شعريّة أو نثريّة، ورجز بذلك راجزهم فقال (من الرجز):

= محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، لا ط، لا ت) ٢/١٢٤٢، وأبو جعفر النحاس: إعراب القرآن (تحق غازي زاهد. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م) ٥/٤١ ـ ٤٢. وود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر أسماء أصنام عبدها العرب في العصر الجاهليّ.

(١) ابن مالك: الألفية. ص ١٥٧ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/٣٣٨.

(٢) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ٢٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ٤/١٣٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧١.

(٤) عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والصَّرْفُ في الجَمْعِ أتَى كَثِيرًا حَتَّى ادَّعَى قَوْمٌ بِهِ التَّخْيِيرا[1]

٤ ـ منع صرف المصروف في الشعر:

اختلف النحاة في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فقد أجازه الكوفيّون وبعض البصريّين، ومنعه أكثر البصريّين[2]. ويظهر أنّ ابن مالك من المجيزين بدليل قوله (من الرجز):

وَلاضْطِرَارٍ أوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ[3]

واحتجّ الكوفيّون بالسماع، فقد جاء ذلك كثيرًا في أشعار العرب، ومنه قول الأخطل[4] (من الكامل):

طَلَبَ الأزارِقَ بالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ[5]

---

(١) عن المرجع السابق. ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٣/٢. ومن البصريين الذين وافقوا الكوفيين: أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان.

(٣) ابن مالك: الألفية. ص ٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٨/٢.

(٤) هو غياث بن غوث بن الصلت (١٩هـ/ ٦٤٠م ـ ٩٠هـ/ ٧٠٨م) شاعر مصقول الألفاظ. اشتهر في عهد بني أميّة بالشام. وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتّفق على أنّهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. (الزركلي الأعلام. ١٢٣/٥).

(٥) ديوانه (شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م) ص١١٨؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٧/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١٩٨/٢، ٢٢٨. والبيت من قصيدة يمدح بها سفيان بن الأبيرد. والأزرق: جمع أزرقي، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق رأس الخوارج، وكان عليه أن يقول: «الأزارقة» لأنّ العرب تزيد التاء في الجمع عوضًا من ياء النسبة، ولكنّه حذفها حين اضطرّ لإقامة الوزن. وشبيب هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، وكان رأسًا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه قوله: «بشبيب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

وقول حسّان بن ثابت (من الكامل):

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ[1]

وقول الفرزدق (من الطويل):

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرا[2]

وقول بشر بن أبي خازم[3] (من الكامل):

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرٍو فَتَبْلُغَ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ[4]

---

(١) ديوانه. ص ٣٩٠؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٤/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (حنن). وحنين: اسم واد بين مكّة والطائف. وأسماء المواضع، عند النحاة، إذا قصد بها المواضع ذكّرت وصرفت، نحو الآية: ﴿ويوم حنين﴾ (التوبة ٢٥)، وإذا قصد بها البقع أنّثت ولم تصرف. ولذلك يقول البصريّون: إنّ منع حسان صرف «حنين» في هذا البيت يكون جاريًا على القياس، ولا ضرورة فيه.

(٢) ديوانه. ٢٩٦/١؛ وابن الأنباري. ٤٩٥/٢؛ وهو في ابن جني: الخصائص. ١٩٨/٢، ٣٢/٣ دون نسبة؛ وفي ابن يعيش: شرح المفصل. ٣٧/١، ٣٨ مع نسبته للطرماح؛ وفي ابن منظور: لسان العرب (زبر) مع نسبته إلى ابن أحمر. ومعنى قوله: «عُدَّت عليّ بزوبرا»: نسبت إليّ بكاملها، من قولهم: أخذ الشيء بزوبره، إذا أخذه كلّه. وقيل: بزوبرا: أي كذبًا وزورًا. والشاهد فيه قوله: «بزوبرا» حيث ترك صرفه للضرورة الشعريّة، فجرّه بالفتحة دون تنوين. وقال ابن جني: «سألت أبا علي عن ترك صرف «زوبر»، فقال: علّقه علمًا على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في «سبحان» التعريف والألف والنون» (ابن جني: الخصائص. ١٩٨/٢).

(٣) هو بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي (... - نحو ٢٢ ق هـ/ نحو ٥٩٨م) شاعر جاهليّ فحل من الشجعان من أهل نجد (الزركلي: الأعلام. ٥٤/٢).

(٤) ديوانه (تحق عزة حسن. منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط٢، ١٩٧٢م) ص١٥٥؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٦/٢. وهو في ابن منظور: لسان العرب (زحف) بالرواية التالية (من الكامل):

فَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَاسَ: إِرْحَلْ نَاقَتِي ... عَمْرٍو، فَتَبْلُغَ حَاجَتِي، أَوْ تُزْحِفُ

والشاهد فيه قوله: «أم أناس» أو «أم إياس» كما في الديوان، وهي بنت ذهل من بني شيبان، وقد منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة. و«عمرو» يريد به عمرو بن حجر الكندي.

وقول الشاعر (من الوافر):

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي ... بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ
أَوِ التَّالِي دُبَارَ، فَإِنْ أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ[1]

وقول الآخر (من الطويل):

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهْيَ تَرْغُو حُشَاشَةً ... بِذِي نَفْسِها والسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ[2]

وقول الآخر (من الكامل):

قَالَتْ أُمَيْمَةُ ما لِثَابِتَ شَاخِصًا ... عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالمُنْصُلِ[3]

وقول العباس بن مرداس السلمي[4] (من المتقارب):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[5]

---

(١) البيتان دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٧/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (جبر) و(دبر) و(شير) و(أنس) و(هون). وأول: يوم الأحد. وأهون: يوم الاثنين. وجبار: يوم الثلاثاء. ودبار: يوم الأربعاء. ومؤنس: يوم الخميس. وعروبة: يوم الجمعة. وشيار: يوم السبت. والشاهد فيهما قوله: «دبار» و«مؤنس» حيث منعهما من الصرف، وهما مصروفان لأنّه لا يوجد فيهما إلّا علّة واحدة وهي العلمية. أمّا «أول» و«أهون» فهما ممنوعان من الصرف للعلميّة ووزن الفعل، وأما «عروبة» فممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث. وفي لسان العرب «دبار» و«مؤنس» بالكسر.

(٢) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٤٩٧/٢. وأوفضن: أسرعن. ترغو: تصوّت وتضج والشاهد فيه قوله «عريان» حيث منعه من الصرف مع أنه وصف فيه ألف ونون زائدتان، لكنّه يؤنث بالتاء: «عريانة».

(٣) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢. وأميمة: اسم امرأة. وعاري الأشاجع: هزيل ضعيف. والمنصل: السيف. والشاهد فيه قوله: «ما لثابت» حيث ترك صرف «ثابت» وهو مصروف.

(٤) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي (... ـ نحو ١٨هـ/ نحو ٦٣٩م) شاعر فارس من سادات قومه. أمّه الخنساء الشاعرة. أدرك الجاهليّة والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة. وكان من المؤلّفة قلوبهم (الزركلي: الأعلام ٢٦٧/٣).

(٥) ديوانه (جمع وتحقيق يحيى الجبوري. بغداد ط١، ١٩٦٨م) ص ٨٤؛ وابن الأنباري: =

وقول دوسر بن دهبل القريعي[1] (من الطويل):

وَقَائِلَةٍ: ما بالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ[2]

وقول ابن قيس الرقيّات[3] (من الوافر المجزوء):

وَمُصْعَبُ حينَ جَدَّ الأمْـ ـرُ أَكْثَرُها وَأَطْيَبُها[4]

وقول ذي الإصبع العدواني[5] (من الهزج):

= الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٧٣/١، ١٢٢؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١١٩/٢. والبيت قاله العباس بن مرداس للنبي (صلعم) بعد أن وزّع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلّفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس، فغضب العباس، فقال أبياتًا منها هذا البيت. والشاهد فيه قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. والرواية عند البصريين: «يفوقون شيخي في مجمع»، وشيخه أبو «مرداس».

(١) لم أقع على ترجمة له.

(٢) البيت مع نسبته في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٥٠٠/٢. والشاهد فيه قوله «دوسر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. ورواه البصريّون: «ما للقريعي بعدنا»، وفي هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) هو عبيدالله بن قيس بن شريح بن مالك (... - نحو ٨٥هـ/ نحو ٧٠٤م) شاعر قريش في العصر الأمويّ. كان مقيمًا في المدينة. أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. لقب بابن قيس الرقيات لأنّه كان يتغزّل بثلاث نسوة اسم كلّ واحدة منهنّ رقيّة (الزركلي: الأعلام ١٩٦/٤).

(٤) ديوانه (تحق محمد نجم. دار بيروت، بيروت، لا ط، ١٣٧٨هـ) ص ١٢٤؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص١٠٢. وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٨/١. والشاهد فيه قوله: «ومصعب» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. ورواية البصريين لهذا البيت: «وأنتم حين جدّ الأمر» ولا شاهد فيها.

(٥) هو حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة (... - نحو ق هـ/ نحو ٦٠٠م) شاعر حكيم شجاع جاهلي. لقب بذي الإصبع لأنّ حيّة نهشت إصبع رجله فقطعها، وقيل: لأنّه كانت له إصبع زائدة. (الزركلي: الأعلام ١٧٣/٢).

وَمِمَّـــنْ وَلَـــدُوا عَـــامِـ ـــرُ ذُو الطُّـولِ وَذُو العَـرْضِ[١]

وقول أبي دهبل الجمحي[٢] (من الرجز):

أَنَـا أَبُـو دَهْبَـلَ وَهْـبٌ لِـوَهَـبْ مِنْ جُمَحٍ، والعِزُّ فِيهِمْ وَالحَسَبْ[٣]

وقال آخر (من الرجز):

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرَى أَبَـى قَضَـاءُ اللهِ إِلَّا مـا تَـرَى[٤]

كذلك احتج الكوفيّون بالقياس، فقالوا: «إذا جاز حذف الواو المتحرّكة للضرورة من نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْـرِي رَحْلَـهُ قَـالَ قَـائِـلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيـبُ[٥]

فَلأَنْ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأَوْلى، وهذا لأنّ الواو من «هُوَ» متحرّكة، والتنوين ساكن، ولا خلاف أنّ حذف

---

(١) ديوانه ص٤٤٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٦٨؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص١٠٢، وهو دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥٠١، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك. ٢/٣٤٠. و«ذو الطول وذو العرض»، كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدّح به العرب. والشاهد فيه قوله: «عامر» حيث منعه من الصرف وهو مصروف. وذهب البصريّون إلى أن الشاعر لم يصرفه لأنّه جعله قبيلة. ورد الكوفيّون بأنّ الشاعر لو جعله قبيلة لقال: «ذات الطول وذات العرض».

(٢) هو وهب بن زمعة بن أسد، من أشراف بني جمح بن لؤي بن غالب من قريش (٠٠٠ ـ ٦٣ هـ / ٦٨٢ م) أحد الشعراء العشاق المشهورين من أهل مكة. (الزركلي: الأعلام ٨/١٢٥).

(٣) الرجز مع نسبته في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥١١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص١٠٤. والشاهد فيه قوله: «دهبل» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٤) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥١٢؛ وابن منظور: لسان العرب (دسم). والشاهد فيه قوله: «ديسم» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٥) ابن جني: الخصائص. ١/٦٩؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥١٢؛ وشاهد الكوفيين فيه قوله: «فبيناه» حيث حذف الواو المتحرّكة للضرورة، والأصل: فبينا هو.

الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرّك، فإذا جاز حذف الحرف المتحرّك، الذي هو الواو، للضرورة، فلأنْ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأوْلى »[1].

واحتجّ البصريّون على مذهبهم بعدم جواز ترك صرف ما ينصرف في الشعر بأنّ « الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضًا يؤدّي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف، وعلى هذا يخرج حذف الواو من « هو » في نحو قوله (من الطويل):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

فإنّه لا يؤدّي إلى الالتباس، بخلاف التنوين، فبان الفرق بينهما »[2].

وقالوا: إنّ الرواية لبيت العباس بن مرداس السلمي هي (من المتقارب):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ   يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ

والرواية لابن قيس الرقيات هي (من الوافر المجزوء):

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الأَمْـ   ـرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

والرواية لبيت دوسر بن دهبل القريعي هي (من الطويل):

وَقَائِلَةٍ مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا   صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ[3]

وذهب ابن الأنباري مذهب الكوفيّين « لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوّته في القياس »[4].

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥١٢ – ٥١٣.
(٢) المصدر نفسه. ٢/٥١٤.
(٣) راجع المصدر نفسه. ٢/٥٠٠ – ٥٠١؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٢.
(٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/٥١٤.

والواقع اللغوي يشهد للمذهب الكوفي، ذلك أنّ الرواية البصرية للأبيات السابق ذكرها لا تقدح في رواية الكوفيّين، بل الروايتان محمولتان على الصحّة. زِدْ على ذلك أنّ بعض الشواهد التي أتى بها الكوفيّون على صحّة مذهبهم لم يذكر البصريّون لها رواية أخرى. وثمّة شواهد كثيرة على جواز ترك صرف الممنوع من الصرف، غير التي استشهد بها الكوفيّون، ومنها قول الزبير بن عبد المطلب، عمّ النبي (صلعم) في أخيه العباس (من الرجز):

إنّ أخِي عبّاسَ عَفٌّ ذُو كَرَمْ ... فِيهِ عَنِ العَوْرَاءِ، إنْ قِيلَتْ، صَمَمْ[1]

وقول الآخر (من الكامل):

لَوْلاَ انْقِطَاعُ الوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدِ ... قُلْنَا مُحَمَّدُ مِنْ أَبِيهِ بَدِيلُ[2]

وقول عمرو بن عدي[3] ابن أخت جذيمة الأبرش[4] (من الوافر):

فَإنْ تَسْتَنْكِرِي عَمْرًا فَإنّي ... أنَا ابْنُ عَدِيَّ حَقًّا فَاعْرِفِينا[5]

وقول الكميت (من الوافر):

---

(١) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر ص ١٠٣ والشاهد فيه قوله «عباس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعرية.

(٢) البيت دون نسبة في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٣. والشاهد فيه قوله «محمد» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٣) هو عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي. أوّل من ملك العراق من بني لخم في الجاهليّة. كانت إقامته بالحيرة، وهو أوّل من اتخذها منزلًا من ملوك العرب، ومات فيها (الزركلي: الأعلام ٥/٨٢).

(٤) هو جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي (... ـ نحو ٣٦٦ ق هـ/ نحو ٢٦٨م) ثالث ملوك الدولة التنوخيّة في العراق وكان أعزّ من سبقه من ملوك هذه الدولة (الزركلي: الأعلام ٢/١١٤).

(٥) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «عديّ» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

يَـرَى الرَّاؤُونَ بـالشَّفـرَاتِ مِنْهَـا   كَنَارِ أَبـي حُبَـاحِـبَ والظُّبِينَـا[1]

وقول حسان بن ثابت (من السريع):

مـا لِشَهيـدٍ بَيْـنَ أَسْيَـافِكُـمْ   شُلَّتْ يَدا وَحْشيَّ مـن قَـاتِـلِ[2]

وقول عمرو بن معدمكرب[3] (من الوافر):

جَـرَى زَمَنًـا عَلَيْهِـم ثُـمَّ أَضْحَـى   يُنَقَّـلُ مِـنْ أُنَـاسَ إلـى أُنَـاسِ[4]

وقول أنس بن زنيم الكناني[5] (من الوافر):

فَلاَ يَغْـرُرْكَ مُلْكُـكَ كُـلُّ مُلْـكٍ   يُحَوَّلُ مِـنْ أُنَـاسَ إِلَـى أُنَـاسِ[6]

وقد ارتضى[7] ابو نواس[8] هذه الضرورة حيث يقول (من الكامل):

---

(١) البيت مع نسبته في ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة. ص ٢٥٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤؛ وابن منظور: لسان العرب (حبحب) و(ظبا). والشاهد فيه قوله: «حباحب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة. وقال ابن منظور: إنّما ترك الكميت صرفه لأنّه جعله اسمًا لمؤنّث. (اللسان (حبحب)).

(٢) ديوانه. ص ٣٨٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥. والشاهد فيه قوله: «وحشي» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٣) هو عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيديّ (... - ٢١هـ/ ٦٤٢م) فارس اليمن وصاحب الغارات المشهورة. شهد اليرموك والقادسيّة وكان عصي النفس شجاعًا. (الزركلي: الأعلام ٨٦/٥).

(٤) عن خليل بنيان الحسون: في الضرورات الشعرية. ص ٧٣. والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٥) هو أنس بن زنيم بن عمرو بن عبدالله الكناني (... - نحو ٦٠هـ/ نحو ٦٨٠م) من الصّحابة. نشأ في الجاهليّة، ولمّا ظهر الإسلام هجا النبي فأهدر دمه، فأسلم يوم الفتح ومدح الرسول بقصيدة فعفا عنه. (الزركلي: الاعلام. ٢٤/٢).

(٦) عن المرجع نفسه. والشاهد فيه قوله: «أناس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٧) نستخدم الفعل «ارتضى» هنا لأنّ أبا نواس ممّن لا يحتجّ بشعره، لأنّه عاش بعد عصر الاحتجاج الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.

(٨) هو الحسن بن هانيء بن عبد الأول (١٤٦هـ/ ٧٦٣م - ١٩٨هـ/ ٨١٤م) شاعر العراق في عصره. ولد في الأهواز، ونشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد واتّصل بالخلفاء العباسيين -

عَبَّاسُ عَبَّـاسٌ إذَا احْتَـدَمَ الوَغَـى ... والفَضْـلُ فَضْـلٌ والرَّبِيـعُ رَبِيـعُ[1]

ثم ارتضاها أبو الطيب المتنبي بعده، فقال (من الطويل):

فَحَمْدانُ حَمْدُونٌ وَحَمْدونُ حَارِثٌ ... وَحَارِثُ لُقْمَانٌ وَلُقْمَانُ رَاشِـدُ[2]

هذه الشواهد الكثيرة على ترك صرف ما ينصرف في الشعر تسوغ القول، حسب المنهج الذي نرتضيه في تقنينَ اللغة: إنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف للضرورة الشعريّة، ويدعم هذا القول ثلاثة أمور: أوّلها حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وثانيها حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين، وثالثها حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم[3]. وأمّا حذف التنوين فمن شواهده قول حسان بن ثابت (من البسيط):

لَوْ كُنْتَ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ... أَوْ عَبْدِ شَمْسٍ أَو أَصْحَابِ اللّوَى الصِّيدِ
أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ رَضِيتُ بِهِمْ ... أَوْ مِنْ بَنِي خَلَفِ الخُضْرِ الجَلَاعِيدِ[4]

وقول أبي الأسود الدؤلي[5] (من المتقارب):

فَـأَلْفَيْتُـهُ غَيْـرَ مُسْتَعْتِـبٍ ... وَلَا ذَاكِـرَ اللهَ إِلَّا قَلِيـلَا[6]

= ونظم في جميع أنواع الشعر، وأجود شعره خمرياته (الزركلي: الأعلام. ٢/٢٢٥).

(١) ديوانه (تحق أحمد عبد الحميد الغزالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٤) ص٤٦٣. والشاهد فيه قوله: «عباس» حيث منعه من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٢) ديوانه ١/٤٠٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر ص ١٠٤. والشاهد فيه قوله: «حمدان» و«حارث» حيث منعهما من الصرف للضرورة الشّعريّة.

(٣) راجع ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥ ـ ١١٠.

(٤) ديوانه. ص ١٨٩ ـ ١٩٠؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥. والشاهد فيه قوله: «خلف» حيث حذف التنوين للضرورة الشعريّة بسبب التقاء الساكنين.

(٥) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني (١ ق هـ/ ٦٠٥م ـ ٦٩هـ/ ٦٨٨م). كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب من التابعين (الزركلي: الأعلام. ٣/٢٣٦).

(٦) ديوانه (صنعة أبي سعيد الحسن السكري. تحق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب =

وقول ابن قيس الرقيات (من الخفيف):

تُذْهِلُ الشَّيخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي ... عَنْ خِدَامِ العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ[1]

وقول الآخر من (المتقارب):

حُمَيْدُ الذِي أَمَجٌ دَارُهُ ... أَخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ[2]

ومن شواهد حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين قول تأبط شرّاً[3] (من الطويل):

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وإِمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ[4]

وقول الشاعر (من الرجز):

= الجديد. بيروت، ط١، ١٩٧٤م) ص ٤٣٨؛ وسيبويه: الكتاب. ١٦٩/١؛ والمبرد: المقتضب. ١٩/١، ٣١٣/٢؛ وابن جني: الخصائص. ١٢/١؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٩/٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٩/٢، ٣٤/٩؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ٥٥٤/٤ وابن هشام: مغني اللبيب. ٦١٢/٢، ٧١٦؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص١٠٥؛ والشاهد فيه قوله: «ذاكر» حيث حذف التنوين للضرورة الشعرية وبسبب التقاء الساكنين.

(١) ديوانه. ص ٩٦، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٦٦١/٢؛ وابن منظور: لسان العرب (خدم)؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥؛ والشاهد فيه قوله «خدام» حيث حذف التنوين للضرورة الشعرية وبسبب التقاء الساكنين.

(٢) البيت دون نسبة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٦٦٤/٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٦؛ وابن منظور: لسان العرب (أمج)؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان (أمج). والأمج: العطش. والشاهد فيه قوله: «حميد» حيث حذف تنوينه للضرورة الشعرية وبسبب التقاء الساكنين.

(٣) هو ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي من مضر (... ـ نحو ٨٠ ق هـ/ نحو ٥٤٠م) شاعر عدّاء من فتاك العرب في الجاهلية. كان من أهل تهامة. (الزركلي: الأعلام ٩٧/٢).

(٤) ابن جني: الخصائص. ٤٠٥/٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٧؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ٣٥٦/٣؛ وابن هشام: مغني اللبيب. ٧١٥/٢، ٧٨١؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٥٨/٢؛ والشاهد فيه قوله: «خطتا» حيث حذف نون المثنى للضرورة الشعرية.

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا   الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[١]

وقول ابي نخيلة (من الرجز):

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا   قادِمَتا أَوْ قَلَما مُحَرَّفَا[٢]

ومن شواهد حذف النون التي هي علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم قول أيمن بن خريم[٣] (من المتقارب):

وَإذْ يَغْصِبُوا النَّاسَ أَمْوالَهُمْ   إذا مَلَكُوهُمْ وَلَمْ يَغْصِبُوا[٤]

وقول الآخر (من الرجز):

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي   وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[٥]

---

(١) سيبويه: الكتاب. ١/٢٨٧؛ وابن جني: الخصائص. ٢/٤٣٠؛ وابن هشام: مغني اللبيب. ٢/٧٨١؛ وابن منظور: لسان العرب (شجعم) و(ضرزم)؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٧. وهو ينسب إلى العجّاج، وأبي حيان الفقعسي، ومساور العبسي، وغيرهم. والراجز يصف رجلًا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، فالحيات لا تؤثّر فيهما. والأفعوان: الذَّكَر من الأفاعي، والشجاع: ضرب منه. والشجعم: الطويل. والشاهد قوله: «القدما» حيث حذف نون التثنية للضرورة الشعرية. ويروى البيت برفع «الحيات» فاعلًا، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) ابن جني: الخصائص. ٢/٤٣٠؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ٤/٩٢؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٨؛ وابن هشام: مغني اللبيب. ١/٢١١، والشاهد فيه قوله: «قادمتا» و«قلما» و«محرفا» حيث حذق النون منها جميعًا للضرورة الشعرية.

(٣) هو أيمن بن خريم بن فاتك من بني أسد (... - نحو ٨٠هـ/ نحو ٧٠٠م) شاعر كان من ذوي المكانة عند عبد العزيز بن مروان بمصر، ثم تحول عنه إلى أخيه بشر بن مروان بالعراق. (الزركلي: الأعلام. ٢/٣٥).

(٤) البيت مع نسبته في ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١١٠. والشاهد فيه قوله: «يغصبوا» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعرية.

(٥) ابن جني: الخصائص. ١/٣٨٨؛ وابن منظور: لسان العرب (ردم)؛ والبغدادي: خزانة الأدب. ٣/٥٢٥. والشاهد فيه قوله: «تبيتي» و«تدلكي» حيث حذف النون التي هي علامة رفع المضارع الذي من الأفعال الخمسة، وذلك للضرورة الشعرية.

٥ ـ حكم الاسم المصروف إذا منع من الصرف للضرورة الشعريّة وإعرابه:

وإذا منع الاسم المصروف من الصرف بسبب الضرورة الشعريّة، فما حكمه في حالة الجرّ؟ أيجرّ بالكسرة كالأسماء المنصرفة ولكن بغير تنوين، أم يجرّ بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف؟ يجيب عباس حسن عن هذا السؤال بقوله: «الأمران جائزان، والأحسن جرّه بالكسرة كأصله والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه»[1]، ثم يعلّل هذا الرأي بقوله: «ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بدّ منه وحده، وترك ما لا شأن له بها»[2]. والمنقول عن العرب يخالف هذا الرأي، فكلّ ما نقل عنهم ممنوعًا من الصرف، للضرورة الشعريّة ومجرورًا رُوي مجرورًا بالفتحة لا بالكسرة، ومنه قول الأخطل (من الكامل):

طَلَبَ الأَزارِقَ بالكَتَائِبِ إِذْ هَـوَتْ   بِشَبِيـبَ غَـائِلَـةُ الثُّغُـورِ غَـدُورُ[3]

وقول دوسر بن دهبل القريعي (من الطويل):

وَقَـائِلَـةٍ مـا بـالُ دَوْسَـرَ بَعْـدَنَـا   صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ[4]

وقول عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة (من الوافر):

فـإنْ تَـتَنَكَّـرِي عَمْـرًا فَـإنِّـي   أنَا ابْنُ عَدِيَّ حقًّا فَاعْـرِفِينَـا[5]

وقول أبي دهبل (من الرجز):

أنَـا أبُـو دَهْبَـلَ وَهْـبٌ لِـوَهَـبْ   مِنْ جُمَحٍ والعِزُّ فِيهِمْ وَالحَسَـبْ[6]

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي. ٤/٢٧٣.
(٢) المرجع نفسه. ٤/٢٧٣، الهامش.
(٣) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.
(٤) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.
(٥) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.
(٦) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

وقول الكميت (من الوافر):

يَرَى الراؤُونَ بالشفرات منها كنارِ أبي حُباحِبَ والظُّبِينا[1]

وقول حسان بن ثابت (من السريع):

ما لِشَهيدٍ بَيْنَ أسْيافِكُمْ شَلَّتْ يَدا وَحْشيَّ مِنْ قاتِلِ[2]

ويرى ابن عصفور «أنّه لا دليل للكوفيّين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف في بيت مرداس[3]، ولا في بيت ابن قيس الرقيات[4]، لأنّ حذف التنوين لا يكون دليلًا على منع الصرف إلّا بشرط أن يستعمل الاسم، مع ذلك، في موضع الجرّ مفتوحًا»[5]. وعليه، لا دليل له على منع المصروف من الصرف في الشعر سوى أبيات الأخطل، ودوسر، وعمرو بن عدي، وأبي دهبل، والكميت، وحسان السابق ذكرها[6]. وهو يرى أن وجه منع «شبيب»، و«دوسر»، و«عدي»، و«دهبل»، و«حباحب»، و«وحشي» من الصرف في الأبيات السابقة الذكر، اعتدادهم فيها بعلّة واحدة من العلل المانعة للصرف، وهي العلميّة، تشبيهًا لها بالعلّة التي تمنع الصرف وحدها[7]. والواقع أنّ هذا الرأي يُخرج الأبيات السابق ذكرها عن كونها شواهد لمنع المصروف في الضرورة الشعريّة إلى كونها شواهد على منع العلم من الصرف للعلميّة وحدها على مذهب الكوفيين[8]، كما أنّه يناقض

---

(١) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٢) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٣) أي قوله (من المتقارب):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

(٤) أي قوله (من الوافر المجزوء):

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمْـ ـرُ أكْثَرُها وأطْيَبُها

(٥) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٣.

(٦) راجع المصدر نفسه. ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٧) المصدر نفسه. ص ١٠٥.

(٨) راجع الفصل السادس من كتابنا هذا.

قوله: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيّون بدليل قول دوسر... وقول عمرو بن عدي... وقول الأخطل.. وقول أبي دهبل... وقول الكميت... وقول حسان بن ثابت...»[1]. ومهما يكن سبب منع الأعلام المصروفة من الصرف في الشواهد السابقة، فثمّة شواهد أخرى منعت فيها كلمات مصروفة من الصرف وهي ليست أعلاماً، ومنها قول عمرو بن معديكرب (من الوافر):

جَرَى زَمَنًا عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَضْحَى   يُنَقَّلُ مِنْ أُنَاسَ إِلَى أُنَاسِ[2]

وقول أنس بن زنيم الكناني (من الوافر):

فَلاَ يَغْرُرْكَ مُلْكُكَ كُلُّ مُلْكٍ   يُحَوَّلُ مِنْ أُنَاسَ إِلَى أُنَاسِ[3]

أمّا في إعراب الاسم الممنوع من الصرف للضرورة الشعريّة، فنعربه بحسب موقعه في الجملة، ونقول إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا: إنّه ممنوع من الصرف، أو من التنوين للضرورة الشعريّة، أمّا في حالة الجرّ فنقول: إنّه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للضرورة الشعريّة.

٦ ـ منع صرف المصروف في النثر:

يحذف التنوين من العلم في النثر والشعر إذا وصف بكلمة «ابن» أو «ابنة» أو «بنت»[4] مفردةً مضافة إلى علم، ولم تقع كلمة «ابن» أو «ابنة» في أوّل السطر. وفي هذه الحالة تحذف همزة «ابن» أو «ابنة»[5].

---

(١) ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٣) سبق تخريج البيت في هذا الفصل.

(٤) منهم من لا يجوّز حذف التنوين إذا كان العلم موصوفًا بـ «ابنة» أو «بنت» (ابن قتيبة: أدب الكاتب. ص ٢١٧).

(٥) يُراجع ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٥ ـ ٥٣٢؛ وابن قتيبة: أدب الكاتب. ص ٢١٦ ـ ٢١٧؛ وابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٦؛ والهوريني: المطالع النصرية =

والمقصود بـ «العلم» هنا:

- الاسم الذي وُضع علمًا، نحو: «هذا زيدُ بْنُ علي»، و«هذه هند بنة زياد»[1].

- الكنية المصدَّرة بـ «أب» أو بـ «أمّ»[2]، نحو: «هذا عمرو بن أبي زياد»، و«هذا أبو بكر بن أم زياد».

- اللقب، نحو: «هذا محمد بن السفاح».

- الوصف بالصناعة بشرط الشهرة، نحو: «هذا محمد بن الجزري»، و«هذا محمد بن القاضي».

- الكناية عن شخص لا يعرف اسمه، نحو: «هذا فلانُ بْنُ فلانٍ»، و«هذا ضلُّ بن ضلّ»، و«هذا علّانُ بن علّان»، و«هذا سيدُ بْنُ سيدٍ».

وفي شروط حذف التنوين من العلم الموصوف بكلمة «ابن» أو «ابنة» مضافة إلى علم اختلف النحاة اختلافًا كبيرًا[3]، فقد اشترط الزركشي[4] أن تكون البنوّة حقيقيّة ليخرج ابن التبنّي، وردّ هذا الشرط معظم النحاة[5]. ومنهم من لا ينوّن العلم فلا يحذف همزة «ابن» أو «ابنة» بعده إذا كان

= للمطابع المصرية. ص ١١٧ - ١٢٣؛ وحسين والي: كتاب الإملاء ص ١١٥ - ١١٧.

(١) حذف التنوين من «هند» هنا على مذهب من يصرفها، أمّا على مذهب من يمنعها من الصرف، فالحذف على هذا المنع لا على الوصف بـ «ابنة».

(٢) أمّا الكنى المصدَّرة بغير «أب» و«أم» فلا يحذف التنوين معها كما سيأتي.

(٣) راجع هذه الاختلافات في ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٧ - ٥٣٢؛ والهوريني: المطالع النصرية للمطابع المصرية. ص ١١٧ - ١٢٣؛ وحسين والي: كتاب الإملاء. ص ١١٥ - ١١٧.

(٤) هو محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ م - ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢ م) عالم بفقه الشافعيّة والأصول. له «لقطة العجلان» و«إعلام الساجد في أحكام المساجد». (الزركلي: الأعلام ٦/٦٠ - ٦١).

(٥) الهوريني: المطالع النصرية في المطابع الأميرية ص ١٦٨.

كنية[1]، ولكن المروي عن العرب يخالف مذهبه، ومنه قول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء[2] (من البسيط):

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابًا وأُغْلِقُهَا   حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنِ عَمَّارِ[3]

وقول يزيد بن سنان[4] (من الوافر):

فَلَمْ أَجْبُنْ، وَلَمْ أَنْكُلْ، وَلَكِنْ   يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرِ بْنَ عَمْرِو[5]

وشرط بعضهم في الكنية اشتهار العلم بها[6]. وشرط ابن عصفور وابن قتيبة أن يكون «ابن» مذكرًا يعني بخلاف «ابنة»[7]، كذلك اشترط

---

(١) جزم الراعي (محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي) بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف «ابن» إذا كان الموصوف بـ «ابن» مضافًا، نحو: «قام أبو محمد ابن زيد»، واختار الصفدي (خليل بن أيبك) هذا المذهب، كما اختاره إذا كان المضاف إليه ابن مضافًا، نحو: «هذا أسعد بن أبي زيد». (ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٧/٢ - ٥٢٨، والهوريني: المطالع النصرية في المطابع المصرية. ص ١١٧، وحسين والي: كتاب الإملاء. ص ١١٥.

(٢) هو زبان بن عمار التميمي المازني البصري (٧٠هـ/ ٦٩٠م - ١٥٤هـ/ ٧٧١م) من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة (الزركلي: الأعلام ٤١/٣).

(٣) لم أجده في ديوانه، وهو مع نسبته إليه في سيبويه: الكتاب. ٦٣/٤، ٦٥، وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٨/٢، وابن يعيش: شرح المفصل. ١٢٧/١، والبغدادي: شرح شواهد الشافية. ص ٤٣.

(٤) هو يزيد بن سنان بن أبي حارثة المري، فارس من السادات في الجاهلية. كان رئيس بني مرة بن عوف في حربهم مع بني تميم بن عبد مناة وحلفائهم. (الزركلي: الأعلام. ١٨٣/٨).

(٥) سيبويه: الكتاب. ٥٠٦/٣، وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٨/٢، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ٢٣٦/٢، والخطيب التبريزي: شرح اختيارات المفضل. ٣٥١/١.

(٦) الهوريني: المطالع النصرية للمطابع الأميرية. ص ١١٩.

(٧) راجع ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٦، وابن قتيبة: أدب الكاتب. ص ٢١٧، والهوريني المطالع النصرية للمطابع المصرية. ص ١١٨.

بعضهم في العلمين التذكير[1]. واشترط الحريري[2] أن يكون العلم الثاني الوالد الحقيقيّ للعلم الأوّل لا جدّه أو أباه الأعلى[3]. وأمّا إذا كان العلم الثاني أمًّا للعلم الأوّل، فالنحاة على ثلاثة مذاهب:

١ ـ إثبات تنوين العلم الأول وإثبات همزة «ابن».

٢ ـ إجازة حذف تنوين العلم الأول وحذف همزة «ابن».

٣ ـ إجازة حذف تنوين العلم الأول وحذف همزة «ابن» إذا اشتهر الأوّل بأمّه أو لم ينسب إلى غيرها، نحو: «محمد بن حبيب»، و«عمرو بن الإطنابة»، و«عوج بن عناق»، و«محمد بن الحنفية»، و«معاذ بن عفراء»[4].

ويتّفق النحاة على أن تنوين العلم الموصوف بـ«ابن»[5] لا يحذف ولا تحذف همزة «ابن» بعده إذا[6]:

ـ كان معطوفًا، وكانت كلمة «ابن» بعده مثنّاة، نحو: «جاء زيدٌ ومحمدٌ ابنا علي».

ـ كان معطوفًا، وكانت كلمة «ابن» بعده مجموعة، نحو: «جاء زيدٌ وزيادٌ ومحمدٌ أبناء علي».

---

(١) الهوريني: المطالع النصريّة للمطابع المصرية. ص ١١٨.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد (٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م ـ ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م) أديب كبير، وصاحب «المقامات الحريرية»، له «درّة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب» (الزركلي: الأعلام. ٥/١٧٧).

(٣) الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص. ص ٢٧٣. فلا حذف عنده في نحو: «محمد بن شهاب الزهري» لأنّ أباه مسلم.

(٤) الهوريني: المطالع النصريّة للمطابع المصرية. ص ١١٩.

(٥) أمّا الموصوف بـ«ابنة» فمعظم النحاة يعامله معاملة العلم الموصوف بـ«ابن».

(٦) ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣١ ـ ٥٣٢؛ والحريري: درة الغواص في أوهام الخواص. ص ٢٧٣؛ والهوريني: المطالع النصريّة للمطابع الأميرية. ص ١٢٠ ـ ١٢٣؛ وحسين والي: كتاب الإملاء. ص ١١٦ ـ ١١٧.

ـ كانت كلمة «ابن» مضافة إلى غير علم، سواء أكان المضاف إليه ضميرًا، نحو: «جاء زياد وزيد ابنه»، أو لفظ «أبيه»، نحو: «زيادٌ ابن أبيه قائد شجاع»، أو اسم جنس، نحو: «جاء زيدٌ ابن التاجر».

ـ قُطعت همزة الوصل[1] في الضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر (من البسيط):

كَجَاءَنَا خَالِدٌ ابْـنُ الوَلِيـدِ، وفـي   جَمْعٍ عَلَى ٱبْنِينَ في بَعْضِ المَنَاكِيرِ[2]

ـ جاءت كلمة «ابن» نعتًا مقطوعًا[3]، نحو: «جاء زيدٌ ابنَ[4] زيادٍ»، و«مَرَرتُ بزيدٍ ابنُ[5] زيادٍ».

ـ جاءت كلمة «ابن» غير نعت للعلم الذي قبلها، كأن تكون خبرًا للمبتدأ، نحو الآية ﴿وَقَالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ اللهِ﴾[6] أو خبرًا للناسخ، نحو: «إنّ خالدًا ابنُ الوليد»، أو مفعولًا به ثانيًا، نحو: «ظننت زيدًا ابنَ زيادٍ»، أو بدلًا، نحو: «جاء زيدٌ ابنُ زيادٍ»، أو مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: «أعني»، نحو: «أكرمني زيدٌ ابنَ عمرٍو»، أو منادى، نحو: «قابلني زيدٌ ابنَ زيادٍ».

ـ جاءت كلمة «ابن» بين علمين، وكان بينهما ضبط، نحو: «جاء

(١) أي إذا تحولت من همزة وصل إلى همزة قطع.

(٢) هذا البيت من منظومة لبعضهم جمع فيها الأحوال التي تثبت فيها ألف «ابن» و«ابنة» خطًا، وقد أثبتها الهوريني في كتابه: المطالع النصرية للمطابع الأميرية. ص١٢٣. وفي هذا البيت مثل على قطع همزة «ابن» للضرورة الشعرية، وإشارة إلى أنّ ألف «ابن» تثبت إذا جمعت على «ابنين» في بعض لغات العرب المنكرة.

(٣) المقصود بقطع النعت، في اصطلاح النحاة، صرفه عن تبعيّته في الإعراب لمنعوته. وهذا يقتضي صرفه عن أن يكون نعتًا إلى كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مفعولًا به لفعل محذوف. وهذا القطع يُلجأ اليه، أحيانًا، عند المدح، أو الذم، أو الترحّم.

(٤) «ابن»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.

(٥) «ابن»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

(٦) التوبة: ٣٠.

رِدان، بالكسر، ابنُ زيدٍ، أو وزن، نحو: «هذا جُمّاع، كتفّاح، ابنُ زيادٍ»، أو نَعت، نحو: «هذا أحمدُ التاجرُ ابْنُ زيادٍ، أو ضمير فصل، نحو: «زياد هو ابنُ زيدٍ».

ـ جاءت كلمة «ابن» بعد «إمّا»، نحو: «جاء زيدٌ إمّا ابنُ زيادٍ وإمّا ابنُ محمّد».

ـ جاءت كلمة «ابن» مضافة إلى كنية مصدّرة بـ «ابن» أو «ابنة» أو «بنت» أو «أخ» أو «أخت» أو «عم» أو «خال» أو «خالة» أو «ذو» أو «ذات»، نحو: «هذا زيد ابن ابن زياد»، و«عمرو ابن أخت جذيمة الأبرش فارس شجاع».

ـ وقعت كلمة «ابن» في أول السطر كتابة، نحو: «التقيت، أمس، زيداً ابن محمد».

وقرئت الآية: ﴿وقالتِ اليهودُ عزير ابن الله﴾[1] بتنوين «عزير» ومن دون تنوين[2]. أما التنوين فعلى اعتبار «ابن» خبراً عن «عزير»، وأما قراءة «عزير» من دون تنوين، فَخُرِّجت على ثلاثة أوجه: «أوّلها أنه جعل «ابن» صفة لـ «عزير»، والخبر محذوف، والتقدير: عزير بن الله إلهنا. وثانيها أنّه جعل «عزيراً» خبرًا لمبتدأ محذوف، و«ابن» وصف له، فكأنّه قال: هو عزير بن الله، واستبعد ابن جنّي هذا الوجه، «لأنه لم يجر لعزير ذكر فيما قبل فيجوز إضماره»[3]. والوجه الثالث أن يكون جعل «ابناً» خبراً عن

---

(١) سورة التوبة: ٣٠.

(٢) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل، ولا يجوز ضمّه في مذهب الكسائي لأن الضمّة في «ابن» ضمة إعراب. وقرأ الباقون بغير تنوين (ابن الجزري: النشر في القراءات العشر. ١/٢٧٩).

(٣) ابن جني: سرّ صناعة الإعراب. ٢/٥٣٢. ويضيف ابن جني: فإنْ قلت: فإنّ من أجرى ابنًا صفةً على «عزير» فقد أخبر عنه أيضًا بأنّه ابن كما أخبر عنه من نوّن عزيرًا، عزّ الله وعلا علوّاً كبيرًا. فإنّ هذا خطل من إلزام الملزم، وذلك أنّك إذا قلت: زيد =

«عزير» وحذف التنوين ضرورة.

ويجوز في الضرورة الشعريّة تنوين العلم الذي توافرت فيه شروط حذف تنوينه، نحو قول الأغلب العجلي[1] (من الرجز):

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ[2]

وقول الحطيئة[3] (من الطويل):

إلَّا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا ابْنَ مُهَلْهِلِ[4]

= ظريف، فجعلت «ظريفًا» خبرًا عن زيد، فقد استأنفت الآن تعريف هذه الحال وأفادتها للسامع، وإذا قلت: هو زيد الظريف، فإنّما أخبرت عن ذلك المضمر بأنه زيد، وأفدت هذا من حاله، ثم حلّيته بالظريف، أي: هو زيد المعروف قديمًا بالظريف. وليس غرضك أن تفيد الآن أنّه حينئذ استحق عندك الوصف بالظرف. فهذا أحد الفروق بين الخبر والوصف. وكذلك أيضًا لو كان تقديره: هو عزير، فأخبرت عن المضمر بأنه عزير، ثم وصف بـ«ابن» لكان التقدير هو عزير الذي عرف من حاله قديمًا بأنه ابن الله تعالى جل ثناؤه عن ذلك علوًا كبيرًا، وليس المعنى كذلك، إنّما حكى الله سبحانه عنهم أنّهم أخبروا بهذا الخبر، واعتقدوا هذا الاعتقاد، فصار نحوًا من قوله: ﴿وجعلوا لله شركاء الجنّ﴾ (الأنعام: ١٠٠) في أنه حكاية عنهم ما أخبروا به حينئذ من اعتقادهم وأظهروه من آرائهم، هذا مع ما قدمناه من ضعف إضمار «عزير» إذا لم يجر له ذكر» (ابن جني: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٣).

(١) هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة من ربيعة (... - ٢١هـ/ ٦٤٢م) شاعر راجز معمّر. هو أوّل من أطال الرجز. استشهد في موقعة نهاوند. (الزركلي: الأعلام. ١/٣٣٥).

(٢) ورد البيت الأوّل مع نسبته في سيبويه. ٣/٥٠٦؛ ودون نسبة في المبرد: المقتضب. ٢/٣١٣؛ وابن جني: الخصائص ٢/٤٩١؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٢/٧١٦. وورد البيتان مع نسبتهما في البغدادي: الخزانة ١/٣٣٢؛ ودون نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل. ٢/٦؛ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٣٠. وقيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل. والشاهد فيه قوله: «قيس» حيث نوّنه للضرورة الشعريّة.

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي (... - نحو ٤٥هـ/ نحو ٦٦٥م) شاعر مخضرم كان هجاء عنيفًا لم يكد يسلم من لسانه أحد. (الزركلي: الأعلام. ٢/١١٨).

(٤) ديوانه (شرح أبي سعيد السكّري، دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨١) ص ١٧٢؛ وابن =

وقول الشاعر (من الوافر):

هِيَ ابْنَتُكُمْ وَأُخْتُكُمُ زَعَمْتُمْ ... لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلِ ابْنِ جَسْرِ[1]

وإذا نوّن العلم للضرورة[2] ثبتت الألف في «ابن» بعده خطاً.

واختلف النحاة في تعليل حذف التنوين من العلم بالشروط السابق ذكرها على ثلاثة مذاهب: الأوّل يذهب إلى أنّ هذا الحذف إنّما كان بسبب كثرة الاستعمال، وللتخفيف ممّا يكثر استعماله[3]. ويقول المذهب الثاني إنّ التنوين إنّما حذف لالتقاء الساكنين. يقول سيبويه: «وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأنّ التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: «اضرِبَ ابنَ زيدٍ، وأنت تريد الخفيفة[4]. وقولهم: «لَدُ الصلاةِ» في

جني: الخصائص. ٤٩١/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٥٣١/٢؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٦/٢. والشاعر في هذا البيت يمدح زيد الخيل الطائي وكان أسر الشاعر فمنّ عليه. والشاهد فيه قوله: «زيداً» حيث نوّنه للضرورة الشعريّة.

(١) البيت دون نسبة في سيبويه: الكتاب. ٥٠٥/٣، ولم أجد له مرجعًا آخر. وثعلبة بن نوفل: حيّ من اليمن. يقول: هي وأنتم من حي واحد، فهي ابنة لبعضكم وأخت لبعض. والشاهد فيه تنوين «نوفل» للضرورة الشعريّة.

(٢) مذهب النحاة في هذه الشواهد الثلاثة أنّ العلم نُوِّن للضرورة الشعريّة، ورأى ابن جني أنّ «ابنا» فيها ليس وصفًا لما قبله، ولو أراد الشعراء ذلك لقالوا: «من قيسِ بن ثعلبة»، و«زيدَ بن مهلهل»، ولكن الشعراء أرادوا أن يجروا «ابنا» على ما قبله بدلًا منه، «وإذا كان بدلًا منه لم يجعل معه كالشيء الواحد، وإذا لم يجعل معه كالشيء الواحد وجب أن يُنوى انفصال «ابن» مما قبله، وإذا قدّر ذلك فيه فقد قام بنفسه، ووجب أن يبتدأ به، فاحتاج إذن إلى الألف لئلّا يلزم الابتداء بالساكن، وعلى ذلك تقول: «كلمتُ زيداً ابن بكرٍ»، كأنّك تقول: «كلّمت ابنَ بكرٍ»، وكأنّك قلت: «كلّمتُ زيداً كلّمت ابنَ بكرٍ»، لأنّ ذلك شرط البدل، إذ البدل في التقدير من جملة ثانية غير الجملة التي المبدل منه منها (ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣١/٢).

(٣) راجع: سيبويه: الكتاب. ٥٠٤/٣، وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٢٦/٢، والهوريني: المطالع النصريّة للمطابع المصريّة. ص ١٢١.

(٤) أي نون التوكيد الخفيفة، والأصل «اضربن ابن زيد».

«لَدُنْ» حيث كثر في كلامهم»[1]. وأمّا المذهب الثالث فيرى أنّ التنوين إنّما حذف مع همزة «ابن» لكثرة الاستعمال وليؤذّن بتنزّل «ابن» مع العلم قبلها بمنزلة الاسم الواحد لشدّة اتّصال الصفة بالموصوف، وحلوله محلّ الجزء منه، وذلك كما يحذف من الأسماء المركّبة في نحو: «رامهرمز» و«بعلبك»[2] وقد أيّد أصحاب هذا المذهب رأيهم بدليلين: أولهما قول رؤبة (من الرجز):

يَا حَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ بْـنِ الجَـارُودْ   سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْـكَ مَمْـدُودْ[3]

فقد فتح الراجز ميم «حكم» مع أنّ حكمه البناء على الضمّ لأنّه منادى مفرد معرفة، وذلك لأنّه قد جعله مع كلمة «ابن» التي بعده كالشيء الواحد، فلمّا فتح نون «ابن»، فتح، أيضًا، ميم «حكم»، لأنّه إذا أضاف «ابنًا» فكأنّه قد أضاف «حكمًا». وهذا ممّا يدلّ على شدّة امتزاج الصفة بالموصوف[4]. وكذلك القول في بيت العجاج (من الرجز):

يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ[5]

والدليل الثاني ما حكاه سيبويه[6] من قولهم: «هذه هند بنت عبدالله» في

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٣/٥٠٤؛ وراجع: ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٧.

(٢) راجع ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٦ - ٥٢٧؛ والحريري: درة الغواص في أوهام الخواص. ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) ملحقات ديوان رؤبة. ص ١٧٢. والبيت الأوّل في سيبويه: الكتاب. ٢/٢٠٣ منسوبًا إلى راجز من بني الحرماز وهو في ابن يعيش: شرح المفصل. ٢/٥ دون نسبة؛ والبيتان في الجوهري: الصحاح (سردق)؛ وابن منظور: لسان العرب (سردق) منسوبان إلى رؤبة؛ وفي ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٦ دون نسبة؛ وهما في العيني: شرح شواهد شرح الألفية. ٤/٢١٠ منسوبان إلى رجل من بني الحرماز؛ وهما في ملحقات ديوان رؤبة. ص ١٧٢. والبيت الثاني في المبرد: المقتضب. ٤/٢٣٢ دون نسبة.

(٤) راجع: سيبويه: الكتاب. ٢/٢٠٣ - ٢٠٤، والمبرد: المقتضب. ٢/٢٣١ - ٢٣٢؛ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٦ - ٥٢٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل. ٢/٥.

(٥) البيت في ديوانه. ص ١٥؛ وسيبويه: الكتاب. ٢/٢٠٤.

(٦) راجع سيبويه: الكتاب. ٣/٥٠٦؛ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٢/٥٢٧.

قول من صرف «هندًا»، فتركهم التنوين في «هند»، وهي مصروفة ولا ساكنين هنالك، يدلّ على أنّهم إنّما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء. ومن ذهب من العرب إلى أنّ حذف التنوين في نحو: «رأيت زيدَ بنَ عمروٍ» إنّما هو لالتقاء الساكنين قال: «هذه هندُ بنتُ فلان» فنوّن «هندًا» إذا كان ممّن يصرفها»[1].

ولعلّ التعليل الصحيح لحذف التنوين من العلم الموصوف بكلمة «ابن» أو «ابنة» أو «بنت» المضافة إلى علَم نطق العرب ليس غير، والرغبة في تخفيف هذا النطق، أمّا الشروط التي وضعها النحاة لصحّة هذا الحذف، فلا نظنّ أنّ العربي فكّر بها عندما نطق منوّنًا العلم المستوفي شروطهم لحذف تنوينه حينًا، وحاذفًا التنوين منه حينًا آخر، يدلّك على ذلك اختلافاتهم الكثيرة في هذه الشروط، وتخريجهم مثل: «جاء زيدٌ ابنُ زيادٍ» ونحوه ممّا نوّن مع استيفائه شروط حذف تنوينه بأنّ «ابن» هنا بدل من «زيد» أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو غير ذلك من التخريجات التي لا تظنّ أنّ العربي عندما نطق باللغة قد فكّر فيها من قريب أو بعيد.

والمتأمّل لشروط النحاة لحذف همزة «ابن» الواقعة بين علمين، ولترك تنوين العلم الأوّل يرى أنّ الكاتب العربي يجب عليه، عند كتابته كلمة «ابن» أن يميّز بين العلم بجميع أقسامه وغيره، وبين الكنية المصدَّرة بـ«أب» و«أم» وبين غيرها من الكنى المصدرة بـ«ابن» أو «ابنة»، أو «خال» أو «خالة» أو غير ذلك، وأن يعرف الأوزان الشعرية[2]، وما إذا كان العلم الثاني هو أبو العلم الأوّل الحقيقي، أم أبوه بالتبنّي[3] أم جدّه، أم

---

(١) ابن جني: سر صناعة الاعراب ٢/٥٢٧.

(٢) وذلك لأنّ العلم الأوّل قد ينوّن للضرورة الشعريّة، فتثبت همزة «ابن» بعده، ولأنّ همزة «ابن» قد تقطع للضرورة الشعرية أيضًا.

(٣) وذلك على مذهب من لا يحذف همزة «ابن» إذا كان العلم الثاني والدًا للأوّل بالتبنّي.

جدّه الأعلى[1]، أم أمّه[2]، وإذا كان أمّه عليه أن يعرف ما إذا كان اشتهر بها، أو لم ينسب إلى غيرها، وكذلك عليه أن يعرف المبتدأ والخبر، والنواسخ، والنعت المقطوع و... و... كل ذلك ليعرف ما إذا كان عليه أن يثبت همزة «ابن» أو أن يحذفها.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى ما يلاقيه المؤلّفون من جهد ومشقّة في «ملاحقة» كلمة «ابن» عند تصحيحهم التجارب الطباعيّة لمؤلّفاتهم، إذ عليهم أن يثبتوا همزة «ابن» إذا وقعت في أوّل السطر، ولو كانت مستوفية الشروط لحذف همزتها، وكم مرّة يتبدّل فيها موضع «ابن» فتقع في أوّل السطر في تجربة طباعيّة، وفي غير أوّله في تجربة طباعيّة أخرى.

ولعلّه من المفيد بمكان أن نسهّل على كتّاب العربيّة، وخاصّة التلامذة منهم في مختلف مراحل التعليم، كتابة كلمة «ابن» الواقعة بين علمين[3]، فنوفّر عليهم مشقّة تعلّم شروط حذف همزتها، فيكتبونها دائمًا بالهمزة مهما كان موقعها في سطر الكتابة أو بين الكلمات. وبهذا نسهّل عليهم تعلّم العربيّة، ونيسّر لهم إملاءها، ونوفّر عليهم ساعات ثمينة من أعمارهم كانوا يقضونها في حفظ الشروط السابق ذكرها، ونكون، في الوقت نفسه، غيرَ مخلّين بأيّ ركن من أركان العربيّة، وغير خارجين على قواعد النحاة أنفسهم، فهؤلاء لا يوجبون إثبات همزة «ابن» إذا جاءت بين علمين

---

(١) وذلك على مذهب من لا يحذف همزة «ابن» إذا كان العلم الثاني جدًّا للعلم الأوّل أو جدّه الأوّل.

(٢) وذلك على مذهب من لا يحذف همزة «ابن» إذا كان العلم الثاني أمًّا للعلم الأوّل.

(٣) تحذف همزة «ابن» غير الواقعة بين علمين إذا جاءت بعد همزة الاستفهام، نحو: «أَبْنُكَ هذا؟» وبعد همزة النداء، نحو: «أَبْنَ أخي أَقْبِلْ». أمّا إذا جاءت بعد «يا» التي للنداء، فيجب حذف همزتها عند فريق من اللغويين، ويجب إثبات هذه الهمزة عند فريق آخر، ويجوز الإثبات والحذف عند فريق ثالث. (راجع الهوريني: المطالع النصريّة للمطابع المصريّة. ص ١١٧، وحسين والي: كتاب الإملاء. ص ١١٧. وأحمد قبش: الإملاء العربي. ص ١٦٠.

وكانت بدلًا من العلم الأوّل، أو نعتًا مقطوعًا، فلماذا لا نثبتها دائمًا على أنّها بدل على مذهب النحاة، أو على مذهب التسهيل الذي نريده؟

وفيما عدا حذف تنوين العلم الموصوف بكلمة «ابن» المضافة إلى علم بالشروط السابق ذكرها، لا يحذف التنوين إلّا شذوذًا كقراءة بعضهم: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ. اللهُ الصَّمَدُ﴾[1] بحذف تنوين «أحد»[2]. ويرى ابن جني أنّ لهذا الحذف «نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياسًا»[3]، ويؤيّد رأيه بشواهد شعريّة عدّة[4]، وقد سبق القول في هذا الفصل أنّه يجوز حذف التنوين للضرورة الشعريّة[5].

٧ - منع صرف المصروف في بعض لغات العرب وبعض مذاهب النحاة:

أجاز أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام مطلقًا[6]. وفصّل بعض النحاة المتأخرين بين ما فيه العلميّة وغيره، فأجازه مع العلميّة ومنعه مع غيرها[7]. وقد سبق القول[8] إنّ أكثر الكوفيين والأخفش يمنعون العلم من الصرف للعلميّة وحدها.

---

(١) الإخلاص: ١ - ٢.

(٢) هي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو. (أبو حيان النحويّ: البحر المحيط. ٥٢٨/٨؛ والمبرد: المقتضب. ٣١٣/٢؛ وابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣٣/٢ - ٥٣٤؛ والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٥٨.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٥٣٣/٢.

(٤) المصدر نفسه. ٥٣٤/٢ - ٥٣٦.

(٥) وراجع ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢.

(٧) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٨/٢.

(٨) راجع الفصل السادس من كتابنا هذا.

وجاء في لسان العرب أنّ اللغة العاديّة القديمة تترك صرف المصروف، وأنّ أبا موسى الحامض قال لأبي العباس ثعلب: إنّ الشعر القائل (من الوافر):

أُؤَمِّـــلُ أنْ أعِيشَ وأنّ يَـــوْمـــي   بِـــأَوَّلَ أوْ بِـــأَهْـــوَنَ أوْ جُبَـــارِ
أوِ التّـــالـــي دُبَـــارَ فَـــإنْ أَفُتْـــهُ   فَمُـــؤْنِسَ أوْ عَـــرُوبَـــةَ أو شِيَـــارِ[1]

شعرٌ موضوع. فقال ثعلب: لِمَ؟ قال: لأنّ «مؤنسًا»، و«جُبارًا»، و«دُبارًا»، و«شيارًا» تنصرف، وقد ترك صرفها. فقال: هذا جائز في الكلام، فكيف في الشعر؟[2]

---

(١) سبق تخريج البيتين في هذا الفصل.

(٢) ابن منظور: لسان العرب (عرب)؛ وراجع الزبيدي: تاج العروس (عرب).

الفصل العاشر

دعوات تبسيط باب الممنوع من الصرف

١ ـ تمهيد:

لكلّ لغة قواعد تنظّم تركيب جملها واشتقاقات مفرداتها. ولكلّ قواعد صعوباتها، وصعوبات النحو العربي كثيرة، ذلك أنّها تعود إلى أسباب عديدة أهمها:

أ ـ تأثر البحث النحوي بالمنطق والفلسفة اليونانيّين، وتقعيد القواعد على أساسهما.

ب ـ العناية بالشكل دون المعنى، وفوضى التقسيم والتبويب في المسائل النحويّة.

جـ ـ كثرة الاصطلاحات النحويّة، وغموض بعضها، وعدم فائدة بعضها الآخر.

د ـ استقراء النحاة الناقص للغة، وخلطهم بين اللهجات.

هـ ـ قلّة استعمال اللغة الفصحى المعربة[١].

---

(١) للتوسّع راجع أطروحتنا «آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها» (أطروحة أعدّت لنيل شهادة الدكتوراه (حلقة ثالثة) في اللغة العربيّة وآدابها، لم تنشر، جامعة القديس يوسف، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة فرع الآداب العربيّة ١٩٨٠م) ص٦ ـ ٩.

والشعور بصعوبة النحو العربي بدأ باكرًا جدًّا، ولعلّ في إطلاق أسماء «الإيضاح» و«المفصّل»، و«التسهيل» على مؤلّفات النحاة القدامى، وتأليفهم الكتاب الواحد مرّتين أو ثلاث مرّات، دليلًا على صعوبة النحو كما قعّده النحاة[1]. والذي يروى عن الكسائي، شيخ الكوفيّين، أنّه مات وهو لا يحسن «نِعْم» و«بِئْس»، وعن تلميذه الفرّاء أنّه فارق الدنيا وفي نفسه شيء من «حتى»[2]، وإن كان من تحامل البصريّين، فاعتراف ضمنيّ بصعوبة النحو، ودعوة لا واعية إلى إصلاحه.

وسرعان ما تحوّل هذا الإحساس بصعوبة النحو العربي إلى دعوات لإصلاحه، وقد اتّخذت هذه الدعوات، عند القدامى، اتّجاهات عدّة، منها الاتّجاهان التاليان:

أ ـ اتّجاه تمثّل في تأليف الكتب المختصرة التي تلبّي حاجة كلّ طالب يودّ إتقان العربيّة دون الغوص في مسائل النحو وتفريعاته. وكان خلف الأحمر المعاصر لسيبويه أوّل من دعا إلى النحو الميسّر بتأليفه كتابًا في النحو سمّاه «مقدمة في النحو» اتبع فيه الطريقة الوصفيّة في تقعيد النحو[3].

ب ـ اتّجاه ثانٍ أخذت دعوات الإصلاح فيه شكلًا متقدّمًا من التطوّر والنضج، إذ قدّم مقترحات لإصلاح النحو وتيسيره. ويمكن أن تصنّف في هذا الاتّجاه دعوات كلّ من ابن ولاد المصري[4] وأبي جعفر

---

(١) مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها. ص١٥٨.

(٢) عن ابراهيم مدكور: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا. (١٩٣٢ ـ ١٩٦٢، أولًا ماضيه وحاضره. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، لا ط، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م) ٧٥/١.

(٣) جمع، مثلًا، الحروف التي ترفع كلّ اسم بعدها مثل «إنما»، و«كأنّما» و«هل» و«بل» في باب واحد. وهكذا فعل بالحروف التي تنصب، أو تجرّ، أو تجزم ما بعدها من أسماء وأفعال. (راجع خلف الأحمر: مقدّمة في النحو. تحق عز الدين التنوخي. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، لا ب، لا ط، ١٩٦١م. ص ٣٦ ـ ١٥٠).

(٤) هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (... ـ ٣٣٢هـ/ ٩٤٤م) نحويّ مصريّ، أصله =

النحاس[1] وأبي العلاء المعري[2]، وابن حزم الأندلسي[3]، وابن مضاء القرطبي[4].

= من البصرة. له: «المقصور والممدود»، و«انتصار سيبويه على المبرد». (الزركلي: الأعلام. ١/٢٠٧). وتتخصر دعوته الإصلاحية بما يلي:
- لا يصحّ الطعنُ على العربي أو تخطيه بتقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة.
- يجب الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة دون تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري.
- يجب الابتعاد عن التأويل، والتقدير، وادّعاء الحذف والإضمار. (راجع مقال أحمد مختار عمر: «دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء» (مجلة الأزهر، ج ٣٩، العدد ٦، القاهرة (تشرين الثاني، ١٩٦٧ م) ص ٥١٥).

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المراديّ المصريّ (... - ٣٣٨ هـ/ ٩٥٠ م) مفسّر أديب، مولده ووفاته بمصر. له: «تفسير أبيات سيبويه»، و«شرح المعلقات السبع» (الزركلي: الأعلام. ١/٢٠٨). وتتخصر دعوته بما يلي:
- حذف الأبواب غير العمليّة أو النادرة الاستعمال كـ«التنازع» و«الاشتغال» وصيغة «أفْعِلْ بِهِ» في التعجّب.
- طرح العلل والمناقشات العقليّة والفلسفيّة التي لا يحتاج إليها طالب النحو.
- اتباع المنهج الوصفي في تقعيد القواعد.
(راجع أبو جعفر النحاس: التفاحة في النحو، تحق كوركيس عواد. مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٥٦) ص ١٤ - ٣٠).

(٢) هو أحمد بن عبدالله بن سليمان (٣٦٣ هـ/ ٩٧٣ م - ٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧ م) شاعر فيلسوف. ولد ومات في معرّة النعمان. له: «لزوم ما لا يلزم» و«سقط الزند» و«رسالة الغفران» (الزركلي: الأعلام. ١/١٥٧). وقد ثار أبو العلاء المعرّي على ظاهرة التأويل، والتقدير، والتكلّف في تخريج بعض الأبيات على غير حقيقتها كي تساير ما اخترعه النحاة من علل زائفة. (راجع أبو العلاء المعرّي: رسالة الغفران. تحق فوزي عطوي. الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لا ط، لا ت. ص ١١٨، ١٨١ - ١٨٢).

(٣) هاجم ابن حزم الأندلسي غير الضروري من النحو، واعتبره لغوًا من القول ومضيعة للوقت، كما اشتدّ في الحكم على العلل النحوية واعتبرها فاسدة. (راجع سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. ص ٤٥ - ٤٦).

(٤) تتلخّص دعوة ابن مضاء الإصلاحية بالمبادىء التالية:
- إلغاء نظرية العامل. =

وفي العصر الحديث رأى الباحثون اللغويّون أنّ النحو العربي ما زال يُدرَّس كما كان يدرَّس قديمًا في مساجد البصرة والكوفة، فضلًا عن احتوائه الكثير مما يستغني متعلّم اللغة عنه، فكثر المنادون بإصلاحه، من مكتفٍ بمجرّد الدعوة إلى الإصلاح، إلى صاحب مشروع يزعم أنّ مشروعه هو الكفيل بتبسيط النحو وتقريبه إلى أفهام التلامذة، كما نرى عند لجنة المعارف المصرية[1]، وابراهيم مصطفى[2]، ومجمع اللغة العربيّة[3]، وحسن الشريف[4]، ومحمد عرفة[5]، ويوسف سعادة[6]، وشاكر الجودي[7] ويوسف السودا[8]، وعبد المتعال الصعيدي[9]، والجنيدي خليفة[10]، ورشاد المغربي

= - الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة.

- الاعتراض على تقدير متعلّقات المجرورات، والضمائر المستترة في المشتقات والأفعال.

- إلغاء القياس والعلل الثواني والثوالث.

(راجع ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة. ص ٨٥ وما بعدها).

(١) راجع اقتراحاتها في «مجلّة مجمع اللغة العربيّة في القاهرة» ج ٦، ص ١٨٦ - ١٩٣.

(٢) راجع اقتراحاته في كتابه: إحياء النحو.

(٣) راجع اقتراحاته في مجلته، ج ٦، ص ١٩٣ - ١٩٧.

(٤) لم أقع على ترجمة له، وراجع اقتراحاته في مقاله: «تبسيط قواعد اللغة العربيّة»، مجلة الهلال، ج ٤٦، العدد ١٠، ص ١١٠٨ - ١١١٩.

(٥) راجع اقتراحاته في كتابه: مشكلة اللغة العربيّة.

(٦) هو أحد مدرّسي اللغة العربيّة في ثانويّة الحكمة ببيروت. وراجع اقتراحاته في كتابه: تعديل القواعد العربيّة وتسهيلها. (مدرسة الحكمة، بيروت، ط ١، ١٩٤٧ م).

(٧) لغوي عراقيّ دعا إلى تعديل القواعد العربيّة. وراجع اقتراحاته في كتابه: تشذيب منهج النحو (مطبعة المعارف، بغداد، لا ط، ١٩٤٩ م).

(٨) أديب لبناني ومحامٍ وسياسيّ وصحفيّ (١٨٩١ - ١٩٦٩ م) له: «الأحرفية» و«بين القديم والحديث»، و«في سبيل لبنان». وراجع اقتراحاته في كتابه: الأحرفية (دار الريحاني، بيروت، ط ٢، ١٩٦٠ م).

(٩) لغوي مصريّ وأحد أساتذة اللغة العربيّة بجامعة الأزهر. له: «النظم الفني في القرآن» و«مختارات الشعر الجاهلي». وراجع اقتراحاته في كتابه: النحو الجديد (دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٤٧ م).

(١٠) كاتب جزائري كَتَب في مجالات عدّة علميّة وأدبيّة وفلسفيّة. له: «نحو عربيّة أفضل» =

دارغوث[1]، وطه حسين[2]، وجورج الكفوري[3]، ومصطفى جواد[4]، ومهدي المخزومي[5]...

أمّا الذين قدّموا الاقتراحات بشأن إصلاح النحو، فقد ذهبوا اتجاهات شتّى في دعواتهم الإصلاحيّة، أبرزها الاتجاهات الأربعة التالية:

أ ـ اتجاه أرجع صعوبات النحو إلى ما فيه من تفاصيل، وعلل، وفلسفات وأوجه خلاف، فحاول تذليل هذه الصعوبات بالاقتصار على الضروري من النحو، أي على ما يكفي للتكلّم والكتابة بلغة عربيّة فصيحة[6].

= «من وحي الثورة الجزائرية» و«في انتظار نوفمبر جديد»، وراجع اقتراحاته في كتابه: «نحو عربيّة أفضل ثورة على اللغة القائمة وبناء لعربيّة جديدة» (دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت).

(١) أديب وشاعر لبناني من مواليد بيروت، وأحد أساتذة اللغة العربيّة بالجامعة اللبنانيّة، له «خطيئة الشيخ» و«مذكّرات مراهق»، و«تيسير اللغة العربيّة». راجع كتابه: تيسير اللغة العربية (المطبعة العصرية، صيدا (لبنان) ط ١، ١٩٥١).

(٢) أديب مصري (١٣٠٧هـ/١٨٨٩م - ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) فقد بصره منذ طفولته تولّى عمادة كليّة الآداب ووزارة التربية بمصر. له «الأيّام»، و«حديث الأربعاء» و«في الشعر الجاهلي» (الزركلي: الأعلام ٣/٢٣١). وراجع مقاله «يسّروا النحو والكتابة». مجلّة الآداب البيروتيّة، ج ٤، العدد ١١، ص ٢.

(٣) أحد كبار رجال التربية والتعليم في لبنان (؟ - ١٩٦٤م) اختير وزيراً للتربية عام ١٩٤٢م فعمّم المدارس الوطنيّة. وراجع كتابه: «اللغة العربيّة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها» (مطابع نصار، بيروت، لا ط، ١٩٤٨م).

(٤) أحد أدباء وعلماء العراق الأعلام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م - ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) أديب مدرّس من أعضاء المجمعين العربيّين في دمشق وبغداد. مولده ووفاته ببغداد. له: «المباحث اللغويّة في العراق»، و«الشخصيّات العربيّة». وراجع مقاله: «وسائل النهوض باللغة العربيّة وتيسير قواعدها وكتابتها». مجلة العلوم، ج ١، العدد ٩، ص ٩ - ١٠.

(٥) لغويّ لبنانيّ. له: «الخليل بن أحمد الفراهيديّ»، و«في النحو العربي»، و«مدرسة الكوفة». وراجع كتابه: في النحو العربي. نقد وتوجيه (المكتبة العصريّة، صيدا، (لبنان)، ط ١، ١٩٦٤م). ومقاله: «دعوة جادّة في إصلاح العربيّة»، مجلّة المعلم الجديد. ج ١٨، العدد ١، ص ٢٣ - ٢٩.

(٦) في هذا الاتجاه يمكننا تصنيف حفني ناصف وعلي الجارم ومصطفى امين، الذين وضعوا ـ

ب ـ اتّجاه أعاد صعوبة النحو إلى فساد تبويبه، فدعا إلى تبويب جديد[1].

= كتب «الدروس النحوية» و«النحو الواضح» مقتصرين فيها على القواعد الضرورية متجنّبين التفصيلات والمناقشات. (عن ابراهيم مدكور: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا. ج ١، ص٧٦). وفي هذا الاتّجاه، أيضًا، أنيس فريحة الذي دعا إلى:

- تعليم قواعد الصرف (ويسمّيه الاشتقاق) بطريقة وصفيّة تقريريّة لا تفصيل فيها، ولا تعليل، ولا فلسفة.
- تقسيم الكلمة تقسيمًا جديدًا وتعليم النحو والصرف معًا.
- تدريس النحو على أساس الجملة المفيدة لا على أساس حركة الحرف الأخير من الكلمة.
- إلغاء الإعراب التقليديّ والاستعاضة عنه بتحليل الجملة إلى عناصرها.
- استنباط القواعد والأحكام بطريقة وصفيّة تقريريّة دون ذكر العلّة والسبب.
- إلغاء جميع أبواب النحو التي هي من نوع الإحصاءات، والتوكيد في تدريس اللغة على لفظة «أنشىء» و«قِسْ عليه» لا على لفظة «أعْرِبْ».

راجع كتابه: «تبسيط قواعد اللغة العربيّة على أسس جديدة، اقتراح ونموذج» (دار الكتاب اللبناني، بيروت، لا ط، ١٩٥٩م) ص٤١ ـ ٦٣، ومقاله: «هذا الصرف وهذا النحو أما لهذا الليل من آخر»، مجلّة الأبحاث ج٨، العدد، ص٧١ ـ ١٠٧، ومقاله: «تدريس اللغة العربيّة من مشاكل اللغة العربيّة». مجلّة الأبحاث ج٤، ص٣٧٨ ـ ٣٩٩. وقد ناقشنا هذه المقترحات في أطروحتنا: آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربيّة وأساليب تدريسها. ص٤٥ ـ ٨٩.

(١) يمكننا أن نصنّف في هذا الاتّجاه إبراهيم مصطفى، وشاكر الجودي، ويوسف السودا، ولجنة المعارف المصرية. أمّا ابراهيم مصطفى فقد هاجم القول بالعلّة والعامل، مشدّدًا على أنّ الحركات أعلام على معان، وجامعًا كلّ أبواب المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات في ثلاثة أبواب هي: باب الإسناد، وباب الإضافة، وباب التكملة. (راجع كتابه: إحياء النحو، ص٥٣ ـ ١٠٠، وقد ناقشنا آراءه في رسالتنا: ابراهيم مصطفى وتبسيط النحو من خلال كتابه: «احياء النحو». رسالة أعدّت لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ـ الجامعة اللبنانية كلية الآداب، الفرع الثاني، ١٩٧٨، لم تُنشر). واقترح شاكر الجودي ان يحذف من النحو المواضيع التالية:

- موضوع الأفعال الناقصة، فتلحق دراسته بموضوع الحال، فيكون اسم الفعل الناقص فاعلًا له، وخبره حالًا صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذلك الفعل.
- موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فيُعَدّ مفعولها الأوّل =

جـ- اتّجاه رأى أنّ العيب في النحو نفسه، فدعا إلى تبديل بعض قواعده، وحذف بعض القواعد الأخرى[1].

= مفعولًا به، ومفعولها الثاني حالًا، صاحبها المفعول به وعاملها الفعل.
- موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، فيعدّ المفعول الأوّل مفعولًا به والمفعول الثاني تمييزًا.
- موضوعات المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله على أن تجعل كلّها في موضوع واحد هو وصف الفعل. (راجع كتابه: تشذيب منهج النحو. ص١١، ٥٥، ٦٥، ٧٧).

وأما يوسف السودا فقد دعا إلى إلغاء أبواب الإعلال، والإدغام، والصفة المشبّهة باسم الفاعل، وباب المبتدأ والخبر، وإلى الاستعاضة عن مصطلحي الفاعل ونائبه بكلمة فَعيل، وعن المفاعيل والحال بكلمة تميم، وعن أبواب التحذير، والإغراء، والاستغاثة، والندبة، واسم الفعل، والتعجب بكلمة يعربيات (راجع كتابه: الأحرفيّة. ص٨ - ١٣). وأمّا لجنة المعارف المصريّة فاقترحت ما يلي:

- الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحليّ في المفردات والجمل.
- توحيد علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة والاستغناء عن القول بنيابة علامة عن أخرى.
- إعطاء كلّ حركة لقبًا واحدًا في الإعراب والبناء معًا، ولهذا يُكتفى بألقاب البناء فقط.
- دمج أبواب المبتدأ، والفاعل، ونائبه، واسمي «كان» و«إنّ» في باب واحد يسمّى الموضوع.
- الاستغناء عن تقدير متعلّق الظرف وحروف الجرّ، خاصة إذا جاء الظرف أو الجارّ والمجرور خبرًا.
- إلغاء إعراب الضمير المستتر، واعتبار الضمير البارز المتّصل إشارة إلى الموضوع.
- اعتبار كلّ ما يُذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول تكملة.
- إغفال إعراب صيَغ التعجب، والاستغاثة، والندبة، والتحذير، والإغراء، وتوجيه العناية إلى درس طرق استعمال هذه الأساليب.
- اعتبار مسائل الإعلال والإبدال من مسائل فقه اللغة، وحذفها من الكتب المعدّة للتعليم في المدارس الابتدائيّة والثانويّة.
- راجع مجلة مجمع اللغة العربيّة ج٨، ص١٨٦ - ١٩٢.

(١) يمكننا أن نصنّف في هذا الاتّجاه حسن الشريف الذي اقترح ما يلي:
- حذف موانع الصرف.

د ـ اتّجاه دعا إلى إسقاط الإعراب فنرتاح من قواعده وصعوباته[1].

وكان من الطبيعي أن ينال باب الممنوع من الصرف حظًّا كبيرًا من دعوات تبسيط النحو العربي، وذلك لاعتبارين أساسيَّين: أوّلهما أنّ هذا الباب أضحى على يد النحاة من أعقد الأبواب النحويّة إن لم نقل أعقدها على الإطلاق، وثانيهما أنّ فلسفة التعليل النحويّ الذي قال به معظم النحاة العرب أكثر ما تتوضّح أسسها، وتظهر جوانبها، واختلاف الآراء في أساليبها في هذا الباب النحويّ. وعندي أنّ كلّ الذين دعوا إلى إلغاء القول بالعلّة النحويّة هم من مبسّطي النحو العربي عامّة، وباب الممنوع من الصرف خاصة، سواء أكانت دعوتهم تخصّ علل الممنوع من الصرف بشكل خاص أم لا، وسواء اكتفت بمجرد هذه الدعوة، أم لم تكتفِ بها، بل تخطّتها إلى تقعيد القواعد على أساس المنهج الوصفي الاستقرائي، وسواء أبقت على موانع الصرف التي قال بها النحاة، أم دعت إلى إلغائها.

٢ ـ الدعوة إلى إلغاء القول بالتعليل النحوي عامة:

رفض بعض النحاة القول بالتعليل النحوي. يقول ابن حزم الأندلسي: إنّ علل النحو «كلّها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء ألبتّة، وإنّما الحقّ

= ـ تطابق العدد مع المعدود في التذكير والتأنيث إفرادًا وتركيبًا.
ـ إبقاء المفعول به منصوبًا في حالة بناء الفعل للمجهول والاكتفاء بقلب الفعل.
ـ الاقتصار على صيغة جمع المذكّر السالم في الأسماء التي يجوز جمعها جمع مذكّر سالمًا وجمع تكسير.
ـ إلزام المنادى والمستثنى حالة من حالتَي النصب والرفع.
راجع مقاله: «تبسيط قواعد اللغة العربيّة» مجلّة الهلال، ج٤٦، العدد ١٠، ص١١٠٨ ـ ١١١٩.

(١) دعا أنيس فريحة إلى ما سمّاه «اللهجة العربيّة المحكيّة المشتركة»، ومن أهمّ خصائص هذه «اللهجة» سقوط الإعراب. (راجع كتابه: نحو عربيّة ميسّرة، دار الثقافة، بيروت، لا ط، ١٩٥٥ م) ص١٨٤. وانظر مناقشتنا لهذه الدعوة في أطروحتنا: آراء انيس فريحة في تبسيط اللغة العربيّة وأساليب تدريسها. ص ٦١ ـ ٦٧.

من ذلك أنّ هذا سُمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا ـ مع أنّه تحكّم فاسد متناقض ـ فهو أيضًا كذب، لأنّ قولهم: كان الأصل كذا، فاستُثقل فنُقل إلى كذا، شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدّة، ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك»[1].

ويقول ابن سنان الخفاجي: «إنّ النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه... فأمّا طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سُلّط على ما يعلّل به النحويّون، لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: «هكذا قالت العرب» من غير زيادة على ذلك، وربّما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة يتدرّب بها المتعلّم، ويقوى بتأملها المبتدىء، فأمّا أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل»[2].

وأنكر ابن جني علّة العلّة، أو العلل الثواني[3] وما بعدها، واعتبرها شرحًا وتتميمًا للعلّة الأولى. وهو يرى أنّ وجود علّة العلّة يقتضي وجود العلل الثوالث وما بعدها. وهذا التكلّف يؤدّي إلى تصاعد عللي وهجنة في القول[4].

---

(١) عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. ص٤٥ ـ ٤٦.

(٢) عن عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث (دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧١م) ص١٤٤.

(٣) العلّة الأولى هي أن تعلّل، مثلًا، رفع المعلّم في نحو: «كافأ المعلّمُ التلميذ» بكونه فاعلًا، والعلّة الثانية هي تعليل رفعه بالرغبة في تمييزه من المفعول به لا بنطق العرب، والعلّة الثالثة أن تجيب من يسأل: لِمَ لم يُنصب الفاعل ويُرفع المفعول به، بأنّ المفعول به أكثر دورانًا على اللسان من الفاعل، فأعطي الحركة الخفيفة وهي الفتحة لا الحركة الثقيلة وهي الضمة.

(٤) ابن جني: الخصائص. ١/١٧٣. لكن ابن جني يعتبر في كتابه: الخصائص وكتابه: سرّ =

وقسم الزجاجي العلل النحويّة إلى علل تعليمية، وهي ضرورية لتعليم النحو، وقياسيّة، وقال إنّها ضروريّة لنماء اللغة، وجدليّة نظريّة ليس للغة منها نفع، إذ إنّها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر[1].

ورأى ابن مضاء القرطبي أنّه «ممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن «زيد» من قولنا: «قام زيد»: لِمَ رُفع فيقال: لأنه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئًا ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لِمَ حُرِّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل، إلّا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأعطي الأخفّ، الذي هو النصب، للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا

= صناعة الإعراب من فرسان هذا الميدان التعليلي.

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو. ص٦٤. والعلّة التعليميّة هي قولك مثلًا، هذا مرفوع لأنّه فاعل، وذاك منصوب لأنّه مفعول به. وأمّا القياسيّة فهي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوّره النحاة أو ظنّوا أنّه علّة موجبة للحكم فيهما، كحملهم بناء اسم «لا» النافية للجنس، على بناء «خمسة عشر». وتتعدّد الآراء في تحديد العلّة القياسيّة، فتختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبار. وقد تتجاذب الحكم الواحد علّتان أو أكثر، فيُبنى على قياسين أو أكثر. وقد يكون للمسألة الواحدة علّتان مختلفتان، فيبنى عليهما حكمان مختلفان، كلّ على قياس.

باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم»[1].

ويشتد عباس حسن في حملته على النحاة الذين قالوا بالعلّة، فهو، بعد أن يلاحظ أنّه لا يوجد حكم نحوي، أو قاعدة من قواعد النحاة «إلّا لها تعليل يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوي، على حسب مقدرة النحويّ، وتمكنّه من زمام اللغة والجدل، ورغبته في التنوّق وإظهار البراعة»[2]، يرى أنّ العقل الراجح يحتكم إلى صحيح الكلام العربي وحده غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة[3]، ثمّ يقول: «والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقّاها النحاة بالقبول جيلًا فجيلًا، ويملؤون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدّعون بها الرؤوس، لا يفكر أحد في محاربتها، وإراحة المتعلّمين منها، وممّا احتوته المراجع المطوّلة من ألوانها، وضروب عبثها، اللّهمّ إلّا ما تمّ في بعض المدارس الحديثة المعاصرة، ولم يمتدّ ـ بعد ـ إلى الجامعات والمعاهد الكبرى في البلاد العربيّة، وإلى كتبها القديمة المتوارثة امتدادًا كاملًا حميدًا لا بتر فيه ولا هلهلة. مشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد ولدت، ونمت، وامتدت أصولًا وفروعًا على الوجه الذي نرى في مطوّلات النحو، تتسرّب إلى كلّ مسألة، وتتسلّل لكلّ قاعدة، وتملأ الصفحات الكثيرة بكلّ مجافٍ للعقل بعيد من الحقّ إلّا في أقلّ المسائل وأندر القواعد»[4].

هؤلاء هم أبرز الداعين إلى القول بإلغاء القول بالعلّة قديمًا وحديثًا الذين وقفنا على آرائهم. واللّافت للانتباه أنّ أحدًا من هؤلاء لم ينتقل من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق، فيضع كتابًا في النحو العربي يقنّن القواعد فيه بحسب المنهج الوصفي الاستقرائي مبعدًا منها كلّ أثر للمنهج الفلسفي

---

(١) ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة. ص ١٣٠ ـ ١٣١.
(٢) عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص ١٤٣.
(٣) المرجع نفسه. ص ١٥١.
(٤) المرجع نفسه. ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

التعليلي. وغنيّ عن البيان أنّ القول بالعلّة دخيل على اللغة العربيّة لم يعرفه العرب ولا فكّروا فيه من بعيد أو من قريب عندما نطقوا بلغتهم، فهو صنيع تخيّل النحاة المناطقة.

٣ ـ الدعوة إلى إلغاء القول بتعليل موانع الصرف:

بعد أن يشتدّ عباس حسن في حملته على النحاة الذين قالوا بالعلّة، كما رأينا منذ قليل، ينتقل في كتابه «النحو الوافي» إلى الهجوم على ما تخيّله هؤلاء من علل لموانع الصرف، فيعرض أساس فلسفتهم في ثقل الفعل وفي اجتماع علّتين فيه: لفظيّة ومعنويّة[١]، وفي أنّ الممنوع من الصرف لا بدّ من أن تجتمع فيه علّتان: لفظيّة ومعنويّة، ثم يقول: «ذلك ملخّص كلامهم الخيالي. وهو مدفوع بأنّ السبب الحقّ في تنوين بعض الأسماء، وعدم تنوين بعض آخر أنّ العرب الفصحاء نطقت بهذا منوّنًا، وبذاك غير منوّن. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر، كمراعاة لقواعد علميّة، وتطبيق لأسس فلسفيّة منطقيّة، فإنّ هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام، وما قبله من عصور الجاهليّة، فلم يستخدموا المشابهة، ولم يستعينوا بقياس المناطقة أو غيره»[٢]. وهو بعد أن يذكر أقوال النحاة في العدل يقول: «وعندي أنّ كلّ ما قيل في العدل، وتعريفه، وتقسيمه، وفائدته مصنوع متكلّف. ولا مردّ لشيء فيه إلّا السماع. وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنّه العلميّة وصيغة «فُعال» أو «مَفْعَل»، أو «فُعَل» أو غيرها من الصيغ المسموعة نصًّا عن العرب»[٣]. وهو بعد أن يعرض قول النحاة: إنّ العرب عدلوا عن القول: «واحدًا واحدًا» إلى القول: «أُحادَ»، يقول: «التعليل النحوي السابق ضعيف، فما الدليل على أنّ العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرّر إلى استعمال الاسم المعدول؟

(١) راجع تفصيل هذه المسألة في الفصل الثاني من كتابنا هذا.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي. ج ١، ص ٣٤، الهامش.

(٣) المرجع نفسه. ج ٤، ص ٢٢٢، الهامش.

لا دليل وما يشبهه. والحقّ أنّ العرب استعملوا النوعين، واحدهما مصروف، والآخر ممنوع من الصرف، ولا داعي لذلك التأويل»[1].

ولكن بالرغم من أن عباس حسن يحمل بشدّة على القول بالتعليل النحوي عمومًا، وتعليل موانع الصرف خصوصًا، فإنّه قسّم باب الممنوع من الصرف في كتابه «النحو الوافي» تقسيمًا مبنيًّا على أساس تعليل النحاة لموانع الصرف،وجعلهم إيّاها نوعين: نوع يَستقلّ بمفرده لمنع الصرف، ويشمل ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، ونوع آخر معنوي يجب أن ينضمّ إلى كلّ واحد منه علّة لفظيّة، فتصبح العلّتان، إن اجتمعتا في الاسم العلم أو الوصف، كافيتين لمنعهما من الصرف[2]. فهو، مع رفضه فكرة التعليل لا يخالف النحاة في تقسيم باب الممنوع من الصرف، وتفريعه وطريقة تناوله، وكان عليه أن يكون منسجمًا مع تفكيره فيعرض هذا الباب عرضًا جديدًا خاليًا من فلسفة التعليل التي بني عليها تقسيم النحاة لهذا الباب.

٤ ـ الدعوة إلى إلغاء القول بالتعليل وتطبيق ذلك على باب الممنوع من الصرف:

إذا كان عباس حسن قد هاجم القول بالتعليل عمومًا، وعلّل الممنوع من الصرف خصوصًا دون أن يطبّق مقولته في باب الممنوع من الصرف عند عرضه للقواعد العربيّة في كتابه «النحو الوافي» كما أسلفنا القول، فإنَّ أنيس فريحة قد قرن دعوته لرفض التعليل النحوي بتطبيق عملي، وذلك عندما عرض نموذجًا لتبسيط قواعد العربيّة ولإعادة ترتيبها. فبعد أن أشار فريحة إلى المدرسة التاريخيّة الفلسفيّة في تقعيد النحو العربي التي تبحث عن العلّة والعامل في الظاهرة النحويّة، وإلى المدرسة الوصفيّة التقريريّة التي

(١) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٢٣، الهامش.

(٢) المرجع نفسه، ج ٤، ص ٢١٦.

تصف الظواهر اللغويّة دون تعليلها، اقترح إلغاء نظرية العامل، وصرف النظر عن التعليل الفلسفي، وذلك بهدف التخلّص من مشاكلهما العديدة. فالذي يرهق الطلاب، وينفّرهم من درس العربيّة، والإقبال عليها، هو تعليمهم فلسفة اللغة، وما تستوجب هذه الفلسفة من القول بالعامل، والعلّة، والمقدّر، والمضمر، والمستتر، والمتعذّر، والمتعلّق. أمّا إذا دُرّس النحو بطريقة وصفيّة تقريريّة دون ذكر العلّة والعامل، فإنّنا نتخلّص من صعوبات جمّة يعانيها كلّ من المعلّم والطالب[1].

هذا بالنسبة إلى التعليل عامة، أمّا بالنسبة إلى علل الممنوع من الصرف، فبعد أن يعترض فريحة على تسمية الممنوع من الصرف بهذا الاسم، لأنّه مادة غير ممنوعة من الصرف[2]، يقترح أن يدرّس الطلاب الممنوع من الصرف على «أنّه ظاهرة لغويّة شاذّة.. دون إعطاء فلسفة العلّة في منعها من الصرف، كأن نقول لهم، مثلاً: العدول، ووزن الفعل، والعُجْمة، و... و... ما لا يفقهون له معنى»[3].

وبعد ان يعرض أنيس فريحة اقتراحاته لتبسيط قواعد اللغة العربيّة، يثبت نماذج تطبيقيّة لاقتراحاته، والذي يهمّنا منها باب الممنوع من الصرف الذي يعرضه ضمن درس بعنوان «التعريف والتنوين» وقد أثبت في أوّل هذا الدرس بعض الأمثلة[4]، ثم انتقل منها إلى الشرح، فقال: «عندما نقول:

---

(١) أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربيّة على أسس جديدة. ص ٤٠.

(٢) يقول فريحة: «أوّل ما يسأل الأولاد: ما معنى ممنوع من الصرف؟ إذا كان ممنوعًا فلماذا نعلمه؟ وقد سألني أحدهم هذا السؤال». (أنيس فريحة: «هذا الصرف وهذا النحو أما لهذا الليل من آخر؟» (مجلّة الأبحاث، ج٨، العدد ١، بيروت (آذار، ١٩٥٥) ص ١٠٠.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) يعرض هذه الأمثلة ضمن ثلاث مجموعات على النحو التالي:

أ ـ هذا عصفورٌ. رأيتُ عصفورًا على غصنٍ. نظرت وإذا عصفورٌ على غصن يغرّد.

ب ـ الشمس مصدر حياة. بدون الشمس يموت النبت والحيوان. يقابلون الشمس ـ

«عصفور»، فإنّنا لا نعني عصفورًا معيّنًا بالذات، بل تعني عصفورًا ما غير محدّد. ولكن عندما نقول: «العصفور»، فإنّنا نعني عصفورًا بالذات، كذلك الحال بقولنا: «ولد» و«الولد». تسمّى هذه «أل» أداة التعريف، وعملها أن تحدِّد، أو تعرِّف الاسم الداخلة عليه. ونلاحظ أنّ أكثر الأسماء الخالية من أداة التعريف حكمها أن ينتهي بنون ساكنة: «عصفورُنْ»، «عصفورَنْ»، «عصفورِنْ»، ولكن اختصارًا في الكتابة اصطلحوا على أن يكتبوها هكذا «عصفورٌ»، «عصفورًا»، «عصفورٍ»، وتسمّى هذه الظاهرة التنوين، ولكن لمّا دخلت أداة التعريف على الاسم سقطت هذه النون الساكنة: العصفورُ، العصفورَ، العصفورِ.

ونلاحظ أنّ هنالك فئة من الأسماء لا تقبل التنوين، مثل: «مساجد»، و«كنائس» و«بغداد»، و«دمشق» و«أصدقاء». وهنالك أسماء تنتهي بألف مقصورة (ى) وهذه تبقى على حالة واحدة في التنوين: «هذا فتًى»، و«كلمت فتًى»، و«سلمتها لفتًى». وأخرى مثل: «قاضٍ»، فإنّها في التنوين تكون: قاضٍ، قاضيًا، قاضٍ، مثل: «هذا الرجل قاضٍ»، و«عيّنوا قاضيًا»، و«أخذنا حكمًا من قاضٍ»[1].

بعد ذلك يذكر فريحة أنّ هناك طائفة من الكلمات التي لا تنوّن، وهي:

١ ـ الكلمات التي على وزن «مفاعل»، مثل: «معارك».

٢ ـ الكلمات التي على وزن «مفاعيل»، مثل: «مكاتيب».

٣ ـ أسماء أشخاص وأسماء جغرافيّة، مثل: «يزيد»، و«زينب»، و«دمشق».

= بغيرها من الشمس وإذا هي صغيرة الحجم.

جـ ـ إبراهيم، يوسف، صحراء، مفاتيح.

أنيس فريحة: تبسيط قواعد العربيّة على أسس جديدة. ص٨٦.

(١) المرجع السابق، ص٨٧.

٤ ـ أسماء مثل: «صحراء»، «علماء».

٥ ـ صفات على وزن «فَعْلان»، مثل: «عَطْشان».

٦ ـ صفات على وزن «أَفْعَلَ» مثل: «أحمر»، وغيرها قليل تتعلّمه بالمران»[1].

والناظر في عرض فريحة لباب الممنوع من الصرف ضمن فصل «التعريف والتنكير»، يرى أن فريحة قد اتّبع الطريقة الاستقرائيّة في تدريس القواعد؛ وهي الطريقة الفضلى في هذا المجال، لكنّه بالغ كثيراً في تبسيط عرض الكلمات الممنوعة من الصرف، بحيث لا يستطيع معها أن يعرف الطالب ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك ممنوعة من الصرف أم غير ممنوعة. فالطائفة الأولى من الكلمات التي لا تنوّن هي، عنده: «الكلمات التي على وزن «مفاعل»»، ولو قال: «الكلمات التي بعد ألف تكسيرها حرفان» لكان أدقّ في التعبير، فـ«جواهر»، و«أكابر»، و«تجارب» مثلاً ممنوعة من الصرف، وهي على وزن «فَواعِل» و«أفاعِل»، و«تَفاعِل» وليست على وزن «مفاعِل». وهكذا تكون قاعدته غير دقيقة إلّا إذا عنى بـ«الوزن» الوزن العروضي الناتج عن حركات حروف الكلمة وسكوناتها.

والطائفة الثانية من الكلمات التي لا تنوّن هي، عند فريحة، الكلمات التي على وزن «مفاعيل»، ولو قال: «الكلمات التي بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف ثانيها ساكن»، لكان أكثر دقّة أيضاً. فالكلمات: «ينابيع»، و«تباشير»، و«أصابيع» مثلاً ممنوعة من الصرف، وهي على وزن «يفاعيل» و«تفاعيل»، و«أفاعيل»، وليست على وزن «مفاعيل». وهكذا تكون قاعدته غير دقيقة أيضاً إلّا إذا عنى بـ«الوزن» الوزن العروضي الناتج عن حركات حروف الكلمة وسكوناتها.

وأمّا الطوائف الأربع الباقية من الكلمات التي لا تنون، وهي: ١ ـ أسماء

(١) المرجع السابق، ص ٨٧.

أشخاص وأسماء جغرافية. ٢ ـ أسماء مثل «صحراء» و«علماء». ٣ ـ صفات على وزن «فَعْلان». ٤ ـ صفات على وزن «أفعل» مثل «أحمر» وغيرها، فلا شكّ أنّ ما تتضمنه من أسماء وأعلام، وصفات ممنوع من الصرف، ولكنّها لا تشمل مع الطائفتين الأوليين كلّ الكلمات الممنوعة من الصرف، فتعلّمها، بالتالي، قاصر لتمييز الممنوع من الصرف في غيرها من الكلمات، فبواسطتها لا تعرف أنّ «عُمر» و«ثُلاث» و«حُبلى»، و«تغلب»، و«عثمان» و«أحمد» مثلًا ممنوعة من الصرف، ولا أنّ «محمّد» و«حسن» و«سيفان»، و«سعيد» مثلًا غير ممنوعة من الصرف، ولا أنّ «أُخَيّل»، و«أجْدل»، و«هند»، و«دعد»، و«عفّان»، و«حسّان» مثلًا يجوز فيها الصرف وعدمه.

٥ ـ الدعوة إلى رفض علل النحاة في الممنوع من الصرف وتعليل الصرف بالتنكير وعدم الصرف بالتعريف:

يعترض ابراهيم مصطفى على علل النحاة في منع الصرف، ثم يقدّم تعليلًا خاصًّا به لهذا المنع. أمّا اعتراضه فيمكننا إيجازه بالنقاط الست التالية:

أ ـ لو كانت مشابهة الفعل هي سبب منع الصرف «لكان أوْلَى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقّة من اسم فاعل، واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه، حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعًا من أنواع الفعل»[1].

ب ـ إنّ العلم الأعجمي، أو المركّب تركيبًا مزجيًّا من أبعد الأسماء من الفعل، «فالكلمة الغريبة قد تنقل إلى اللغة، وتُستعمل اسمًا، أو علمًا، ولكنّها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها، وتخضع

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص١٦٧.

لتصريفها، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرّر استعمالها، وتنسى عجمتها، وتسلك مسلكًا يؤهّلها في اللغة الجديدة. فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسميّة لا الفعليّة»[1].

جـ ـ إنّ قاعدة الممنوع من الصرف مضطربة أشدّ الاضطراب، فقد ورد من الأسماء ما هو ممنوع من الصرف، وليس به شيء من علل المنع مثل: «سَحَر»، و«أمس»، و«غدوة»، و«بكرة»، و«عشية». ويختلف النحاة في هذه الأسماء أشدّ الاختلاف. ولقد وردت في الشعر أعلام كثيرة مُنعت من الصرف لمجرّد العلميّة حتى جعل الكوفيّون العلميّة وحدها علّة تستقلّ بمنع الصرف.

د ـ قد يستوفي الاسم علّة المنع بحسب ما اشترط النحاة، ويصرف، فكلمة «عمر» وردت مصروفة في أمثلة كثيرة، وقد روى الفراء عن العرب صرف «ثلاث» و«رباع» اللذين يمنعهما النحاة من الصرف لزعمهم أنّهما معدولان عن «ثلاثة ثلاثة» و«أربعة أربعة».

هـ ـ لقد أجاز بعض النحاة صرف الجمع الذي لا نظير له (أي: صيَغ منتهى الجموع) اختيارًا، كما أجازوا، في الشعر، صرف كلّ ممنوع لإقامة الوزن، وقد ورد ممنوعهم منوّنًا في مواضع سواء فيها التنوين وتركه بالقياس إلى الوزن.

و ـ أجاز البعض صرف ما لا ينصرف في النثر، ثمّ روى أنّ صرف ما لا ينصرف في الكلام لغير حاجة لغة.

وبعد نقض علل النحاة في باب الممنوع من الصرف، يعرض ابراهيم مصطفى رأيه في هذا الباب، فيرى أنّ التنوين علم التنكير، وهو يعترف أنّ النحاة نصّوا على أنّ التنوين يدلّ على التنكير في المبنيّات دون

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص١٦٧ ـ ١٧٣.

المعربات[1]، لكنّه لا يقبل هذا التخصيص بل يرى أنّ التنوين في المعربات أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالاً. ثمّ عدّد المعارف في العربيّة، وهي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والمضاف، والمعرّف بـ« أل »، والمنادى المعيّن، والعلم، فلم يجد التنوين يدخل واحدًا منها إلّا العلم، فسأل عن سبب ذلك ليجيب بما يلي:

أ - إنّ العلم إذا دخله التنوين يصبح نكرة، فـ« سيبويهٍ » منوّنًا، لكلّ من سُمّي بهذا الاسم، وسيبويهِ، بغيرتنوين، لمخصوص معيّن.

ب - إنّ العلم كثيرًا ما يلمح فيه معنى الوصف مثل: « الرشيد »، و« المأمون »، و« الأمين »، ونحن عندما ننقل الكلمة من وصف، أو مصدر لنجعلها علمًا على ذات لا يضيع معنى الوصف فيها. واللقب نوع من العلم يقصد به صفة مدح أو ذم، فإن استعملنا العلم للدلالة على هذه الصفة، فكأنّنا نستعمل صفات، لذلك ننكّرها مرّة بالتنوين، ونعرّفها مرّة أخرى بـ« أل »، فنقول: « فضل »، و« الفضل »، و« زيد » و« الزيد ».

جـ - إنّ العرب أحسّوا في العلم نوعًا من التنكير، فاستعملوه مضافًا أحيانًا[2]، وأدخلوا عليه « أل » التعريف أحيانًا أخرى[3] ولم يصنعوا مثل هذا

(١) وهو يذكر أنّ كلمة « سيبويه » بغير تنوين تدلّ على مخصوص معيّن، أمّا إن نوّنت فتدلّ على واحد ممّن حملوا هذا الاسم وكذلك: « صهٍ » بالتنوين للكفّ عن كل حديث، و« صهْ » بلا تنوين للكفّ عن حديث خاص. (المصدر السابق. ص ١٧٤ - ١٧٥).

(٢) ومنه قول الشاعر (من الطويل):

عَلَا زَيْدُنَا يَومَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(البغدادي: خزانة الأدب. ٣٢٧/١، ٦١/٢، ٢٥٢/٣، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ١٥٣/١).

(٣) ومنه قول الراجز أبي النجم (من الرجز):

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

(ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٣١٧/١، وابن يعيش: شرح المفصل. ٤٤/١، ١٣٢/٢، ٦٠/٦، وابن منظور: لسان العرب (وبر)).

في بقية المعارف.

د ـ إنّ الاسم إذا عُيّن تمام التعيين، وذلك حين يُردف بكلمة «ابن» لم يجز أن يدخله التنوين، مثل: «عليُّ بن أبي طالب».

وبعد هذه الإجابة عن سبب دخول التنوين بعض الأعلام، يقرّر ابراهيم مصطفى القاعدة التي يراها في تنوين العلم، فيقول: «الأصل في العلم ألّا ينوّن، ولكَ في كلّ علم ألّا تنوّنه، وإنّما يجوزَ أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير، وأردت الإشارة إليه»[1]. وينتقل إلى اختبار هذه القاعدة في المواضع التي يمتنع فيها الصرف، على النحو التالي:

أ ـ العلم الأعجمي: يمنع النحاة العلم الأعجمي من التنوين بشرط ألّا يكون قد استُعمل نكرة في العربيّة قبل استعماله علمًا، وهذا شاهد له على أنّ التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نقل عنه، أي: للمح الأصل.

ب ـ الاسم المركّب تركيبًا مزجيًّا، يرى ابراهيم مصطفى أنّ هذا الاسم منقول من لغة أخرى، وليس له أصل منوّن قبل العلميّة، لذلك لا يمكن أن ينوّن بعدها.

جـ ـ الاسم الذي على وزن الفعل: اختلف النحاة فيه كثيرًا، لأنّهم وجدوا أعلامًا توازن الفعل ولا تمنع، وأعلامًا أخرى توازنه وتمنع. وقد اشترط عبدالله بن أبي إسحاق[2] من حقّ، أن يكون الاسم منقولًا عن الفعل، وظاهرًا منه هذا النقل كي يمنع من الصرف. وتفسير هذا، عند ابراهيم مصطفى، «أنّ العلم إذا كان قد نُقل عن الفعل، وكان ظاهرًا فيه

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٩.

(٢) هو عبدالله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرميّ (٢٩هـ/٦٥٠م ـ ١١٧هـ/٧٣٥م) نحوي من الموالي من أهل البصرة. أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والأخفش. فرّع النحو. وقاسه، وكان أعلم البصريين به (الزركلي الأعلام. ٤/٧١).

هذا النقل، كان واضحًا أنّ أصله محروم من التنوين، فلا أصل يُلمح ويُستأنس به حين تنوين العلم»[1].

د ـ الاسم المعدول: يرى ابراهيم مصطفى أنّ النحاة اشترطوا لمنع الاسم المعدول من الصرف ألّا يكون قد استعمل نكرة من قبل أن يستعمل علمًا، فيجد أنّ سبب منعه من التنوين ظاهر واضح، وهو أنّ العلم المعدول غير المصروف لم يستعمل منوّنًا قبل العلميّة، فحُرم التنوين عندما أصبح علمًا.

هـ ـ العلم المؤنّث: يخطّىء ابراهيم مصطفى النحاة في اعتبار التأنيث من موانع الصرف، وذلك لأنّه يرى أنّ أكثر هذا الباب استعمالًا أسماء البلاد وأسماء القبائل، وهي ترد منوّنة حينًا وغير منوّنة حينًا آخر. أمّا قول النحاة إنّه إذا قُصد في اسم المكان إلى البقعة لم يُصرف، وإذا قُصد إلى المكان صُرف، وإنّه إذا قُصد باسم القبيلة القبيلة والجماعة منع التنوين، وإذا أريد الجمع والقوم نُوّن، فيراه تمحّلًا من النحاة يدلّ على أنّهم رووا هذه الأسماء مصروفة تارة وغير مصروفة تارة أخرى، فتكلّفوا لها هذه العلّة، وهي التأنيث. ويقرّر أنّ مناط التنوين وعدمه هو القصد إلى معيّن، فإذا قُصد باسم القبيلة جمعًا محدّدًا فلا ينوّن، وإذا أُريد به جماعات كثيرة لا يحاط بأوّلها وآخرها ينوّن، فملاك التنوين إرادة التعيين، وأسماء البلاد كأسماء القبائل[2].

و ـ الوصف المعدول: ولا يكون، بحسب ابراهيم مصطفى، إلّا في كلمات معدودة، هي: «أُخَر»، و«جُمَع»، و«مَثْنى» و«ثُلاث». وهو يرى أنّ «أُخَر» عُدل به عن «الآخر»، وأنّ صيغة أفعل التفضيل، إذا نُكّرت،

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢) وينقل هنا ما رواه أبو بكر الزبيدي أنّ أبا عبدالله، كاتب المهدي، قال: «قرًى عربيّة»، فنوّن، فقال شبيب بن شبة: إنّما هي «قرى عربيّة» بدون تنوين، فسألوا أبا قتية الجعفي الكوفي النحوي، فقال: إن كنت أردت القرى التي بالحجاز يقال لها: قرى عربية، فهي لا تنصرف، وإن كنت أردت قرى من السواد نوّنت. قال: إنّما أردت التي بالحجاز. قال: هو كما قال «شبيب» (المصدر نفسه. ص ١٨٤ ـ ١٨٥).

تلزم الإفراد والتذكير، فلا تجمع إلّا إذا كانت معرفة، أو مضافة إلى معرفة، وهكذا فجمع «آخر» على «أُخَر» دليل على أنّه أريد بها معرّف. أمّا كلمة «جُمع» فلا يؤكّد بها إلّا المعرفة ممّا يدلّ على أنّ فيها معنى من التعريف لذلك لا تنوّن. أمّا «مَثْنى» و«ثُلاث» فاستعمالها قليل، والتنوين يحذف منها إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلّة المفترضة التي سمّاها النحاة «عَدْلًا».

ز ـ الوصف المنتهي بألف ونون زائدتين: يذكر ابراهيم مصطفى أنّ النحاة اشترطوا كي يمنع هذا الوصف من الصرف أن يكون على وزن «فَعْلان» الذي مؤنّثه «فَعْلى» وليس «فَعْلانة»، ولكنّ بني أسد يجيزون أن يكون لكلّ «فَعْلان» مؤنّث على «فَعْلانة»، لذلك يرى أنّ التنوين في هذا الوصف جائز أبدًا، وإذا حذف فرعاية للألف والنون، ولأنّ التنوين نون أخرى.

جـ ـ الوصف الذي على وزن «أفْعَلَ»: وأكثر ما يكون على وزن أفْعَل التفضيل، وأفعل التفضيل إمّا أن يكون معرّفًا، وإمّا أن يتّصل بـ«مِنْ». وفي الحالة الأولى لا ينوّن، لأنّ التنوين لا يجتمع مع التعريف. وفي الحالة الثانية يمنع من التنوين لأنّه فيه حظّ من التعريف، أمّا غير أفعل التفضيل ممّا جاء وزنه على «أفعل»، فإنّه حُمِل عليه.

وبعد أن يرى إبراهيم مصطفى أنّ قاعدته في باب الممنوع من الصرف قد استقامت بشطريها، الأوّل أنّ الأصل في العلم ألّا ينون إلّا أن يدخله شيء من التنكير، والثاني ان الصفة تنون، ولا تحرم من التنوين إلّا إذا كان فيها نصيب من التعريف، يذكر أنّه لم يبق من موانع الصرف، إلّا العلّة التي تقوم مقام العلّتين، كما يقول النحاة، وذلك في موضعين: الأوّل ألف التأنيث مقصورة وممدودة، والثاني صيغة منتهى الجموع، فيعلّل امتناع الصرف في الموضع الأوّل بحرص العرب على التمييز بين المذكّر والمؤنّث

أكثر من حرصهم على التمييز بين التنكير والتعريف، لذلك ضحّوا بالتنوين في الاسم المنتهي بألف التأنيث حرصاً منهم على علم التأنيث، وهو الألف المقصورة أو الممدودة. أمّا صيغة منتهى الجموع فيرى أنّ التنوين حُذف منها لِما فيها من معنى التعريف، فالمنكّر يدلّ على الفرد الشائع والواحد من المتعدّد، فإذا قُصد إلى الإحاطة والشمول جُعل من مواضع التعريف، لذلك يمنع من التنوين، وإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منوّن[1].

هذا تفصيل رأي ابراهيم مصطفى في باب الممنوع من الصرف، والناظر فيه يرى أنّه رأي جديد تفرّد به صاحبه ودافع عنه. صحيح أنّ النحاة قالوا إنّ التنوين يدخل على بعض المبنيّات النكرات، فيجعلها معارف[2]، كما يدخل على العلم الممنوع من الصرف بعد تنكيره، نحو: «رُبَّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعمرٍ ويزيدٍ وابراهيمٍ ومعديكربٍ وأرطًى لقيتهم»، لكنّ ابراهيم مصطفى يذهب إلى أنّ كلّ منوّن نكرة، وكلّ غير منون معرفة، وهذا المذهب نعترض عليه بما يلي:

١ - وردت أعلام منوّنة في القرآن الكريم، ومنها «لوط»[3] في الآية: ﴿وإنَّ لوطًا لَمِنَ المرسلين﴾[4]، و«نوح»[5] في الآية: ﴿ولقد أرسلنا

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٤ - ١٩٢.

(٢) فكلمة «سيبويهِ» بالبناء على الكسر معرفة، وبالتنوين نكرة؛ و«إيهِ» بالبناء على الكسر تعني استزادة معيّنة، وبالتنوين استزادة غير معيّنة. راجع ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٤٩٣/٢ - ٤٩٤؛ والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص٣٤٤؛ والجرجاني: كتاب الجمل في النحو. ص٥٢؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٥/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢.

(٣) ورد «لوط» منوّناً في القرآن الكريم سبعاً وعشرين مرة (راجع محمد فؤاد عبد الباقي. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص٦٥٤).

(٤) الصافات: ١٣٣.

(٥) ورد «نوح» منوناً في القرآن الكريم ثلاثاً وأربعين مرّة (راجع محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص٧٢٢ - ٧٢٣).

نوحًا إلى قومه﴾[1]، و«محمد»[2] في الآية: ﴿محمّدٌ رسول الله والذين معه أشدّاء على الكفّار﴾[3]. و«هود»[4] في الآية: ﴿إذ قال لهم أخوهم هودٌ ألا تتّقون﴾[5] فهل المراد في هذه الآيات لوطًا من لوطين، أو نوحًا من نوحين، أو محمّد من محمّدين، أو هود من هودين؟ طبعًا لا، لأنّه يؤدّي إلى الكفر، فالمراد من هذه الأسماء ذوات معيّنة، وذلك كالمراد من بقية أعلام الأنبياء التي لم تنوّن. جاء في القرآن الكريم: ﴿ووَهَبْنَا لَهُ إسحاقَ ويعقوبَ كلًّا هدينا ونوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ومِنْ ذُرِّيَّتِهِ داوودَ وسليمانَ وأيّوبَ ويوسفَ وموسى وهارونَ وكذلك نجزي المحسنين وزكريّا ويحيى وعيسى وإلْيَاس كلٌّ من الصالحين، وإسماعيلَ وأليسعَ ويونسَ ولوطًا فَضَّلْنَا على العالَمِينَ﴾[6] فهذه الآيات جمعت أعلامًا لطائفةٍ من الأنبياء، بعضها منوّن وبعضها من دون تنوين، ولا شكّ أنّها جميعًا في درجة واحدة من التعريف.

ب ـ يفرّق العرب، في اللفظ، بين المعرفة والنكرة بأنّ المعرفة لا توصف إلّا بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلّا بالنكرة، فالأوصاف الممنوعة من الصرف التي ادّعى المؤلّف فيها التعريف، كان حقّها ألّا يوصف بها النكرة لِما فيها من تعريف، فكلمة «أُخَر» التي ادّعى ابراهيم مصطفى أنّها معرفة جاءت وصفًا لنكرة في الآية: ﴿فعدّةٌ من أيّام أُخَرَ﴾[7]، فلو كانت

---

(١) الأعراف: ٥٩، وهود: ٢٥.

(٢) ورد «محمّد» منوّنًا في القرآن الكريم أربع مرات (راجع محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص٢١٨).

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) وردت لفظة «هود» علمًا منوّنًا ستّ مرّات في القرآن الكريم (راجع محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص٧٣٩).

(٥) الشعراء: ١٢٤.

(٦) الأنعام: ٨٤ ـ ٨٦.

(٧) البقرة: ١٨٤.

معرفة، ما صحّ أن تقع صفة لنكرة. وصيغة «أفْعَلُ مِن» التي ادّعى لها التعريف لم تقع، في كلام العرب، وصفًا لمعرفة بل لنكرة، فأنت لا تقول: «جاء محمّد أفضل منك»، أو «جاء المعلّم أفضل منك» بل: «جاء زيد الأفضلُ منك»، و«جاء رجلٌ أفضل منك»، وكذلك لا توصف «مساجد» و«مصابيح»، ونحوهما بالمعرفة إذا كانتا غير معرّفتين بـ«أل» أو الإضافة، فلا يقال: «مررتُ بمساجدَ الجميلة»، ولا: «اشتريتُ مفاتيحَ الجديدة» بل: «مررتُ بمساجدَ جميلةٍ»، و«اشتريت مفاتيحَ جديدةً».

جـ - لقد علّل ابراهيم مصطفى عدم تنوين صيغة «أفْعَلُ مِنْ» بأنّ فيها حظًّا من التعريف، ويعلّله النحاة بأنّ «أفعل» على صيغة الفعل ووزنه، وهذا التعليل أقرب إلى الواقع اللغويّ، فالتعليل الأوّل ينقضه قولنا: «محمّد خير من زياد»، و«حسن شرٌّ من زيد» بمعنى: «محمد أخير من زياد»، و«حسن أشرُّ من زيد» و«خَيْرٌ» و«شرٌّ» منوّنتان، و«أخْيَر» و«أشرّ» غير منوّنتين، «فلو كان عدم التنوين للتعريف، والتنوين للتنكير لكان «خير» و«أخير»، و«شر» و«أشر» إمّا منوّنات وإمّا غير منوّنات، لأنّ المعنى واحد، ولا اختلاف إلّا باللفظ، فلمّا رأيناهم ينوّنون «خيرًا» و«شرًا»، ويمنعون من التنوين «أخْيَر»، و«أشَرّ» علمنا أنّ ذلك لأمر يرجع إلى اللفظ، لا إلى التعريف والتنكير، وهو أنّ لفظ «أخْيَر» و«أشَرّ» لمّا كان على وزن الفعل مُنع التنوين والجرّ اللذين منع منهما الفعل، فلمّا تغيّرت صيغته إلى «خَيْر» و«شَرّ»، زالت منه مشابهته للفعل، فرجع إليه ما كان حرمه من التنوين والكسر»[1].

د - يذكر ابراهيم مصطفى أنّ «أل» تدخل في بعض الأعلام للمح الأصل كـ«الفضل» و«الحارث»، و«النعمان»، كذلك يدخل التنوين على بعض الأعلام للمح الأصل، فتستعمل استعمال الصفات، تنكّر مرّة بالتنوين، وتُعرّف مرّة أخرى بـ«أل»، فتقول: «فضل» و«الفضل»، و«زيد»

(١) محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٢٢٥.

و« الزيد »[1]. ولكنّ لمح الأصل لا يُخرج العلم من التعريف بالعلميّة، فينكّر بالتنوين، و« أل » الداخلة على العلم للمح الأصل لا تفيده تعريفًا. قال ابن مالك (من الرجز):

وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
كَالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ   فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيّانِ[2]

أي ذكر « أل » وحذفها سيّان بالنسبة إلى التعريف.

هـ - رأينا في الفصل الثامن من كتابنا هذا أنّ الشاعر قد يضطرّ إلى منع المصروف من الصرف، وصرف الممنوع، وأنّ من العرب من يصرف الممنوع من الصرف اختيارًا، وأنّه جاء في بعض القراءات صرف الممنوع من الصرف، وفي جميع هذه المواضع نرى أنّ العلم مصروفًا أو دون صرف في درجة واحدة من التعريف.

و - نقول: « جاء زيدٌ وزيدٌ آخر »، فيكون « زيد » الثاني لا يدلّ على ذات معيّنة، بل على أحد الذين يحملون هذا الاسم، وهكذا نرى فيه حظًّا من التنكير، ولكن هذا الحظّ من التنكير لم يأته من التنوين، لأنّه لو كان كذلك لكان « زيد » الأوّل لا يدلّ على شخص بعينه، بل على أحد المتسمّين بهذا الاسم.

ز - هناك كلمات كثيرة جاءت في كلام العرب مصروفة تارةً وبغير صرف تارةً أخرى، وذلك لأنّ التنوين فيها لغة بعض العرب، وعدمه لغة بعضهم الآخر، وليس لأنّ العرب كانوا يستخدمون هذه الكلمات في الحالتين للتمييز بين حالة تكون فيها معرفة، وحالة أخرى تكون فيها نكرة.

حـ - قد يكون التنوين للدلالة على زمن المستقبل، تقول: « أنا صائمٌ

---

(١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص١٧٧ - ١٧٩.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص١٦. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ١/١٨٣ - ١٨٤.

يومَ الخميس»، وتعني أنّك ستصوم يوم الخميس القادم، وإذا قلت: «أنا صائمٌ يومِ الخميس»، فإنّك تعني أنّك صمت يوم الخميس الماضي.

وخلاصة رأينا في مذهب إبراهيم مصطفى في التنوين أنّنا توافقه في أنّ التنوين أكثر ما يوجد في النكرات، وأنه يدخل المبنيّات وبعض المعربات لإدخال نوع من التنكير فيها، لكننا لا نوافقه على القول إنّ كلّ منوّن فيه حظّ من التنكير، أو إنّ كلّ اسم غير منوّن يكون معرفة، وذلك لأنّنا نجد أسماء منوّنة كثيرة وهي معارف، وأسماء منوّنة كثيرة وهي نكرات، وأحكام المعارف جارية على الأولى، وأحكام النكرات جارية على الثانية.

٦ ـ الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف:

يرى حسن الشريف أنّ الطالب يقضي أيّامًا طويلة لاستظهار موانع الصرف، ولا فائدة من هذه الموانع، إذ تحلّل الشعراء منها دون أن يفسد الشعر، ولذلك يدعو إلى صرف كلّ ما لا ينصرف في النثر. يقول: «خذوا مثلًا موانع الصرف، وقولوا لي كم يقضي الطالب من أيامه في مذاكرتها واستظهار أوزانها، وقواعدها، ومستثنياتها، ثمّ قولوا لي ما فائدة وجود هذه الموانع، وماذا يضير اللغة إذا حذفت كلّها بجرّة قلم؟

لقد تحلّل الشعراء من موانع الصرف، فلم يفسد الشعر، ولم تفسد اللغة، بل انقاد للشعراء عصيّها، وسلس قيادها، وفازوا من وراء هذا التحلّل بيسر عظيم. ولقد أقرّهم النحاة على ما فعلوا، فقالوا: «يصرف الشاعر ما لا ينصرف»، فماذا عليهم إذا خرجوا من تزمّتهم مرّة أخرى، وقالوا: «والناثر أيضًا يصرف ما لا ينصرف»، فنتخلص من عناء حفظ أوزان كثيرة، وقواعد متعدّدة كأوزان صيغة منتهى الجموع، وأوزان «فَعْلان»، و«أفْعَل»، و«فُعَل»، وقواعد التركيب المزجي، والأعلام الأعجميّة، والأعلام المؤنّثة المنتهية بتاء التأنيث أو الألف الممدودة، أو الأعلام المؤنّثة غير المنتهية بتاء التأنيث والألف الممدودة، والأعلام المؤنّثة الثلاثيّة الساكنة العين، والأعلام

المنتهية بالألف والنون، والفرق بين وزن «أفعال»، و«فُعَلاء» كأنباء وأشياء.

بالله ما الفرق بين «عائشة»، و«زينب» و«أسماء»، و«هند» حتى يكون لكلّ علم من هذه الأعلام الأربعة حكم خاص في الأجرومية يجب أن نحفظه عن ظهر قلب، فنعرف أنّ الأوّل ممنوع من الصرف للعلميّة وانتهائه بتاء التأنيث، والثاني ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث ولو أنّه غير منتهٍ بالتاء، والثالث ممنوع من الصرف للعلميّة وانتهائه بألف ممدودة، والرابع منصرف رغم علميّته وتأنيثه لأنّه ثلاثي ساكن الوسط أو ساكن العين كما يقول النحاة! وما الفرق بين «محمد» و«أحمد» وكثيرًا ما يجتمعان اسمًا لشخص واحد، فيكون نصف هذا الاسم منصرفًا ونصفه الثاني ممنوعًا من الصرف لا لشيء إلّا أن «محمدًا» على وزن «مُفَعَّل» و«أحمد» على وزن «أفْعَل»؟ وما الفرق بين «إبراهيم»، و«طلحة»، و«معديكرب»، و«عثمان»، و«عُمَر» حتى يكون لكلّ واحد من هؤلاء السادة حُكْم في النحو قائم بذاته؟ فالأوّل ممنوع من الصرف لأنّه أعجمي، والثاني لأنّه في صيغة التأنيث، والثالث لأنّه مركّب تركيبًا مزجيًا، والرابع لأنّه منتهٍ بالألف والنون، والخامس لأنّه على وزن «فُعَل». وماذا يضير اللغة وكتبها وأساليبها وطابعها إذا قلنا «مساجدًا» بدلًا من «مساجدَ»، و«مصابيحًا» بدلا من «مصابيحَ»، فنستغني عن حفظ أوزان «مفاعل» و«مفاعيل» وصيغة منتهى الجموع؟

احذفوا موانع الصرف بجرّة قلم، أو اقتطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو، فلن تتغيّر معاني الكلام، ولن تنحطّ أساليب الكتابة، وإنّما ستوفّرون على المعلّمين والمتعلّمين عناء لا طائل من ورائه، وجهدًا لا فائدة فيه»(1).

هذا ما يقوله حسن الشريف وقد نقلناه حرفيًا نظرًا الى جرأته والى ما

(1) حسن الشريف: «تبسيط قواعد اللغة العربية». (مجلّة الهلال، ج٤٦، العدد ١٠، القاهرة (آب، ١٩٣٨م) ص ١١١٠ ـ ١١١١.

أثاره من قضايا نحويّة في باب الممنوع من الصرف، وهذه القضايا إنْ عمّمتْ على أبواب النحو العربي أدّت الى تغيير الكثير من مسائله. ويسوّغ دعوته في صرف الممنوع من الصرف جملة أشياء منها:

١ ـ صعوبة باب الممنوع من الصرف كما وصلنا على أيدي النحاة، وخاصّة المتأخّرين منها، وهذه الصعوبة تستلزم من جهة الطالب أسابيع طوالًا لتذليلها وحفظ مواضع منع الصرف ومواضع جواز الصرف وعدمه، أقول ذلك بعد أن قمت بتدريس هذا الباب عشر سنوات، حتى الآن لطلاب السنة الثالثة في قسم اللغة العربيّة في كليّة الآداب في الجامعة اللبنانية (الفرع الثالث ـ طرابلس)، ووجدت ما يعانيه الطلاب لإتقان هذا الباب النحوي المعقّد، وكم يلزمهم من أسابيع لحفظ مسائله.

٢ ـ إنّ من العرب من يصرف في الكلام، وليس في الشعر فقط، جميع ما لا ينصرف[١] واستنادًا إلى مذهب ابن جني القائل: إنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإنْ كان غير ما جاء به خيرًا منه[٢]، فإنّه يجوز صرف الممنوع من الصرف في الكلام.

٣ ـ إنّ صرف الممنوع من الصرف لا يؤدّي إلى أيّ لبس في المعنى، أو إلى أي تغيير فيه، أو إلى أيّ إشكال لغويّ. والنحاة أنفسهم أجازوا صرف الممنوع من الصرف في الضرورة الشعريّة، أو للتناسب الإيقاعيّ في النثر[٣]، ولو كانت هذه الإجازة تؤدّي إلى أي لبس في المعنى، أو إلى أيّ

---

(١) راجع ابن عصفور: ضرائر الشعر. ص٢٥؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٧/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢ ـ ٢٢٨.

(٢) ابن جني: الخصائص. ١٢/٢.

(٣) يقول ابن مالك:

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

(ابن مالك، الألفية. ص٥٧؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٣٣٨/٢).

غموض أو تغيير فيه لما قال بها النحاة. وكان العرب الذين يصرفون الممنوع من الصرف في كلامهم يتفاهمون بلغتهم تمامًا كما يتفاهم الذين لا يصرفونه في كلامهم.

٤ - إنّ تمييز بعض النحاة بين قولك، مثلًا، «شاهدت أحمدَ» بمنع «أحمد» من الصرف، وقولك: «شاهدت أحمدًا» بصرفه، في أنّ «أحمد» دون صرف يعني شخصًا معيّنًا معروفًا، ومعهودًا بين المتكلّم والمخاطب، وأمّا «أحمد» بالصرف، فيعني واحدًا غير معيّن من الأحمدين[1]، هذا التمييز، أغلب الظنّ أنّه مصطنع إذ لا شاهد عليه، ولا دليل على أنّ العرب ميّزوا هذا التمييز، ولو كان صحيحًا لما أجيز صرف الممنوع من الصرف في الشعر، أو في النثر الفني، أو في بعض لغات العرب، أو في بعض مذاهب النحاة، وهو يقتضي التفريق الدقيق بين الممنوع من الصرف، وغير الممنوع منه، والذي يجوز فيه الصرف وعدمه، إذ هو، بحسب زعم النحاة، لا يدخل إلّا على الممنوع من الصرف، فيجعله نكرة، وهذا التفريق الدقيق لا نظنّ أنّه كان واضحًا في فكر العربي عندما نطق بلغته على الفطرة والسجيّة، بشكل يستطيع معه إقامة هذا التمييز بين العلم المعروف، والعلم المنكّر على أساس التمييز وعدمه. والنحويّون أنفسهم عندما قالوا: إنّ العلم الممنوع من الصرف يدخله التنوين إذا نُكّر[2]، كما في: «شاهدتُ عثمانَ

(١) يقول ابن جني: «اعلم أنّ التنوين يقع في كلام العرب على خمسة أضرب: أحدها أن يكون فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وذلك نحو: «عثمان» معرفة، و«عثمان» نكرة، و«أحمد» معرفة، و«أحمد» نكرة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «لقيتُ أحمدًا». فإنّما كلّفت المخاطب أن يرمي بفكره إلى واحد ممّن اسمه أحمد، ولم تكلّفه علم شخص معيّن، وإذا قلت: «لقيت أحمد»، فإنّما تريد أن تعرّفه أنّك لقيت الرجل الذي اسمه أحمد، وبينك وبينه عهد متقدّم فيه، فالتنوين هو الذي فرّق بين هذين المعنيين» (ابن جني: سر صناعة الإعراب. ٤٩٣/٢ - ٤٩٤؛ وراجع أحمد المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص٣٤٤).

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ١٣٥/٤؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢٢٧/٢.

وعثمانًا آخر »، و«رُبَّ أحمدٍ، وعُمَرٍ ومروان مررْت بهم» لم يزعموا أنّ التنكير يتأتّى من تنوينه، فهو يُفهَم من كلمة «آخَر» في المثال الأوّل، ومن حرف الجر «رُبَّ» الذي لا يدخل إلّا على النكرة في المثال الثاني، بدليل قولك: «جاء زيدٌ وزيدٌ آخر»، و«رُبَّ زيدٍ مررتُ به»، فتعرف أنّ «زيدًا» في المثال الثاني، و«زيدًا» الثاني في المثال الأوّل نكرة لا لأنّه نُوّن، فهو ينوَّن أصلًا، ولكن من كلمة «آخر» في المثال الأوّل، ومن حرف الجر «رُبّ» في المثال الثاني.

ولكن لدعوة حسن الشريف إلى صرف الممنوع من الصرف مخاطرها،فهي أولًا تتحكّم في اللغة، فتفرض عليها ما ليس منها، ومهمّة اللغوي هي استنباط أحكام اللغة لا فرض أحكام عليها لا تتّفق مع شواهدها وتعابيرها. وهذا التحكّم إذا ما أبيح، أدّى إلى تغييرات كبيرة في قواعد اللغة العربيّة، بل في اللغة نفسها، فحسن الشريف نفسه، وفي المقال ذاته الذي يدعو فيه إلى صرف الممنوع من الصرف، يقترح:

١ ـ عدم إجازة رفع جزاء الشرط إذا كان فعله ماضيًا.

٢ ـ عدم إبطال عمل «أنْ» الناصبة بالسين.

٣ ـ تطابق العدد مع المعدود في التذكير والتأنيث إفرادًا وتركيبًا.

٤ ـ إبقاء المفعول به منصوبًا في حالة بناء الفعل للمجهول، والاكتفاء بقلب الفعل.

٥ ـ الاقتصار على صيغة جمع المذكَّر السالم في الأسماء التي يجوز جمعها جمعًا مذكّرًا سالمًا وجمع تكسير.

٦ ـ إلزام المنادى والمستثنى حالة من حالتي النصب والرفع.

فإذا ما طبّقنا هذه الاقتراحات، وغيرها التي اقترحها الداعون إلى تبسيط اللغة العربيّة، الناهجون نهج من يعالج أوجاع الرأس بقلعه، تحصّلت لدينا

« لغة عربيّة »، مختلفة تمامًا عن اللغة العربيّة الفصحى التي كُتب بها القرآن الكريم والتراث العربي، بجملته، وعند ذلك ستواجه متعلّمي العربيّة صعوبات جمّة في فهم كلّ ما كتب بالعربيّة الفصحى، وخاصة القرآن الكريم والتراث الأدبي العربي. هذا فضلًا عن أنّ هذه الاقتراحات إذا ما عُمل بها ستخلق فوضى وتشويشًا كبيرَين في اللغة، إذ إنّ كلّ باحث يقترح ما يراه ييسّر اللغة، وهذا سيؤدّي الى اقتراحات مختلفة في المسألة الواحدة، تؤدّي إلى « لغات » اجتهاديّة مصنوعة.

الفصل الحادي عشر

خلاصة البحث

لعلّه من المفيد في كتابنا هذا أن نلخّص أهمّ ما طرحناه وكشفناه فيها من آراء وحقائق لغويّة بما يلي:

١ ـ استبدال المصطلح «الممنوع من التنوين» بالمصطلح «الممنوع من الصرف»، لأنّ المصطلح الأوّل أصبح غامضاً بالنسبة إلى الدارسين عامّـة وإلـى الطلاب خاصة، ولأنّ المصطلح الثاني أدقّ وأوضح في التعبير عن المقصود منه. وقد يستصغر بعضهم هذه الدعوة بحجة أنّ استبدال مصطلح نحوي بآخر لا يحلّ مشكلة صعوبات النحو العربي، وردّنا أنّ كثرة المصطلحات النحويّة والصرفيّة في اللغة العربيّة من أهمّ الصعوبات التي تعترض دارسي لغتنا، وممّا يزيد الطين بلّة أنّ معظم هذه المصطلحات يتّسم بالغموض في التعريف، أو عدم الفائدة، أو عدم مناسبة معناه اللغوي، كمصطلحات المضارع، والصفة المشبهة، والمثال، والأجوف، واللفيف المفروق، واللفيف المقرون، ونائب الفاعل[1]، والجملة الاسميّة، والجملة الخبريّة، وأسماء

---

(١) أليس من المنطق الفاسد أن نُعرب «الإنسانُ» في «خُلق الإنسانُ» و«الخروفُ» في «ذُبِحَ الخَرُوفُ» و«البيتُ» في «سُرِقَ البيتُ» نائب فاعل؟ فهل ناب «الإنسان» عن الله عز وجلّ في خلق نفسه؟ وهل ناب «الخروف» عن الجزّار في ذبح نفسه؟ وهل ناب «البيت» عن السارق في سرقة نفسه؟ قد يقول قائل إنّ نائب الفاعل اصطلاح نحويّ لا لغويّ، وردّنا أنّه كلّما بعدت مصطلحات أي علم من العلوم عن معانيها اللغويّة ازدادت صعوبة هذا العلم والعكس بالعكس..

النواسخ[1] وأخبارها...

والمصطلح جزء مهم من المنهج العلمي، ولا يستقيم أيّ منهج إلّا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدّي الحقائق العلميّة أداء صادقًا. وقديمًا قيل، عن حقّ: «العلم لغة أحكم وضعها»[2]، وذلك لأنّ المصطلحات تستحضر المعاني بأيسر وسيلة، وتقرّبها إلى الأذهان، وتُعين على التعلّم، وتربط العلماء بعضهم ببعض، وكلّما كانت دقيقة في أداء مدلولاتها ضاقت مسافة الخلْف بين العلماء، إذ إنّ الخلافات العلميّة ترجع، في قدر كبير منها، إلى خلاف على معاني المصطلحات ودلالاتها[3].

وعليه، نرى أنّ من يبسّط مصطلحًا نحويًا واحدًا يوفّر على الطلاب ساعات عديدة في التعلّم، ولو كلّ بحث علميّ أسهم في تبسيط مصطلح نحوي، لقضينا على صعوبة كبيرة يعانيها طلابنا في تعلّم نحو لغتهم.

٢ ـ رفض التعليل النحوي بعامّة، وعلل الممنوع من الصرف بشكل خاصّ، وإذا كان بعض اللغويّين القدامى والمحدثين قد سبقونا إلى رفض العلّة النحويّة، وقد فصّلنا ذلك في الفصل السابق، فإنّه يبقى لكتابنا الفضل في تفصيل تعليلات النحاة لجميع أقسام الأسماء الممنوعة من الصرف، والردّ عليها علّةً علّةً مشيرين إلى ما ينقضها طردًا وعكسًا، ومثبتين بطلانها ولاجئين إلى منطق النحاة نفسه حينًا، وإلى الواقع اللغوي حينًا آخر. وهذا العمل لا نعتقد أنّنا سُبقنا إليه.

٣ ـ التأكيد أنّ المنهج التعليلي الذي أخذ به النحاة في تقعيد النحو هو الذي صعّب النحو العربي، ولو أخذ هؤلاء بالمنهج الوصفي الاستقرائي لَما

---

(١) أليس من المنطق الفاسد، أيضًا، أن نعرب «زيدًا» في قولنا: «إنّ زيدًا مجتهدٌ»، اسمًا لـ«إنّ» ونُعرب «مجتهدٌ» خبرًا لـ«إنّ»؟ أليس «زيدًا» اسمًا لـ«زيد»؟ وهل لـ«إنّ» اسم آخر غير «إنّ»؟ أليس «مجتهدٌ» خبرًا لـ«زيد» لا لـ«إنّ»؟.

(٢) عن إبراهيم مدكور: مجمع اللغة العربيّة في ثلاثين عامًا. ص ٥١.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كان هذا النحو قد وصلنا وفيه من الصعوبات والتعقيدات ما فيه. فقد أدّى أخذهم بالمنهج التعليلي إلى اختلافات قلّما تنجو منها مسألة نحويّة، إذ التعليل وليد اجتهاد شخصي، فكان من الطبيعي أن يختلف من باحث إلى آخر. كذلك دفعهم هذا المنهج إلى القول بنظريّة «العامل»، وهذه استتبعت القول بأنواع العوامل، وشروط عملها، ومسائل التقدّم، والتأخير، والتعليق، والحذف، والإضمار، والاشتغال، والتنازع... إلى غير ذلك من مسائل أدخلت إلى النحو العربي ما ليس منه، فصعّبته وعقّدته، وكم يحلو لنا أن نرى أحد الدارسين يتصدّى لنظريّة العامل، فيبرهن بطلانها، ثمّ يقعّد النحو العربي على أساس وصفي سليم، فيبسّطه للناشئة، وكم نحن بحاجة إلى هذا التبسيط في هذا العصر الذي بدأنا نرى فيه بعض النفور عند طلّابنا من لغتهم.

٤ ـ الكشف أنّ النحاة كانوا كلّما تقدّم بهم الزمن، ازدادوا من الأخذ بالمنهج التعليلي، فتكثر فروضهم واختلافاتهم، فقد بدأ التعليل، مع سيبويه، قائمًا على المشابهة، أي على إعطاء الشبيه حكم شبيهه، فانتهى عند بعض النحاة المتأخّرين، وخاصّة عند الشيخ خالد الأزهري إلى تعليل فلسفي خالص. وذلك أنّ هؤلاء النحاة المتأخّرين رأوا أنّ النحاة الذين سبقوهم لم يتركوا لهم شيئًا للاستزادة إلّا في الاجتهاد الشخصي في تعليل الظواهر اللغويّة.

٥ ـ إنّ النحاة عندما وضعوا مصنّفاتهم النحويّة لم يكتبوها للناشئة أو لطلبة المدارس، وإنما كانت كتب علماء موجّهة إلى علماء، ولذلك جاءت صعبة معقّدة سواء في كثرة الآراء في المسائل النحويّة، أم في اختلاف هذه الآراء، أم في كثرة تفريعات المسألة الواحدة، أم في الأسلوب الموجز الذي يوقع باللبس أحيانًا كثيرة، أم في أخذهم بالمنهج التعليلي الفلسفي، أم في افتراضهم ما ليس موجودًا في اللغة، أم في الشروط التي اشترطوها في بعض المسائل النحويّة والتي تصل إلى حدّ الإعجاز أحيانًا، كما في اشتراطهم لمنع

العلم الأعجمي من الصرف أن يكون علمًا في لغته الأصليّة. وهذا يفترض معرفة كلّ اللغات التي اقترضت منها اللغة العربيّة، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الكلمة المقتَرَضة علمًا في لغتها الأجنبيّة أم غير علم.

٦ - إنّ النحاة كانوا متعسّفين عندما وضعوا مصنّفاتهم، إذ بعد أن استقرأوا اللغة استقراءً ناقصًا، واستنبطوا بعض القواعد النحويّة، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها إلى اللغة. وبدل أن يتراجعوا عن قواعدهم كلّما اصطدموا ببعض الظواهر اللغويّة التي تنقضها، حاولوا تعليل هذه الظواهر كي تتماشى مع هذه القواعد، ولذلك افترضوا علّة «العدل» في «عُمر» وأمثاله من الأعلام التي وجدوها ممنوعة من الصرف، وليس فيها من عللهم غير علّة العلميّة، وهذه العلّة ليست كافية، بنظرهم، فلا بدّ من أن تقترن بعلّة أخرى لمنع الصرف.

٧ - إنّ النحاة حاولوا وضع قواعد مطّردة لكلّ اللهجات العربيّة ما أوقعهم في الاضطراب في كثير من الأحيان، إذ إنّ هذه اللهجات كانت مختلفة فيما بينها وبالمستويات كافة: الصوتيّة، والنحويّة، والصرفيّة، والدلاليّة، وكان عليهم إمّا أن يضعوا لكلّ لهجة من هذه اللهجات قواعدها النحويّة الخاصّة بها، وإمّا أن يضعوا للظواهر المشتركة بين هذه اللهجات القواعد التي تنتظمها، فالأوصاف: «غَضْبان» و«سَكْران» و«عطْشان» وغيرها من الأوصاف التي منعها النحاة للوصفيّة ووزن «فَعْلان» الذي لا يؤنَّث بالتاء، تؤنّثها قبيلة أسد، أو بعض هذه القبيلة، بالتاء وتصرفها. ومن العرب من يصرف كلّ الكلمات الممنوعة من الصرف.

٨ - إنّ الشروط التي وضعها النحاة لحذف همزة «ابن» الواقعة بين علَمين زادت عن العشرين شرطًا بحيث يصعب على الدارس الإحاطة بها، وبحيث أضحى على معلّم العربيّة أو متعلّمها أن يُتقن علم العروض، وعلم النحو، والتاريخ كي يعرف متى يجب حذف همزتها، ومتى يجب إثباتها، ولذلك دعونا إلى إثباتها دائمًا، فنيّسر على طلّابنا إملاء العربيّة، ونوفّر

عليهم ساعات ثمينة من أعمارهم يقضونها في حفظ الشروط السابق ذكرها، وتكون، في الوقت نفسه، غير مخلّين بأيّ ركن من أركان العربيّة، وغير خارجين على قواعد النحاة أنفسهم، إذ أوجب هؤلاء إثبات همزتها إذا جاءت بين علمين وكانت بدلًا من العلم الأوّل، أو نعتًا مقطوعًا، فتكون « ابن » إذا أوجبنا إثبات همزتها خبرًا، أو بدلًا، أو نعتًا مقطوعًا.

٩ - إنّ مذهب إبراهيم مصطفى القائل إنّ التنوين علامة التنكير، وعدمه علامة التعريف، وإنّ الأصل في العلم ألّا يُنوّن، ولنا في كلّ علم ألّا ننوّنه، وإنّما يجوز أنْ تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردنا الإشارة فيه، إنّ هذا المذهب ينقضه ما جاء في القرآن الكريم من الأعلام منوّنة وهي معارف، واعتبار هذه الأعلام نكرات يؤدّي إلى الكفر.

١٠ - إنّ الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف التي دعا إليها بعضهم فيها من التيسير الشيء الكثير، ولكنّها دعوة تعسّفية تفرض على اللغة ما ليس منها. وهي لا تتمشّى مع المنهج الوصفي الذي نرتضيه في تقعيد النحو العربي، كما أنّها ستؤدّي إلى دعوات أخرى هدفها التبسيط والتيسير أيضًا، ما يؤدّي إذا عملنا بها إلى لغة مختلفة عن اللغة العربيّة الفصيحة.

ملحق

فصول من كتب النحو في الممنوع من الصرف

١ - فصول من كتاب سيبويه: الكتاب.
٢ - فصول من كتاب المبرد: المقتضب.
٣ - فصول من كتاب الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف.
٤ - فصل من كتاب ابن يعيش: شرح المفصل.
٥ - فصل من كتاب الأزهري: شرح التصريح على التوضيح.

١ ـ فصول من كتاب سيبويه : الكتاب[1]

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة

وذلك نحو: حمراء وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطرفاء، ونُفَساء، وعُشَراء، وقُوباء، وفقهاء، وسابياء، وحاوياء، وكبرياء، ومثله أيضًا: عاشوراء، ومنه أيضًا: أصدقاء، وأصفياء، ومنه زِمِكّاء وبروكاء، وبراكاء، ودَبُوقاء، وخنفساء، وعُنْظُباء، وعقرباء، وزكرِيّاء.

فقد جاءت في هذه الأبنية كلّها للتأنيث. والألف إذا كانت بعد ألف مثلُها إذا كانت وحدها، إلّا أنّك همزت الآخرة للتحريك، لأنّه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف.

واعلم أنّ الألفين لا تزادان أبدًا إلّا للتأنيث، ولا تزادان أبدًا لتلحقا بنات الثلاثة بسرداح ونحوها. ألا ترى أنّك لم ترَ قط فَعلاء مصروفة، ولم ترَ شيئًا من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا.

فإن قلت: فما بال عِلباء وحرباء؟ فإنّ هذه الهمزة التي بعد الألف إنّما هي بدل من ياء، كالياء التي في «درحاية» وأشباهها، وإنّما جاءت هاتان الزائدتان هنا لتلحقا «علباء» و«حرباء» بسرداح وسربال. ألا ترى أنّ هذه

---

(١) سيبويه: الكتاب. ٢/٢١٣ ـ ٢١٩.

الألف والياء لا تلحقان اسمًا فيكون أوّله مفتوحًا، لأنّه ليس في الكلام مثل سَرْداحٍ ولا سَرْبال، وإنمّا تلحقان لتجعلا بنات الثلاثة على هذا المثال والبناء، فصارت هذه الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولا تلحق ألفان للتأنيث شيئًا فتلحقا هذا البناء به، ولا تُلحق ألفان للتأنيث شيئًا على ثلاثة أحرف، وأوّل الاسم مضموم أو مكسور، وذلك لأنّ هذه الياء والألف إنّما تلحقان لتبلغا بنات الثلاثة بسرداح وفسطاط لا تزدان ههنا إلا لهذا، فلم تُشْرِكْهُما الألفان اللتان للتأنيث، كما تُشركا الألفين في مواضعهما، وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تلحق فيها الألفان اللتان للتأنيث، وصار لهما إذا جاءتا للتأنيث أبنية لا تُلحق فيها الياء بعد الألف، يعني الهمزة. فكذلك لم تلحقا في المواضع التي تلحق فيها الياء بعد الألف.

واعلمْ أنّ من العرب من يقول: «هذا قُوبـاءٌ كمـا تـرى»، وذلـك لأنّهـم أرادوا أن يُلحِقوه ببناء فسطاط. والتذكير بذلك على ذلك والصرف.

وأمّا غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاض، فيذكرّ ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلّا ما كان مردّدًا، والواحدة غوغاء.

هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة

وذلك نحو: عَطشانَ، وسكرانَ، وعجلانَ، وأشباهها. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنها عَلى مثالها في عدّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكّر. ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حَمْراء لم تؤنَّث عَلَى المذكَّر. ولمؤنث سكرانَ بناء عَلى حِدةٍ، كما كان لمذكَّر حَمْراءَ بناءٌ على حِدَة.

فلمّا ضارع فَعْلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرتُ لك أجري مجراها.

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة

ممّا ليست نونُه بمنزلة الألف التي في نحو: بُشْرَى، وما أشبهها.

وذلك كلُّ نون لا يكون في مؤنّثها فَعْلَى وهي زائدةٌ، وذلك نحو: عُرْيان وسِرْحان وإنسان. يدلك على زيادته سراحٍ فإنما أرادوا حيث قالوا: سِرْحانٌ أن يبْلغوا به باب سِرداحٍ، كما أرادوا أن يَبْلغوا بمِعْزى باب هِجْرَعٍ.

ومن ذلك: ضِبْعانٌ. يدلُّك على زيادته قولك: الضَّبُع والضِّباع. وأشباه هذا كثير.

وإنما تعتبر أزيادة هي أم غير زيادة بالفعل، أو الجمع، أو بمصدر، أو مؤنث، نحو: الضَّبُعُ، وأشباه ذلك.

وإنّما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخِره كآخِر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة، كما جعلوا أفْكَلاً بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك أَفْعَلُ صفةً، لأنه بمنزلة الفعل، وكان هذه النونُ بعد الألف في الأصل لباب فَعْلانَ الذي له فَعْلَى، كما كان بناء أفعل في الأصل للأفعال، فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يُسْتثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل.

فإذا حقّرت سِرْحان اسم رجل، فقلت: سُرَيْحينٌ صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر غَضْبانَ، لأنّك تقول في تصغير غَضْبانَ: غُضَيْبانٌ، ويصير بمنزلة غِسْلينٍ وسنينٍ فيمن قال: هذه سِنينٌ كما ترى. ولو كنت تَدع

صرف كل نون زائدة لتركت صرف رَعْشَنٍ، ولكنَّك إنّما تدع صرف ما آخره كآخِرِ غضبانَ، كما تَدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله. فإذا قلت: إصليت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأن آخِره لا يشبه آخِرِ غَضْبَانَ إذا صغّرته. وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس.

وإذا سمّيت رجلاً: طَحّان، أو سَمّان من السَّمْن، أو تَبّان من التِّبْن، صرفته في المعرفة والنكرة، لأنها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال حَمّادٍ.

وسألتُه: عن رجل يسمَّى: دِهْقان، فقال: إن سمَّيته من التَّدَهْقُن فهو مصروف. وكذلك: شَيْطان إن أخذتَه من التَّشَيْطُن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يَثْبت فيه النون. وإن جعلتَ دِهْقان من الدَّهْق، وشَيْطان من شَيَّطَ لم تصرفه.

وسألتُ الخليل: عن رجل يسمّى مُرّاناً، فقال: أصرفُه، لأنَّ المُرّان إنما سُمِّيَ للِينه، فهو فُعّالٌ، كما يسمَّى الحُمّاض لحموضته، وإنَّما المرانة اللّين.

وسألتُه: عن رجل يسمَّى فَيْناناً فقال: مصروف، لأنَّه فَيْعالٌ، وإنّما يريد أن يقول لِشَعره فُنونٌ كأفنان الشجر.

وسألتُه: عن دِيوانٍ، فقال: بمنزلة قِيراطٍ، لأنَّه من دَوّنتُ. ومن قال دَيْوانٌ فهو بمنزلة بَيْطارٍ.

وسألتُه: عن رُمّان فقال: لا أصرفُه، وأحملُه على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرَف.

وسألتُه: عن سَعْدان والمَرْجان، فقال: لا أشُكُّ في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل: سَرْداحٍ، ولا فَعْلالٌ إلاّ مُضعَّفاً. وتفسيره كتفسير عُرْيانٍ، وقصّتهُ كقصته.

فلو جاء شيء في مثال: جِنْجان، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرّان، إلاّ أن يجيء أمر بيّن، أو يكثر في كلامهم فيَدَعوا صرفه، فيُعْلَم أنّهم جعلوها زائدة، كما قالوا: غَوْغاءُ فجعلوها بمنزلة: عَوْراء. فلمّا لم يريدوا ذلك وأرادوا أن لا يجعلوا النون زائدة صرفوا، كما أنّه لو كان خَضْخاضٌ لصرفتَه، وقلت: ضاعفوا هذه النون.

فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك، يعني التضعيف، وأرادوا نوناً زائدة، يعني في: جِنْجانَ.

وإذا سمّيت رجلاً: حَبَنْطى، أو عَلْقى لم تصرفه في المعرفة، وتركُ الصرف فيه كترك الصرف في: عُرْيان، وقصّتُهُ كقصّته.

وأمّا عِلْباءُ وحِرْباءُ اسم رَجل فمصروف في المعرفة والنكرة، من قِبَل أنّه ليست بعد هذه الألف نون فيشبَّه آخره بآخِر غَضْبانَ، كما شُبِّه آخر عَلْقى بآخِر شَرْوَى. ولا يشبِهُ آخِرَ حَمْراء، لأنّه بدلٌ من حرفٍ لا يؤنَّث به كالألف، وينصرف على كلّ حال، فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللّتين من نفس الحرف.

وسألتُه عن تحقير عَلْقى، اسم رجل، فقال: أصرفُه، كما صرفتَ سِرْحان حين حقّرته، لأنّ آخِره حينئذ لا يشبه آخرَ ذِفْرَى. وأمّا مِعْزَى فلا يُصرَف إذا حقّرتَها اسم رجل، من أجل التأنيث. ومن العرب من يؤنّث عَلْقى فلا ينوّن. وزعموا أنّ ناسًا يذكّرون مِعْزًى، زعم أبو الخطّاب أنّه سمعهم يقولون:

ومِعْــزًى هَــدِبـاً يَعلــو قِــرانَ الأرضِ سُــودانَـــا

٢ ـ فصول من كتاب المبرد: المقتضب[1]

هذا باب «أفعل»

اعلمْ أنّ ما كان من «أفْعَل» نعتًا فغير منصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك: أحمر، وأخضر، وأسود.

وإنما امْتَنَعَ هذا الضرب من الصرف في النكرة، لأنّه أشبه الفعل من وجهين: أحدهما: أنّه على وزنه، والثاني: أنّه نعت، كما أنّ الفعل نعت.

ألا ترى أنّك تقول: «مررت برجل يقوم». ومع هذا أنّ النعت تابع للمنعوت كاتّباع الفعل الاسم.

فإن كان اسمًا انصرف في النكرة، لأنّ شَبَهَه بالفعل من جهة واحدة، وذلك نحو: أفكل، وأحمد فتقول: «مررت بأحمدَ، وأحمدٍ آخر».

فإن قال قائل: «ما بال أحمد مخالفًا لأحمر؟»

قيل: مِن قِبَل أحمد، وما كان مثله لا يكون نعتًا إلّا أن يكون معه «من كذا» فإن ألحقت به «من كذا» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنّه قد صار نعتًا «كأحمر» وذلك قولك: مررت برجل أحمدَ من عبد الله، وأكرم من زيد»، وكلّ ما سمّيت به من الأفعال لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، نحو: «يزيد»، ويشكر، ويضرب، ونحوه لو كان اسمًا. تقول: «مررت بيزيدَ، ويزيدٍ آخر».

فإن قال قائل: ما باله انصرف في النكرة، وهو فعل في الأصل، وقد ذكرت أنّ ما لا ينصرف إنّما امتنع بشبهه بالفعل، و«أحمر» وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وهي أسماء؟ قيل له: إنّ «أحمر» أشبه الفعل، وهو نكرة، فلمّا سمّيت به كان على تلك الحال، فلمّا رددته إلى

(١) من كتاب المبرد: المقتضب. ٣/٣١١ ـ ٣٢٤.

النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فلذلك خالفه. هذا قول النحويين، ولست أراه كما قالوا.

أرى إذا سُمّي بأحمر، وما أشبهه، ثمّ نُكر، أن ينصرف، لأنّه امتنع من الصرف في النكرة، لأنّه نعت، فإذا سمّي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا تكون نعتًا. وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره.

وكلّ ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفًا ولامًا، أو أضفته انخفض في موضع الخفض، لأنّها أسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالأفعال، فلمّا أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها، إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فرجعت إلى الاسميّة الخالصة، وذلك قولك: «مررت بالأحمر يا فتى، ومررت بأسْوَدِكم».

هذا باب ما يُسمّى به من الأفعال وما كان على وزنها

اِعلم أنّك إذا سمّيت رجلًا بشيء من الفِعْل ليست في أوّله زيادة، وله مثال في الأسماء، فهو منصرف في المعرفة، والنكرة.

فمن ذلك: ضَرَبَ، وما كان مِثْله، وكذلك: عَلِم. وكَرُمَ، وبابهما، لأنّ (ضَرَبَ) على مِثال: جَمل، وحجَر، و(عَلِم) على مثال: فخِذ، وكَرُمَ على مِثال: رَجُل، وعَضُد. وكذلك ما كثُرَ عِدتُه، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا.

فمن ذلك: دحرج، لأنّ مِثاله: جعفر. وحوقل، لأنّ مثاله كوثَر، والملحق بالأصل بمنزلة الأصليّ.

فإن سمّيت بفِعْل لم تُسمّ فاعله ـ لم تصرفه، لأنّه على مثال ليست عليه الأسماء، وذلك نحو: ضُرِبَ، ودُحْرِجَ، وبُوطِرَ، إلاّ أن يكون مُعتلاً أو مُدْغمًا، فإنّه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قِيل، وبيع، ورُدَّ، وما كان مِثْلَها، لأنّ (رُدّ) بمنزلة كُرّ، وبُرْد، ونحوهما،

وقِيل بمنزلة فِيلٍ، ودِيك.

وكذلك إن سمَّيت بمثل قَطِّع، وكَسِّرَ، لم ينصرف في المعرفة؛ لأنَّ الأسماء لا تكون على (فَعَّلَ).

فإن قلت: قد جاء مِثْلُ (بَقَّمَ)، فإنَّه أعجميٌّ. وليست الأسماء الأعجمية بأصول. إنَّما داخلة على العربيَّة.

فأمَّا قولهم: (خَضَّم) للعنبر بن عمرو بن تميم، فإنَّما هو لقب لكثرة أكْلِهم. وخَضَّم بَعْدُ إنَّما هو فِعْل.

ولو سمَّيت رجلاً ضَارَبَ، أو ضارِبْ من قولهم: ضارِبْ زيدًا إذا أمرته انصرف؛ لأنَّ ضارِبْ بمنزلة ضارِبٍ الذي هو اسم، وضارَبَ بمنزلة خاتَم، فعلى هذا يجري ما ينصرف وما لا ينصرف.

* * *

فأمَّا ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع: الهمزة، والياء، والتاء، والنون، فكان بها على مِثال الفعلُ فقد قلنا فيه، وسنقول في شرحه، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة، وإن لم يكن له فِعْل، وما يُحكم بأنَّه أصْليٌّ حتّى يتبيّن.

أمَّا ما كانت الهمزة في أوَّله، والياء، فحُكْمُه أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه الثلاثة أصْلية؛ لأنَّك لم تشتقَّ من هذا شيئًا إلاَّ أوْضَح لك أنَّهما فيه زائدتان، فحكمت بما شاهدت منه على ما غاب عنك. وذلك نحو: أَفْكلَ، وأيْدَع، ويَرْمَع؛ لأنَّك لم ترها في مثل أحمر، وأصفر، وأخضر، ولا فيما كان له فِعْل إلاَّ زائدة، وكذلك الياء؛ لأنَّك لم ترها في مثل اليَعْمَلة وما كان نحوها إلاَّ زائدة؛ لأنَّ أحْمر من الحُمْرَة، وكذلك أخضر، وأسود، ويَعْمَلة من العمل.

* * *

فأمّا (أَوْلَق) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة: الهمزة والواو. فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق، ليُعلمَ أيُّهما الزائدة؟

تقول فيه: أُلِقَ الرجلُ فهو مَألوق. فقد وضح لك أنَّ الهمزة أصْل والواو زائدة، لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفِعْل، فقد وضح لك أنَّها فَوْعَل.

وكذلك (أَيْصَرٌ)، لأنَّ فيه ياءً، وهمزة. فكلاهما من الحروف الزوائد. فجمْعُه على إصار، فقد بان لك أنَّ (أَيْصَرَ) فَيْعَل. قال الأعشى:

فهــذا يُعِــدُّ لَهُــنَّ الخَلَــى ويجْمَــعُ ذا بيْنهُــنَّ الإصــارا

فأمّا النون والتاء، فيُحكم بأنَّ كلَّ واحد منهما أصْل حتّى يجيء أمْرٌ يُبين زيادتها.

فمن ذلك قولك: نَهْشَل، ونَهْسَرُ الذئب. يدلُّك على أصليهما أنَّك تقول: نَهْشَلت المرأة ونَهْشَلَ الرجل: إذا أسنَّا، وقد وضح لك أنَّه بمنزلة دحرج، لأنَّ النون أصليّة.

وكذلك تَوْأَم إنَّما هو فَوْعَل من أتأمَتِ المرأة كما تقول: أكْرَمَتْ.

فأمّا (تَتْفُل)، و(تَرْجِس) فقد وضح لك أنَّ فيهما زائدتين، لأنَّهما على مِثال لا تكون الأسماء عليه. ألا ترى أنَّه ليس في الأسماء مثل جَعْفُرٌ، ولا جَعْفِر، فقد وضح لك أنَّ تَتْفُلا مثل تَقْتُل فلو سمَّيت به رجلًا لم تصرفه.

وكذلك ترجس بمنزلة تضرِب. فهذا حكمه.

فأمّا من قال: تُتْفُل فإنَّه يصرف إن سمَّى به، وذلك لأنَّه على مثال لا يكون الفِعْل عليه، ليس في الأفعال تُفْعُل.

ألا ترى أنَّ الزيادة لا تمنع الصرف من الأسماء إلاَّ ما كان منها على وزن الأفعال.

فما كان في أوَّله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف.

وذلك نحو: يَربوع، وتَعضوض، وطريق أُسلوب؛ لأنَّ الأفعال لا تكون عليه، وكذلك إِسْكاف، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله.

هذا باب ما ينصرف ممّا سمّيت به مذكّراً من الأسماء العربيّة

اعلم أنّ كُلّ ما لا ينصرف من مذكّر أو مؤنّث، عربيّ أو أعجميّ، قلّت حروفه أو كثُرت في المعرفة، فإنّه ينصرف في النكرة، إلاّ خمسة أشياء، فإنّها لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة فمنها:

ما كان من (أَفْعَل) صفةً، نحو: أخضر، وأحمر.

وما كان من (فَعْلان) الذي له (فَعْلَى)؛ نحو: سكران، وسَكْرى، وعطشان وعَطْشَى. وغضبان وغَضْبَى، وسنذكر علّته في موضعه إن شاء الله.

وما كان فيه ألف التأنيث مقصوراً كان أو ممدوداً.

فالمقصور؛ نحو: سَكْرى وغَضْبَى.

والممدود؛ نحو: حمراء، وصفراء، وصحراء.

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد؛ نحو: مساجد، وقناديل، ورسائل.

وما كان معدولاً في حال النكرة؛ نحو: مَثْنى، وثُلاث، ورُبَاع.

فإذا سمّيت مذكّراً باسم عربيّ فهو مصروف إلاّ أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت، أو ما أذكره لك مما يُوجب تَرْك الصَّرْف في المعرفة، إلاّ المعدولَ فإنّ له حُكماً آخر إذا سمّي به نذكره إن شاء الله.

فمن ذلك أن تُسمّيه بمؤنّث فيها هاء التأنيث فإنّه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

وإنَّما منعه من الصرف في المعرفة عَلَم التأنيث الذي فيه. وذلك نحو رجل سمّيته حَمْدَة، أو طلْحة، أو نحو ذلك.

وقد تقدّم قولُنا: إنَّ كُلَّ ما كان فيه الهاء، مؤنَّثاً كان أو مذكَّراً، عربيَّاً كان أو أعجميَّاً لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

فإنْ قال قائل: ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة، ولا نكرة؟

قيل: إنَّ الفَصْل بينهما أنَّ ما كان فيه الهاء فإنَّما لحِقتْه، وبناؤه بناء المذكَّر، نحو قولك: جالسٌ، كما تقول: جالسة، وقائم ثمَّ تقول: قائمة. فإنَّما تخرج إلى التأنيث من التذكير، والأصْلُ التذكير.

وما كانت فيه الألف فإنَّما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين، لبُعْدِه من الأصْل.

ألا تر أنَّ حمراء على غير بناء أحمر، وكذلك عطْشَى على غير بناء عطشان.

* * *

وما كان مؤنَّثاً لا علامة فيه سميت به مذكَّراً، وعددُ حروفه ثلاثة أحرف، فإنَّه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث، تحرّكت حروفُه أو سكَن ثانيها. وذلك نحو: دَعْد، وشَمْس، وقدَم، وقفاً فيمن أنَّثها. إن سميت بشيءٍ من هذا رجلاً انصرف.

وكذلك كلُّ مذكَّر سوى الرجل.

فإن كان على أربعة أحرف فصاعداً ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وذلك نحو رجل سمَّيته عقْرباً أو عَناقاً أو عُقاباً، فإنَّه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخفَّته، لأنَّ الثلاثةَ أقَلُّ أصول الأسماء.

وكذلك إن كان الاسم أعجميًّا.

ألا ترى أنَّ نوحاً، ولوطاً مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميّان، وأنّ قارون، وفرعون غير مصروفين للعجمة، وكذلك إسحق، ويعقوب، ونحوهما، ونذكر هذا في باب الأعجميَّة إن شاء الله.

فأمَّا صالح وشُعَيب، فاسمان عربيان، وكذلك محمَّد صلى الله عليهم أجمعين.

فكلُّ ما اشتققته، فرأيت له فِعْلاً، أو كانت عليه دلالة بأنّه عربيّ، ولم يمنعه من الصرف تأنيثٌ، ولا عُجمة، ولا زيادةٌ من زوائد الفِعْل تكون بها على مِثال، ولا أن يكون على مِثال الأفعال، ولا عَدْل، فهو مصروف في المعرفة، والنكرة.

هذا باب ما كان من أسماء المذكَّر أو سُمّي به ما هو على ثلاثة أحرُف

اِعلم أنَّ جميع ذلك منصرف إلاَّ ما استثنيناه ممَّا فيه هاء التأنيث؛ نحو: شاة، وشية.

أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفِعْل؛ نحو: يضَعُ، ويزِن.

أو يكون معدولاً؛ نحو: عُمَر، وزُفَر.

أو يكون على مثال لا يكون إلاّ للأفعال، نحو: ضُرِب، وقُتِل.

فأمَّا غير ذلك فمصروف.

هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعَل

وإنَّما ذكرناه لنبيِّن المعدول منه من غيره.

فأمَّا ما كان منه نكرة، ويعرَّف بالألف واللام، فهو مصروف، واحداً كان أو جَمْعاً.

فالواحد؛ نحو: صُرد، ونُغَر، وجُعَل، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع، نحو: ثُقَب، وحُفَر، وغُمَر: إذا أردت جمع غُمْرة، وكذلك إن كان نَعْتاً نحو: سُكَع، وخُتَع، وحُطَم كما قال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

ولُبَد (وهو الكثير) من قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا﴾[1].

فأمَّا ما كان منه لم يقع إلاَّ معرفة؛ نحو: عُمَر، وقُثَم، ولُكَع، فإنَّه غير مصروف في المعرفة؛ لأنَّه الموضع الذي عُدِل فيه.

ألا ترى أنَّك لا تقول: هذا القُثَم، ولا هذا العُمر، كما تقول: هذا الجُعَل، وهذا النُّغَر.

هذا باب ما كان من فُعِل

اعلم أنه ما كان على فُعِلَ غيرَ مُعتلٍّ لم يكن إلاَّ فِعْلاً. وكذلك كلُّ بناءٍ من الفِعْل معناه فُعِل إذا كان غيرَ مُعتلٍّ؛ نحو: دُحْرِج، واستُخْرِجَ، وضُورِبَ.

فإن سمَّيتَ من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة؛ لأنَّه مِثال لا يكون للأسماء، وإنَّما هو فيها مُدْخَل.

فإن كان من ذوات الواو والياء، أو ممَّا يلزمه الإدغام، فكان ذلك مُخْرِجاً له إلى مثال الأسماء، انصرف في المعرفة، لأنَّ المانع له قد

(١) - البلد: ٦.

فارقه، وذلك قولك: قد قِيلَ، وبِيعَ، ورُدَّ، وشُدَّ إذا أردت مِثْلَ فُعِل؛ لأنّه قد خرج إلى مِثال فِيل، ودِيك؛ كما خرج المدغم إلى مثال البُرّ، والكُرّ.

وإن كان على مثال: أُطيع، واستُطِيع، وقُوول لم ينصرف في المعرفة، وكذلك: احْمُورَّ في هذا المكان، لأنّه لم يخرج إلى مثال من أمْثِلة الأسماء. فهذا جُمْلةُ هذا.

٣ ـ فصول من كتاب الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف[1]

باب ما يكون في أوله هذه الزوائد الأربع وهي: الألف، والتاء، والنون والياء.

فإذا دخل الاسم زيادة في أوله من هذه الأربع، وكان على مثال الفعل فإنّه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة: وذلك نحو: «يرمع»، وهو حجر الرجل، فإذا سمّيت رجلًا «يرمع» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة. وكذلك «يزيدُ» و«يشكُرُ» لأنّهنّ على وزن «يَفْعَل» و«يَفْعُل» ويَفْعِل» تقول: رأيت يزيدَ ويزيدًا آخر» و«هذا من بني يشكُرَ يا هذا».

فأمّا قولهم «جَمَلٌ يَعْمَلٌ» و«ناقةٌ يَعْمَلَةٌ» يريدون به كثرة العمل والقوة عليه، فإنها مَصروفة في النكرة، تقول: «مررت بِجَمَلٍ يَعْمَلٍ». وإنمّا نوّنت وإن كانت صفة: لأنّها ليست من أسماء الفاعلين، لا تقول عَمِلَ الرجل فهو يَعْمَلٌ، إنّما تقول: عَمِلَ الرجلُ فهو عامِلٌ. فإذا أردت كثرة العمل قلت: «عَمَّالٌ» و«عُمولٌ»، و«مِعْمَالٌ» و«مِعْمَلٌ» و«عَمِلٌ» فليس «يَعْمَلٌ» من أسماء الفاعلين، إنّما هو مخصوص به الإبل، وإنّك تلفظ في المذكر والمؤنث بالياء، ولو كان صفة لحقتها هذه الياء لوجب أن تلحقها في المؤنث التاء.

إلّا أنّك إذا سمّيت رجلًا بـ«يَعْمَلٍ» لم تصرفه في المعرفة، وصرفته

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢ ـ ٢٣.

في النكرة، تقول: «مررت بيَعْمَلَ ويَعْمَلٍ آخر» وكذلك «يَعْمَرُ» اسم رجل، فعلى هذا قياس هذا الباب.

فإذا جاءك شيء على «يَفْعَل» فالحكم عليه إذا رأيت في أوّله الياء ألا تحكم بأنّ الياء فيه أصل نحو: «يرمع» وإن كان لا يعلم له اشتقاق لم يجز أن تحكم عليه بأنّه «فَعْلَلٌ»، لأنّ الياء لم توجد، ولا توجد في ذوات الأربعة من أصل الكلمة، فلذلك حكمت أنّ «يَرْمَعًا» يَفْعَلُ.

ومثل «الياء» في الزيادة «الهمزة» في أوّل الكلمة.

فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه، وحكمت بأنّ الهمزة زائدة، نحو «أَبْلُمٍ»، وهو خوص المُقْلِ، واحدته «أَبْلُمَة».

فهذا يحكم عليه بأنّه «افعُل» على وزن «اقْتُل»، فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإن لم يعلم بالاشتقاق أنّه فيه زيادة. فإن قال قائل: لِمَ صارت الهمزة يحكم عليها بالزيادة دون أن يعرف ذلك بالاشتقاق؟ فالجواب على ذلك: أنّ جميع ما وجدت فيه الهمزة ممّا علم اشتقاقه وجدت فيه زائدة، نحو: «أَجْدَلٍ»، لأنّه من «الجَدْل» وهو شدّة الفتل، ونحو «أَرْبَعٍ»، لأنّه من رَبَعْتُ، ونحو الصفات في الألوان كلّها، نحو: أخضر وأحمر، فأصله من «الخضرة والحمرة».

فقد ثبتت زائدة فيما وجد له اشتقاق. فقياس ما لم تجد له اشتقاق قياس ما وجدت له اشتقاقًا.

فإذا اجتمع في الاسم: الهمزة، وزائد غيرها، أو حرف يشبه حروف الزوائد، نظرت بالاشتقاق أيّهما الزائد، فحكمت بالزيادة على ما يحذف بالاشتقاق.

فمن ذلك قولهم: «بفلان أَوْلَقٌ» وهو ضرب من الجنون، واشتقاقه من «وَلَقَ يَلِقُ» إذا أسرع قال الشاعر (من الرجز):

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ

أي تسرع.

«فأوْلَقٌ» عندهم «فَوْعَلٌ»، لأنّ أكثرهم يقول: «أُلِقَ الرجل فهو مَأْلُوقٌ، فكأنّ اشتقاقه على هذا القول من أنّ الهمزة فيه أصل لقولهم: «أُلِقَ فهو مألوقٌ»، ولو كانوا ربّما أبدلوا الهمزة من الواو لقالوا: «مَوْلُوقٌ»، فقولهم: «مَأْلُوقٌ» يدلّ على أنّ الهمزة فيه أصل.

فإن قال قائل: فيجب على ما ذكرت في أنّه من: «وَلَقَ» إذا أسرع «أَفْعَلَ»، فالجواب في ذلك: أنّ «فَوْعَلَ» قد ثبتت على أنّ الهمزة فيه أصل، فكذلك يجب أن يكون «فَوْعَلٌ»، و«الواو» فيه أصل، فيصير الأصل فيه «وَوْلَقًا» فتبدل من الواو الأولى الهمزة. فإذا سمّيت رجلًا «إِثْمِدَ» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة.

فعلى ما وصفنا قياس «الياء» و«الهمزة».

هذا باب ما كانت في أوله التاء أو النون

زعم سيبويه والخليل:

أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف وكانت في أوّله التاء وكان ذلك الوزن يشبه وزن الفعل ووزن الاسم، لم تحكم بأنّها زائدة إلا بثبت، وكذلك حكم النون.

فمن ذلك:

قولهم للحمار الصغير «تَوْلَبٌ». التاء فيه أصل، وتقديره «فَوْعَلٌ»، قال امرؤ القيس:

فيوماً على بُقْعٍ دِقَاقٍ صُدُورُهَا ... وَيَوْماً على بَيْدَانَةٍ أُمِّ تَوْلَبِ

فإذا سمّيت به رجلاً انصرف في المعرفة والنكرة.

فأمّا «تألَبٌ» فهو «تَفْعَلٌ» لأنّه يقال «قد ألَبَ الحمار طريدته» إذا طردها.

فإذا سمّيت رجلاً «تألَباً» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة.

وإذا سمّيت رجلاً «تُدْرَأً» ـ والتُدْرَأ الرجل الشديد الدفع في الخصومة وغيرها ـ لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة.

والدليل على أنّ التاء زائدة قولهم: «دَرَأْتُ» أي دفعت.

والدليل ـ لولا الاشتقاق ـ بنية الكلمة، لأنّها لو لم يحكم عليها أنّها «تُفْعَلٌ» لكان الحكم عليها أنّها «فُعْلَلٌ».

وزعم سيبويه أن «فُعْلَلٌ» ليس في الكلام بضم الفاء وفتح اللام.

و«جُخْدَبٌ» ـ وهو ضرب من الجَنَادِبِ، والجنادب هذه العظام من الجراد ـ عند سيبويه محذوف من «جُخَادِبٍ» لأنّه يقال له «أبو جخادب».

وإذا سمّيت رجلاً «تُرْتَب» لم تصرفه أيضاً.

و«التُرْتَبُ»: العيش المقيمُ، أي الراتِبُ، فاشتقاقه من رَتَبَ إذا أقام، ولولا الاشتقاقُ لكان حكمه حكم «تُدْرإٍ».

فأمّا «تَتْرَى» فإنّما هو من المُوَاتَرَة، وأصلها «وَتْرَى» ولكن الواو قلبت تاء.

فهذا أمر التاء.

فمن لم يصرف «تَتْرَى» جعلها «فَعْلَى»، والألف ألف تأنيث.

ومن صرفها جعل الألف ألف النصب، وجعل «وَتْراً» على تقدير «فَعْل» وألحق الألف للنصب.

ويجوز أن يكون بمنزلة ألف «مِعْزَى»، وهو أبعد هذه الوجوه.

وإذا سمّيت رجلاً «تَتْفُلَ» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، وحكمت بأنّ التاء زائدة، لأنّه ليس في الكلام اسم على مثال «فَعْلُل».

وكذلك من قال «تُتْفُلُ» لم يصرف، لأنّ الأصل الفتح في التاء الأولى ولكنّها ضمّت تبعاً للفاء. و«التُتْفُلُ» الثعلب.

وإذا سمّيت رجلاً «تَابَلَ» فهو مصروف، لأنّ تقديره «فاعَلَ» يدلّك على ذلك أنّ جمعه تَوابِلُ. «والتَابَلُ» أَبْذَارُ القِدْرِ.

وإذا سمّيت رجلاً «نَهْشَلاً» و«نَهْصَراً» صرفته في المعرفة والنكرة، لأنّ «نَهْشَلاً» «فَعْلَلٌ»، ولا يحكم بأنّ النون زائدة إلا بثبت. و«النَهْشَلُ» «المُسِنُّ».

وقد ذكر بعض النحويين أن «نَهْشَلا» يجوز أن يكون «نَفْعَلَ».

وهذا غلط:

لأنّه يقال «رَجُلٌ نَهْشَلٌ» و«امرأةٌ نَهْشَلَةٌ» للمسنّ والمسنّة، ولو كانت النون زائدة لكان «هَشَلَ» معروفاً في اللغة إذا أسَنّ الإنسان.

وإذا بنيت منه فعلًا قلت: «قد نَهْشَلَتِ المَرْأَةُ»، فتأويله «فَعْلَلَتْ».

وليس في الكلام «قد نَفْعَلَتِ المَرْأَةُ».

وإذا سمّيت رجلاً «تَرْجِسَ» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، لأنّ:

«تَرْجِساً» على وزن «تَفْعِل».

وإذا سمّيت رجلاً «نَقْتُلُ»:

و«النَقْتُلُ» من «النَقْتَلَةِ»، وهي: أن يمشي الرجل مِشْيَةً كأنّه يتعقّل فيها ويغبر فيثير التراب.

قال الشاعر:

فإنْ تَرَيْني في المَشيبِ والعِلَّه
فاربَّتْ أمشي الفَنْجَلَى والقَعْوَلَه
وتارةً أَنْبَثُ نَبْثاً نَقْثَلَه

صرفته، لأنّ «نقثلاً» ههنا «فعْلَلٌ». الدليل على أنّه «فعْلَلٌ» قولهم «نَقْثَلَ الرجل نقثلةً».

فأمّا من كسر فقال «نِرْجِسٌ»، فهو أيضاً لا يصرفه في المعرفة لأنّ الكسر يقع تابعاً للكسر، وقد ثبت أوّلاً أنّه «نَفْعِلٌ» فصار بمنزلة «تُتْفُلٍ» المضموم الأوّل من «تَتْفُلٍ» المفتوح الأوّل.

وإذا سمّيت رجلاً بـ«امْرِئٍ» صرفته وإن كان على وزن «افْعِلٍ» أو «افْعُلٍ»، وإنّما انصرف لأنّ الفعل لا يكون ما قبل آخره متغيّراً.

وإذا سمّيت رجلاً «اضْرِبْ» أو «اسْتَضْرَبَ» أو «احْرَنْجَمَ» - ومعنى احرنجم اجتمع - فإنّك تقطع الألف، فتقول «هذا إضْرِبُ قد جاء» وتمنعه الصرف، لأنّه على وزن الفعل، وهو معرفة.

فأمّا قوله جلّ وعزّ: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[1] فإنّما صرف لأنّه نكرة. والألف مقطوعة، وإنّما قطعت الألف لأنّك: نقلت الأفعال إلى الأسماء، وأصل ألفات الوصل للأفعال، فلمّا أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلى باب غير ألفات الوصل.

فإن سمّيته «اسْتِخْرَاجٌ» أو «اسْتِضْرابٌ» وصلت الألف، لأنّ هذه الألف كانت في المصدر موصولة كما كانت في الفعل موصولة، فنقلت اسماً فيه ألف وصل من معنى إلى معنى، وكلا المعنيين اسمان فتركت الألف على حالها.

وإذا سمّيت رجلاً «ابْنٌ» وصلت ألفه أيضاً فقلت «هذا ابْنٌ قد جاء»

(١) الرحمن: ٥٤.

وصرفت هذه الأسماء كلها أعني «اسْتِفْعَالٌ» «وانْفِعَالٌ»، لأنّها ليست على وزن الفعلِ.

وإذا سمّيت رجلاً بما في أوّله زيادة تشبه زيادة الفعل ولم يكن على وزن الفعل صرفته، وذلك نحو «يَعْسُوبٍ» و«تَعْضُوضٍ» و«يَرْبُوعٍ» و«أُنْبُوبٍ» و«إِبْرِيقٍ» فهذه مصروفات، لأنّها ليست على وزن الفعل.

وإذا سمّيت رجلاً «اضْرِبْ» الذي فيه ضمير تركت ألفه موصولة ووقفت آخره في الرفع والنصب والجر - وكذلك كل كلام عمل بعضه في بعض - تقول: «هذا اضْرِبْ قد جاء» تلفظ بالضاد بعد الذال، سقطت ألف اضْرِبْ للوصل وسقطت ألف هذا لسكون الضاد وبقي موقوفاً، لأنّه قدر مع المضمر كأنّك قلت: «اضْرِبْ أَنْتَ».

هذا بابُ الأَفْعَالِ إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً بِشَيءٍ مِنْهَا فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مِثَالٍ في الأَسماءِ لَيستِ الأَفْعَالُ أَحقَّ بِهِ من الأَسْمَاءِ

فإنَّ أكثرَ قول البصريين أنّه منصرفٌ في المعرفةِ والنكرةِ، وذلك إذا سَمَّيْتَ بها ولا ضميرَ فيها، وذلك نحو رجل سميته بـ«ضَارِبْ» من قولك: «ضَارِبْ زَيْدًا» أو «ضَارَبَ» من قولك: «قد ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً» لأن «ضَارِبْ» مثل «حَاجِزٍ» و«ضَارَبَ» مثل «تَابَلٍ» و«خَاتَمٍ»، فليس هذا المثالُ بأحقَّ بالأَفْعَال منه بالأَسْمَاءِ، وكذلك «ضَرَبَ».

إلا أنّ عيسى بن عُمَرَ كان لا يصرفُ شيئاً من هذا اسمَ رجلٍ، ويَحْتَجُّ بقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قال سيبويه:

هذا على الحكاية وفيه ضمير، وهو بمنزلة قول الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا   بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

قال سيبويه:

وقول عيسى خطأ، سمعنا العرب تصرف «كَعْسَباً»، وإنّما هو «فَعَلَ» من الكَعْسَبَة و«الكَعْسَبةُ» العَدْوُ مع تقارب الخُطَا، كأنّه يتدحرج في مشيته.

وإذا سَمَّيتَ رَجُلا بـ«بَقَّم» أو «ضَرَّبَ» لم تصرفه، لأنّه على مثال ليست عليه الأسماء، فأمّا «بَقَّمَ» و«شَلَّمَ» اسم بيت المقدس فأعجميان.

وهذا المثال دخلته التشديدة للكثرة كما تدخل الياء للاستقبال.

قال الشاعر:

سَقَى اللهُ أمواهاً عَرَفْتُ مَكَانَهَا   جُرَاباً وَمَلْكُوماً وَبَذَّرَ والغَمْرَا

وكذلك «خضَّمُ» ـ وهو العنبر ابن أخي تميم.

قال سيبويه والخليل:

إذا صغّرت «خَضَّمَ» وما أشْبَهَهُ صرّفته، فقلت: «رأيت خُضَيْضِمًا» وما «مررت بخضيْضِمٍ» لا غيرُ، لأنّ «فُعَيْلِلا» مثال ينصرف كل ما كان عليه.

بَابُ تَثْنِيةِ الأفْعَالِ وَجَمْعِها إذَا سَمَّيْتَ بِهَا رَجُلاً

زعم سيبويه والخليل ويونس أنّك إذا سمّيتَ رَجُلًا بـ«ضَرَبَا» من قولك: «ضَرَبَا الزيدان» قلت: «هذا ضَرَبَانِ قد جاء» و«رأيت ضَرَبَيْنِ».

وإنّما ألحقْتَه النونَ لأنّ تثنيةَ الأسماء تَلْحَقها النونُ.

وإنّما سَمّيته بلفظٍ مثنى فَلا بُدَّ في لَفْظ تَثْنِيةِ الأَسْماء من النون.

وَجَعَلْتَ إعرَابه وإنْ كان وَاحِداً إعْرابَ الاثْنَيْن لأَنَّ لَفْظَكَ لفظُ الاثْنَيْنِ حِكَايةٌ للتثنية.

وإن شِئْت قُلْتَ: «هَذَا ضَرَبَانُ قد جاء» فجعلتَ الألفَ والنونَ فيها بمنزلتها في «النَّقَرَانِ» و«الجَوَلاَنِ» فلم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، كما تفعل بـ«عُثْمَانَ».

وهذا يحكم شرحه في موضعه إن شاء الله.

وقالوا كلهم:

إذا سمّيت رجلاً «ضَرَبُوا» في هذا القول قلت: «هذا ضَرَبُونَ قد جاء» و«رأيت ضَرَبِينَ» و«مررت بضَرَبِينَ»، تلحق النون كما ألحقتها مع الألف، لأنّ لفظ الجمع في الأسماء لا يكون إلا بالنون كما لم تكن التثنية إلا بالنون، وجعلته كالجمع في الإعراب، كما قال الله جل وعز: ﴿كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[1].

قالوا:

فإن جعلته معرب الآخر بمنزلة قولك: «هذه سنينٌ» قلت: «هذا ضَرَبِينٌ قد جاء» و«رأيت ضَرَبِيناً قد جاء» و«مررت بضَرَبِينٍ».

فهذا إجماعهم.

والذي أراه:

أنّ الواو ثبوتها جائز.

وأنّهم قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى الياء دون الواو، وكان ينبغي أن يقولوا إنّه على ضربين من قال: «سِنِينٌ» قال: «ضَرَبِينٌ» ومن اعتد بزيادة الواو والنون قال: «هذا ضَرَبُونٌ قد جاء» ـ مثل زَيْتُونٍ ـ و«مررت بضَرَبُونٍ».

(١) المطففين: ١٨، ١٩.

ولا أعلم أحداً قال هذا إلّا محمد بن يزيد رحمه الله، فإنّه أنبأنا بهذا القياس.

فإذا سمّيت رجلاً «ضَرَبَا» أو «ضَرَبُوا» والألف للضمير، فلا اختلاف بين جميع النحويين أنّه حكاية على لفظ واحد في الرفع والنصب والجر، تقول «هذا ضَرَبَا» و«رأيت ضَرَبَا» و«مررت بضَرَبَا».

٤ ـ فصل من كتاب ابن يعيش: شرح المفصل[١]

الاسم الممنوع من الصرف

قال صاحب الكتاب[٢]: «والاسم المعرب على نوعين، نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيدٍ ورجلٍ ويسمّى المتصرف، ونوع يختزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل، ويحرّك بالفتح في موضع الجرّ كأحمدَ ومروانَ إلّا إذا أضيف، أو دخله لام التعريف، ويسمّى غير المنصرف، واسم المتمكّن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأمكن».

قال الشارح: «اعلمْ أنّ الاسم المعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف. فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث والتنوين، سواء كان دخولها عليه لفظًا، أو تقديرًا، فاللفظ نحو: «هذا رجلٌ وفرسٌ وزيدٌ وعمروٌ»، و«رأيت رجلًا وفرسًا وزيدًا وعمرًا»، و«مررت برجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمروٍ»، والتقدير نحو قولك: «هذا عصا ورحى»، و«رأيت عصا ورحى» و«مررت بعصا ورحى»، فهذه الأسماء كلّها متمكّنة، وما كان مثلها، وإن لم يظهر فيها الإعراب، لأنّ عدم ظهور الإعراب إنّما كان لنبوّ حرف الإعراب عن تحمّل الحركة على ما ذكرنا. والمتمكّن وصف راجع

---

(١) من كتاب: ابن يعيش: شرح المفصل. ١/٥٦ ـ ٦٢.

(٢) أي: الزمخشري صاحب «المفصّل».

إلى جملة المعرب، وأصل الصرف التنوين وحده على ما سنذكر في موضعه وهذا الضرب من الأسماء سمّي المتمكّن الأمكن، فالمتمكّن أعمّ من الأمكن، فكلّ أمكن متمكّن وليس كلّ متمكّن أمكن، والتمكّن رسوخ القدم في الاسميّة، وقولنا اسم متمكّن، أي راسخ القدم في الاسميّة، وقولنا اسم متمكّن، أي هو بمكان منها، أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب، والأمكن على زنة أفعل التي للتفضيل، أي هو أتمّ تمكّنًا من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء، ولم يشابه خصائص الاسماء، فكان بذلك أمكن من غيره، أي أرسخ قدمًا في مكانه من الأسميّة، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ المكان مأخوذ من «كان يكون»، فهو مفعل منه «كالمقام والمراح»، ولا أراه صحيحًا لقولهم في الجمع أمكنة، وهذا نصّ الضرب الثاني، وهو غير المنصرف، وهو ما يشابه الفعل من وجهين، فلم يدخله جرّ ولا تنوين، ويكون آخره في الجرّ مفتوحًا نحو: «هذا أحمدُ وعمرُ»، و«رأيت أحمدَ وعمرَ»، و«مررت بأحمدَ وعمرَ». والبغداديّون يسمّون باب ما لا ينصرف باب ما لا يجري، والصرف قريب من الإجراء، لأنّ صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضًا، وذلك لأنّ الاسم بإطلاقه يستحقّ وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسمّاه. والاسم على ضربين: نكرة ومعرفة، والنكرة هي الأصل والأخفّ عليهم والأمكن عندهم. والمعرفة فرع، فلمّا كانت النكرة أخفّ عليهم ألحقوها التنوين دليلًا على الخفّة، ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها، ولا بدّ من «بيان ثقل الأفعال»، فإنّ مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين ممّا لا ينصرف لثقله حملًا على الفعل. وإنمّا قلن إنّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين: أحدهما أنّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنّه اكثر في الكلام كان أكثر استعمالًا، وإذا كثر استعماله خفّ على

الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أنّ العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلًا عليه لقلّة استعماله له، والوجه الثاني أنّ الفعل يقتضي فاعلًا ومفعولًا، فصار كالمركّب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك إذ هو سمة على المسمّى لا غير: فهو مفرد، والمفرد أخفّ من المركب، فقد ثبت بهذا البيان أنّ الأفعال أثقل من الأسماء، وهي مع ثقلها فروع من الأسماء من حيث كانت مشتقّة من المصادر التي هي ضرب من الأسماء على الصحيح من المذهب، وأنّها مفتقرة إلى الأسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها، وكان في الأسماء ما هو فرع على غيره من حيث إنّه ثانٍ له ودخيل عليه، فحصل بين هذا الضرب من الأسماء وبين الأفعال مشاركة ومشابهة في الفرعيّة، والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كلّ مشبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلّما كان الشبه أخصّ كان أقوى، وكلّما كان أعمّ كان أضعف، فالشبه الأعمّ كشبه الفعل بالاسم جهة أنّه يدلّ على معنى فهذا لا يوجب له حكمًا لأنّه عام في كلّ اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنّه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأنّ هذا يختصّ نوعًا من الأسماء دون سائرها، فهو خاصّ مقرّب الاسم من الفعل، فإذا اجتمع في الاسم علّتان فرعيّتان من العلل التسع، أو علّة واحدة مكرّرة على ما سيوضّح فيما بعد، إن شاء الله تعالى، فإنّه يشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فحينئذٍ منع الصرف، فلم يدخله جرّ ولا تنوين. واختلفوا في منع الصرف ما هو. فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعًا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولاتنوين وهو قول بظاهر الحال. وقال قوم ينتمون إلى التحقيق: إنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنّما المحذوف منه علم الخفّة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل، ثمّ يتبع الجرّ

التنوين في الزوال، لأنّ التنوين خاصّة للاسم، والجرّ خاصة له أيضًا، فتتبع الخاصة الخاصة، ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب لا مدخل الجرّ فيه، إنّما يذهب منه التنوين لا غير. قال أبو علي: لو جرّ الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل: «مررت بأحمد وابراهيم» لأشبه المبنيات نحو آمين وجير، ثمّ لمّا منع الجرّ ولا بدّ للجارّ من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتآخيهما، كما شارك نصب الفعل وجزمه في مثل: «لم يفعلا» و«لن يفعلا» وأخواتهما، على أنّ أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أنّ غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجارّ، والمحقّقون على خلاف ذلك، وهو رأي سيبويه، فعلى هذا القول إذا قلت: «نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم» فالاسم باقٍ على منع صرفه، وإن انجرّ، لأنّ الشبه قائم، وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأوّل يكون الاسم منصرفًا، لأنّه لمّا دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة بالاسم، بعد عن الأفعال، وغلبت الاسميّة فانصرف. وقوله: «واسم المتمكّن يجمعهما» يريد أنّ ما لا ينصرف متمكّن، لأنّ التمكّن هو استحقاق الاسم الإعراب بحكم الاسميّة، وما لا ينصرف معرب فهو متمكّن لذلك وإن كان غيره أمكن منه فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة، أو تكرّر واحد، وهي: العلميّة والتأنيث اللازم لفظًا أو معنى نحو: «سعاد وطلحة»، ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو: «افعل» فإنّه فيه أكثر منه في الاسم، أو يخصّه في نحو: «ضَرَبَ» إنْ سُمّي به، والوصفيّة في نحو: «أحمر» والعدل عن صيغة إلى أخرى في نحو: «عمر وثُلاث»، وأن يكون جمعًا ليس على زنته واحد «كمساجد ومصابيح» إلّا ما اعتلّ آخره نحو: «جوارٍ» فإنّه في الرفع والجرّ «كقاضي» وفي النصب: كضوارب، وحضاجر وسراويل» في التقدير جمع حضجر وسروالة، والتركيب في نحو: «معديكرب وبعلبك»، والعجمة في الأعلام خاصّة،

والألف والنون المضارعتان لا في التأنيث في نحو: «سكران وعثمان» إلّا إذا اضطرّ الشاعر فصرف».

قال الشارح: «الأسباب المانعة من الصرف تسعة، وهي: العلميّة والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والألف والنون الزوائد. فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف، فلم يدخله جرّ ولا تنوين، ويكون في موضع الجر مفتوحًا، وذلك قولك: «هذا أحمد وعمر» و«رأيت أحمد وعمر» و«مررت بأحمد وعمر»، وإنّما كان ذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه، وذلك أنّ كلّ واحد فرع على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعًا من جهتين، إحداهما أنّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل، فكان فرعًا عليه. والآخر أنّه مشتقّ من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلمّا أشبهه في الفرعيّة امتنع منه الجرّ والتنوين كما امتنع من الفعل، والتعريف فرع على التنكير، لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل كنقل «جعفر» عن اسم النهر الذي هو نكرة شائع إلى واحد بعينه، فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنّه متضمّن فيه من غير علامة تدخل عليه، وهو تعريف العلميّة، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين: أحدهما أنّ الأسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكر نحو: «شيء وحيوان وإنسان»، فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث. الثاني، أنّ المؤنث له علامة على ما سبق، فكان فرعًا، وقوله: «التأنيث اللازم» وصف احترز به عن تأنيث الفرق، وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل: «قائمة وقاعدة»، ونحوهما من الصفات، و«امرىء وامرأة» ونحوهما من الأجناس، ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقًا بين الواحد والجمع مثل: «قمح وقمحة وشعير وشعيرة» فهذا التأنيث لا اعتداد به،

وإنّما المانع من الصرف التأنيث اللازم، فإن سمّي بشيء مما ذكر، وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية، فلم يجز سقوطها، واعتدّ بها سببًا مانعًا من الصرف إذا انضمّ إليه غيره نحو: طلحة وحمزة، فإنّهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف، فإذا نكّر انصرف، لأنّه لم يبق فيه إلّا التأنيث وحده، فأمّا «ألف التأنيث المقصورة والممدودة» نحو «حبلى وبشرى وسكرى وحمراء وصفراء» فإنّ كلّ واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها عن غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينوّن شيء، من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف والتعريف مما يزيده ثقلًا، وإنّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف، لأنّ الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوّة لأنّها يبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه، ويتغيّر الاسم معها عن بنية التذكير نحو: «سكران وسكرى وأحمر وحمراء» فبنية كلّ واحد من المؤنث غير بنية المذكر، وليست التاء كذلك إنّما تدخل الاسم المذكر من غير تغيّر بنيته دلالة على التأنيث نحو: «قائم وقائمة» ويؤيّد عندك ذلك وضوحًا أنّ الف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو: «حبلى وحبالى وسكرى وسكارى» كما تثبت الراء في «حوافر» والميم في «دراهم»، وليست التاء كذلك، بل تحذف في التكسير نحو: «طلحة وطلاح وجفنة وجفان»، فلمّا كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة، ومزيّتها عليها علّة أخرى كأنّه تأنيثان، فلذلك قال صاحب الكتاب: «متى اجتمع سببان أو تكرّر واحد» ويعبّر عنها بأنّها علّة تقوم مقام علّتين، والفقه فيها ما ذكرناه.

فأمّا «الألف الزائدة للإلحاق» نحو «أرطى»، و«حبنطى»، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكّرة التي في آخرها ألف زائدة، فهي تتصرّف في النكرة، نحو: «هذا أرطى»، و«رأيت أرطى»، و«مررتُ بأرطى»، فتنوينه

دليل على تذكيره وصرفه، فإنْ سمَّيتَ به رجلاً لم ينصرف التعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث إنّها زائدة، وإنّها لا تدخل عليها تاء التأنيث، لأنّ العلميّة تحظُر الزيادة كما تحظُر النقص، فتقول: «هذا أرطى مقبلاً» من غير تنوين، وقوله: «لفظاً أو معنًى» يريد باللفظ أن يكون فيه علامة تأنيث في اللفظ، وإنْ لم يكن مسمّاه مؤنثاً كـ«طلحة» و«حمزة» فإنّهما لا ينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث، وإنْ كان مسمّى كلّ واحد منهما مذكّراً. ويريد بالمعنى أن يكون مسمّاه مُؤنّثاً وإنْ لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة، وإنّما يقدَّر فيه علامة التأنيث تقديراً، نحو: «هند» و«جمل» و«سعاد» و«زينب»، والذي يدلّ أنّ علم التأنيث مقدَّر أنّه يظهر في التصغير، فتقول: «هنيدة» و«جميلة»، فتظهر التاء، فأمّا «زينب» و«سعاد»، فإنّ تاء التأنيث لا تظهر في تصغيرهما لأنّ الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث، ولو سمَّيتَ رجلاً بـ«زينب» و«سعاد» لم تصرفهما أيضاً لغلبة التأنيث على الاسم، فكذلك لو سمّيته بـ«عناق»، لكان حكمه حكم «سعاد» في غلبة التأنيث، فلا ينصرف، وأمّا «وزن الفعل» فهو من الأسباب المانعة للصرف، وهو فرع لأنّ البناء للفعل إذْ كان يخصّه أو يغلب عليه، فكان أولى به، وجملة الأمر أنّ وزن الفعل على ثلاثة أضرب: وزن يخصّ الفعل لا يوجد في الأسماء، وضَرْب يكون في الأفعال والأسماء إلاّ أنّه في الأفعال أغلب، وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر. فالأوّل نحو: «ضَرَبَ» و«ضُورِبَ»، فهذان بناءان يخصّان الأفعال لأنه بناء ما لم يُسَمَّ فاعله، فلا يكون مثله في الأسماء وإنّما جاء «دُئِل»، وهو اسم قبيلة أبي أسود، وقد تقدَّم الكلام عليها في الأعلام، فإذا سمّيت بـ«ضَرَبَ»، أو «ضورب» لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل، فلو خُفِّف هذا الاسم، أعني «ضَرَبَ» ونحوه بأنْ أسكنْتَ عينَه، فقلتَ «ضَرْب» على حدّ قولهم في «كَتِف»: كَتْف بسكون التاء، فسيبويه، رحمه الله، يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل، ولأبي العبّاس فيه تفصيل ما أحسنه: وهو إنْ كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم

الإسكان له ومصيره إلى زنة الاسم، نحو: «قُفْل» و«بُرْد»، وإنْ كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إذ الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل، فالحركة وإنْ كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سمّيتَ بمثل «ردَّ» و«شَدّ» و«قيل» و«بيع» لانصرف لأنّ هذا إعلال لازم لرفض أصله، وهو عدم استعماله، فصار كأنّه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه، والتحق «ردّ» و«شَدّ» بـ«حَبّ» و«درّ»، و«قيل» و«بيع» بـ«فيل» و«ديك»، ومن ذلك فعل مثل: «ضرب» و«كَسّر» بتضعيف العين، إذا سمّيتَ بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال أحد السببين، وهو التعريف، لأنّ هذا أيضاً بناء خاصّ للفعل لا حظّ فيه للأسماء وإنّما وردت ألفاظ في الأعلام، قالوا: «خَضَّم» وهو اسم رجل، وهو خضَّم بن عمرو بن كلاب بن تميم، قال الشاعر:

لَوْلاَ الإلٰهُ ما سَكَنَّا خَضَّما ... ولاَ ظَلِلْنَا بالمَشَاوي قُيَّما

يريد بلاد خضَّم، أي بلاد بني تميم، قالوا: «عَثَّر» و«بَذَّر» فـ«عثّر» اسم مكان، و«بَذَّر» ماء معروف، قال الشاعر، وهو زهير:

لَيثٌ بِعَثَّرَ يَصْطادُ الرِّجالَ إذا ... ما كَذَّبَ اللَّيْثُ عنْ أقْرانِهِ صَدَقَا

وقال الآخر، وهو كثيِّر:

سَقَا اللهُ أمْواهاً عَرَفْتُ مَكَانَها ... جُرَاباً ومَلْكُوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا

وهذه أعلام، ولا اعتداد بالأعلام في الأبنية، وقد تقدّم شرح ذلك؛ فأمّا «بقّم» للنَّبت المصبوغ به و«شلّم» لبيت المقدس، فهما عجميّان، وأمّا الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو: «أفْكَل»، وهو اسم للرعدة، و«أيدع»، وهو صبْغ، و«أرْمل»، و«أكْلُب»، و«إصْبَع» و«يَرْمع»، وهي حجارة دقاق تلمع، و«يَعْمل»، وهو جمع «يعملة»، وهي الناقة السريعة، و«يلمق» وهو من أسماء القباء، فهذه الأبنية في الأسماء وإنْ

كانت صالحة العدّة، فهي في الأفعال أعمّ وأغلب، لأنّ في أوّلها هذه الزوائد، وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة، فكان البناء للفعل لذلك فـ«أفكل»، و«أيدع»، و«أرمل» بمنزلة «أذهَب» و«أشرَب» من الأفعال و«أكلُب» بمنزلة «أقتُل» و«أخرُج»، و«إصبَع» بمنزلة «اعلَم»، و«إسمَع» في الأمر وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ما عدا الياء، و«يَرْمَع» و«يَعْمَل» و«يَلْمَق» بمنزلة «يَذْهَب» و«يَرْكَب»، فإذا سُمّي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لأنه لمّا غلب في الفعل كان البناء له والأسماء دخيلة عليه. وأمّا الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يُسمّى بمثل «ضَرَبَ» و«عَلِم» و«ظَرُفَ»، فإنّه منصرف معرفةً كان أو نكرة، لأنّه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة، فنظير «ضَرَبَ» في الأفعال من الأسماء «جَبَل» و«قَلَم»، ونظير «عَلِم» «كَتِف» و«رجل»، ونظير «ظَرُف» «عَضُد» و«يَقُظ»، وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر، فلم يكن الفعل أولى به، فلم يكن سبباً، وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف ما سُمّي بشيء من ذلك، واحتجّ بقول الشاعر:

أَنَا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَا   مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قال: الرواية: «جلا» من غير تنوين، وهو فعل سُمّي به أبوه، وليس في ذلك حجّة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سُمّي بالفعل، وفيه ضمير فاعل، فيكون جملة، والجمل تُحكى إذا سُمّي بها، نحو: «برق نحره» و«شابَ قرناها»، أو يكون جملة غير مُسمّى بها في موضع الصفة لمحذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا، كما قال:

كأنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ   يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والمراد: جمل من جمال بني أقيش، فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجّة، وأمّا الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علّة في منع الصرف لأنّ

الصّفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل والموصوف متقدّم على الصّفة، كقولك: «مررتُ برجلٍ أسمَرَ»، و«ثوب أخضَرَ»، والصفة مشتقّة كما أنّ الفعل مشتقّ، فكان فرعاً كما أنّ الفعل فرع، فإذا انضمّ إليه سبب آخر مَنَعا الصرف، نحو: «أحمر»، و«أصفر»، و«عطشان»، و«سكران»، فـ«أحمر» وشبهه لا ينصرف للصّفة ووزن الفعل، وكذلك لو صغّرته لكان غير منصرف أيضاً لأنّ هذا الفعل قد صُغِّر في التعجّب، قال الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِـزْلاَنـاً شَـدَنَّ لنـا   مِنْ هؤلَيّـائِكُـنَّ الضّـالِ والسَّمَـرِ

وأمّا العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له، نحو اشتقاق «عُمَر» من «عامِر»، والمشتقّ فرع على المشتقّ منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أنّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأوّل، كـ«ضارب» من «الضرب»، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصّرف لأنّه اشتقّ من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب. والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنّما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً لأنّه فرع على المعدول عنه، فـ«عُمَر» علم معدول عن «عامِر» علماً أيضاً، وكذلك «زُفَر» معدول عن «زافر» علماً أيضا، وفي الأعلام «زافر»، وإليه تُنسب الزافريّة، وزافر من زَفَر الحمل يزفره إذا حمله، و«قُثَم» معدول عن «قاثِم» علماً، وهو منقول من «القاثم»، وهو اسم الفاعل من «قَثَمَ»، إذا أعطى كثيراً، و«زُحَل» معدول عن «زاحل» سُمّي بذلك لبعده، فهذه الأسماء كلّها معدولة، ألا ترى أنّ ذلك ليس في أصول النكرات.

٥ ـ فصل من كتاب الزمخشري: شرح التصريح على التوضيح[1]

نوعا الاسم الذي لا ينصرف

... (ثمّ الاسم الذي لا ينصرف نوعان: أحدهما ما يمتنع صرفه لعلّة واحدة، وهو شيئان، أحدهما ألف التأنيث مطلقًا، أي مقصورة كانت، أو ممدودة)[2]، وإليه الإشارة بقول الناظم:

فألف التأنيث مطلقًا منع ... صرف الذي حواه كيفما وقع

لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علّة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علّة ثانية، وهو الذي عبّر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر و(صحراء) بالمدّ (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء، والقصر اسم جبل بالمدينة و(زكريا) بالمدّ علم نبي (أم مفردًا كما تقدم) تمثيله (أم جمعًا كجرحى) بالقصر جمع جريح و(أصدقاء) بالمدّ جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفه كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمدّ، وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى، فلمّا قصدوا المدّ زادوا قبل ألفها أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب، لأنّهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المدّ، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى أيضًا مخلّ بالمدّ المطلوب، فل يبق إلّا قلب الثانية همزة، وذهب إلى أنّ الألف الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل، ومؤنث فعلان مضعّف بأنّه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشو، أو ذهب بعضهم إلى أنّ الألفين معًا للتأنيث، وردّ

---

(١) من كتاب الأزهري: شرح التصريح على التوضيح. ٢/٢١٠ - ٢١٢.

(٢) ما وضع بين قوسين في هذا الفصل هو كلام ابن هشام في كتابة «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، وما ليس بين قوسين هو شرح الأزهري لكلام ابن هشام.

بعدم النظير وإذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (و) الشيء (الثاني الجمع الموازن لمفاعل ومفاعيل) في كون أوّله حرفًا مفتوحًا، وثالثه ألفًا غير عوض، يليها كسر أصلي ملفوظ به، أو مقدّر على أوّل حرفين بعد الألف، ولا فرق بين الحرف الأوّل من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر ما بعد الألف لفظًا ودواب ومداري بكسر ما بعد الألف تقديرًا إذ أصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فإنّ الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعيّة اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربيّة، وفرعيّة المعنى بالدلالة على الجمعيّة، فلستحقّ المنع من الصرف، والدليل على أنّ هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربيّة أنّك لا تجد مفردًا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلّا وأوّله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد، أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقًا «كيمان وشآم»، وأصلهما: «يمني وشامي»، أو تقديرًا «كتهام»، فإنّ الألف في «تهامة» موجودة قبل النسب، فهي كالعوض، فكأنّه نسب إلى فعل مثل «شام» بسكون العين أو فعل «كيمن» بفتح العين، أو ما يلي الألف ساكن «كعبال» بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع «عبالة»، وهي الثقل. يقال: ألقى عليه عبالته، أي ثقله، أو مفتوح «كبراكا» بفتح الموحدة والراء، وهي الثبات في الحرب، أو مضموم «كتدارك» مصدر «تدارك»، أو عارض الكسر لا لأجل اعتلال الآخر «كتوان وتدان»، وأصلهما تواني وتداني بضم النون فيهما، قلبت الضمة كسرة وأعِلّا إعلال قاض، أو ثاني الثلاثي محرك «كطواعية وكراهية»، مصدرين، أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كان مسبوقين بها «كظفاري ووباري» نسبة إلى ظفار ووبار، قبيلتين، أو غير منفكّين عن الألف «كحواري» وهو الناصر، و«حوالي» وهو المحتال بخلاف نحو: «قماري وكراسي» فإنّ الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو: قمري وكرسي»، فليست الياءان

عارضتين في الجمع، «فقماري» ونحوه بمنزلة مصابيح، وإلى ذلك أشار الناظر بقوله:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أو المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

(وإذا كان مفاعل) معتلًّا (منقوصًا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألفًا) لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويجري مجرى الصحيح (فلا ينوّن) بحال اتّفاقًا، ويقدّر إعرابه في الألف (كعذارى) جمع عذراء بالمدّ وهي البكر، (ومدارى) جمع مِدرى بكسر الميم والقصر، وهو مثل الشوكة تحكّ بها المرأة رأسها. وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبقى كسرته) وياؤه على حالهما (فإذا خلا من «أل» و) من (الإضافة أجرى في) حالتي (الرفع والجر مجرى قاضٍ وسارٍ) ونحوهما من المنقوص المنصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو) هؤلاء جوارٍ و«مررت بجوارٍ». قال الله تعالى: ﴿ومن فوقهم غواش﴾[1] ﴿والفجر وليال﴾[2] فغواش مرفوع على الابتداء، وليال مجرور بالعطف على الفجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

---

(١) الأعراف: ٤١.
(٢) الفجر: ١ - ٢.

٥ ـ فهرس المحتويات

الصفحة

٣ - فصول من كتاب الزجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف

٤ - فصل من كتاب ابن يعيش: شرح المفصّل

٥ - فصل من كتاب الزمخشري: شرح التصريح على التوضيح

الفهارس